وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط
كلية التربية- قسم التاريخ

الرقابة الإدارية والمالية في مصر
في العصر الفاطمي
(٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)

أطروحة تقدم بها

حيدر مزهر عسكر العابدي

الى مجلس كلية التربية – جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الاسلامي

إشراف

الأستاذ الدكتور

عطا سلمان جاسم

١٤٣٢هـ ٢٠١١م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-١١
التمهيد	١٢-٣٣
أولاً : الدولة الفاطمية النشأة والتكوين	١٢-٢٥
ثانياً : الرقابة لغة واصطلاحا	٢٦-٢٨
ثالثاً : مدلولات الرقابة في القرآن الكريم والسنة النبوية	٢٩-٣٣
الفصل الاول : الإجراءات الوقائية المانعة للفساد الإداري والمالي في الدولة الفاطمية	٣٤-٦٤
المبحث الاول : قواعد إختيار العاملين	٣٥-٥١
أولاً : الكفاءة	٣٨-٤٢
ثانياً : التدريب	٤٢-٤٦
ثالثاً : الإفادة من خبرات الموظفين وعدم التفريط بها	٤٦-٤٧
رابعاً : أهمية العائلة والمكانة الاجتماعية	٤٧-٤٨
خامساً : مراعاة خصوصية المكان في الإختيار	٤٩-٥٠
سادساً : الإستشارة في تعيين الموظفين	٥٠-٥١
المبحث الثاني : الإرشاد والتوجيه	٥٢-٥٧
المبحث الثالث : رعاية موظفي الدولة وتكريمهم – الحوافز المادية	٥٨-٦٤
الفصل الثاني : الرقابة الإدارية	٦٥-١٣٧
المبحث الاول : رقابة الخلفاء	٦٥-١٠٩
أولاً : طرائق الخلفاء الفاطميين في الرقابة الادارية	٦٧-٨١
أ- الإجتماعات الدورية مع كبار موظفيهم	٦٧-٦٩
ب- حصر الدواوين في قصر الخلافة	٦٩-٧١
ت- وضع العيون على الموظفين	٧١-٧٢
ث- إعطاء دواة خاصة للوظائف المهمة	٧٢-٧٣
ج- تفقد الرعية	٧٣-٧٩
ح- فتح الباب أمام الرعية	٧٩-٨٠

الموضوع	رقم الصفحة
خ- اعتماد التسلسل الوظيفي	٨٠-٨١
ثانياً : مراقبة الوزارء	٨١-٨٢
ثالثاً : مراقبة القضاة	٨٣-٨٨
رابعاً : مراقبة الولاة	٨٨-٩٠
خامساً : مراقبة الحسبة	٩٠-١٠٥
سادساً : مكافحة الفساد الاداري	١٠٥-١٠٩
المبحث الثاني : رقابة الوزراء	١١٠-١٣٠
أولاً : طرائق الوزراء في الرقابة الادارية	١١٣-١١٨
أ- عقد مجلس لكبار موظفي الدولة	١١٣-١١٤
ب- بث العيون لمعرفة أخبار موظفيهم	١١٤
ت- الجولات التفقدية	١١٥
ث- إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرعية	١١٥-١١٧
ج- إجراء الاحصاء السكاني	١١٧-١١٨
ثانياً : الإشراف المباشر على كل المؤسسات الادارية	١١٨-١١٩
ثالثاً : مراقبة الولاة	١١٨-١٢١
رابعاً : مراقبة القضاة	١٢١-١٢٢
خامساً : مراقبة الحسبة	١٢٢-١٢٨
سادساً : مكافحة الفساد الاداري	١٢٨-١٣٠
المبحث الثالث : رقابة الولاة	١٣١-١٣٧
الفصل الثالث : أجهزة الرقابة الادارية والقضائية	١٣٨-١٩٦
المبحث الاول : الدواوين	١٣٨-١٥٢
١- رقابة ديوان البريد والأخبار	١٣٩-١٤٦
٢- رقابة ديوان الإنشاء والمكاتبات	١٤٧-١٥٢
المبحث الثاني : المؤسسات القضائية وشبه القضائية	١٥٣-١٩٦
١- رقابة القضاء	١٥٣-١٧٠
أ- الرقابة والإشراف على ديوان القضاء	١٥٤-١٥٨
ب- رقابة الشهود العدول	١٥٩-١٦٠
ت- الرقابة والإشراف على الأحباس	١٦٠-١٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
ث- الإشراف على المساجد والجوامع	١٦٣-١٦٤
ج- الإشراف على المواريث	١٦٤-١٦٦
ح- الإشراف على أموال الأيتام	١٦٦-١٦٧
خ- رقابة دار الضرب	١٦٧-١٦٩
د- رقابة السجون	١٦٩-١٧٠
ذ- الإشراف على متولي مقياس النيل	١٧٠
٢- رقابة الحسبة	١٧١-١٨٦
أ- رقابة السوق	١٧٣-١٧٩
ب- رقابة الصيارفة	١٨٠-١٨١
ت- رقابة المكاييل والموازين	١٨١-١٨٣
ث- دور الحسبة في التقييس والمواصفات	١٨٤-١٨٥
ج- رقابة الخدمات البلدية	١٨٥-١٨٦
٣- رقابة المظالم	١٨٧-١٩٦
الفصل الرابع : الرقابة المالية	١٩٧-٢٣٠
المبحث الاول : سلطات الرقابة المالية العليا	١٩٧-٢٢١
١- رقابة الخلفاء	١٩٧-٢١٢
٢- رقابة الوزراء	٢١٣-٢٢٠
٣- رقابة الولاة	٢٢١
المبحث الثاني : دواوين الرقابة المالية	٢٢٢-٢٣٠
١- ديوان النظر	٢٢٥-٢٢٧
٢- ديوان المجلس	٢٢٨-٢٢٩
٣- ديوان التحقيق	٢٣٠
الخاتمة	٢٣١-٢٣٦
الملاحق	٢٣٧-٢٤٧
قائمة المصادر والمراجع	٢٤٨-٢٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة (نطاق البحث وتحليل المصادر) :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله واصحابه الغر الميامين وبعد :

كان عصر الفاطميين بمصر (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م) من العصور الزاهية ، حيث شهدت ملكاً آمناً وثروة وافرة ، واصبحت بايدي الفاطميين مقر خلافة إسلامية تنافس خلافة العباسيين الذين بسطوا سيادتهم على كثير من دول العالم الاسلامي ، واتصف العصر الفاطمي في مصر بالنهضة التي ظهرت آثارها في جميع نواحي الحياة ، اذ أدرك الفاطميون ان تعزيز دولتهم ونجاح سياستها الخارجية بتوسيع نطاق دعوتهم وبسط سيطرتهم على اراضي الدولة العباسية رغبة في الوصول الى زعامة العالم الاسلامي ، لايتم تحقيقها الا بتنمية موارد الثروة ، نظراً لأهمية المال في تقدم الدولة وتوسع عمرانها وازدهار حضارتها لانه احد الدعامات القوية لأي دولة ، ومن ثم بذلوا قصارى جهدهم في هذا السبيل ، فعم الرخاء البلاد المصرية وعمرت خزائنهم بالمال ، وبذلك استطاع الفاطميون وباقتدار ان يستغلوا موقع مصر وامكاناتها الحضارية والبشرية والطبيعية في تدعيم دولتهم وبناء حضارة اسلامية زاهرة متميزة ٠

يعود نجاح الفاطميين في تحقيق هذه الاهداف الى التنظيم الجيد للشؤون الإدارية والمالية ، ووجود انظمة رقابية دقيقة بدأت ببرنامج وقائي متمثل في دقة إختيار العاملين وكفاءتهم ثم وضع منهاج تدريبي لموظفي الدولة لزيادة مهاراتهم وكفاءاتهم الادارية ورعايتهم عن طريق الحوافز المادية وغيرها ، وبعد ذلك انشاء اجهزة رقابة إدارية ودواوين رقابة مالية وصولا الى رقابة السلطات العليا متمثلة بالخلفاء الفاطميين ووزرائهم وولاتهم ، وتفعيل كافة السلطات الرقابية للتأكد من ان النتائج الفعلية تتماشى وتنسجم مع المعطيات المرغوبة والمخطط لها ، وان فعالية الرقابة تكمن في التحديد الدقيق للنتائج المطلوبة وتوجيه مختلف الجهود والامكانات نحو انجازها ، لتحقيق التكامل والعدالة والمساواة في إطار المجتمع الواحد ٠

يعد الفساد الإداري أهم عوائق التنمية في الدول الحديثة ، ومن أهم وسائل مقاومة الفساد الاداري تفعيل الرقابة الادارية والمالية وتقويتها لتؤتي ثمارها ، لذلك فأهمية دراسة موضوع (الرقابة الإدارية والمالية في مصر في العصر الفاطمي) تتمثل في دراسة الآليات والطرق التي اتبعها الفاطميون في محاربة الفساد الإداري بمختلف صوره وانواعه مثل الرشوة والسرقة او التقصير في إداء الواجبات والاهمال في تقديم الخدمات للمجتمع ، والمحافظة على الأموال العامة والتأكد من استثمارها بأفضل الأوجه بما يحقق النفع العام وعدم الاسراف في انفاقها ومنع صرفها على غير الأوجه المشروعة ، والتركيز على كفاءة تحصيل إيرادات الدولة من مصادرها المختلفة بما يتطابق مع الشريعة الاسلامية وقوانين الدولة ، فضلا عن ضبط الاداء الاداري وتطويره ، وهو أمس ماتحتاج اليه مؤسساتنا الادارية والمالية في الوقت الحاضر ٠

ولابد من الإشارة الى أهم الدراسات السابقة عن موضوع الرقابة الإدارية والمالية وهي أطروحة الدكتوراه للدكتورة (خولة عيسى صالح) الموسومة بـ (الرقابة الإدارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية) وابتدأت بها من تأسيس الدولة العربية الاسلامية حتى عام (٣٣٤هـ/٩٤٥م) ، وقد شجعتني هذه الدراسة وفتحت الآفاق أمامي لإستكمال الموضوع والبحث عن (الرقابة الإدارية والمالية في مصر في العصر الفاطمي) وذلك بعد طرح الموضوع من قبل استاذي المشرف ، لا سيما وانه لم يدرس بحثا قائما بذاته من الناحية التاريخية ٠

واقتضت دراسة الموضوع تقسيمه الى تمهيد وأربعة فصول فبعد المقدمة ، جاء التمهيد كنبذة مختصرة عن نشأة وتكوين الدولة الفاطمية فلابد لموضوع يعنى بدراسة دولة من التعريف بها وشرح نشأتها وبيان الأُسس التي قامت عليها أولاً ، ثم الرقابة في اللغة والاصطلاح ثانيا ، وتطرقنا إلى مدلولات الرقابة في القرآن الكريم والسنة النبوية ثالثاً ٠

أما الفصل الاول فخصص للإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة الفاطمية لتحسين الإداء الاداري ومنع الفساد وعرفت هذه الإجراءات بـ(الرقابة الوقائية) وقسم الى ثلاثة مباحث خصص الاول منها لقواعد إختيار العاملين ، وتحدث المبحث

الثـاني عـن الارشـاد والتوجيـه مـن قبـل الخلفـاء الفـاطميين لكبـار مـوظفيهم ، وسـلط المبحـث الثالـث الضـوء علـى رعايـة الفـاطميين لمـوظفي الدولـة وتكـريمهم بـالحوافز المادية ٠

وتناول الفصل الثاني الرقابة الرئاسية التي تمثلت بالخلفاء والوزراء والولاة ، ولقد وجه الأهتمام إلى الرقابة على المؤسسات الادارية التي مارستها السلطات الرئاسية ، وقسم الى ثلاثة مباحث الاول منها للرقابة الادارية عند الخلفاء والثاني عند الوزراء والثالث للولاة ٠

وبحث الفصل الثالث في أجهزة الرقابة الإدارية التي انشأتها الدولة الفاطمية ، وتطرق المبحث الأول الى الدواوين الرقابية متمثلة بديوان البريد أولا وديوان الانشاء والمكاتبات ثانيا ، وبينت في المبحث الثاني الرقابة الادارية للمؤسسات القضائية وشبه القضائية وهي (القضاء والحسبة وديوان المظالم) ٠

أما الفصل الرابع والاخير فقد تناول الرقابة المالية في الدولة الفاطمية واشتمل على مبحثين الاول خصص للسلطات العليا وهم الخلفاء والوزراء والولاة ، فيما درس المبحث الثاني دواوين الرقابة المالية التي انشأتها الدولة الفاطمية وهي (النظر والمجلس والتحقيق) ٠

وجاءت الخاتمة لتسجل أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ٠

تحليل المصادر ونقدها :

اعتمدت الاطروحة على مصادر ومراجع عدة ، منها:

اولاً : كتب التاريخ العام :

١- أخبار مصر ، للأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله المسبحي (ت ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م) ، وهي مذكرات يومية للمرحلة التي عاصرها ويقع في نحو ثلاث عشر الف ورقة وبه معلومات ذات غنى عن العهد الاول من ايام الفاطميين إلا أن هذا الكتاب قد ضاع ولانعرف اليوم منه إلا بقية أحداث سنة (٤١٤هـ/١٠٢٣م) ثم أخبار سنة (٤١٥هـ/١٠٢٤م) ، ويقدم المسبحي في كتابه معلومات دقيقة عن أثر الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/١٠٢٠-١٠٣٥م) في الرقابة ومكافحة الفساد الإداري ، فضلا عن وجود نصوص مهمة عن دور المحتسب الفاطمي في رقابة الأسواق ومنع الاحتكار والكتاب مصدر هام عن النظم السائدة في بداية العصر الفاطمي ومما يزيد من قيمة هذه المعلومات ان المؤلف كان معاصراً للأحداث .

٢- نزهة المقلتين في أخبار الدولتين ، لأبي محمد المرتضى بن الحسن القيسراني المعروف بابن الطوير (ت ٦١٧هـ/١٢٢٠م) ، ويقصد بأخبار الدولتين الدولة الفاطمية ودولة صلاح الدين الأيوبي (٥٦٧-٥٨٩هـ/١١٧١-١١٩٣م) ، وهو من أهم المصادر التي تناولت الجوانب الإدارية والمالية في الدولة الفاطمية لان المؤلف تقلب في خدمة الدواوين الفاطمية ثم الأيوبية وتولى ديوان الرواتب في أواخر العصر الفاطمي ، وتطرق الكتاب الى أجهزة الرقابة الإدارية والمالية بالتفصيل على حد سواء وبين كيفية إعداد الإستيمار (الميزانية السنوية) في الدولة الفاطمية وكيفية تدقيقها من قبل الخليفة قبل المصادقة عليها ، فهو مصدر لاغنى عنه في تاريخ الدولة الفاطمية .

٣- أخبار مصر ، لمؤلفه تاج الدين ابي عبد الله محمد بن علي بن يوسف بن جلب راغب المعروف بـ : ابن ميسر ، المتوفى سنة (٦٧٧هـ / ١٢٧٨م) ويعد مصدرا أصيلا لدراسة تاريخ الفاطميين المتأخرين لاحتفاظه بنقول مطولة لأغلب المصادر المفقودة ، وقد ذيل به المؤلف على كتاب أخبار مصر للمسبحي المتوفى سنة (٤٢٠ هـ / ١٠٢٩م) ، وترجع أهمية هذا الكتاب إلى انه المصدر الأساسي الذي استقى منه مؤرخو القرنين الثامن والتاسع الهجريين وخاصة النويري (٧٣٣هـ / ١٣٣٣م) والمقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) أغلب معلوماتهم عن تاريخ

الفاطميين ، وانفراد الكتاب بمعلومات عن رقابة الخلفاء الادارية والمالية والتي لاتوجد في المصادر المتوفرة بين ايدينا ٠

٤- تاريخ ابن الفرات ، لمؤلفه ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات (ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م) وتكمن أهمية الكتاب باعتماده على مصادر لم تصل الينا مثل مؤلفات يحيى بن أبي طي (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م) ، وكذلك الأهتمام الواسع بالنظم الإدارية والمالية للدولة الفاطمية ، والتطرق من خلالها الى الرقابة التي مارسها الجهاز الاداري والقضائي بدءا من قاضي القضاة وديوان الإنشاء والمكتبات وديوان المظالم وغيرها وصولا الى دواوين الرقابة المالية وهي النظر والمجلس والتحقيق ٠

٥- إتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، لمؤلفه أبي العباس تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) وهو أشمل كتاب تناول تاريخ الدولة الفاطمية منذ قيامها في افريقية وحتى سقوطها في مصر ، اذ قدم لنا معلومات وأحداث مهمة عن تاريخ الدولة الفاطمية حيث استوعب فيه خلاصة ماأورده جمهرة المؤرخين الذين ارخوا للدولة الفاطمية ولاسيما ممن عاصروها مثل ابن زولاق (ت ٣٨٧هـ / ٩٩٧م) والمسبحي (ت ٤٢٠هـ / ١٠٢٩م) وغيرهما ممن فقدت مؤلفاتهم فيما بعد ، وأوضح فيه المقريزي وبشكل خاص الأساليب الرقابية التي اتبعها الخلفاء الفاطميون من إجراءات وقائية ورقابة إدارية ومالية وكذلك تتبع إنجازات الخلفاء وغيرهم ، وتطرق إلى رقابة الأجهزة الادارية والدواوين المالية بمعلومات لم نوفق في الاطلاع عليها في غيره من المصادر ٠

ثانياً : كتب التراجم :

١- الإشارة إلى من نال الوزارة ، لمؤلفه أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان الصيرفي (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٨م) ، وهو أول كتاب ألف عن تراجم الوزراء الفاطميين ، ويعتبر أحد المصادر الأصيلة لدراسة تاريخ الدولة الفاطمية وهو كتاب

قيم ومما يزيد من أهميته ان ابن الصيرفي كان معاصرا للفاطميين ، وعمل بدواوينهم من عهد الخليفة العزيز بالله (٣٦٥ـ ٣٨٦هـ / ٩٧٥ . ٩٩٦م) حتى عهد الخليفة الآمر باحكام الله (٤٩٥ . ٥٢٤هـ / ١١٠١ـ ١١٣م) فهو يتتبع في هذا الكتاب تراجم الوزراء الى عهد الآمر باحكام الله ، ويذكر لنا بدقة تطور رتبة الوزير والقابه ، كما يروي أيضا طرق إختياره وتدريبه في الدواوين ، وتعرض الكتاب الى الكثير من الجوانب الرقابية للوزراء الفاطميين عبر تراجمهم ، وكذلك التعرف الى دور الخلفاء في رقابة الوزراء وغيرها من المؤسسات الإدارية والمالية ٠

٢- المقفى الكبير ، لمؤلفه أبي العباس تقي الدين احمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) وهو من أهم كتب التراجم المصرية ، فقد جاء فيه تراجم للخلفاء ورجال الدولة الذين عاشوا في مصر او قدموا اليها منذ الفتح الاسلامي حتى أواسط القرن الثامن الهجري ، وأخذنا منه في معرفة الرقابة الإدارية والمالية ، عبر تطرق المؤلف لأعمال الخلفاء والوزراء والولاة والقضاة وغيرهم من رجال الدولة وإنجازاتهم والتفصيل في الكثير من قضايا الرقابة التي لم يذكرها في كتبه الاخرى ، او أشار اليها بصورة بسيطة ٠

ثالثاً : كتب الموسوعات والخطط :

١- نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين احمد بن عبد الوهاب النويري (٧٣٣هـ / ١٣٣٢م) ، ويمتاز بالوثائق التي يثبت فيها وجهة نظره والآراء التي أبداها تجاه الدواوين والعاملين فيها ، وخصص الجزء الثامن والعشرون منه لأخبار الفاطميين سواء في افريقية او في مصر ، أما الجزء الثامن من الكتاب فتناول فيه النويري الدواوين الادارية والمالية وكان أهم ما فيه هو انفراده بمعلومات دقيقة عن ناظر الديوان ووظيفته الرقابية ٠

٢- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لمؤلفه شهاب الدين ابي العباس احمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م) ، وفيه كلام مسهب عن الدولة الفاطمية ونظم الحكم فيها ، وهو يمدنا بمعلومات مهمة عن الوظائف والموظفين ولاسيما فيما يتعلق بجوانب الرقابة الإدارية والمالية ، وللكتاب أهمية كبيرة كونه يحتوي (

وخاصة في الجزءين الثالث والعاشر) على الوثائق الرسمية والسجلات التي أصدرتها الدولة في تعيين كبار الموظفين من الوزراء والولاة والقضاة وغيرهم مما ساعد في التعريف الدقيق بالمهام الرقابية الملقاة على عاتق كل واحد منهم ، واعتماده على مقتطفات من المصادر نفسها التي عاصرت العصر الفاطمي ولم تصل الينا ، ومما يزيد من أهمية الكتاب ان القلقشندي كان من كبار الموظفين في القرن التاسع الهجري فكان وثيق الصلة بالنظام الإداري والمالي فنقل ملاحظات قيمة عن الإدارة الفاطمية وعن الدواوين المالية المختلفة التي احتوت تفاصيل مهمة إنفرد في بعضها عن الرقابة الادارية والمالية ٠

٣- المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، لمؤلفه ابي العباس تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) وهذا الكتاب بإجماع الباحثين أهم كتاب في تاريخ مصر وطبوغرافيتها وعاصمتها في العصر الإسلامي ، وخاصة العصر الفاطمي وهو صاحب العقلية الفذة التي ربطت بين الجانبين السياسي والحربي لعلم التاريخ من ناحية وبين جوانبه المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية من ناحية اخرى ، وقد احتوى كتاب الخطط على كل هذه الجوانب ، ومن الصفات البارزة في عرض المقريزي لتاريخ الدولة الفاطمية ونظمها الادارية والمالية انه يتبع منهجا علميا سليما ، فهو يعتمد في كل موضوع او ترجمة على المصادر المعاصرة للأحداث او الوقائع او على المصادر المعاصرة بصفة عامة للدولة الفاطمية ولم يمنعه ذلك من الاعتماد على مصادر متأخرة فيما اذا لم يتح له الاهتداء الى مصادر معاصرة للدولة الفاطمية ٠

ولاترجع أهمية كتاب الخطط الى المعلومات الواسعة التي قدمها عن الرقابة الادارية والمالية ، بل الى إعتماد المؤلف على محفوظات القصور الفاطمية في دراسته للجوانب المالية والاقتصادية ونظمها وتتبع تطورها تأريخيا من دولة الى اخرى ، وبذلك حفظ لنا هذه الوثائق الهامة ، والتي اعتمدنا عليها وبشكل كبير في البحث ، ومما ساعده في ذلك توليه عدة وظائف حكومية مختلفة في ديوان الانشاء ونائبا للحكم عن قاضي القضاة ، ومحتسبا للقاهرة اعطته الفرصة لمعرفة سير العمل

بالحكومة والوقوف على النظم الادارية والمالية والاقتصادية ، فاغنى كتابه موضوع بحثنا في الرقابة الادارية والمالية في مصر الفاطمية ٠

رابعاً : كتب الإقتصاد والمال :

١- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، لمؤلفه عبد الرحمن بن نصر الشيزري (ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م) ، وللكتاب أهمية كبيرة في بحثنا عن الدور الرقابي لنظام الحسبة الفاطمية ، ووضع المؤلف الكتاب في أربعين بابا بين فيه المواصفات الخاصة التي حددها المحتسب وعرفائه للتجار واصحاب الحرف ، وهو اشبه بجهاز التقييس والسيطرة النوعية في الوقت الحاضر ٠

٢- كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، لمؤلفه منصور بن بعره الذهبي الكاملي المعروف بابن بعره (كان حيا سنة ٦١٧هـ / ١٢١٨م) وهو من المصادر المهمة والقليلة التي تحدث فيه المؤلف عن استخلاص الذهب والفضة وسكهما حتى ختمهما ، ونظام الضرب واختصاصات القائمين على دار الضرب فنيا وإداريا ، ووضح بشكل جيد رقابة قاضي القضاة او من على هذه الدار وكيفية الإشراف عليها ٠

٣- إغاثة الامة بكشف الغمة لمؤلفه ابي العباس تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) ، ويتناول تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ اقدم العصور الى سنة (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) وهي السنة التي وضع فيها المقريزي كتابه هذا ، وعني مؤلفه باستقصاء الناحية الاقتصادية والاجتماعية من تاريخ مصر اثناء الظروف الطارئة التي تتعرض لها البلاد ، واستفدنا من الكتاب في الإجراءات الرقابية التي اتبعتها الدولة الفاطمية من خلفاء ووزراء وغيرهم ، ولكن هذا الكتاب أوضح وبشكل جيد رقابة المحتسب الفاطمي ٠

٤- النقود الاسلامية المسمى شذور العقود في ذكر النقود لمؤلفه أبي العباس تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ، من الكتب القيمة التي بحثت عن النقود في مصر قبل الاسلام حتى عصر المقريزي ، وظهرت أهمية الكتاب في موضوع بحثي عن

طريق إيضاح المؤلف للعمل الرقابي على النقود من قبل الخلفاء أو الوزراء والولاة والإجراءات التي اتبعوها في الرفع من جودة النقود الفاطمية ٠

خامساً : كتب الإدارة :

١- القانون في ديوان الرسائل ، لمؤلفه أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان الصيرفي (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م) وهو أقدم المصادر التي نعرفها عن تاريخ ديوان الانشاء في مصر ، وهو مصدر قيم عن هذا الديوان في العصر الفاطمي ، ومما يزيد من أهميته أن المؤلف نفسه عمل كرئيس لهذا الديوان في عهد الفاطميين ، واعتمدنا على الكتاب في معرفة رقابة ديوان الإنشاء والمكاتبات ، وديوان المظالم ٠

٢- قوانين الدواوين ، لأبي المكارم الأسعد بن مهذب المعروف بإبن مماتي (ت ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م) ، الذي تقلب في الخدمة في الدواوين الفاطمية ثم الأيوبية وتولى نظر الدواوين المصرية وانتهى به الأمر الى تقليد الوزارة نفسها ، وبذلك أصبح كل مايكتبه ذا صبغة خاصة تجعله وثيقة رسمية صدرت عن قلم أحد وزراء الدولة المسؤولين ، وعقد ابن مماتي المقارنة بين النظام إلاداري الفاطمي والنظام الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) ، واحتوى الكتاب على معلومات مهمة لم تشر اليها المصادر الاخرى وافادنا أيضا في التعرف على الرقابة الادارية والمالية في مصر الفاطمية وخاصة وظيفة ناظر الديوان ٠

سادساً : القضاء :

١- رفع الاصر عن قضاة مصر ، لمؤلفه شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٥٨٢هـ / ١٤٤٨م) ، ترجم فيه لقضاة مصر الاسلامية حسب حروف المعجم ، وكشف عن كثير من نواحي النظام القضائي في مصر في العصر الفاطمي ، فنجد فيه معلومات عدة عن طرائق إختيار القاضي والقابه وإختيار الشهود العدول وسلطاته الواسعة في الإشراف والرقابة ، فانفرد بذكر

معلومات لم تشر اليها المصادر التي بين أيدينا نقلها من مصادر أصيلة ضاعت ولم تصل الينا ٠

سابعاً : كتب الجغرافية والرحلات :

١- صورة الأرض ، لمؤلفه ابي القاسم محمد بن حوقل النصيبي (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م) وهو من المؤلفات الجغرافية المهمة ، لأن المؤلف من الرحالة الذين جابوا الامصار الاسلامية فاعتمد المشاهدة في تدوين كتابه ، وزار ابن حوقل مصر في أوائل العصر الفاطمي ، وأبدع في وصف المدن المصرية وخاصة الفسطاط من عمارة وأسواق وبساتين ، فضلا عن الإشارة الى النظام الضرائبي في الثغور المصرية وفحص البضائع الواردة قبل دخولها ، فأشار الى جودة البضائع في الاسواق ، فتعرفنا من خلال كتابه على الرقابة الفاعلة للأجهزة الإدارية والمالية في مصر الفاطمية ٠

٢- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي (ت ٣٨٧هـ / ٩٩٧م) ، واعتمد في كل مايكتبه على مايشاهده بنفسه في أسفاره ، ووصف المدن المصرية وركز على الجوانب الإقتصادية بالاضافة الى الادارية ، فاغنى البحث بالشواهد التاريخية لموضوع بحثنا ، لذلك فهو مصدر قيم من الناحيتين الجغرافية والتاريخية ٠

٣- كتاب سفر نامة أو (زاد المسافر) لمؤلفه ناصر خسرو علوي ، (ت ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م) ، رحالة فارسي جاب كثيراً من البلاد الاسلامية (الشام وفلسطين ومصر والحجاز) وأودع كل مشاهداته في تلك البلاد الاسلامية في كتابه ، ووصل الى القاهرة في (٧ صفر سنة ٤٣٩هـ / ١٠٤٧م) وبقي فيها مدة سنتين ، اذ استمرت إقامته فيها الى ١٤ ذي الحجة (٤٤١هـ / ١٠٤٩م) ووصف الفسطاط والقاهرة وما كانتا عليه من عظمة ورقي وازدحامهما بالسكان وقصورهما الشاهقة ومبانيهما وأسواقهما العامرة ، وبين أن الفسطاط اذ ذاك كانت مدينة عظيمة رغم أنها لم تكن عاصمة الديار المصرية وأعجب باستتباب الأمن والنظام في البلاد ، وتحدث عن بيع التجار باسعار محددة وعقوبة التشهير التي فرضها المحتسب

الفاطمي على من يغش من التجار ، فاغنت كتاباته كافة الجوانب الرقابية في الدولة الفاطمية سواءاً كانت وقائية او إدارية أو مالية ٠

ثامناً : المراجع الحديثة :

اعتمدنا على الكثير من المراجع أهمها كتاب حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين لمؤلفه راشد البراوي الذي افادنا بالمعلومات الكثيرة والمهمة عن موضوع الدراسة ، وكتاب (نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين) لمؤلفه (عطية مصطفى مشرفه) وهو أشمل كتاب عن النظم الإدارية والمالية في الدولة الفاطمية ويعد من المراجع الغنية بالمعلومات عن الفاطميين في مصر وتميزت بالدقة العالية وتنوع المصادر ٠

ومن المراجع المهمة كتاب (التاريخ الفاطمي السياسي) لمؤلفه (ابراهيم ايوب) وتناول في بعض فصوله النظم الفاطمية في مصر فاخذنا منه المعلومات عن الرقابة الإدارية والمالية ٠

وهناك الكثير من المراجع التي لا يسمح المجال لذكرها ، يمكن الرجوع اليها في قائمة المصادر والمراجع ٠

وختاما أرجو ان اكون قد وفقت فيما عرضت ، وفي كتابة هذه الاطروحة راجياً من الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد ٠

التمهيد :

أولاً : الدولة الفاطمية النشأة والتكوين :

دخلت الحركة الشيعية بوفاة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) (ت ١٤٨هـ/ ٧٦٥م) منعطفاً حاسماً في تأريخها تمثل ذلك في انقسامها قسمين هما الإثنا عشرية الذين يرون أن الإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه موسى الكاظم (عليه السلام) والإمام الأخير هو محمد المهدي المنتظر (عليه السلام) الذي اختفى عام (٢٦٠ هـ/ ٨٧٣م) في سامراء ولا يظهر إلا في آخر الزمان [١] .

والقسم الثاني هم الإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وهؤلاء يقولون ببطلان إمامة موسى الكاظم (عليه السلام) لأن إسماعيل الابن الأكبر للإمام جعفر الصادق وقد نص عليه في بادىء الأمر [٢] فلما توفى في حياة أبيه سنة (١٤٥هـ/٧٦٢ م) جعل الإمام الصادق الأمر لمحمد بن إسماعيل وكان الحق له ولا يجوز غير ذلك لأنها لا تنتقل من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين عليهما السلام ، ولا تكون إلا في الأعقاب ولم يكن لموسى (عليه السلام) حق في الإمامة كما لم يكن حق لمحمد بن الحنفية مع علي بن الحسين زين العابدين (عليه السلام) [٣] وانقسمت الإسماعيلية قسمين واحدة قالت إن إسماعيل توفى في حياة أبيه وإن النص لا يرجع القهقرى، والفائدة في النص إبقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم، فالإمام بعد إسماعيل هو محمد بن إسماعيل وهؤلاء يقال لهم (المباركية) والثانية أنكرت وفاة إسماعيل وإنه لم يمت إلا أنه أظهر موته تقية من خلفاء بني العباس ، وعرفت هذه الطائفة بالإسماعيلية (الواقفة) [٤] ولم يعترض الإسماعيلة المباركية

---

(١) النوبختي ، فرق الشيعة ، ص٧٨ ؛ الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج١/ ص١٥٠ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، ج٣/ ص٢٠٠ .

(٢) الشهرستاني ، م ٠ ن ، ص١٧٠ ؛ مصطفى غالب ، تاريخ الدعوة الاسماعيلية ، ص١٢٤ .

(٣) النوبختي ، فرق الشيعة ، ص٨٠ ؛ الشهرستاني ، م ٠ ن ، ج١/ ص١٧١ .

(٤) النوبختي ، م ٠ ن ، ص٨٠ ؛ الشهرستاني ، م ٠ ن ، ص١٤٩ ؛ علي سالم النجفي ، المذهب الاسماعيلي ، ص٢٧٧ .

على إمامة موسى (عليه السلام) وقالوا إنه إماماً مستودعاً [1] كالحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي لم يستطع أن يورث الإمامة لأبنائه على الرغم من أنه كان إماماً ، على حين يرى الإسماعيلية أن إسماعيل هو إمام مستقر [2] يستطيع أن يورث الإمامة لأبنائه فهو والحالة هذه كالحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، ويرى بعضهم أن الإمام الصادق (عليه السلام) عهد إلى الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) تقية حتى لا يعرض أبناء إسماعيل وهم الأئمة الحقيقيون للاضطهاد من قبل العباسيين [3] ٠

انتقلت الإمامة بعد وفاة إسماعيل إلى إبنه محمد واعتمدت الإسماعيلية في هذه المرحلة على التستر والتمويه والإعتماد على حجة يعهد إليه بأمر الدعوة وتنظيمها ونشر الدعاة في جزائر الأرض [4] وقد اتخذ الإمام الحجج وعددهم اثنتا عشرة حجة لينقلوا عقائدهم ولم يكشفوا اطلاقاً عن شخصية الإمام حتى عرف محمد بن إسماعيل بالمكتوم [5] واختلف الدعاة في ذكر الإمام من بلد إلى بلد آخر لغرض التمويه على العباسيين وعدم معرفة الإمام الحقيقي [6] ٠

وعلى الرغم من السرية والتستر على الأئمة فإن الإمام عبد الله الرضي ظهر أمره إلى العباسيين في عهد المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٣-٨٣٣م) فتتبعوه وفتكوا

---

(١) الإمام المستودع : هو الإمام الروحي وحجته وعنده أسرار الإمام ، ولكنه لا يحق له نقل الإمامة إلى أولاده ٠ القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات، ص٤١٠ ؛ برنارد لويس ، أصول الإسماعيلية، ص١٢٦ ٠

(٢) الإمام المستقر : هو الإمام الحقيقي ويتمتع بامتيازات الإمامة كلها وله الحق في أن يفوضها إلى أخلافه ٠ القاضي النعمان ، م ٠ ن ، ص٤١٠ ؛ عبد العزيز الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، ص١٣٨ ٠

(٣) حسن إبراهيم حسن وطه أحمد شرف ، عبيد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب ، ص٣٢ ٠

(٤) **الجزيرة** : هي الإقليم الرئيسي من أقاليم الدعوة عند الإسماعيلية ٠ حسن وشرف ، م ٠ ن ، ص٣٧ ؛ عبد العزيز الدوري ، دراسات ، ص١٥٢ ٠

(٥) ابن خلدون ، العبر ، ج١/ص٢١ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ، ج١/ص١٦ ٠

(٦) المقريزي ، م ٠ ن ، ص٤٧ ٠

بأسرته واضطر للهرب إلى سلمية [١] من أعمال بلاد الشام ويرجح أن تكون سنة (٢٠٦هـ/٨٢١م) [٢] ، ويرى الأستاذان حسن إبراهيم حسن وطه أحمد شرف ((أن اتخاذ سلمية مركزاً للأئمة الإسماعيلية وحججهم قد حول الشرق الأدنى وبلاد المغرب إلى معسكرات إسماعيلية)) [٣] ٠

اتسعت الدعوة الإسماعيلية وراجت في عهد الإمام أحمد بن عبد الله الرضي وبفضل داعيته عبد الله بن ميمون القداح [٤] وبعد وفاة الإمام أحمد تولى الإمامة ابنه الإمام الحسين الذي انتشرت في عهده الدعوة الإسماعيلية في اليمن على يد داعيته ابن حوشب [٥] ٠

أرسل ابن حوشب داعيته أبو عبدالله إلى المغرب من أجل نشر الدعوة في هذه البلاد وفي طريقه التقى أبو عبد الله بحجاج كتامة [٦] واستطاع بهذه المقابلة أن يتعرف على الوضع السياسي والاجتماعي لبلاد المغرب ، والكثير من المعلومات المهمة التي تساعده في سبيل إنجاح مهمته لكنه لم يكشف عن دوافعه الحقيقية [٧] ودعوه إلى بلادهم وأكرموا وفادته وصح عنده أنه ليس في قبائل أفريقية أكثر عدداً

---

(١) سلمية : وهي بلدة من ناحية البرية من أعمال حماه بينهما مسيرة يومين ، وكانت تعد من أعمال حمص ولا يعرفها أهل الشام الا بسلمية ، والغالب على سكانها بنو هاشم ٠ الاصطخري ، المسالك والممالك ، ص٤٦؛ الحموي، معجم البلدان ، ج٣/ ص٢٤٠-٢٤١ ٠

(٢) القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص٣٣-٣٤ ٠

(٣) عبيد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ، ص٤٧ ٠

(٤) عبدالله بن ميمون القداح : وهو من أعظم حجج الإسماعيلية في طورها الأول ويلقب بالقداح لأنه كان مثل والده يشتغل بالقداحة ، ومعنى القداح عند الإسماعيلية هو (قادح زناد الحق وموري نور الحكمة) ٠ القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٤١١.

(٥) ابن حوشب : هو أبو القاسم رستم بن الحسين بن حوشب ، كان من أعيان الكوفة وسكن آباؤه تربة الحسين ولقبه منصور اليمن أو المنصور وقد اكتسبه بعد نجاحه في نشر الدعوة الإسماعيلية في اليمن ، وقد أرسله الإمام الحسين بن أحمد للقيام بالدعوة في اليمن أول سنة (٢٦٨هـ/ ٨٨١م) وأوكل إليه كذلك مهمة تدريب الدعاة وإرسالهم إلى مختلف المناطق ٠ القاضي النعمان، افتتاح الدعوة ، ص٣٢؛ سيف الدين القصير، ابن حوشب والحركة الفاطمية في اليمن ، ص٣٢-٣٣ ٠

(٦) كتامة : وهي إحدى قبائل البربر التي عرفت بأنها من أكثر القبائل عدداً وأصعبها مراساً ، إذ كانت تسكن جبال أوراس الوعرة جنوب إفريقية وكان من العسير عبورها ، وكان الكتاميون يعيشون في فجاج هذه الجبال ٠ الحموي، معجم البلدان ، ج٣/ص٢٢٠؛ جلونكر، خلافت فاطميان ، ص٧٨ ٠

(٧) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٦٤ ؛ سرور، الدولة الفاطمية في مصر، ص١٨-٢٠ ٠

ولا أشد شوكة وأصعب مراساً على السلطان من كتامة، وتابع شيوخ كتامة وشبابها حلقات الدروس التي كان ينظمها أبوعبد الله الشيعي ووضع تنظيماً دقيقاً لإتمام الدعوة بأنه قسم كتامة على سبعة أقسام وجعل على كل قسم منها داعية إختاره ممن يثق فيه من أفرادها وكان مجتمعاً متماسكاً متعاوناً وأطلق على أتباعه تسمية المؤمنين [1] .

والحقيقة أن نجاح الدعوة الإسماعيلية لا يعود فقط إلى قدرة الدعاة الفاطميين ولاسيما أبي عبد الله ولكن يبدو أن أرض المغرب كانت صالحة لهذه الدعوة نتيجة للإضطرابات التي سادت دولة الأغالبة [2] في أواخر عهدها وبلغت هذه الاضطرابات ذروتها في عهد زيادة الله الثالث الأغلبي [3] سنة (٢٦٠هـ /٨٧٣م) حتى أصبح من العسير السيطرة على أطراف الدولة [4] فضلاً عن بعد المغرب عن عن مركز الخلافة العباسية التي كانت خاضعة للعباسيين من الناحية الإسمية بعد أن أسس هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ / ٧٨٦- ٨٠٨م) دولة الأغالبة لمواجهة دولة الأدارسة [5] .

أضف الى ذلك نجاح إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب في تأسيس دولة الأدارسة (١٧٢- ٣٦٣هـ/٧٨٨-٩٧٣م) وعاصمتها فاس

---

(١) القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص٢٦٠ ؛ جعفر السبحاني ، بحوث في الملل والنحل، ج٨/ ص٩٩ ؛ عبد المنعم ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، ص٨٥ .

(٢) دولة الأغالبة : حكمت هذه الدولة المغرب الأدنى وإفريقية بين سنتي (١٨٤-٢٩٦هـ/ ٨٠٠- ٩٠٨م) ، وكان سبب تأسيسها إن الرشيد أرادها أن تقف بوجه الأدارسة (١٧٢-٣٦٣هـ/٧٨٨-٩٧٣م) إذا ما أرادوا الإغارة على الدولة العباسية، وكانت عاصمتهم هي القيروان، بينما كانت عاصمتهم الخاصة التي يقيمون فيها هي مدينة ر قادة جنوبي القيروان . ابن عذاري ، البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب ، ج١/ ص٨٤ ؛ أحمد مختار العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص٢٢٦ .

(٣) زيادة الله الثالث : زيادة الله بن أبي العباس عبد الله بن إبراهيم الأغلبي ، أحد أمراء الدولة الأغلبية في إفريقية وهو الحادي عشر ممن تولوا أمارتها، ولد ونشأ بتونس وكان ميالاً إلى اللهو وولاه أبوه أمارة صقلية فعكف على لذاته، فعزله عنها وسجنه فدس لأبيه ثلاثة قتلوه وجعلوه أميراً على إفريقية سنة (٢٩٠هـ/٩٠٢م) ثم فر من إفريقية سنة (٢٩٦هـ/ ٩٠٨م) بعد أن استفحل أمر أبي عبدالله الشيعي فنزل بمصر ثم ببغداد فمر بالرقة ثم رجع إلى مصر فمر منها فقصد بيت المقدس فمات بالرملة . ابن عذاري ، م . ن ، ص١٣٤؛ ابن خلدون، العبر، ج٤/ ص٢٠٥؛ خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٢ /ص٥٦ .

(٤) ابن الأثير ، الكامل ، ج٨/ص٤١ ؛ ابن عذاري ، م . ن ، ص١٨٠-١٨٣ .

(٥) ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين، ص٨٥ .

ولقد مهدت هذه الدولة الطريق أمام الدولة الفاطمية على الرغم من أنها لا تدين بالمذهب الإسماعيلي لكن استطاعت من إيصال الدعوة الشيعية إلى بلاد المغرب وهيأت الأذهان إلى تقبل الدعوة الفاطمية [١] .

ونستطيع أن نعرف مدى النجاح الذي وصل إليه أبو عبدالله إذا علمنا أن الدعوة الإسماعيلية انتشرت بين وزراء وعمال زيادة الله الثالث وأن بعضهم كان على صلة قوية بأبي عبدالله الشيعي [٢] .

وفي سنة (٢٩١هـ/ ٩٠٣م) توافرت الظروف الملائمة لأبي عبدالله أن يبدأ نشاطه العسكري من أجل اتساع دعوته وساعده في ذلك إنصراف زيادة الله الثالث إلى حياة اللهو واللعب فاشتد سرور أبي عبدالله وأصبح معظم وزراء زيادة الله شيعة فلم يكن يسوؤهم ظفر أبي عبدالله [٣] ولاسيما إنه كان يذكر لهم من كرامات المهدي وإنه يحيي الموتى ويرد الشمس من مغربها ويملك الأرض بأسرها [٤] .

وبعد سنوات من الحروب إستطاع أبو عبدالله من الاستيلاء على مدن افريقية الواحدة تلو الأخرى وأعد العدة لدخول القيروان ذاتها والتقى بجيش الأغالبة في مدينة الأربس [٥] على مسيرة ثلاثة أيام من القيروان [٦] وفر زيادة الله الثالث بعد أن جمع جمع أمواله ونفائسه إلى مصر [٧] .

---

(١) ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج١ / ص٢٩٨ وما بعدها ؛ جلونكر ، خلافت فاطميان ، ص٧٥ .
(٢) القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص٢٥٣؛ ابن عذاري ، م . ن ، ص٢٠٣-٢٠٤ .
(٣) علي حسني الخربوطلي ، أبو عبد الله الشيعي مؤسس الدولة الفاطمية ، ص٤٨ .
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٥٩ .
(٥) مدينة الأربس: بينها وبين القيروان ثلاثة أيام من جهة المغرب وهي مسورة وفيها ربض كبير يعرف ببلد العنبر . ابن حوقل ، صورة الأرض ، ج١ / ص٨٦؛ البكري ، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، ص١٥؛ الحميري ، الروض المعطار ، ص٢٤ .
(٦) ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج١ / ص١٩٢ وما بعدها ؛ الحميري ، م . ن ، ص٢٤-٢٥؛ هاينز هالم ، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم ، ص٢٦ .
(٧) الكندي ، الولاة والقضاة، ص٢٦٧ .

دخل أبو عبد الله إلى مدينة رقاده [١] في رجب سنة (٢٩٦هـ /٩٠٨م) وأمر بضرب السكة ونقش على وجه منها (بلغت حجة الله) والوجه الآخر (تفرق أعداء الله) وأمر الخطباء يوم الجمعة فصلوا على النبي وعلي وفاطمة دون تحديد اسم الإمام فقد كان أبو عبد الله حريصاً على إخفائه حتى ذلك الحين [٢] .

بعد إن استقر هذا الداعي الكبير في بلاد المغرب رأى من الأنسب أن يُعلم الإمام بالسلمية عما وصلت إليه دعوته من نجاح فسير أخاه أبا العباس [٣] على رأس وفد من قبيلة كتامة لينقل له الأخبار والتفاصيل بما فتح الله على يده وإنهم ينتظرونه في المغرب لأن السلمية لم تعد المكان المناسب ولاسيما بعد أن أشاع أمره بين الناس وطلب الخليفة العباسي المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠ هـ / ٩٠٧-٩٣٢م) القبض عليه فهرب عبيد الله وابنه القاسم الذي ولي من بعده الخلافة وتلقب بالقائم وتوجه نحو المغرب [٤] ووصل عبيدالله المهدي إلى مصر في زي التجار وكتب الخليفة العباسي إلى عامل مصر بالقبض عليه واستطاع عبيدالله التخلص عن طريق التنكر بزي تاجر واستغل الأموال التي حملها معه استغلالاً جيداً في استمالة الكثيرين حتى الولاة كلما اقتربوا من القبض عليه [٥] .

---

(١) رقادة : بلد مشهور من أرض إفريقية وهي من أعمال القيروان على بعد أميال وأكثرها بساتين وليس بإفريقيه أعدل هواء منها ولا أرق نسيماً ولا أطيب تربة من مدينة رقادة . الأصطخري ، المسالك والممالك، ص٣٤ ؛ البكري ، المغرب ، ص٣٧؛ الحموي، معجم البلدان ، ج٢/ ص١٣ .

(٢) ابن خلدون ، العبر ، ج٤/ص٣٦ ؛ الخربوطلي ، أبو عبد الله الشيعي، ص٥٠ ؛ مصطفى غالب ، أعلام الإسماعيلية ، ص٢٤٩ .

(٣) أبو العباس : بن أحمد بن محمد بن زكريا ، الأخ الأكبر لأبي عبد الله الشيعي وكان حاد الذكاء ومطلعاً على العلوم وكان أبو عبدالله يعظمه فإذا دخل عليه أبو العباس ظل واقفاً حتى يأذن له بالجلوس وكان أبو عبد الله يبالغ في تعظيمه وإجلاله ومن خلال ذلك كسب الاحترام الكبير والسلطة على المجتمع الشيعي، وتمادى في سلطته لذلك عند قدوم المهدي إلى المغرب فقد الكثير من سلطته وبدأ التشكيك حتى في إمامة المهدي الأمر الذي أدى إلى قتله من قبل المهدي مع أخيه أبي عبد الله . القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص٢٣٢؛ الخربوطلي، أبو عبدالله الشيعي ، ص٥٩-٦٠ .

(٤) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، ص٨؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ص٦٠؛ غالب ، أعلام الإسماعيلية ، ص٢٤٩؛ تاريخ الدعوة الإسماعيلية ، ص١٥٨-١٥٩ .

(٥) ابن الأثير ، الكامل ، ج٨/ص٣٨ ؛ ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج١/ص١٥٨؛ أبو الفدا ، المختصر،ج٢/ص٦٥ .

استطاع اليسع بن مدرار [١] صاحب سجلماسة القبض على عبيد الله ، وبالمقابل استمر أبو عبدالله في التقدم وإحراز النجاح في المغرب على الرغم من إلقاء القبض على المهدي وبعد سيطرته على رقادة في رجب سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) سار في رمضان من السنة نفسها إلى سجلماسة وعند اقترابه من المدينة خرج إليه اليسع وقاتله وقتل الكثير من أتباع اليسع وهرب اليسع ليلاً ودخل أبو عبدالله إلى سلجماسة وأخرج المهدي وولده من السجن وأركبهما على فرسين وكانت رؤوس القبائل وبقية الناس تسير حوله وأبو عبدالله يمشي بين يدي المهدي قائلاً : ((هذا مولاكم وهو يبكي من شدة الفرح)) [٢] .

بعد أن أقام عبيدالله المهدي في سلجماسة أربعين يوماً سار إلى أفريقية ووصل إلى رقادة في ربيع الآخرة سنة(٢٩٧هـ/٩٠٩م) وزال ملك بني الأغلب وملك بني مدرار بعد أن حكموا سلجماسة لمدة ثلاثين عاماً وعندما اقترب من رقادة رحب به أهل القيروان ونزل بقصر من قصور رقادة، وأمر بذكر اسمه في الخطبة يوم الجمعة في أنحاء البلاد وتلقب بـ : (المهدي أمير المؤمنين) [٣] .

جاء أول تحدٍّ للمهدي في دولته الجديدة من جهة ربما لم تكن بالحسبان وهو داعيته أبو عبد الله الذي أصبحت له سلطة مطلقة في المغرب وتمتع بشعبية واسعة بين أفراد بربر كتامة وسرعان ما ظهر عدم الاتفاق بين الإمام الخليفة والداعي وتطور ، فضلاً عن القيود التي فرضها على سلطة أبي عبدالله فقد كان هناك خلاف في سياسة بعض القضايا لا سيما فيما يتعلق بمسائل ضريبية [٤]

.

---

(١) هو اليسع بن ميمون بن مدرار بن اليسع بن أبي القاسم ، وهو من أمراء سجلماسة الذين استطاعوا تكوين دولة مستقلة مركزها مدينة سجلماسة وعرفت بـ : دولة بني مدرار (١٤٠-٢٩٧هـ/٧٥٧-٩٠٩م) وهو ثامن حكام هذه الدولة حكم بين (٢٧٠-٢٩٧هـ/ ٨٨٣-٩٠٩م) وقتل على يد الجيش الفاطمي ٠ ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج٢١٦/١ ؛ محمود إسماعيل ، الخوارج في المغرب الإسلامي ، ص٩٢-٩٣ ؛ العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص٢٢٧ ٠

(٢) ابن الأثير ، الكامل ، ج٨/ ص٤٨؛ وفاء حمود راضي المدني ، مدينة سجلماسة دراسة في تاريخها السياسي من القرن ٢هـ /٨م حتى القرن ٥هـ /١١م ، ص٤٩ ٠

(٣) ابن عبد الظاهر، الروضة البهية ، ص٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ص٦٦؛ فرهاد دفتري ، مختصر تاريخ الإسماعيليين، ص١٣٤ ٠

(٤) جلونكر ، خلافت فاطميان ، ص١٣٠؛ دفتري ، م٠ ن ، ص١٣٦ ٠

وعلل المقريزي سبب القطيعة بقوله : ((أن المهدي لما استقامت له البلاد باشر الأمور بنفسه وكف يدي أبي عبد الله ويد أخيه أبي العباس فداخل أبا العباس الحسد وعظم عليه الفطام عن الأمر والنهي والأخذ والعطاء فأقبل يزري على المهدي في مجلس أخيه، ويتكلم فيه وأخوه ينهاه ولا يزيده ذلك إلا لجاجاً ولام أخاه وقال له : ملكت أمراً فجئت بمن أزالك عنه، وكان الواجب عليه أن لا يسقط حقك)) [(١)] ويبدو أن أبا العباس نجح في التأثير على أبي عبد الله حتى قال للمهدي : ((لو كنت تجلس في قصرك وتتركني مع كتامة آمرهم وأنهاهم لأنني عارف بعبادتهم لكان ذلك أهيب لك في أعين الناس)) [(٢)] ووصل الأمر بأبي العباس إلى التشكيك بأنه ليس المهدي حيث قال : ((إن هذا ليس بالذي كنا نعتقد طاعته وندعو إليه لأن المهدي يأتي بالآيات الباهرة)) فأثر ذلك في قلوب كثير من الناس حتى إن بعض أهل كتامة واجه المهدي وقال : ((إن كنت المهدي فاظهر لنا آية فقد شككنا فيك)) [(٣)] .

من خلال هذا نلحظ إن أبا العباس كان يعمل على هدم البناء الذي شيده أخوه أبو عبد الله طوال سنوات عدة لذلك عمل المهدي على حسم الموقف تجاه الأخوين بعد أن وصلت الأمور إلى درجة التشكيك في إمامة المهدي وهي الركن الأساسي للدولة، التي مازالت في طور التكوين [(٤)] عمل عبيدالله المهدي على اتخاذ الإجراء الحاسم حيث قام بقتل داعيته أبو عبيد الله وأخاه أبي العباس سنة (٢٩٨هـ/ ٩١٠م) ببستان القصر وأمر بهما فغسلا وكفنا وصلى عليهما وأقبل على أبي عبدالله فقال : ((رحمك الله أبا عبدالله وجزاك الله في الآخرة بتقديم سعيك)) والتفت إلى أبي العباس فقال : ((لا رحمك الله يا أبا العباس فإنك صددته عن السبيل وأوردته موارد الهلاك)) وأمر بدفنهما في الموضع الذي قتلا فيه من البستان ثم قتل جميع من والاهما من شيوخ كتامة [(٥)] .

---

(١) اتعاظ الحنفا ، ج١/ص٦٧ .
(٢) ابن الأثير ، الكامل ، ج٨/ ص٥١ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ص٦٧ .
(٤) الخربوطلي ، أبو عبد الله الشيعي ، ص٦٢-٦٣ .
(٥) ابن حماد ، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم ، ص٢٢-٢٣ .

أما العمل الثاني الذي اتخذه المهدي لتدعيم أركان الدولة الفاطمية هو بناء العاصمة (المهدية) فخرج بنفسه من رقادة إلى تونس ليرتاد موقعاً يتخذه داراً لمملكته فلم يجد موضعاً أحسن ولا أحصن من موضع المهدية وهي جزيرة متصلة بالبر كهيئة كف متصلة بزند فبناها وجعلها دار ملكه وجعل لها سوراً محكماً وأبواباً عظيمة [١] .

كان المهدي بحاجة ماسة إلى هذه الخطوة خصوصاً وإن مدينة رقادة كانت تقع في سهل فسيح لا يفي بالأغراض الدفاعية لأنها عرضة للغزو من كل جانب لذلك اتخذ هذا الموقع على شاطيء البحر مباشرة، لأنه رأى نفوذ الفاطميين داخل البلاد لا يزال ضعيفا وإنه لابد أن يعتمد على أسطوله القوي لحماية العاصمة وتموينها من جانب البحر أبان الأزمات إضافة إلى أنها ستكون قاعدته لغزواته المستقبلية على مصر والأندلس [٢] وحاجته إلى مدينة ساحلية تمكن الفاطميين من مواجهة البيزنطيين الذين كانوا يغيرون على سواحل المغرب انطلاقا من جنوب ايطاليا وصقلية وتتيح لهم بسط السيطرة على الحوض الغربي للبحر المتوسط ومد النفوذ الفاطمي على كامل جزيرة صقلية [٣] .

واجهت الدولة الفاطمية بعد وفاة المهدي سنة (٣٢٢هـ/٩٣٤م) وتقليد ابنه القاسم الذي تلقب بالقائم بأمر الله (٣٢٢- ٣٣٤هـ/ ٩٣٤- -٩٤٥م) ثورات عدة قبائل بربرية من المغرب بقيادة داعية خارجي يدعى (أبو يزيد) وسمىّ نفسه (شيخ المؤمنين) وعرف بين الناس باسم (صاحب الحمار) لأنه كان يركب حماراً في رحلاته وتنقلاته بين المدن والقرى عندما يتجول لنشر دعوته والطلب إلى الناس الالتحاق به واستمرت هذه الثورة طوال عهد القائم ونجح أبو يزيد في اجتياح كامل إفريقيه واحتل مدينة القيروان سنة (٣٣٣هـ/٩٤٤م) وحاصر المهدية واعتصم أبو

---

(١) ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج١ / ص١٦٩ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٤/ ص٥٦٢ .

(٢) السيد عبد العزيز سالم ، المغرب في العصر الإسلامي ، ص٥١٨؛ العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٣١ .

(٣) عبد المنعم الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب (العصر الأموي والعباسي والفاطمي) ، ص٢١٤ .

القاسم بن عبدالله في داخل المدينة وتوفى في سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) والدولة في أسوأ أحوالها [١] .

يبدو أن بناء المهدية على الساحل قد حقق غرضه الذي أراده المهدي حيث لم يستطع أبو يزيد دخول المدينة نتيجة لافتقاره للأسطول وعدم القدرة على قطع الإمدادات عن الفاطميين من البحر على الرغم من أن الخلافة الفاطمية لم يبق لها سوى المهدية .

تولى المنصور بنصر الله الخلافة الفاطمية (٣٣٤-٣٤١هـ / ٩٤٥-٩٥٢م) بعد وفاة والده القائم وأبقى الأمر سراً وتظاهر كأنه ولياً للعهد من اجل الحفاظ على معنويات جنوده وعدم إشغالهم بأمر آخر غير القتال ضد أبي يزيد، واستطاع جمع المقاتلة خلال ثلاثة أشهر ويبدو أن العداء المستحكم بين القبائل البربرية والتنافس الشديد فيما بينهم منذ عهد قديم [٢] هو الذي مكن المنصور من هزيمة أبي يزيد [٣] عند رقادة وهرب أبو يزيد وأتباعه من المعركة وقدرت خسائر جيشه بأربعين ألف وذلك سنة (٣٣٦هـ/ ٩٤٧م) وتمكن المنصور من القبض على أبي يزيد وهو مثخن بالجراح وتوفى في أسره متأثراً بجراحه التي أصيب بها بعد أربعة أيام من إلقاء القبض عليه [٤] واحتفل الخليفة بهذا الانتصار الكبير وتثبيت أركان دولته ببناء مدينة في موضع المعركة سماها المنصورية نسبة إليه [٥] .

إن طموح الفاطميين لم يتوقف عند المغرب بل أرادوا بسط نفوذهم إلى الكثير من المناطق والتمكن من إقامة خلافة فاطمية تضم جميع الشعوب الإسلامية لذلك وضع الخلفاء الفاطميون نصب أعينهم تحقيق هذه الأهداف الكبرى لأن المغرب بموارده الشحيحة وثورات البربر لن يحقق هذا الهدف ، ويبدو أن الفاطميين أدركوا بداية أن

---

(١) ابن الخطيب ، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام ، ج١/ ص٢٣٤؛ عارف تامر ، القائم بأمر الله ، ص٧٠-٧١ .

(٢) جاء المدد للفاطميين من قبائل صنهاجة أو الملثمين القوية ،التي كانت على عداء مع زناته التي ينتمي إليها أبو يزيد . الجو ذري ، سيرة الأستاذ جوذر، ص٤٤ .

(٣) م . ن ، ص٤٤ وما بعدها ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ص٨٤ .

(٤) ابن ظافر الأزدي ، أخبار الدول المنقطعة ، ص٩٩؛ إسماعيل ، الخوارج في المغرب الإسلامي ، ص١٨٦؛ دفتري ، مختصر تاريخ الإسماعيليين، ص١٣٩ .

(٥) ابن حماد ، أخبار ملوك بني عبيد ،ص٣٤ ؛ النويري ، نهاية الارب في فنون الأدب ، ج٢٨/ ص٧٣.

مصراً أكثر صلاحية لأن تكون مركزاً للخلافة الفاطمية بسبب أهمية موقعها الجغرافي ولما لها من مكانة كبيرة سياسيا وحربياً ولاسيما أن ولاة هذه البلاد كانت إليهم ولاية الشام والحجاز فامتلاك مصر يعني امتلاكاً لهذين البلدين العظيمين وتأسيساً لنفوذ الفاطميين السياسي والديني في ثلاثة من المراكز الإسلامية الكبيرة وهي الفسطاط والمدينة ودمشق (١) .

وصل الدعاة الفاطميون إلى مصر منذ أن تولى ابن حوشب مهمة نشر الدعوة في اليمن سنة (٢٦٨هـ/٨٨١م) وبث منها الدعاة إلى المغرب ومصر وقد نجح أتباع المهدي ودعاته في مصر في إنقاذه من العباسيين على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل القبض عليه وتمكن أنصاره من إيهام الوالي بأنه من بني هاشم وإن الشخص المطلوب فر إلى اليمن (٢) .

أرسل الفاطميون الحملات إلى مصر منذ وقت مبكر من خلافتهم حيث أرسل المهدي سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) حملة وتمكن جيشه من دخول الإسكندرية سنة (٣٠٢هـ/ ٩١٤م) ، لكن وصول الإمدادات من قبل الخليفة العباسي المقتدر بالله (٢٩٥-٣٢٠ هـ/٩٠٧-٩٣٢م) استطاعت تحقيق الانتصار على الجيوش الفاطمية (٣) وبعد ذلك استطاع أبو القاسم القائم بأمر الله من فتح الإسكندرية وعدد من المناطق الأخرى ، لكن الجيش العباسي استطاع إجبار القائم على العودة الى افريقية وكانت هذه الحملات برية وبحرية في آن واحد وأرسل القائم حملة أخرى سنة (٣٢٤هـ/٩٣٥م) وتمكن من دخول الفسطاط ، لكن الجيش العباسي لاحق الحملة إلى الإسكندرية واجبره على الإنسحاب إلى افريقية (٤) .

---

(١) حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص١١٥؛ الظاهر أحمد الزاوي ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، ص٢٤٠ .

(٢) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٤/ ص٥٥٢-٥٥٣؛ حسن و شرف ، عبيد الله المهدي ، ص١٣١.

(٣) الطبري ، تاريخ ،ج٨/ ص١٧٨؛ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية ، ص١١-١٢ .

(٤) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٢٨٨؛ ابن عذاري ، البيان المغرب ، ج١/ص١٧١؛ ابن خلدون ، العبر ، ج٤/ص٣٨ ؛ عبدالله ناصري ، فاطميان در مصر، ص٧٧ .

يبدو أن تأخر فتح مصر من قبل الفاطميين يعود إلى عاملين الأول داخلي يتمثل بحركة ابي يزيد الخارجي والثاني خارجي يتمثل بالحملات المضادة للفاطميين التي أرسلها العباسيون لوقف زحفهم نحو مصر.

وفي عهد المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٢-٩٧٥م) رابع الخلفاء الفاطميين الذي أعد العدة من أجل السيطرة على مصر فأمر في سنة (٣٥٥هـ/٩٦٥م) بحفر الآبار في الطريق إلى مصر [١] ونجح دعاته في نشر الدعوة الفاطمية بين أهل مصر حيث أتت ثمارها في هذه الحقبة ونجحوا في أخذ البيعة للمعز من عدد كثير من عامة أهل مصر وخاصتها واستمالوا عدداً من جند الأخشيديين وساعدهم على ذلك اضطراب أوضاع البلاد بعد وفاة كافور [٢] وكان دعاة المعز في مصر استدعوا خلقا من أهل البلد وكانوا يقولون : ((إذا زال الحجر الأسود ملك مولانا المعز لدين الله الأرض كلها وبيننا وبينكم الحجر الأسود- يعنون كافور الأخشيدي)) [٣] وقد ساءت حالة البلاد وزادت فيها الفتن والاضطرابات وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير واشتد خوف الناس وضاقت أحوالهم وارتفعت الأسعار ونهبت أسواق البلد [٤] حيث اشتد الوباء وتفشى المرض وكثر الموت لدرجة عجز الناس عن تكفين موتاهم ودفنهم [٥] .

وبعد أن جمع المعز الأموال اللازمة لعملية الفتح وعبأ جيشه الذي بلغ نحو مائة ألف رجل جعل قيادته لقائده جوهر الصقلي [٦] وصاحب هذا الجيش إسطول بحري

---

(١) النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص٧٥؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٩٦ .

(٢) ابن تغر بردي ،النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٢٤-٥٢؛ حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٧٢-٧٣. وكافور هو كافور بن عبدالله الإخشيدي أبو المسك، كان عبداً حبشياً اشتراه الأخشيدي ملك مصر سنة (٣١٢هـ/ ٩٢٤م) فنسب إليه وأعتقه فترقى عنده حتى ملك مصر سنة (٣٥٥هـ/ ٩٦٥م) وكان قبل ذلك وصيا على أولاد الإخشيد منذ سنة (٣٣٩هـ/٩٥٠م) فكان الحاكم الفعلي لمصر لمدة اثنين وعشرين عاماً . ابن خلكان ، وفيات الأعيان، ج١/ص٤٣١؛ ابن تغري بردي، م .ن ، ص١ وما بعدها .

(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا، ج١/ص١٠٢ .

(٤) ابن خلدون ، العبر ،ج٤/ص٤٧-٤٨؛ المقريزي ، م . ن ، ص٩٥-٩٦ .

(٥) المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص١٣ .

(٦) القضاعي ، تاريخ القضاعي ، ص١٦٣؛ ابن ظهيرة ، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ص١٨٠؛ العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص٢٤٩ .

ليقضي على أي خطر قد يأتي من تدخل البيزنطيين على الرغم من وجود معاهدة بين الطرفين، ولكن لتفادي أي هجوم قد يحدث من قبلهم [١] .

سار جوهر نحو مصر في شهر ربيع الأول سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) وعند وصوله الإسكندرية سارع المصريون إلى تشكيل وفد للتفاوض مع القائد جوهر بالصلح ، وكتب جوهر إلى الوفد بأن يطلق للمصريين حرية العقيدة على اختلاف أديانهم ومذاهبهم المختلفة ورفع الظلم وإلغاء الضرائب الجائرة وإصلاح الطرق وترميم المساجد [٢] ودخل جوهر الفسطاط في ١٧ شعبان سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) وشرع في بناء مدينة جديدة شمال الفسطاط في اليوم ذاته [٣] وذكر ابن عبد الظاهر أن جوهراً لما أناخ في موضع القاهرة اختط القصر فأصبح المصريون ليهنئوه فوجدوه قد حفر أساس القصر في الليل [٤] وعندما أتم جوهر بناء القصور وأدار حولها السور سماها سماها المنصورية نسبة إلى المنصور والد المعز ولما قدم المعز إلى مصر سماها القاهرة تفاؤلاً بأنها ستقهر الأعداء [٥] .

حقق جوهر الحلم الفاطمي بالسيطرة على مصر وتمكن من هزيمة جيش القرامطة على أبواب مصر وفتح بلاد الشام ولكن القرامطة استطاعوا هزيمة جعفر بن فلاح [٦] وقتله وعند ذلك كتب جوهر إلى سيده يبلغه بخطورة الأوضاع في مصر مصر والشام [٧] فسار المعز من المهدية بعد أن رتب أوضاع المغرب فوصل الإسكندرية في شعبان سنة (٣٦٢هـ) نيسان (٩٧٣م) وتوجه إليه وجهاء مصر

---

(١) ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين ، ص١٠٥؛ الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ، ص١٩ .

(٢) ابن حماد ، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم ، ص٥٠-٥١؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٠٤- ١٠٥ .

(٣) القضاعي ، تاريخ القضاعي ، ص١٦٣-١٦٤ ؛ أبو الفدا ، المختصر ، ج٢/ص١٠٩ .

(٤) الروضة البهية الزاهرة ، ص١٣ .

(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١١١ .

(٦) جعفر بن فلاح الكتامي : أحد قواد المعز لدين الله الفاطمي كان شجاعاً مظفراً ، سيره المعز مع القائد جوهر لفتح الديار المصرية، وأرسله القائد جوهر إلى الشام فامتلك الرملة بفلسطين سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) ثم امتلك دمشق سنة (٣٥٩هـ/ ٩٧٠م) وقتله بها الحسن القرمطي . ابن خلكان ، وفيات الأعيان، ج١/ص١٣٨؛ المقريزي ، المقفى الكبير، ج٣/ص٥٠ وما بعدها .

(٧) ابن ظافر ، أخبار الدول المنقطعة ، ص١٠٣-١٠٤؛ العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص٢٥٩ .

وعوامها ودخل القاهرة في يوم الثلاثاء في السابع من شهر رمضان سنة (٣٦٢هـ) آيار سنة (٩٧٣م) حاملاً معه رفات آبائه الثلاثة الذين تولوا الخلافة قبله [١] ٠

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر مقرا للخلافة الفاطمية ، وأصبحت القاهرة عاصمة لهذه الدولة قرنين من الزمان حتى زوالها سنة (٥٦٧هـ/١١٧١م) على يد صلاح الدين الايوبي ٠

(١) القضاعي ، تاريخ القضاعي ، ص١٦٤؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٣٤؛ ناصري ، فاطميان در مصر، ص٨٣.

ثانيا : الرقابة لغة وإصطلاحا :

الرقابة مشتقة من ((رقب)) وتعني اكثر من معنى منها :

١) الإنتظار :

كترقبه وارتقبه أي انتظره ، والترقب هو الانتظار ، وهو كذلك تنظر وتوقع الشيء والرقيب هو المنتظر [١] .

٢) الحفظ والحراسة :

من رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة ورقابا أي حرسه ، والرقيب من أسماء الله الحسنى ، وهو الحافظ الذي لايغيب عنه شيء ، ورقيب القوم : هو الحارس الذي يشرف على مرقبة ليحرسهم ، فالرقيب هو الحارس الحافظ [٢] والرقيب فعيل بمعنى فاعل أي يرقب عمله [٣] .

٣) الاشراف والعلو :

من ارتقب المكان أي أشرف عليه وعلا ، والمرقب والمرقبة : الموضع المشرف الذي يرتفع عليه الرقيب والجمع مراقب ، وهي ماارتفع من الارض [٤] .

والرقابة اصطلاحاً : دوام ملاحظة الشيء المقصود في سيرته باتجاه الحق ومواصلة العلم به بالنظر اليه [١] .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ج١/ ص٤٢٤ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ج١/ص٢٧٤ .
(٢) الفراهيدي ، العين ، ج٥/ ص١٥٤ ؛ ابن منظور ، م ٠ ن ، ص٤٢٤ .
(٣) الطريحي ، مجمع البحرين ، ج٢/ص٢٠٨ .
(٤) الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ج١/ص١٣٧ ؛ الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ج١/ص٧٤ .

والرقابة الحقيقية هي تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث فتتبه الى الإنحرافات قبل حدوثها ليتم التنفيذ طبقا لمقاييس مقررة ٠

كما عرفت الرقابة بأنها قياس أداء الأعمال التي يقوم بها المرؤوسين وتصحيحها لتضمن تحقيق الأهداف ، فالرقابة في هذا المعنى تعني تأكد الدولة من أن ماتم تنفيذه من الأعمال هو ما قصد إنجازه ، ولذا فالرقابة في كل هذه المعاني هي الأداة التي تعين الدولة في الكشف عن الإنحرافات وتصحيحها قبل ان تتعمق وتسري إلى جانب مايلزم من إجراءات وتدابير لمنع حدوث مثل هذه الإنحرافات أو الأخطاء في المستقبل[٢] ٠

ويقصد بالرقابة أيضا حماية الدولة من إساءة الهيئات المحلية في استعمالها لاختصاصاتها ، كما يقصد بها حماية الأفراد من تعسف أو كل تعسف قد ترتكبه تلك الهيئات المذكورة [٣] ٠

ويمكن إعطاء تعريف شامل ومبسط للرقابة بالقول أنها : ((عملية الإشراف والمتابعة من قبل سلطة عليا للتأكد من ان نشاطات أية مؤسسة تسير باتجاه تحقيق أهدافها المحددة مسبقا ، وبذلك تخرج من نطاقها التقليدي المنصب على المراجعات الحسابية البحتة لتأخذ المنظور الشامل الذي يدخل في إطار نظرية الإشراف العام)) [٤] عبر مجموعة عمليات التفتيش والفحص والمراجعة [٥] ٠

فالرقابة هي الوسيلة التي تستطيع بها السلطات الإدارية معرفة كيفية سير العمل لتحقيق الأهداف وكشف الأخطاء أو التقصير أو الإنحراف والعمل على إصلاحه ووضع الإجراءات الوقائية اللازمة للقضاء على أسبابه [٦] .

وأما الرقابة المالية فيقصد بها الرقابة على الأموال العامة والتحقق من سلامة استخدامها في الأغراض التي خصصت لها وعدم تعرضها للإهمال أو الاسراف أو

---

(١) خولة عيسى صالح ، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ، ص٩ ٠
(٢) مهدي حسن زويلف وأحمد القطامين ، الرقابة الادارية (مدخل كمي) ، ص١٩ ٠
(٣) رائد الجابري ، الرقابة الادارية ، مجلة النبأ ، ص٣٢ ٠
(٤) صالح ، الرقابة الادارية ، ص٩-١٠ ٠
(٥) عبد الحميد الخرابشة و محمد خليل عدينات ، الادارة المالية في الاسلام ، ج٣/ ص١٣٠٤ ٠
(١) عبد العزيز الدغيثر ، الرقابة الادارية ، ص٤ ٠

السرقة أو الاختلاس وأن المصروف منها قد تم في نطاق القوانين واللوائح السارية والنظم الموضوعة ، وكما تنصب الرقابة المالية على أوجه الإنفاق فإنها تمتد أيضا إلى الموارد للتحقق من أن ماينبغي تحصيله قد تحصل وان ماتم تحصيله قد تم توريده فور التحصيل الى الجهة المختصة باستلام الأموال(١) ٠

ثالثاً : مدلولات الرقابة في القرآن الكريم والسنة النبوية :

الدين الإسلامي جاء بمنهاج كامل للحياة في جميع نواحيها لقوله تعالى :
{ مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ } (٢) وذلك من أجل هداية الناس إلى الطريق الصحيح ، حيث يهتم الاسلام بالفرد وتهدف أحكامه إلى تحقيق الصالح العام وحماية حقوق جميع الأفراد ، كما أهتم الاسلام بجميع نواحي الحياة الدينية والدنيوية

(٢) قطب ابراهيم محمد ، النظم المالية في الاسلام ، ص٢٣٤ ٠
(١) الانعام ، آية ٣٨ ٠

، ومزج بين تلك المصالح وتجسد ذلك في حديث الرسول (ﷺ) « لارهبانية في الإسلام » [١] .

ووضع الإسلام أسس الرقابة العامة والمحاسبة للمسلم وتنبع من أربع جوانب :

الأول : من أسس الإيمان لدى كل مسلم استشعار رقابة الله على عباده وعلمه بتفاصيل مايقوم به :

١- { إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً } [٢] .

٢- { مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ } [٣] .

٣- { وَارْتَقِبُواْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ } [٤] .

٤- { وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيباً } [٥] .

الثاني: المسؤولية الفردية والأمانة والعدل :

{ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً } [٦] .

الثالث : تنمية الرقابة الذاتية { وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً } [٧] .

الرابع : اعطاء المجتمع دوره في رقابة الآخرين :

١- { وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } [٨] .

وفسر القرطبي (وقل اعملوا) خطاب للجميع (فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) أي باطلاعه اياهم على أعمالكم [٩] وفي الخبر عن الرسول محمد

---

(٢) ابن شيبة الكوفي ، المصنف ج٨/ ص١٣٣ ؛ ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ، ج٩/ص٩١ .
(٣) النساء ، آية ١ .
(٤) ق ، آية ١٨ .
(٥) هود ، آية ٩٣ .
(٦) الاحزاب ، آية ٥٢ .
(٧) النساء ، آية ٥٨ .
(٨) الاسراء ، آية ١٣ .
(١) التوبة ، آية ١٠٥ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ج٨/ ص٢٥٢ .

(ﷺ) : ((لو أن رجلا عمل في صخرة لاباب لها ولاكوة لخرج عمله الى الناس كائنا من كان)) [1] .

٢- { وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [2] .

يستدل من هذه الآيات الكريمة حرص الإسلام على تحقيق الرقابة بصفة عامة ورقابة الذات ومحاسبة النفس على وجه الخصوص ، ذلك ان الله تعالى هو الرقيب الأعلى على سلوك العباد ، ثم يأتي دور العبد فهو رقيب على نفسه ، ثم يأتي دور الآخرين الذين حددتهم الآية الكريمة (بالمؤمنين) الذين عليهم مراقبة الآخرين وهدايتهم الى الطريق المستقيم .

ونصت السنة النبوية الشريفة على ثلاثة أنواع للرقابة :

الأول : الرقابة الذاتية ويقصد بها رقابة الشخص على نفسه ، وقد عمل الرسول محمد (ﷺ) على تنمية الرقابة الذاتية في جميع الأفراد [3] ومن ذلك قوله (ﷺ) : ((ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالامير الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم ، والمراة راعية عن بيت بعلها وولدها وهي مسؤولة عنهم ، والعبد راع عن مال سيده وهو مسؤول عنه ، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)) [4] .

وورد في حديث عن الرسول محمد (ﷺ) قال : ((لاتزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه ماعمل به ، وعن ماله من أين أكتسبه وفيما أنفقه ، وعن جسمه فيما أبلاه)) [5] .

---

(٣) أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، ج٣/ ص٢٨ ، الحاكم النيسابوري ، مستدرك الحاكم ، ج٤/ ص٣١٤ ؛

(٤) آل عمران ، آية ١٠٤ .

(٥) الدغيثر ، الرقابة الادارية ، ص٤ .

(١) أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، ج٢/ص١٢١ ؛ البخاري ، صحيح البخاري ، ج١/ص٢١٥ ؛ مسلم ، صحيح مسلم ،ج٦/ ص٨ .

(٢) الترمذي ، سنن الترمذي ، ج٤/ ٣٥ ؛ العسقلاني ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، ج١١/ ص٣٦٠ .

وأخيراً نجد ان الرسول(ﷺ) قد نمى الرقابة الذاتية بذكر ما للعدل من ثواب وما للجور من عقاب فقال : ((إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل ، وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماولوا))[1] .

من خلال الأحاديث الشريفة السابقة نلاحظ أن الرسول (ﷺ) أكد على ضرورة الأنقياد لأوامر الله تعالى ، حيث ان العقيدة تحمي المسلم من الوقوع في الخطأ وتحيي فيه روح المراقبة لله الذي يعلم السر والعلن لقوله تعالى : { وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ } [2] لذلك ينبغي الحذر من حسابه وعقابه .

وكذلك إيقاظ الضمير وجعله رقيباً على الأنسان في أعماله ، وهي أقوى أنواع الرقابة وتدفع الأنسان لإتقان العمل والإخلاص فيه ، وتخلق هذه الرقابة متى وجدت التقوى واستشعار مراقبة الله في السر والعلن ، وهي أفضل أنواع الرقابة حيث يسير العمل الاداري سيراً حسناً في وجود الرقيب أو غيابه ، ويشعر الجميع برقابة الله عليهم وبرقابتهم على أنفسهم .

ثانياً : والنوع الثاني من الرقابة في السنة النبوية فهي الرقابة الإدارية ، حيث كان الرسول (ﷺ) يتجول في الاسواق ويراقب سلوك الأفراد والجماعات ويوجه المسلمين بمقتضى تعاليم وأحكام الدين الحنيف ، وقد روي ((ان الرسول(ﷺ) مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال أصابته السماء يارسول الله فقال الرسول : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ ثم قال(ﷺ) : من غشنا فليس منا))[3] .

ثالثاً : النوع الثالث من الرقابة في السنة النبوية فهي الرقابة المالية ، فقد كان الرسول(ﷺ) يستوفي الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصروف[4] فقد روي عنه(ﷺ) أنه إستعمل على صدقات بني سليم رجلاً يدعى (**ابن اللتبية**

(٣) مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، ج٦/ ص٧ ؛ النسائي ، سنن النسائي ، ج٨/ص٢٢١ ؛ الحاكم ، مستدرك الحاكم ، ج٤/ ص٨٨ .
(٤) البقرة ، آية ٢٣٥ .
(١) الدارمي ، سنن الدارمي ، ج٢/ ص٢٤٨ ؛ مسلم ، صحيح مسلم ، ج١/ ص٦٩ ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج٥/ ص٣٤٣ .
(٢) صالح ، الرقابة الادارية ، ص١١ .

) فلما حاسبه قال هذا لكم وهذا أهدي لي ، فقال رسول الله فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك أن كنت صادقاً ، فقام رسول الله(ﷺ) على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ((أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي ويقول هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته ، والله لايأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه الا لقي الله يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ، ثم رفع يده حتى رؤي بياض أبطه يقول : اللهم هل بلغت مرتين)) [١] .

نلاحظ ان أهم مايميز النظرية الإدارية الإسلامية تفعيل مفهوم الرقابة الذاتية وتقوية الضمير في حس المسلمين .

في ضوء ماتقدم ، يتضح تعزيز الإسلام لمشروعية ممارسة الرقابة في إدارة الدولة ، وصولاً لتحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للأمة في إطار المبادىء التي أقرتها الشريعة الإسلامية ، فضلاً عن دورها الفاعل في تنظيم المجتمع ومؤسساته [٢] .

وتتجسد أهمية الرقابة الإدارية والمالية في الأمور الآتية :

١- منع ومحاربة الفساد الإداري والمالي بمختلف صوره وأنواعه مثل الرشوة والسرقة والإهمال أو التقصير في اداء الواجبات .

٢- انها صمام أمان للادارة العليا حيث تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة [٣] .

٣- ضمان إستقامة ونزاهة الموظفين والعاملين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة وإستقامة .

٤- الحصول على كفاءة عالية في تحصيل إيرادات الدولة من مصادرها المختلفة [٤] .

---

(٣) الشافعي ، المسند ، ص٩٩ ؛ أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، ج٥/ ص٤٢٣ ؛ البخاري ، صحيح البخاري ، ج٨/ ص٦٦ ؛ مسلم ، صحيح مسلم ، ج٦/ ص١١ .

(٤) صالح ، الرقابة الادارية ، ص١١-١٢ .

(١) محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، ص١٦٥ .

(٢) زويلف والقطامين ، الرقابة الإدارية ، ص٢١ .

٥- صرف الأموال في الأوجه المشروعة بكفاءة وفعالية ودقة وأمانة ٠

٦- انها الأداة لتحديد الإنحرافات والوقوف على أسبابها وأقتراح معالجتها وضمان عدم تكرارها مستقبلاً [١] ٠

٧- حماية الأموال العامة من الهدر والضياع وسوء التصرف ، والتأكد من أستخدام تلك الأموال في الأغراض المخصصة لها ٠

٨- رفع مستويات الأداء في عموم أجهزة الدولة والمجتمع [٢] ٠

٩- التأكد من أن إدارة الأموال العامة قد تم على نحو فاعل وكفوء وأقتصادي.

١٠- توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسؤولة الى التدخل السريع لحماية الصالح العام وأتخاذ مايلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء وتحقيق الأهداف [٣] ٠

١١- الرقابة تربط وتنسق ممارسات تنفيذ السلطات لاختصاصاتها وتكون غايات لتحقيق التكامل والعدالة والمساواة والرخاء في اطار المجتمع الواحد [٤] ٠

(٣) ماهر موسى العبيدي ، مبادىء الرقابة المالية ، ص١٣ ؛ محمد ، النظم المالية ، ص٢٣٢-٢٣٣ ٠

(٤) كريمة علي الجوهر ، الرقابة المالية ، ص١٦ ٠

(٥) زويلف والقطامين ، الرقابة الادارية ، ص١٩ ؛ الوادي وعزام ، المالية العامة ، ص٣٤١ ٠

(٦) الوادي وعزام ، م ٠ ن ، ص١٦٣ ٠

الفصل الاول : الإجراءات الوقائية المانعة للفساد الإداري والمالي في الدولة الفاطمية :

اتجهت الدولة الفاطمية في سبيل ضمان حسن الاداء الوظيفي الى اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية في طريقة اختيار الموظفين أو عند تعيينهم ويمكن أن تسمى بـ (الإجراءات المانعة) أو (الوقائية) لأنها تتم قبل البدء بالعمل الإداري أو المالي أو عند التكليف به فيمكن في ظلها تدارك الأخطاء قبل وقوعها ٠

ويعد هذا النوع عنصراً من عناصر الرقابة عن طريق التوجيه في العمل الإداري والمالي متى استخدمت في الإطار والإسلوب الصحيح ، ولهذا أطلق عليها البعض أسم (الرقابة الواقية) أو (الرقابة المانعة) ، لأنها تعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء والإنحرافات ، وتعد هذه الرقابة تكميلية للرقابة موضوع البحث التي تعرف حديثاً (بالرقابة اللاحقة) [١] ٠

ان الهدف من هذه الإجراءات (الوقائية) أو (السابقة) هو تجنب أو منع الإنحرافات أو المشكلات قبل حدوثها ، أي أنها تركز على تحصين المؤسسات الإدارية والمالية وتوجيهها للتأكد من سير الأعمال بالشكل الملائم والسليم بحيث توجه لبلوغ الأهداف بفاعلية وكفاءة ٠

وممكن أن تسمى رقابة أولية أو توجيهية ، وهي إتخاذ بعض الإستعدادات والإحتياطات اللازمة لتجنب الوقوع في المشكلات وتوجيه دواوين الدولة لإنجاز أهدافها[٢] وأبرز هذه الإجراءات في العصر الفاطمي :

---

(١) فهمي محمود شكري ، الرقابة المالية العليا ، ص٢٥ ٠
(٢) الوادي وعزام ، المالية العامة ، ص١٦٩-١٧٠ ٠

المبحث الأول : قواعد اختيار العاملين :

أن ازدهار أي دولة واستقرارها السياسي والاقتصادي راجع إلى كفاءة النظام الإداري والمالي فيها ، ومن أجل الوصول الى ذلك لابد من اختيار العناصر الكفوءة والجيدة القادرة على النهوض بالأعباء الإدارية والمالية للدولة ومن ثم ضمان استقرارها وازدهارها على كافة الصعد والمستويات ٠

وقد أشار القرآن الكريم الى المتطلبات الرئيسية والشروط العامة لكل من يلي عملاً عاماً ، وجماع هذه الشروط أثنان (القوة والأمانة) ، وإليهما الإشارة بما جاء في القرآن الكريم { إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ } (١) وقد يعبر عن الأمانة بالحفظ وعن القوة بالعلم ، كما في قوله تعالى على لسان يوسف (عليه السلام) : { اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ } (٢) ٠

وبهذا أقر القرآن الكريم ركنيين أساسيين هما (القوة والأمانة) لذا وجب أن تكون تولية الوظائف العامة في الدولة للقوي الأمين ويكون مرد القوة على مايتولاه ، فتقدر في كل ولاية بحسبها فالقوة في إمارة الحرب ترجع الى شجاعة القلب والى الخبرة بالحروب والقوة في الحكم بين الناس ترجع الى العلم بالعدل والى القدرة على تنفيذ الأحكام طبقاً لذلك (٣) ٠

أكدت السنة النبوية على الأمانة فقد ورد عن النبي (ﷺ) : ((إذا ضيعت الأمانة فأنتظروا الساعة ، قيل يارسول الله وما أضاعتها قال : إسناد الأمر الى غير أهله)) (٤) وهذا الحديث هو دستور كامل لعمل إدارة شؤون الأفراد أو المسؤولين عند التعيين في القواعد والأساليب الخاصة بالعمل والعاملين لتحقيق الكفاءة في الاداء والاجراءات الخاصة باختيار العاملين وتعيينهم وترقيتهم ، وإسناد الأعمال الى ذوي الكفاءة والنزاهة والقوة حسب كل موقف في الأعمال(٥) ٠

---

(١) القصص ، ٢٦ ٠
(٢) يوسف ، ٥٥ ٠
(٣) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص١٥ ٠
(٤) أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، ج٢/ ص٣٦١ ؛ البخاري ، صحيح البخاري ، ج٧/ ص١٨٨ .
(٥) فتحي قابيل ، التوجيه الاسلامي في التدريب الاداري ، ص١٧٦ ٠

وأكد الرسول (ﷺ) على العدالة لأن الحاكم العادل يجلب كل صالح كامل ويدرء كل فاسد شامل فهو ينظر في المصالح العامة التي تستوجب أن لايحابي أحداً ولا يضيع حقوق الرعية [1] فقد جاء في الحديث الكريم ((عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة قيام ليلها وصيام نهارها)) [2] وقال رسول الله (ﷺ) لأصحابه ((إن شئتم أنباتكم عن الإمارة ، أولها سلامة ، وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلا من عدل)) [3] .

وفي الإطار النظري حددت المصادر الإسلامية المختصة بالسياسة الشرعية والإدارة عدداً من المعايير والمؤهلات لكبار رجال الإدارة في الإسلام ، وهذا المعيار في جوهره أقرب أن يكون مجموعة من الصفات المجردة (المثالية) منه الى التطبيق في أرض الواقع وخاصة في العصور الإسلامية المتأخرة [4] .

وذكر الماوردي الشروط الأساسية لكبار الإداريين في الدولة الإسلامية وحدد هذه الشروط بثمانية ، أولها (الأمانة حتى لا يخون فيما أؤتمن) والثاني (صدق اللهجة حتى يوثق بخبره) والثالث (قلة الطمع حتى لا يرتشي) والرابع (أن يسلم ما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء) والخامس (أن يكون ذكوراً لما يؤديه للخليفة وعنه) والسادس (الذكاء والفطنة حتى لاتدلس عليه الأمور فتشتبه ولا تموه عليه فتلتبس ، فلا يصلح مع أشتباهها عزم ولا يصلح مع إلتباسها حزم) والسابع (أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل ويتدلس عليه المحق من المبطل فإن الهوى خادع الألباب وصارف له عن لاصواب) والثامن (الحنكة والتجربة التي تؤدي به الى صحة الرأي وصواب التدبير فإن بالتجارب خيرة عواقب الأمور) [5] .

---

(١) عز الدين بن عبد السلام ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، ج١/ ص١٤٣ .
(٢) الطبراني ، المعجم الأوسط ، ج٥/ ص٩٢ ؛ الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ج٦/ ص٢٦٣ .
(٣) الضحاك ، الآحاد والمثاني ، ج٣/ ص٣ ؛ الطبراني ، م ٠ ن ، ج٧/ ص٢٦ ؛ العسقلاني ، فتح الباري ، ج٣/ ص١١١ .
(٤) مختار مسعود ، نظرة في الإدارة في الإسلام ، ص٢٩٩ .
(٥) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص٢٧-٢٨ .

وأشار ابن الصيرفي الى الصفات العامة لرجل الإدارة ، أولها أن يكون له : ((دين يحجزه عن ارتكاب المآثم وورع يردعه عن أحتقاب المحارم وأمانة لاتمتد يده معها الى رشوى تحسن له الدخول في المسالك المذمومة ، ونزاهة نفس تصده عن الشهوات الموردة الى الموارد المكروهة)) (١) .

أما نظام الملك فانه يعد أن الصفات الضرورية للحاكم ورجل الإدارة تتمثل في قوله : ((العدل والأمانة وسهولة وصول أصحاب الشكاوي أليه والحلم)) ، ولقد ركز على أهمية الدور الذي تلعبه العدالة وذلك لأنها حجر الزاوية للاستقرار السياسي والإداري (٢) .

وذكر الطرطوشي الشروط المطلوبة لكبار موظفي الدولة ، اولها ((العدل)) فهو قوام الملك ودوام الدول (٣) وشرط ثانياً ((العقل)) الذي تمامه بطول التجارب ، لان التجربة مرآة العقل ، حيث يبعده عن الهوى في الاحكام ومعرفة مالم يكن بما كان قد كان ، والقدرة في إختيار أفضل الاعوان (٤) اما الشرط الثالث فهو ((المشاورة)) لان : ((المستشير وان كان افضل رايا من المشير فانه يزداد برايه راياً)) (٥) .

أما أبن طباطبا فيعتبر العقل أصل هذه الصفات وأفضلها ، بقوله : ((وبه تساس الدول بل الملل)) ، ومن ثم العدل بقوله : ((الذي تستغزر به الأموال وتعمر به الأعمال وتستصلح به الرجال)) ، فضلاًً عن العلم الذي هو ثمرة العقل ومخافة الله وقوة الشخصية وحب الرعية والأهتمام بأمورهم والثبات في العزم ، وينصح بشدة بالشورى قبل إتخاذ القرارات لإنها تخلق الثقة وتقنع الناس بمدى إستقامة الحاكم وأمانته (٦) .

وأكد الحسن بن عبدالله على العدل لأنه حسب رأيه القاعدة التي تثبت عليها أركان الدولة (٧) فضلا عن جمعه لخصال الخير بقوله : ((حسن الخلق والخلق

---

(١) القانون في ديوان الرسائل ، ص٧ .
(٢) سياسة نامه ، ص٤٨ ، ص٩٩ ، ص١٥٩ .
(٣) سراج الملوك ، ص١١٩ .
(٤) م . ن ، ص١٦١ .
(٥) م . ن ، ص١٨٥ .
(٦) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، ص١٧ ومابعدها .
(١) اثار الاول في ترتيب الدول ، ص١٦ .

يجمع بين البشاشة والوقار والحلم والهيبة والعفة والنزاهة وعزة النفس سديد الاراء حسن العبارة سريع الفهم)) [1] واضاف إلى ذلك قائلاً : ((ان يكون قد بلغ أشده وكثرت تجاربه وأمنت خيانته وتحققت أمانته كتوما للأسرار يسكته الحلم وينطقه العلم ... مشتملاً برداء الصدق والوفاء معروفا بصفات الخير من نفسه منصفا متبحرا في انواع العلوم مالكا لزمام المنثور والمنظوم جامعا الشتيت المكرمات عارفا بكتابة الإنشاء والتراسلات)) [2] .

وبعيداً عن الإطار النظري لكتب الإدارة الإسلامية فقد توصلنا من خلال الإطلاع على المصادر إلى مجموعة من القواعد والطرق والأساليب التي اتبعها الفاطميون في اختيارهم للجهاز الإداري والمالي لدولتهم :

أولاً : الكفاءة :

حرص الفاطميون على اختيار كبار موظفيهم من ذوي الخبرة الإدارية ومن المختصين بتدبير الأموال ، كما كان الحق لأي شخص أن يتولى كبار المناصب في الدولة إذا توفرت عنده الكفاية اللازمة لهذا المنصب ، فرغم أن منصب الوزير هو المنصب التالي لمنصب الخليفة وكانت السياسة الفاطمية تفترض بالوزير أن يكون صاحب مقدرة في منادمة الخلفاء ومحاكاة الرعية ورأس ماله الأمانة والصدق ومن مهامه الكفاءة والشهامة لذا لم تفرق بين من يليها أكان مسلماً أم كان من أهل الذمة دون أي دخل لمعتقد أو مذهب ، لذلك كان تعيين الوزراء خاصة في العصر الأول لحكمهم يتوقف على تفوقهم في النواحي المالية والكتابة [3] .

ووفقاً لهذا المبدأ إستخدم الفاطميون منذ مجيئهم إلى مصر أهل الذمة أو من أسلم حديثاً منهم في إدارة شؤون البلاد للحاجة إلى خبرتهم في إدارة الدواوين الحكومية ، واكتظت دواوين الدولة الفاطمية بالموظفين من اليهود والنصارى الذين شغلوا وظائف الدولة العليا فكان منهم الوزراء ورؤساء الدواوين والكتاب وتغلغل

---

(٢) م . ن ، ص٦٢ .
(٣) م . ن ، ص٦٢ .
(٤) ابن الصيرفي ، الإشارة الى من نال الوزارة ، ص١٠ ؛ محمد حمدي المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص٣٨ .

الموظفـون الـذميون وخاصــة الأقبـاط فـي كافـة الـدواوين الماليـة والإداريـة [١] لأن الفاطميين كانوا بحاجـة إلـى إدارة كفؤة مخلصـة ولاسيما فيما يتعلـق بالشؤون الماليـة فوجد الفاطميون في موظفي أهل الذمـة (أو مـن أسلم حديثا منهم) من هم أكثـر دراية بالأعمال الحسابية والكتابية [٢] ٠

وأشهر هؤلاء الموظفين يعقوب بن كلس(ت ٣٨٠هـ/٩٩٠م) وهو أول وزير في الدولـة الفاطميـة ، فـابن كلس يهودي من أهل بغداد تنقلت بـه الأحوال بين العراق وبـلاد الشام حتى وصل مصر واستطاع الدخول في خدمة كافور الأخشيدي وأسلم على يديه في شعبان سنة (٣٥٦ هـ/٩٦٦م) وتمكن في هذه المدة من معرفة أحوال مصر المالية والاقتصادية وأصبح خبيراً بضياعها وارتفاع كل منها ، ولذلك عهد اليه المعز لدين الله في المحرم سنة (٣٦٣ هـ/٩٧٣م) أمور الخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة ، وعندما تولى العزيز الخلافة جعله وزيره في أول المحرم سنة (٣٦٧ هـ/٩٧٧م) ، ولقد وضع ابن كلس كثيراً من الأسس التي سارت عليها الدولة في سياستها الداخلية خصوصاً بالنواحي الإقتصادية التي كان خبيراً بها منذ أن دخل في خدمة كافور الأخشيدي ، وقد عهد اليه المعز بإعادة تنظيم إدارات الدولة الفاطمية في مصر لمعرفته الجيدة بإمورها ، وعلى الأخص مايدره كل أقليم فيها [٣] ٠

وكان الفاطميون يختارون وزرائهم من بين المهرة في تدبير الأموال وذلك لأهمية الموارد المالية ، فنجد كثيراً من وزراء الفاطميين من أهل الذمة لأجادتهم أمر المال بمهارة ، حيث إن بعض وزرائهم من غير المسلمين كانوا يبقون على عقيدتهم النصرانية حتى بعد توليهم الوزارة منهم عيسى بن نسطورس (٣٨٣-٣٨٦ هـ/٩٩٣-٩٩٦م) الذي وزر للخليفة العزيز بالله (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ/ ٩٧٥ -

---

(١) سايروس ابن المقفع ، تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية ، مج٢ ، ج٢/ ص١٢٩ ؛ ابن العبري ، تاريخ الزمان ، ص٧٣ ٠

(٢) مصرية تعبان الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص٩٢-٩٣ ٠

(٣) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٢٢٠ ؛ ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٤٧ ومابعدها ؛ أيمن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد ، ص٣١٥ ٠

٩٩٦م) وتميز بالكفاءة والمهارة في ضبط الأمور [(١)] وكذلك وزير الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤ هـ/١١٣٠-١١٤٩م) بهرام الأرمني [(٢)] .

ولم يكن لمعتقدات الأفراد المذهبية دور في تقلد المناصب الإدارية في الدولة الفاطمية ومنها أكبر منصب بعد الخلافة وهو الوزارة ، فإن هناك وزراء من يحمل مذهباً مغايرا لمذهب الدولة (الإسماعيلي) فمنهم من كان على المذهب الاثنا عشري مثل المأمون البطائحي (٥١٥-٥١٩ هـ/١١٢١-١١٢٥م) وأحمد بن الأفضل (كتيفات) (٥٢٤-٥٢٦ هـ/١١٢٩-١١٣١م) وطلائع بن رزيك (٥٤٩-٥٥٦ هـ/١١٥٤-١١٦٠م) ورزيك بن طلائع (٥٥٦-٥٥٨ هـ/١١٦٠-١١٦٢م) ومنهم من كان على المذهب السني كرضوان بن ولخش (٥٣١-٥٣٣ هـ/ ١١٣٦-١١٣٨م) والعادل بن السلار (٥٤٤-٥٤٨ هـ/ ١١٤٩-١١٥٣م) [(٣)] .

وبذلك لم يفرق الخلفاء الفاطميون في دولتهم بين المسلم وأهل الذمة كما لم يفرقوا في إختيار المسلمين على أساس المذهب ، بل كانت وظائف الدولة على ذلك حقاً للجميع على السواء مسلمين وغير مسلمين ، متى توفرت في رعاياه المواصفات المطلوبة [(٤)] .

لم يقتصر الأمر على الوزارة وإنما امتد الأمر الى كافة موظفي الدولة لاسيما أن الفاطميين كانوا بحاجة الى نظام إداري قوي لجمع الضرائب وتطوير مداخيل الدولة وتنميتها معتمدين في ذلك على جهاز إداري يعاونهم في تثبيت سلطانهم ، فقلدوا كل صاحب كفاءة ومقدرة في أرقى مناصب الدولة وأخطرها دون النظرة الى معتقد

---

(١) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٢٢٧-٢٢٨ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج٤/ ص١١٥-١١٦ ؛ عبد المنعم ماجد ، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر ، ج١/ ص٩٢ .

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، ج٩/ ص٧٧ ؛ النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج٢٨/ ص١٩٥ ؛ هيفاء عاصم الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص ١٧٣-١٧٤ .

(٣) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج٤/ ص٧٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، ج٣/ ص١٨٤ ؛ عطيه مصطفى مشرفة ، نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، ص١٢٩ .

(٤) مشرفة ، م ٠ ن ، ص١٢٩ .

أومذهب ، مثل ولاية الأقاليم ورئاسة الدواوين وقد لقي هؤلاء معاملة طيبة من الفاطميين [١] فقد أكد القلقشندي [٢] والسيوطي [٣] الإعتناء الكبير بالدواوين الفاطمية بحيث كان يتولاها أفاضل الكتاب مابين مسلم وذمي ٠

ورغم حماس الفاطميين لدعوتهم لكنها لم تتعصب ضد المذاهب الأخرى حتى تولى القضاء في دولتها كبار فقهاء المالكية والشافعية ولقد لاحظ القلقشندي ذلك فقال : ((إن مذهبي مالك والشافعي ظاهري الشعار في زمن الفاطميين)) [٤] ولم يقتصر تعيين القضاة على مذهبي مالك والشافعي ، فقد عين الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١ هـ/٩٩٦-١٠٢٠م) ابن أبي العوام الحنفي قاضياً للقضاة فقيل له أنه ليس على مذهبك ولا على مذهب من سلف من آبائك فقال : ((هو ثقة مأمون مصري عارف بالقضاء وبأهل البلد وما في المصريين من يصلح لهذا الأمر غيره)) [٥] وكذلك تولى ابن عمه الحنفي المذهب أيضاً زكريا بن يحيى بن أبي العوام القضاء في عهد الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧ هـ / ١٠٣٥-١٠٩٤م) وذلك سنة (٤٥٢ هـ/١٠٦٠م) [٦] ٠

واستمدت الدولة الفاطمية قوتها من قدرتها على الإستفادة من إمكانيات كل مكونات المجتمع المصري وخبراتها ومنها إمكانيات أهل الذمة ولا سيما المالية منها وذلك لمصلحة الدولة والجماعة على حد سواء [٧] واستعان الفاطميون أيضا بالعناصر غير المصرية ولاسيما المغاربة والأتراك والديالمة والسودان والأرمن [٨] [٨] .

يتضح عبر ماسبق عرضه أن الدولة الفاطمية أتجهت الى إشراك كافة العناصر الكفوءة في حكم البلاد وإدارتها ، ولهذا الدور الكبير في تحقيق السلم الأهلي بين

---

(١) محمد حسن دخيل ، الدولة الفاطمية الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية ، ص٥١ ٠
(٢) صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، ج١/ ص٩٦ ٠
(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ج٢/ ص١٨١ ٠
(٤) صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٤ ٠
(٥) الكندي ، كتاب الولاة وكتاب القضاة ، ص٦١٠ ٠
(٦) ابن حجر العسقلاني ، رفع الاصر عن قضاة مصر ، ص٤٣ ٠
(٧) جوستاف جرونباوم ، انجازات العصر الفاطمي ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ج١/ ص٣٦٤ ٠
(١) سيد ، الدولة الفاطمية ، ص١٥٣ ٠

أفراد المجتمع المصري ، لأن أي تفضيل لطرف على حساب آخر سيؤدي الى زعزعة الإستقرار الإجتماعي ومن ثم تأثيره على الإستقرار السياسي والاقتصادي ، فلا يمكن عزل الأقباط وهم يشكلون ثلث سكان مصر عن إدارة البلاد ٠

ثانياً : التدريب :

التدريب هو تلك العملية المنظمة التي تكسب الفرد قدرة على اداء عمل معين أو بلوغ هدف محدد ومنهج لتحقيق أهداف تنظيمية ، والتدريب هو تطوير وتنمية قدرات الموظفين لإكمال نضجهم المهني والترقي واستمرار العمل (١) ٠

واهتم الفاطميون بتدريب موظفي الدواوين على الأعمال الإدارية لأن نظام الرقابة الرئاسي قد يكون جيد ولايكون فعالاً وذلك بسبب عدم كفاءة العاملين عند أختيارهم أو عدم وجود تدريب كاف لهم (٢) ٠

ويعد الخليفة المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥ هـ/ ٩٥٢-٩٧٥) هو واضع نظام التدريب الاداري البعيد المدى في الدولة الفاطمية حيث شرط المعز على ولاة الأعمال البحث عن من يظهرون المهارة من بين أولاد الناس لإرسالهم الى القاهرة (٣) وعلمهم أنواع العلوم والذي يحقق منهم تقدماً في مجال تعليمهم تكون له الأفضلية في الأمرة والتدرج في المراتب (٤) وأفرد لهم المعز حجراً في قصره يتعلمون يتعلمون فيها وسمو بسبب سكناهم في هذه الحجر باسم : (صبيان الحُجر) أو (غلمان الحُجر) أو (الغلمان المصطنعين في القصر) حيث كان لكل حجرة اسم تعرف به مثل (المنصورة) و (الفتح الجديد) وغير ذلك وكان عددهم يناهز الخمسة آلاف نسمة (٥) ويؤكد المقريزي إن المعز لدين الله لم يقتصر على هؤلاء

(٢) قابيل ، التوجيه الاسلامي ، ص١٢-١٣ ٠
(٣) عبد الرزاق محمد عثمان ، أصول التدقيق والرقابة المالية ، ص٨٢ ٠
(٤) المقريزي ، الخطط المقريزية ، ج٢/ ص١٩٣ ٠
(٥) م ٠ ن ، ص ٣٥١ ؛ علي باشا مبارك ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ، ج١/ ص٩ ؛ حيدر لفته سعيد مال الله ، المعز لدين الله وأثره في المغرب ومصر ، ص١٠٧ ٠
(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ٤٨١ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٥٢ ٠

الغلمان ولكنه أجرى هذا النظام على كافة كتاب الدولة من أجل تدريبهم وزيادة الكفاءة الإدارية لهم [١] ٠

ومن المؤكد إن هؤلاء عند إنتهاء تدريباتهم واتقانهم للأعمال الكتابية كان يتم توزيعهم على دواوين الدولة من اجل تسيير العمل الإداري للدولة بعد إخضاعهم لنظام تدريبي على مستوى عالي ، واعتقد ان كبار أرباب الدواوين والكتاب في الدولة الفاطمية يخرج منهم ٠

عمل الفاطميون على الاستفادة من أسرى الحرب أيضاً في تدريبهم على الأعمال الإدارية والمالية ، فعند عودة الجند من حرب ومعهم أسرى كان يطاف بهم في القاهرة حيث ينزلوهم في مكان يسمى (المناخ) يقع خلف قصر الخليفة الكبير في القاهرة حيث يساق الأطفال منهم الى الأستاذين لتربيتهم وتعليمهم الخط والرماية [٢] واضح من هذا النص أن الدولة الفاطمية كانت تدرب الأسرى وصبيان الحُجر منذ الصغر على الكتابة والفروسية ومن يثبت الجدارة في الكتابة يتجه للعمل في الدواوين ، أما من يثبت قوته وشجاعته ومهارته في القتال فيحول الى الخدمة في الجيش وهؤلاء أغلبهم هم أمراء الجيش وقادته ٠

كما قام الفاطميون بتدريب موظفيهم على الأعمال الكتابية وذلك بعقد دورات تدريبية خاصة بذلك [٣] ٠

وكان التدرج الوظيفي (الترقية من درجة وظيفية الى درجة أعلى) لا يتم إلا بعد أن يقضي المرشح لمنصب أعلى (والذين يتم إختيارهم نتيجة لإظهارهم الكفاءة الإدارية) الخدمة في ديوان أقل أهمية من الديوان المرشح له ، فيؤكد القلقشندي والمقريزي أن تولي ديوان النظر وهو المشرف على كافة الدواوين المالية لا يتم إلا بعد أن يثبت المرشح لهذا الديوان جدارته لهذا المنصب من خلال الخدمة في ديوان المجلس [٤] ٠

---

(٢) الخطط ، ج٢/ص٣٥٢ ؛ سيمينوفا ، تاريخ مصر الفاطمية ، ٢٩٨ ٠

(٣) ابن الطوير ، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين ، ص٩٩-١٠٠ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص٣٥٣ ؛ سيمينوفا ، تاريخ مصر الفاطمية ، ص١٣١ ٠

(٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٢٣-٣٢٤ ؛ محمد حسين محاسنة ، تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي ، ص١٤٥ ٠

(١) صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٤ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٧١ ٠

أما بالنسبة الى الوزير فإنه لا يرتقي هذا المنصب إلا بعد الخدمة في ديوان الإنشاء ، ومتى ما أنس منهم الخلفاء المقدرة على معالجة الأمور رشحوهم لمنصب الوزارة [١] .

وهذا يدل على وجود نظام معين للترقية وتولي المناصب الحكومية وليس لمجرد الصدفة أو الحظ في ذلك .

ونعتقد أن هذا النظام لا يقتصر على الوزارة ورئاسة ديوان النظر فمن المؤكد ان هذا النظام كان يطبق على الدواوين الأخرى بحيث لا يرشح الشخص لمنصب اعلى إلا بعد ان يقضي مدة معينة للتدريب في الدواوين الأخرى وهذه الطريقة تهيء قدراً كبيرا من أكتساب الخبرة والثقافة الادارية للنهوض بالجانب الاداري والمالي للدولة .

وعمل الخلفاء الفاطميون على تدريب ولاة عهودهم على إدارة الدولة و مما يروى في هذا المجال أن جد الخليفة المعز لدين الله الخليفة القائم بأمر الله (٣٢٢-٣٣٤ هـ/ ٩٣٤-٩٤٥م) كان يأنس إليه ويتخذه واسطة بينه وبين الرعية ، وكان إذا غاب عنه يرسل بطلبه ويكلفه بمهمات صعبة ، وكثيراً ما كان يقول : ((لولا صغر سنه لجعلت الأمر منذ الآن إليه)) [٢] وكذلك فعل المعز لدين الله مع ولي عهده العزيز بالله (٣٦٥-٣٨٦هـ / ٩٧٥-٩٩٦م) واعطاه صلاحيات واسعة في إدارة الدولة وأمر كافة رجال دولته بأن يكون المرجع الأول لهم في إدارة أمور الدولة [٣] وحرص الخليفة العزيز بالله على مرافقة ولي عهده الحاكم بأمر الله (٣٨٦-٤١١ هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) إثناء تأديته لمهامه في إدارة الدولة [٤] .

وهكذا فإن إدارة الملك وسياسة الرعية وتسيير شؤون الدولة لم تكن بالأمر الجديد عند تولي ولي العهد الخلافة بعد أبيه فهو مارسها وتدرب على تصريف شؤونها و خبر كل ما يحيط بجوانبها ، فرجال الدولة والقواد والشيوخ والقضاة والولاة لم يشعروا

---

(٢) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٦٦ ؛ هيفاء عاصم الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص٩٩-١٠٠ .

(٣) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٤٦٩ ؛ عارف تامر ، تاريخ الإسماعيلية ، ج٢/ ص٦١ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٣٢ .

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٨٣-٢٨٤ .

عند تولي الخليفة الجديد شخص غريب عليهم ، فقد سبق أن عرفوه ولياً للعهد يتصدى لشؤونهم وكل معضلاتهم ويدرس معهم الأمور العائدة للدولة [١] .

ولتأكيد مبدأ التدرج الوظيفي دعا الخليفة المعز لدين الله عماله الى عدم الترفع عما اختاره لهم من أعمال وذكر لهم أن التدرج في المناصب مرهون بكفاءة العامل وحسن ادائه : ((أنا ربما أردنا مثل هذا لمن نندبه فيرى نفسه فوق ما ندبناه إليه ، ويرى إنا قصرنا به في ذلك ، ومانقصد بأحد من اوليائنا وغيرهم ممن نندبه الى عمل نستعمله عليه إلا شرفه وترفيعه ، وما شيء إستعملنا الله (تعالى) فيه فعملناه له بقليل ، وينبغي لمن ندبناه إليه أن لا يحتقره ويرى نفسه فوقه ، ونحن عمال الله (ﷻ) عليه ، وإنما ننقل الناس كما ينبغي أن ينقلوا في الأحوال حالاً عن حال ، فمن رفعته كفايته ونصيحته رفعناه ، و من قعد بنفسه فلا يلُم أحداً سواه ،وليس ينبغي لنا أن نبتدىء من نبتدئه حتى نختبره بمعالي العمل و ما سبق منه بما هو دونه ، لأنا لو فعلنا ذلك لعرضنا به الى هلاكه ٠٠٠ انا لربما نعطي من نعطيه إختباراً ومحنة فان رأينا من أعطيناه ما نعطيه قام به وشكر وأدى الأمانة زدناه ، وإن قصر قصرنا به ونقصناه)) [٢] .

يتضح لنا من خلال النص أن المعز لدين الله أكد على ضرورة قبول الوظيفة الإدارية حتى و إن كان الشخص المعين بها يدرك بانها أقل من قدراته وقابلياته لأنها تساعد على التدريب واكتساب الخبرة في كافة الجوانب الإدارية من صغيرها إلى كبيرها ، وتأكيده على أن كل شخص يُثبت جدارته من خلال العمل الإداري فإن ذلك موضع إحترام وتقدير وجزاءه على ذلك هو الترقية في مناصب أعلى ، وهذا النص يدعم ما ذكرناه سابقاً ان التدريب في الدواوين الفاطمية الأقل أهمية هو لكسب الخبرة الإدارية الكافية وإثبات الجدارة ومعرفة كل التفاصيل الدقيقة في إدارة الدولة ليتمكن الموظف من كسب الخبرات التي تؤهله لشغل المناصب القيادية في الدولة ٠

---

(٢) الداعي ادريس عماد الدين ، عيون الأخبار وفنون الآثار ، السبع السادس ، ص٢٠٦ ؛ حسن ابراهيم حسن و طه أحمد شرف ، المعز لدين الله إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في مصر ، ص٢١ ٠

(٣) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٤٩٣ ٠

ثالثاً : الإفادة من خبرات الموظفين وعدم التفريط بها :

عمل الفاطميون على الإستفادة من خبرات موظفيم فالوزير مثلاًً عندما يترك الوزارة يتولى عملاً آخر ، فالخبرة والتجربة الواسعة يمكن الإستفادة منها في مجالات إدارية أخرى [١] فالوزراء المعزولون كان لهم حق العمل في شغل وظيفة رئيس ديوان حكومي مثلاً وإذا كان وزير ما قد فقد منصبه فإنه يستطيع ان يعود إليه من جديد [٢] .

فقد تولى ديوان الإنشاء الحسن بن صالح الروذباري (٤١٦-٤١٨ هـ/ ١٠٢٥-١٠٢٧م) وزير الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧ هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥م) في زمن الخليفة الظاهر وابنه المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٥-١٠٩٤م) [٣] .

وهذا ما حدث لوزير الخليفة المستنصر بالله أبي الفرج محمد بن جعفر المغربي (٤٥٠-٤٥٢ هـ/١٠٥٨-١٠٦٠م) الذي تولى ديوان الإنشاء بعد الوزارة [٤] .

وبذلك كان للوزير بعد أن يصرف عن منصبه أن يتولى بعض الدواوين دون أن يرى في ذلك أنتقاصاً لمركزه [٥] .

وبما أن هذا الأمر يسري على الوزير وهو أعلى سلطة تنفيذية بعد الخليفة فمن المؤكد أن السياق نفسه أتبع مع رؤساء الدواوين فحين يعزل رئيس الديوان من منصبه ممكن أن يعمل في نفس الديوان كموظف أو تحويله الى ديوان آخر للاستفادة من خبرته ، وربما أتبع الفاطميون هنا مبدأ ناجح في تقوية الضبط الإداري وهو أسلوب تدوير القيادات الإدارية ، وله نتائج إيجابية في علاج الفساد الإداري وكشف أي خرق من قبل المسؤول السابق [٦] وهو أيضاً بالتأكيد وفاءً لموظفيهم

---

(١) عزيز ثابت الربيعي ، النظم الادارية في الدولة الفاطمية ،ص١٣٣ .
(٢) سيمينوفا ، تاريخ مصر الفاطمية ، ٢٣٧ .
(٣) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٦٧ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ١٥٤ .
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص ٣٢٢ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٥/ ص٧٠ ، الربيعي ، النظم الادارية ، ص١٩٢ .
(١) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٨٥ ؛ حسن الباشا ، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار ، ص١٨ .
(٢) الدغيثر ، الرقابة الادارية ، ص٢٠ .

بعدم الاستغناء عن خدماتهم وخبراتهم أولاً ، وثانيا هو عدم التخلي عن الموظف الذي شهدنا كيف يتم أعداده وتدريبه لسنوات طوال قبل أن يصل الى درجة عالية من الكفاءة والخبرة ، ومن ثم الحفاظ على خبرات الإدارة الفاطمية وتعزيزها بإدارات جديدة ، وهو أحد أسباب نجاح الإدارة الفاطمية وقوتها ٠

رابعاً : أهمية العائلة والمكانة الإجتماعية في الإختيار :

يبدو أنه من الأمور الأساسية التي أشترطتها الدولة الفاطمية في موظفيها وخاصة في أختيار الولاة والمناصب الحساسة في الدولة ، هو أن يكون الشخص المختار من أصحاب الوجاهة والمكانة في المجتمع لأن المكانة الاجتماعية وقوتها تساعد على تحسين الادارة وتنفيذ القوانين بصورة جيدة ومن ثم القدرة على الرقابة ومحاسبة المقصرين بالإستناد الى المكانة الاجتماعية الجيدة للعائلة ٠

فضلاً عن ذلك تمتع أغلب أبناء الأسر وخاصة المشهورة منها بالإدارة والقضاء والمالية بالخبرة و المهارة في خدمة الدولة الفاطمية وكثيراً ما كان الإبن يشغل وظيفة أبيه ويقوم بنفس العمل ، لأنه تلقى التدريب على يد والده خاصة بعد التشريف والمكانة العالية التي حظي بها الموظفون في الدولة الفاطمية مما جعلت الآباء يقبلون على تعليم الفنون الادارية لاكسابه المهارة والخبرة وبالتالي أصبح ملماً بكل دقائق الإدارة فهذه الممارسة العملية تكسبه ثقافة ادارية عامة ومتشعبة في نفس الوقت [١] ٠

حيث سرت العادة على أرباب الدواوين في تربية أبناءهم أنهم يرسلونهم الى ديوان الإنشاء ليتعلموا فن الكتابة والى ذلك أشار أبو شامة : ((كان فن الكتابة في مصر زمن بني عبيد غضاً طريا وكان لايخلوا ديوان المكاتبات من رأس يرأس مكاناً وبيانا ويقيم لسلطانه بقلبه سلطان و كان من العادة أن كلاً من أرباب الدواوين إذا نشأ له

(١) ابن ميسر ، أخبار مصر ، ج٢/ ص٨٧ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص٩٩ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٠٣ ٠

ولـد و شـدا شيئاً من علـم الأدب أحضـره الـى ديـوان المكاتبـات ليـتعلم فـن الكتابـة ويتدرب ويرى ويسمع)) [1] ٠

ومـن ثـم فـأن إختيـار أشـخاص مـن عـائلات إداريـة مشـهورة بالتأكيد كـان يسـاعد على تحسن الإداء الوظيفي ورفع درجته لأن أرباب الدواوين كانوا يعلمون أبنـائهم منذ صغر سنهم إجادة مهارات آبائهم ٠

أكدت مراسيم التعيين لكبار موظفي الدولـة التـي أوردتهـا المصـادر الاسـلامية علـى هـذا المبـدأ فـي إختيـار المـوظفين وكمثـال علـى ذلـك مـا أورده القلقشـندي فـي سـجل تعيين أحـد قضـاة الاسكندرية : ((ولمـا كنـت أيهـا القاضـي المكين مـن البيـت الـذي أشتهر قدره وأرتفع ذكره ، وحلت رتبته بأوصاف كل من أهله في قولـه وفعلـه وترددت رياسته في عددٍ كثير لا عهد للرياسة بالتردد في مثله وكانت لك ولمن مضـى مـن أسلافك آثارُ في الخدم خلدت لكم مجداً يبقى وأقرت من الحديث به ما لا يسمو اليه النسيان ولا يرقى)) [2] ٠

إن هـذا الإجـراء الوقـائي فـي إختيـار المـوظفين مـن عـائلات مشـهورة بالنزاهـة والكفاءة والخبرة ، كان له الدور الأكبر في إداء الدور الرقابي لدواوين الدولـة بالشكل الصحيح ٠

خامساً : مراعاة خصوصية المكان في الإختيار :

أعطـى الفـاطميون أمـرا آخـر لـه أهميـة فـي الإختيـار هـو طبيعـة وخصوصـية المكـان المعين فيـه الإداري وأهميـة هذا المكـان السياسـية والاقتصـادية و الاجتماعيـة للدولة وقدرة الشخص على التعامل مع خصوصية هذه المدينة أو الولاية ٠

والتأكيـد علـى خصوصـية كـل مدينـة وولايـة فـي تعيـين الاداريـين فيهـا واضـح فـي سجلات تعيين كبـار المـوظفين التـي أوردهـا القلقشـندي وخاصـة بالنسبة للـولاة ، ففـي أحد سجلات تعيين والـي الفسـطاط جـاء فـي مقدمتـه : ((أمـا بعد فـإن رتـب الولايـات متفاوتـة الأقـدار متباينـة الأخطـار وكـل شـيء منهـا عنـد أمير المؤمنين بمقدار ، ولهـا

(٢) الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، ص١٩٢ ٠
(٣) صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٥٣ .

رجال مشرفوا الأقدار ، ومحالها بحضرته مقدرةُ تقدير منازل الأقمار ، ومحال الأولياء بمقامه محال الأهلة تنتقل بين أول النماء الى انتهاء الإبدار ، ومن أميزها قدراً ، وأحقها بأن يكون صدرا ، وأن يشرح لمن حله صدراً ، وأن يسوق إليه الخاطب من إستحقاقه مهراًً ، ولاية مدينة مصر (الفسطاط) لإنها المجاورة لمحل الخلافة ، وكل مصر بالنسبة اليها معها بالإضافة ··· ولا يؤهل لولايتها إلا كل حامل لعبئها الثقيل ، ولاتسند الخدمة فيها إلا لكل مُثرٍ من ذخائر السياسة غير فقير ولا مقل ، ولا يتوقل رتبتها إلا من تكون به الرتب مُنيرة ومحاسنه لا تَملُ مما يُمل ولا يمتطي صوتها إلا من لايطأطيء للأطماع عزة نزاهته و لا يُذل ، ولا يرتقي درجتها الا من يهتدي بأعلام الديانة التي لا تُضل ، ولا يُقرا سجلها إلا لمن يطوي مظالم الرعية طي الكتاب للسجل)) [١] ٠

ويشير القلقشندي في سجل آخر لتعيين والي الإسكندرية الى هذه الخصوصية : ((ومعلوم ان ثغر الإسكندرية –حماه الله تعالى – الثغر الرفيع المقدار الذي هو قرة العين للإسلام وقذى في عيون الكفار ، ومحله مما تتطامن له معاقل التوحيد وحصونه وهو مشتمل من الفقهاء والصالحين والمرابطين وأهل الدين على من لم يزل يحفظه ويصونه ، وإليه تتناثل (أي ترد عليه) السفار وتتردد التجار ، وهو المقصود من الأقطار القصية النائية ومن البلاد القريبة الدانية)) [٢] ٠

وواضح من خلال النص التأكيد على خصوصية مدينة الاسكندرية عسكرياً كثغر بحري ، وكذلك من الناحية الاجتماعية وجود عدد كبير من العلماء والصالحين ، وأشار السجل الى أهمية المدينة التجارية وقدوم التجار إليها من أقاصي البلاد وأدناها ، لذلك كان من الضروري ان يُختار أشخاص بمواصفات معينة وخبرة عالية من أجل إدارة ولاية بهذه الأهمية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم وجود شخص قادر على إدارة الولاية ورقابة أجهزتها الادارية والمالية ٠

سادساً : الإستشارة في تعيين الموظفين :

(١) صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٤٨ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٣٥٥ ٠

عمل الفاطميون قبل تعيين الموظفين في أي منصب معرفة نزاهة هذا الشخص ، حيث كانت تزكية الشهود العدول هو الجانب الأهم في تعيين الشخص وهذا ما يؤكده القلقشندي حين ذكر سجل تعيين أحد القضاة : ((وألقتك النزاهة فشهد عدول ان نكرة المطامع عندك لاتتعرف وصرفتك النزاهة عن دنيا ان كانت عرائسها تُزف فغدا مواردها تنزف ، واستشرفتك المنازل التي لاتزال بأعناق الأشراف تتشرف)) [١] ومن الواضح هنا تزكية الشهود العدول من ناحية النزاهة والأمانة ومكانة العائلة الاجتماعية قبل صدور سجل تعيين أي موظف ٠

أما معرفة كفاءة الشخص الإدارية فكانت تعرف عن طريق مرؤسيه والعاملين معه ، وكان الخليفة يستشير الوزير في تعيين كبار الموظفين خاصة ، لمعرفة مدى نزاهته وكفاءته الادارية وعدله وسداد رأيه وسيرته الحسنة [٢] ٠

واخيراً هذه القواعد في إختيار العاملين ظهرت لنا من خلال الإطلاع على المصادر ، ومن غير الممكن ان ترجع الى طوال مدة الحكم الفاطمي لمصر ، فمن المؤكد ان هذه القواعد تخضع للمتغيرات السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية وهو متوقف على قوة الخليفة أيضا وسيطرته على حكم الدولة وقدرته بعدم السماح للعابثين والمفسدين في إنحرافها عن مسارها المرسوم لها ، وكذلك مقدار إدراكه وفهمه لكيفية سياسة الدولة والفروق الفردية من خليفة الى آخر ، ولكن بشكل عام هذه هي القواعد التي سارت عليها الدولة الفاطمية في إختيار موظفيها في أغلب مدة حكمها لمصر ٠

---

(١) صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٤٢٨ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٤٢٩ ٠

المبحث الثاني : الإرشاد والتوجيه :

من المبادىء الأساسية التي أقرها النظام الاداري الاسلامي ، هي ان تفويض السلطة من قبل الرئيس الاداري لا يعفي من المسؤولية ، لأن تفويض السلطة لا يعني تفويض المسؤولية ، لذا كان من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المسؤول الاداري الأعلى ان يداوم الإشراف على أعمال مرؤسيه ويتصفح أحوالهم ، ويرشدهم وينصحهم ويوجههم من خلال إصدار الأوامر والتعليمات والوصايا حول كيفية القيام بالأعمال المنوطة بهم ، حيث ان الإشراف والإرشاد الاداري في أهم جوانبه ليس إلا

تتمة للتاهيل وتنمية للخبرة وان الإلتزام به يكفل سلامة السلوك الاداري وموافقته لأحكام الشريعة الاسلامية [١] .

فالتوجيه هو عملية ادارية هدفها ارشاد المرؤوسين في اثناء تنفيذهم للاعمال ، ضماناً للسير في خط تحقيق الهدف ، ويتضمن هذا العنصر من عناصر الادارة التحفيز لرفع الروح المعنوية للعاملين وقيادة الادنى بالمبادأة والقدوة والتأثير الشخصي ، كما يتضمن الاتصال بالمرؤوسين لتحقيق التفاعل بمجمل العملية الادارية [٢] .

وقد إهتم الخلفاء الفاطميون بهذا الجانب كأحد الإجراءات الوقائية أو الأولية التي إتبعوها في الرقابة ، حيث كان الإرشاد والنصح والتوجيه أحد أهم وسائل الرقابة الوقائية ، فنرى الخليفة المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥ هـ/ ٩٥٢ -٩٧٥م) يستدعي رجال دولته في يوم شات بارد ويبدا بإرشادهم وتوجيههم بإرشادات عامة حول إدارة دولته ، وأشار عليهم بقوله : ((لا تظهروا التكبر والتجبر فينزع الله النعمة عنكم وينقلها الى غيركم وتحننوا على من وراءكم ممن لايصل إلي كتحنني عليكم ليصل في الناس الجميل ويكثر الخير وينتشر العدل)) [٣] .

فضلا عن ذلك حرص الفاطميون على إرشاد وتوجيه ووضع خطة عمل لكبار موظفيهم وأولهم الوزراء ، حيث نصح الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧ هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥م) وزيره الجرجرائي (٤١٨-٤٣٦ هـ/ ١٠٢٧-١٠٤٤م) وأوصاه قائلاً : ((ان أمير المؤمنين يؤكد عليك الأمر بحسن النظر لرجال دولته دانيهم وقاصيهم بارك الله فيهم وان يتوفر على مايعود بصلاح احوالهم وانفساح أموالهم وانشراح صدورهم وانتظام امورهم إذ كانوا كتائب الإسلام ومعاقل الأنام

---

(١) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص٢٢ .
(٢) الظاهر وطبرة ، نظام الحسبة – دراسة في الادارة الاقتصادية للمجتمع العربي الاسلامي ، ص١٤٤ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٩٥-٩٦ ؛ حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٣٧ .

وأنصار أمير المؤمنين المحفوفين بالإحسان والإنعام حتى تحسن أحوالهم بجميل نظرك ويزول سوء الأثر فيهم بحسن أثرك)) [١] .

يتضح لنا من هذا المعنى مدى إدراك الخليفة الظاهر لأهمية الإعتناء برجال الدولة والاهتمام بهم وقضاء حوائجهم وعدم حاجتهم الى شخص لإنه الأساس في الحفاظ على ولائهم للدولة والمساعدة بإداء واجباتهم على أكمل وجه ، وكذلك عدم حاجتهم الى المال ومن ثم الأتجاه نحو الرشوة والفساد وربما إعطاء ولائهم الى دولة أخرى .

ووجه الظاهر لإعزاز دين الله وزيره الجرجرائي وأوصاه برعايا الدولة وضرورة إختيار الولاة الصالحين لهم وصرف المسيء منهم وإنصاف المظلوم : ((وكذلك الرعايا بالحضرة وأعمال الدولة فأمرهم المعني به والمسؤول عنه وأمير المؤمنين يأمرك بأن تستشف خبرة الولاية فيهم فمن ألفيته من الرعية مظلوماً أوعزت بنصفته ومن صادفته من الولاة ظلوماً تقدمت بصرفه وحسم مضرته ومعرته)) [٢] .

واختتم الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله وصاياه لوزيره الجرجرائي حول العاملين في الدواوين المالية وجباة الأموال قائلاً : ((فأما الناظرون في الأموال من ولاة الدواوين والعمال فقد أقام أمير المؤمنين عليهم منك المنقى الزكاء طباً بالادواء لا يصانع تطيبه المطامع ولاينفق عليه المنافق ولايعتصم منه الخؤون السارق كما أنه لايخاف لديه الثقة الناصح ولايخشى عاديته الأمين في خدمته المجتهد الكادح والذي يدعو المتصرف الى أن يمل نفسه على الخطة النكراء في الاحتجار والإرتشاء احد أمرين اما حاجة تضطره الى ذلك او جهالة توررده المهالك فإن كان محتاجاً سد رزق الخدمة فاقته ورجا الراجون بُرءهُ من مرض الأسفاف وأفاقته وإن كان جاهلا فالجاهل لايبالي على ما أقدم عليه ولايفكر في عاقبة مايصير أمره إليه ومن جمع هذين

---

(١) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٢ ؛ جمال الدين الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ص٢٩٠ .

(٢) ابن القلانسي ، م ٠ ن ، ص٨٢ ؛ الشيال ، م ٠ ن ، ص٢٩٠ .

القسمين كانت نفسه ابدا تسف ولاتعف ويده تكفُ ولاتكف ووطأته تثقل ولاتخف فلا ترب من تنزه وعف ولا اثرى من رضي لنفسه بدني المكسب وأسف)) [(١)] ٠

أتضح لنا من النص توجيه الخليفة وإرشاده لوزيره بضرورة إستئصال الخائن والمرتشي من الدواوين المالية لأنها عماد الدولة واختيار الأشخاص الأمناء لهذه المناصب ، لأن من يمد يده الى أموال المسلمين لا يُأمل إصلاحه ٠

ووجه الخلفاء الفاطميون ولاتهم ، ومنها ما كان موجزاً ومختصراً فنرى الخليفة المعز لدين الله (٣٤١-٣٦٥ هـ / ٩٥٢-٩٧٥م) يرشد عامله في يوم خروجه الى عمله فيقول : ((إعلم إنا توخينا فيك خيراً وظنناه بك فلا ترض لنفسك بدون ماظنننا بك سر راشدا)) [(٢)] وهي كلمات مختصرة تعبر عن معاني كبيرة في أن يكون الوالي عند حسن ظن الخليفة من خلال إدارته الجيدة وعدله بين الناس ٠

وعن النصح والارشاد ايضا ، ذكر القلقشندي ان أحد الخلفاء الفاطميين (لم يذكر اسمه) وجه والي القاهرة بقوله : ((فاشمل كافة الرعايا بالصيانة والعناية ، وعُمهم بتام الحفظ والرعاية ، وابسط عليهم ظل العدل والأمنة ، وسر فيهم بالسيرة العادلة الحسنة ، وساو في الحق بين الضعيف والقوي والملي والذمي والفقير والغني ، واعتمد من فيها من الأمراء والمميزيين والعيان والمقدمين والشهود المعدلين والأماثل من الأجناد وأرباب الخدم من القواد بالإعزاز والإكرام وبلغهم نهاية المراد والمرام وأقم حدود الله على من وجبت بمقتضى الكتاب الكريم وسنة محمدٍ عليه أفضل الصلاة والتسليم)) [(٣)] وفي هذا التوجيه تأكيد على الاهتمام بالرعايا والعناية بهم ، وضرورة المساواة بين كافة أفراد المجتمع لا تفريق بين القوي والضعيف والغني والفقير والمسلم والذمي ، وهو أهم مرتكزات نجاح الدولة واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم ارشاد الوالي الى ضرورة العدل بين الناس والسير بالسيرة الحسنة وإختيار الناس الأمناء في وظائف الولاية والإهتمام بموظفي الدولة من اجل زيادة كفاءة العمل الإداري للولاية ٠

---

(١) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٢ ؛ الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ص٢٩٠ ٠
(٢) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٣٦٤ ٠
(١) صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٤٢ ٠

وبخصوص القضاة فقد توجه إليهم الخلفاء بالنصيحة والارشاد ، جاء في سجل تعيين القاضي الحسين بن علي بن النعمان في سنة (٣٨٩هـ/٩٩٨م) من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله : « أمره ان لا يُنزل ما ولاه أمير المؤمنيين من الأحكام في الدماء والأشعار والأبشار والفروج والأموال عن منزلته العظمى من حقوق الله المحرمة وحرماته المعظمة وبيناته المبينة في آياته المُحكَمة » [1] وهنا يبين الحاكم لقاضيه خطورة منصبه في تحقيق العدالة وإقامة حدود الله (ﷻ) في الحفاظ على دماء الناس وأموالهم وأعراضهم وتذكير القاضي بعدم إنزال هذا المنصب وإسقاط هيبته الكبيرة بأعمال منافية لما امر الله تعالى ونبيه .

واوصى الحاكم قاضيه أن يحكم بين الناس بالحق ولا يتبع الهوى ولا يحابي ذا رحم وقربى وولي للدولة أو مولى فأحكم لله ولخليفته في أرضه وأمره ان يرفع عن المتحاكمين حجابه ويفتح لهم أبوابه ويسن لهم انتصابه ويقسم بينهم لحظة ولفظة قسمة لا يحابي فيها قوي لقوته ولا يزدري فيها ضعيفاً لضعفه بل يميل مع الحق وفي كفته [2] .

وهذه الوصايا تساعد القاضي في الحفاظ على سيادته وكرامته ويبعث الهيبة في النفوس ويكون محاطاً بالاحترام والاجلال فتصان كرامته ويبقى رمزاً للعدالة بين الناس [3] .

وركز الخليفة الحاكم بأمر الله في مسألة إختيار الشهود العدول والتدقيق بإختيارهم قائلاً : « أن ينعم النظر في الشهود الذين اليهم يرجع وبهم يقطع في منافذ القضايا ومقاطع الأحكام ويستشف أحوالهم إستشفافاً شافياً ، ويتعرف دخائلهم تعرفا كافيا ويسأل عن مذاهبهم وتقلبهم في سرهم وجهرهم والجلي والخفي من إمورهم فمن وجده منهم في العدالة والأمانة والنزاهة والصيانة ، وتحرى الصدق والشهادة بالحق على الشيمة الحسنى والطريقة المثلى أبقاه وإلا كان بالاسقاط للشهادة أولى ... أذ كانت

---

(٢) م ٠ ن ، ص٣٨٥ .

(٣) م ٠ ن ، ص٣٨٦ .

(١) ابراهيم ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٥٥ .

الشـهادة أُس الاحكـام واليهـا يرجـع الحكـام ، والنظـر فـيمن يؤهـل لهـا أحـق شــيء بالأحكام)) [١] .

وجـاء إرشـاد الحـاكم بـأمر الله للقضـاة فـي إختيـار الشـهود العـدول والتقصـي عـن نزاهتهم وسمعتهم بشكل جيد لأنهم عون القاضي والأساس في إصدار الأحكام ومن خلالهم يكـون صـلاح القاضـي فعـن طريـق شـهاداتهم يـتم إصـدار الأحكـام ومـن ثـم تطبيـق العدالـة بـين النـاس ، أمـا العكـس فمعنـاه غيـاب العدالـة بسـبب سـوء إختيـار الشـهود وأشـار الخليفـة الحـاكم بـأمر الله الـى ضـرورة اسـتمرار السـؤال عـن الشـهود العدول والأستقصـاء عـن أحـوالهم لـيس فقـط عنـد الاختيـار ، لأنـه ربمـا يخـرج بعـض الشهود عن المسار الصحيح وبالتالي فالعزل هو الاجراء الأمثل للقاضي ٠

ونظـراًً الـى تعدد مهمـات قاضـي القضـاة وأتسـاع الرقعـة الجغرافيـة للدولـة كـان عليـه إختيـار نوابـا لـه فـي الولايـات ، لـذلك كـان الخلفـاء يخولـون قاضـي القضـاة فـي إختيار نوابهم في الولايات ، ولقد وجه الخليفة الحاكم قاضي قضاته في هذا الجانب : ((وأمره ان يستعين علـى أعمـال الأمصـار التـي لايمكـن ان يشـاهدها بأفضـل وأعلـم وأرشد وأعمد من تمكنه الإستعانة به على ما طوقه أمير المؤمنين في استعماله)) [٢] ، وهنا التأكيد علـى ان يكون القضـاة في كافة الولايـات بمستوى القضـاء في عاصـمة الدولة ، وبالتالي انتشار العدالة بين كافة رعاياه لأن العدل اساس الملك ٠

---

(٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٨٧ ٠
(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٨٨ ٠

المبحث الثالث : رعاية موظفي الدولة وتكريمهم – الحوافز المادية :

ان أبرز مايساعد الموظف في إداء وظيفته على مستوى عالٍ وبكفاءة ويمنعه من الفساد الإداري هو الإستقرار المالي للموظف لذلك ورد عن الرسول الكريم محمد (ﷺ) حديث شريف قال فيه : ((من ولى لنا شيء فلم تكن له إمراة فليزوج إمرأة ، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ سكنا ، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا ، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادما فمن إتخذ سوى ذلك كنزاً او إبلا جاء الله به يوم القيامة غالاً أو سارقا)) [١] .

فحدد الرسول (ﷺ) أوجه الإنفاق التي يجوز للوالي صرفها وهي أن يتخذ في ولايته ما لابد منه من زوجة ومسكن ومركب وخادم ، أما أكتناز الأموال وادخارها فهو سرقة وخيانة وحددها مقدماً حتى يعرف من ولي حدوده المالية [٢] .

---

(١) الطبراني ، المعجم الكبير ، ج٢٠/ ص٣٠٦ ؛ الحاكم ، مستدرك الحاكم ، ج١/ ص٤٠٦ .
(٢) محمد ، النظم المالية في الاسلام ، ص٢٤٣ .

لذلك كانت سياسة الدولة الفاطمية تقوم على منح موظفيها عطاءات عالية بهدف تحقيق الاهداف الادارية وكسب قلوبهم والإحتفاظ بولائهم ، فنرى ان مقدار العطاء في العصر الفاطمي لموظفي الدولة الذين يعملون في خدمتها مرتفعة ومقدار مستوى الدخل مجزي لمعيشته بالمستوى المطلوب [١] وهذا أمر طبيعي في استظهار صاحب الدولة على أهل عصبيته حيث أشار أبن خلدون ذلك بقوله : ((اعلم ان صاحب الدولة أنما يتم أمره بقومه فهم ظهرائه على شأنه وبهم يقارع الخوارج على دولته ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أموالهم لأنهم أعوانه على الأغلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهامه ۰۰۰ ويخصهم بمزيد التكرمة والإيثار ويقلدهم جليل الأعمال والولايات من الوزارات والقيادة والجباية)) [٢] ۰

وعمل الفاطميون على إجراء الأموال لهم بما يفوق حاجتهم [٣] وبمراجعة رواتب موظفي الدولة وأرباب الرتب نجد على قمة الوظائف الوزير بمرتب قدره خمسة آلاف دينار في الشهر [٤] ولقد بلغ راتب قاضي القضاة الفاطمي مائة دينار شهرياً ، حتى لاينظر القاضي بعد هذا المرتب الى الرشوة أو ابتزاز الناس ، وإذا اضيفت الى القاضي أعمال أخرى كالمظالم أو غيرها كان يتقاضى مخصصات اضافية الى راتبه مما أدى الى ضخامة راتبه [٥] حتى قال ناصر خسرو : ((ان رزق قاضي القضاة بمصر في القرن الخامس الهجري كان الفي دينار مغربي في الشهر ، حتى لايطمع في مال الناس ويظلم أحداً)) [٦] ۰

---

(٣) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٥ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٦٥ ؛ عبد المنعم عبد الحميد سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٥٦ ۰

(٤) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج١/ ص١٨٣ ۰

(١) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٣٦٣ ؛ مال الله ، المعز لدين الله ، ص٧٤ ۰

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٣ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٨٢ ۰

(٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠٦ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٨ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص٢٨٥ ۰

(٤) سفرنامة ، ص١٢٥ ۰

وكان الكتاب يتقاضون رواتب كبيرة ، فكان صاحب ديوان الإنشاء والمكاتبات يتقاضى راتباً شهريا قدره مائة وخمسون ديناراً ، وكان يتقاضى كل كاتب من الذين يعملون تحت إدارته ثلاثين دينارا [١] .

وكانت هذه الرواتب لاتقتصر على الموظف بل تمتد الى أفراد اسرته وحاشيته ، فكان لكل فرد من أفراد الوزير وأولاده رواتب مقررة يحصلون عليها من الدولة تتراوح بين ثلاثمائة الى مائتي دينار [٢] ولم يكن هذا قاصراً على الوزير فقط بل كان يشمل جميع موظفي الدولة والخدم والحاشية ، فذكر ابن ظافر أن الخليفة العزيز بالله : ((هو أول من قرر العطاء لغلمانه وخدمه واولادهم وبناتهم ونسائهم وكساويهم)) [٣] .

ويظهر ان الدولة الفاطمية منحت ابناء وإخوان كبار موظفي الدولة المخصصات الكبيرة من أجل إشباع حاجاتهم ومنعهم من استغلال مناصب أقاربهم وصلتهم به في أخذ الرشوة من الناس مقابل قضاء حوائجهم وابتزازهم أو القيام بالأعمال المخالفة للقوانين والضوابط في دواوين الدولة ٠

كما عرفت الدولة الفاطمية نظام التقاعد لموظفي الدولة بعد الخروج من العمل الوظيفي ولورثة من يموت من أرباب الوظائف ، فيشير القاضي النعمان الى ان المعز لدين الله كان : ((يسبغ على اوليائه وعبيده الصلات والأرزاق على نسائهم وأبنائهم ٠٠٠ ومن استشهد منهم أو مات أبقى ما كان يجري عليه لمخلفيه)) [٤] وأكد القلقشندي ذلك بقوله : ((ويراعون من يموت في خدمتهم في عقبه ، وان كان له مرتب نقلوه الى ذريته من رجال أو نساء)) [٥] ٠

يضاف الى هذه الرواتب الشهرية فان الدولة كانت تتكفل بجميع مطالب موظفيها وخدمها بلا أستثناء فتسد جميع إحتياجاتهم من الغذاء والكساء والعلاج والركوب [٦]

---

(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٤٠-٣٤١ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص١٢٥ ٠

(٦) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ٥٢٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٧ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٥٦٠ ٠

(٧) أخبار الدول المنقطعة ، ص١١٤ ٠

(١) المجالس والمسايرات ، ص٥٣١-٥٣٢ ٠

(٢) صبح الأعشى ، ج٣/ ٥٢٤ ٠

(٣) ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٨ ٠

فكانت الدولة تصرف من خزائنها اللحوم والبقوليات والتوابل والفستق والسكر وغيرها من المواد الغذائية لموظفيها ، فضلاً عن الغلال لسد حاجاتهم من الطعام [١] إضافة الى ماكان يصرف من الحلوى والكعك في شهر رمضان [٢] .

أما بخصوص الملابس فكانت ثياب الخلفاء والوزراء والأمراء وسائر رجال الدولة على اختلاف درجاتهم ، والخدم والحاشية ومن يلوذ بهم من صغير أو كبير ورفيع أو وضيع تصنع في دار الكسوة التي بناها الخليفة المعز لدين الله ، وكانت تخرج منها جميع انواع الثياب الى جميع أرباب الوظائف في الدولة من فاخر الملبوس في الصيف والشتاء وبمناسبة الأعياد مثل عيد الفطر وغيرها من المناسبات [٣] .

فضلاً عما سبق فقد كانت الدولة توفر الدواب التي يستخدمها الموظفون في تنقلاتهم وتصرف لها حاجتها من العلف [٤] وكانت الدولة تتكفل بعلاج موظفيها أيضاً ، وحتى أكفان من يموت منهم تمنح إلى ذويهم من خزائن الدولة [٥] .

وكانت الدولة الفاطمية تغتنم المناسبات والأعياد لتغدق على موظفيها بالخلع والهدايا وتشمل الخلع الثياب والعمائم المطرزة بالذهب والتي تساوي خمسمائة دينار [٦] وكان الخلفاء يكثرون من الإنعام على رجال الدولة بالنقود التذكارية ، من الدنانير وأجزائها من أنصاف وأرباع الدنانير في المناسبات الدينية والأعياد مثل أول العام الهجري وغرة وآخر رمضان وفي موسم عيدي الفطر والأضحى لتفريقها على كبار رجال الدولة وموظفيها بل وعامة الناس ، فكانت تضرب دنانير تسمى بـ ((

---

(٤) ابن المأمون ، أخبار مصر ، ص٩٢-٩٣ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٤٢-١٤٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣١٤-٣١٥ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٥٨ .

(٥) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة ، ص٢٨-٢٩ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٩ ؛ ابراهيم أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٢٣٨ .

(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٤٨ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ٢٩٢-٢٩٣ ؛ محمد جمال الدين سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، ص١٩٩؛ صبحي عبد المنعم ، تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الإسلامي حتى عهد الأيوبيين ، ص٢٠٩ .

(٢) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٥ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٣٦ ؛ الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص١٣٦ .

(٣) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص١٣١ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣١٠ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٥٩ .

(٤) المقريزي ، م ٠ ن ، ص٣٦٤ ؛ أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٩٨ .

الغرة)) في أول كل عام هجري وغرة شهر رمضان لتوزيعها على أرباب الرتب والأمراء وأولادهم [١] ، مما يجعل هذا العمل ضرباً من الأنعام بالأوسمة التي يمنحها رؤساء الدول في العصر الحديث [٢] .

كما كانت تضرب أيضا عملات صغيرة تسمى (الخراريب) جمع (خروبه) لتوزيعها في خميس العهد أو العدس [٣] وهو مايدل على التسامح الديني في العهد الفاطمي تجاه أهل الذمة فضلاً عن رغبة الفاطميين في استغلال أي مناسبة للاشتراك مع رجال دولتهم وشعبهم والإحتفال بها ومن ثم كسب ولاء رجال الدولة وتحسين المستوى المعاشي لهم ورفع الاداء الاداري من خلال المكافآت والأبتعاد عن الرشوة [٤] .

بقيت ظاهرة لابد من الإشارة إليها ألا وهي إعطاء القروض ، فالموظف الذي يعيش في ضائقة مالية (خاصة صغارهم) يصارع الحياة المعيشية ويكابد من إرتفاع الأسعار في وقت الأزمات ، قد يلجأ الى الغش والرشوة من أجل الحصول على ما يكفيه وعائلته نوائب الدهر ، ولكي تقطع الدولة الطريق أمام الموظف بعدم اللجوء الى الفساد فتحت باب القروض أمام موظفيها إيمانا من الدولة بجدوى ذلك وتجاوباً مع رغبات أصحاب النوايا الحسنة والأخلاق السليمة في العمل ، وطلب الخليفة العزيز بالله الى أمين بيت المال وجوب دراسة طلبات طالبي القروض المالية ، وإعطاء المحتاجين منهم مايطلبون وتسهيلاً لهم في تسديد الدين القرض باعتماد

---

(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٦٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٤٣ ؛ مايسه محمود داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٤٨ .

(٦) راشد البراوي ، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، ص١٢٨ .

(١) خميس العهد : من الأعياد القبطية ، وكان أقباط مصر يحتفلون بهذا العيد قبل عيد الفصح بثلاثة ايام فكان القبط يملأوون أناء ماء يرتلون عليه ثم يغسلون به أرجلهم للتبرك به كما فعل السيد المسيح (عليه السلام) مع تلاميذه في مثل هذا اليوم وسمي هذا العيد خطأ بخميس العدس لأن الأقباط كانوا يطبخون العدس في هذا اليوم . المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٠-٣١ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ص١٣٥-١٣٦ .

(٢) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية ، ص١١٩ ؛ المقريزي ، م . ن ، ص٣٦٥ ؛ ثامر لفته الساعدي ، النظام المالي في مصر خلال العصر الفاطمي ، ص١٩٥-١٩٦ .

التقسيط حسب قدرة الموظف دون تعيين للقيمة أو تحديد للمدة ، وارتأى الخليفة أيضا ان لايطالب صاحب القرض بوجوب دفع ماعليه اذا تبين ان حالته المادية لا تسمح حتى بدفع المبلغ على أقساط ، كما أحتفظ له بأمكانية طلب قرض ثان ، أما إذا كان عدم دفع الموظف للاقساط تظاهراً بالحاجة وتلكا في أعطاء الدولة حقوقها فلا تستجاب له طلباته الجديدة في طلب القرض بعد ذلك [١] .

أرادت الدولة الفاطمية ان تعم النعم على موظفيها فتضمن ولائهم لصالحها والإبتعاد عن الرشوة والفساد الاداري [٢] فكان الموظفون في العصر الفاطمي – كما رأينا – يتقاضون الرواتب الكبيرة ويمنحون الملابس الفاخرة والهدايا الثمينة في الأعياد والمراسيم وأصبحوا بفضل هذه الرواتب والمنح في رغد من العيش مما سهل عليهم القيام بواجباتهم بأحسن وجه ، ولم يدخروا جهداً في العمل على تقدم كافة مرافق الدولة [٣] وبذلك اتخذت الدولة الفاطمية أحد أنجع الطرق في تطوير العمل الإداري للموظف واتخاذ الإجراءات الوقائية في الرقابة ومنع الموظف من الفساد وكذلك تحقيق الإكتفاء الذاتي والحياة الكريمة في سبيل اداء العمل الإداري بصورة جيدة .

ومما يدل على ان الدولة الفاطمية أرادت تحقيق هذه الأهداف لموظفيها هو رفض خلفائها تأخير رواتب الموظفين عملاً بقول الرسول الكريم (ﷺ) : ((أعط الأجير اجره قبل ان يجف عرقه)) [٤] فعندما عرض على الخليفة العزيز بالله عمل الخراج ووجوه الأعمال (الميزانية) في سنة (٣٨٣هـ/٩٩٣م) وقد أبتدىء فيه بمصروف مؤونته ومطابخه وموائده فحذفه ولعن من عمله وقال : ((اشبع أنا وتجوع الناس أطلقوا أرزاق الناس على الأدوار ، فقد كدت ان أعطل المائدة)) [٥] ولقد بدد الخليفة الحافظ لدين الله مخاوف موظفي الدولة بسبب تاخر رواتبهم بالتوقيع ما

---

(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٩٦ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٤٠٠ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٧١-٧٢ .

(١) الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص١٣٦ .

(٢) الربيعي ، النظم الادارية ، ص٢٩٨ .

(٣) القزويني ، سنن ابن ماجة ، ج٢/ ص٨١٧ ؛ البيهقي ، السنن الكبرى ، ج٦/ ص١٢١ ؛ السيوطي ، الجامع الصغير ، ج١/ ص١٧٥ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٧ .

نصه : ((أمير المؤمنين لا يستكثر في ذات الله كثيرا لإعطاء ولا يُكدره بالتأخير له والتسويف والإبطاء ، ولما انتهى إليه ما أرباب الرواتب عليه من القلق للإمتناع من ايجاباتهم وحمل خروجاتهم قد ضعفت قلوبهم وقنطت نفوسهم وساءت ظنونهم شملهم برحمته ورأفته وآمنهم مما كانوا وجلين من مخافته وجعل التوقيع بذلك بخط يده تأكيداً للأنعام والمن وتهنئة بصدقة لا تُتبع بالأذى والمن)) [١] .

ومثلما رفض الخلفاء الفاطميون تأخير الرواتب رفضوا أيضاً تقليلها مهما كانت الظروف ، فلما علم الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٥-١٠٩٤م) بان احد وزرائه اراد تخفيض رواتب الموظفين لتقليل الإنفاق وتوفير الأموال لبيت المال وبعد عرض الميزانية عليه رفض إجراء الوزير وأمر بإعادة الرواتب الى ما كانت عليه [٢] فضلاً عن ذلك نلاحظ ان الخليفة الآمر بأحكام الله طلب عند تعيين وزيره المأمون البطائحي (٥١٥-٥١٩ هـ/ ١١٢١-١١٢٥م) ان يعمل على زيادة رواتب الموظفين وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق منذ (الشدة المستنصرية) [٣] هذا ما يدلل على مراعاة الدولة لظروف السوق وأسعاره ، فتعطي الرواتب وفقاً لذلك [٤] .

اتضح من إتخاذ هذه الإجراءات ان الدولة الفاطمية أرادت الحفاظ على هيبة موظفيها وتيسير المعيشة لهم من أجل الإنتباه الى العمل الإداري والتفرغ له ،

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٨ ؛ ابن ميسر ، أخبار مصر ، ج٢/ ص٨٥-٨٦ ؛ أحمد السيد الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص١٥٣ .

(٢) الداعي ادريس ، عيون الأخبار ، السبع السادس ، ص٣٢٤ .

(٣) الشدة المستنصرية : هي المجاعة العارمة التي بدات سنة (٤٥٧هـ/١٠٦٤م) بلغت ذروتها في سنة (٤٦٢هـ/١٠٦٩م) وشبهت بانه لم يحدث مثلها منذ ايام يوسف الصديق ، كما وصلت آثارها الى مناطق اخرى في الشرق وكان اساسها تقصير نهر النيل فتعذر وجود الاقوات وارتفعت الاسعار فبلغ رغيف الخبز خمسة عشر ديناراً ، واكلت القطط والكلاب حتى قلت الكلاب فبيع بخمسة دنانير ، وتزايد الحال حتى اكل الناس بعضهم بعضاً ، وبلغ من شدة الازمة ان المستنصر اضطر الى بيع كل مافي قصره من ذخائر وثياب وسلاح وآثاث وصار يجلس في قصره على حصير وتعطلت دواوينه وذهب وقاره . ابن حماد ، اخبار ملوك بني عبيد ، ص٧١ ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج١٠/ ص٨٦ ؛ الاصفهاني ، البستان الجامع ، ورقة ٨٥ ؛ المقريزي ، اغاثة الامة ، ص٢٤ ومابعدها ، الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٧٩-٨٠ .

(٤) ابن المامون ، أخبار مصر ، ص٢٢ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨١ ، المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٨٢ .

وبالتالي تقدم الدولة وتطورها ، وهو إجراء وقائي اتبعه الفاطميون لمنع الموظف عن الرشوة أو الإختلاس من أموال الدولة ٠

المبحث الأول : رقابة الخلفاء :

قامت وجهة النظر الإسماعيلية بشكل عام في الإمامة على أنها ليست إلا شكلا من اشكال الولاية الإلهية فهي عهد الهي كما النبوة إذ يصطفي الله بها من يشاء من عباده [١] فالإمامة الفاطمية وريثة النبوة وأسبغت عليها صفة القدسية حيث قامت على أساس فكرة تقديس الإمام وعصمته فالإمام عندهم معصوم من جميع الخطايا الكبائر والصغائر وقد أستمد علمه من العلم اللدني أو الإلهي [٢] فأصبح الإمام الفاطمي في نظر أتباعه ظل الله في الأرض ، وأن شخصه مقدس وهو مصدر الخير والشر ، فاعتقدوا إن حياتهم سوف تتعرض لخطر الموت إذا أظهر أحدهم السخط والتذمر لأوامر الإمام ونواهيه [٣] ، لهذا فإن طاعة الإمام تعد أوكد الواجبات وهي مفتاح أركان الإسلام فالأئمة هم قدوة في ذاتهم وكل من والاهم وأتم بهم من حزب الله وكل من عاداهم وبعد عنهم وادعى مقامهم فهو من حزب الشيطان [٤] وهذه العقيدة الإسماعيلية هي احد أهم عوامل الرقابة الذاتية لأتباع المذهب في الإخلاص بالعمل الإداري وادائه على أكمل وجه ومنع الفساد الإداري ٠

تلقب الخلفاء الفاطميون في سجلاتهم وعلى نقودهم بـ(الإمام) و(أمير المؤمنين) ولم يتلقبوا في الوثائق الرسمية بالخليفة حرصاً على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية ، ولذا أطلقوا على الخلافة لقب الإمامة الكبرى تمييزا عن إمامة الصلاة [٥] ٠

ونتيجة لذلك قام المبدأ الإسماعيلي في أساسه على النظام المركزي المتمثل بالحكم المطلق للإمام الفاطمي ، فهو مصدر السلطات كلها والمرجع الوحيد في

---

(١) القاضي النعمان ، دعائم الاسلام ، ج١/ ص٢١، ص٥٤ ؛ الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص١١٧-١١٨ ٠

(٢) الكليني ، الكافي ، ج١/ ص١٧٧- ١٨٠ ؛ القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٤٣٣ ٠

(٣) الجوذري ، سيرة الاستاذ جوذر ، ص١٥ ؛ القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ، ص٤١ ٠

(٤) القاضي النعمان ، الهمة في آداب اتباع الأئمة ، ص٣٩ ، ص٧٤-٧٥ ؛ الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص١٢٠ ٠

(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٤٠ ؛ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج١/ ص١٩١ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣١٩ ، ص٣٣٩ ؛ عبد المنعم ماجد ، السجلات المستنصرية ، ص٣٠ ٠

سائر الأمور الدينية والدنيوية ، سواء اكانت إدارية أم سياسية فشخصية الخليفة كانت ينبوع كل التشريعات والقوانين [١] .

وكان طبيعياً ان تتجمع كل السلطات في يد الخليفة وان تأخذ مظهر الحق الالهي المقدس فكانت سلطة الخليفة واسعة مثلما كان موجوداً في معظم دول العصور الوسطى ، ولم تكن شؤون الدولة تسير وفق قانون جاهز بل كانت اوامر الخليفة وتعليماته هي المصدر الأول ، فهو يقوم بدور هام في كل الأمور ويُبدي رأيه في كل المسائل ويهيمن بنفوذه على كل دقائق الأمور التي تتعلق بالسياسة ، يستقبل رسل الملوك ويدير دفة الأمور الحربية كذلك كان موظفو الدولة مسؤولين أمامه ، فهو يفوض سلطته الى عدد كبير من الموظفين من وزراء وولاة وقضاة ودعاة وصاحب الخراج وغيرهم من أرباب الوظائف ، فكانت سلطة هؤلاء مستمدة من سلطته التي لايمنحها الا للذين حازوا ثقته وبرهنوا على إخلاصهم الشديد للدولة [٢] .

لذلك فالخليفة هو أعلى سلطة رقابية في الدولة الفاطمية ، فهو المسؤول عن الرعية ليقيم الشرع وينشر العدل ، فلا يكفي لتحقيق الرقابة ان يقوم الخليفة بواجب الإرشاد والتوجيه لعماله بل ينبغي بجانب ذلك ان يتولى مراقبتهم بلا تقصير ويعمد الى محاسبتهم بدقة عن أعمالهم وتصرفاتهم [٣] وهو المسؤول الأول عن مراقبة أدارة الدولة وأموالها والحاكم العادل يخشى الله في المال العام فيرعاه حق الرعاية ويزهد فيه وعليه ان يختار الأفضل والأصلح لإدارة الدولة وأموالها ، فهو المهيمن على شؤون موظفي دولته يكافأهم حسب جدارة وانجاز كل منهم ويملأ أعينهم بالعطاء الكثير ويفسح المجال لكل منهم على مدى اخلاصه بالعمل للترقية الوظيفية ويعاقب من يثبت لديه ادانته منهم ويكافئ المتميز في عمله ويعزل من ينحرف منهم عن جادة الصواب بأخذ الرشوة أو إختلاس الأموال العامة أو غيرها .

---

(١) المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٣٤ .
(٢) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٧٢ .
(٣) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص٥٢ .

ولم يقتصر حقه على عقاب الموظفين فحسب بل كان له أيضاً صلاحية عزلهم عن مناصبهم ، وكان يأمر أحيانا بمصادرة اموالهم وأملاكهم إذا تأكد لدى الخلفاء جمعها بطرق غير مشروعة ، وله ان يتولى القضاء وان ينظر في المظالم ، وكان يعتمد في ادارة شؤون الدولة على كبار الموظفين الإداريين ويمنح كل منهم حرية التصرف في الامور التي يباشرها بعد مراقبته لهم ومحاسبتة على أعمالهم [١] .

وينقسم هذا المبحث الى قسمين :

اولاً : طرائق الخلفاء الفاطميين في الرقابة الإدارية :

أ- الاجتماعات الدورية مع كبار موظفيهم :

عقد الخلفاء الفاطميون مجلساً اسبوعيا لكبار موظفيهم وعلى رأسهم الوزير يعرف بـ (مجلس الملك) ، وكان هذا الجلوس لايتعدى يومي الإثنين والخميس من كل اسبوع ، ويعقد أحياناً بحسب ما تقتضيه ارادة الخليفة [٢] ويعقد المجلس الإسبوعي بالإيوان الكبير وهي قاعة كبيرة ذات أعمدة سامقة [٣] بقصر الخليفة الكبير ، ولكن نقل الجلوس من الإيوان الى القاعة المعروفة بـ (قاعة الذهب) بالقصر الكبير أيضا في خلافة الآمر باحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١-١١٣٠م) [٤] .

وتستمر جلسات المجلس في الإنعقاد غالباً مدة ثلاث ساعات فتعطى الأولوية في التداول للأمور الهامة المعروضة على الخليفة لمناقشتها واعتمادها ، ويحق للوزير ان يقترح في مجلس الملك خلع الخلع أو إسناد بعض الوظائف الى من يقدم

---

(١) مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص٨١-٨٢ .
(٢) ابن حماد ، أخبار ملوك بني عبيد ، ص٧٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٤٨-٢٥٠ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج٢/ ص١١١-١١٢ .
(٣) سامق : أرتفع وعلا وطال ، ونخلة سامقة : طويلة جداً . ابن منظور ، لسان العرب ، ج١٠/ ص١٦٢ .
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص ٢٠٦-٢٠٨ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ص ٤٩٨-٥٠٠ ؛ زكي محمد حسن ، كنوز الفاطميين ، ص٥٣ ؛ عبد عون الروضان ، موسوعة تاريخ العرب ، ج٢/ ص٥٤٥ .

أسماءهم ، ويؤكد ذلك ان الخليفة كان يشاور مسؤولي الدولة قبل إسناد المناصب والتدوال في امور الدولة ، ويجري ذلك والحجاب والأمناء قد وقف كل منهم مكانه عند الباب لمنع دخول أي شخص أو الإقتراب ، باستثناء من يسمح لهم بذلك [١] .

من الواضح ان إنعقاد المجلس اسبوعيا بحضور الخليفة وكبار موظفي الدولة وعلى رأسهم الوزير ، يؤكد التقاء الخليفة المنظم برجال دولته وبالتالي التعرض لكافة الشؤون الادارية والمالية للدولة وكيفية سيرها والرقابة لها ، فضلا عن ذلك إنعقاد المجلس خارج أوقاته المعلومة متى دعت الحاجة الى ذلك ، وبالتالي يؤكد الرقابة المستمرة للخلفاء لضمان كفاءة الإداء الإداري للدولة ، وهذا المجلس أشبه بما يعرف الآن بمجلس الوزراء .

وكان من الممكن لأصحاب الدواوين الدخول الى الخليفة في أي وقت للإطلاع على مايجري في الدولة أولاً بأول للبت في الأمور المستعصية أو التي تحتاج الى رأي الخليفة فيها ، فضلاً عن ذلك مايعقده أغلب الخلفاء من مجالس ليلية كان يحضرها خاصة الخليفة ورجال دولته وقواد الجيش والمسؤولون عن الإقتصاد والمال وكانت الغاية منها التداول بالشؤون العامة للدولة وبحثها والنظر في الأحداث المستجدة على الساحة [٢] .

كذلك كانت الدولة الفاطمية تقيم المآدب الفخمة في العيدين وشهر رمضان والمسماة (السماط) في القصر فكان يمد في كل ليلة من ليالي رمضان بقاعة الذهب ويحضره قاضي القضاة ليالي الجمع ، أما الأمراء وكبار رجال الدولة فكان حضورهم السماط بالتناوب فيخرج كتاب بأسماء من عليه النوبة منهم حتى لايحرموا من الإفطار مع أسرهم [٣] .

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٢٠٦-٢٠٨ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٤٩٩-٥٠٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ص ٢٤٨-٢٥٠ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٤٠١-٤٠٢ .

(٢) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣١٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١١٦ ؛ عارف تامر ، تاريخ الإسماعيلية ، ج٣/ ص٢٨؛ عبد المنعم الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب – العصر الاموي والعباسي والفاطمي ، ص٣٥٧ .

(١) المسبحي ، أخبار مصر ، ص١٨٦ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٧ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٩٧-٩٨ ؛ محمد عبدالله عنان ، الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية ، ص٢٢٠-٢٢١ .

ويظهر ان هذه الأسمطة استغلت من الخلفاء للتداول في شؤون الدولة ، وهي فرصة جيدة للإتصال برجال دولتهم ومعرفة أخبار الدولة بأستمرار ، وهي اشبه بما يعرف الآن عند رجال الأعمال (بغداء عمل أو عشاء عمل) ومن ثم فهي إحدى وسائل الرقابة الفاعلة ٠

ب- حصر الدواوين في قصر الخلافة :

اقام الخلفاء الفاطميون دواوينهم في القصر الكبير الذي بناه جوهر الصقلي عند دخوله مصر سنة (٣٥٨ هـ/٩٦٩م) حيث موضع جلوس الخليفة لدخول أهل دولته إليه وفيه تقيم أسرته وحاشيته ورجال بلاطه وفيه الدواوين والخزائن ومن يقوم بأعمالها والإشراف عليها [١] وواضح ان الخلفاء الفاطميين أرادوا ان تكون الدواوين قريباً منهم من أجل السيطرة عليها ورقابتها بشكل مباشر ، ومن ثم الحفاظ على ديمومة العمل واستمراريته وسرعته ودقته ، فكلما كان المسؤول الأعلى قريبا من مرؤسيه كان الناتج أفضل ، حيث يتوقع اصحاب الدواوين حضور الرئيس الأعلى في أي وقت ، يضاف الى ذلك تواجد الخليفة الدائم في الدواوين يعطي الحافز على العمل وإنجازه باسرع وقت ٠

ولم تنقل الدواوين الفاطمية من القصر الكبير إلا في وزارتي يعقوب بن كلس (٣٦٧-٣٨٠ هـ/٩٧٧-٩٩٠م) والأفضل بن بدر الدين الجمالي (٤٨٧- ٥١٥هـ/١٠٩٤-١١٢١م) حيث نقلها الأول الى (دار الديباج) التي بناها لتكون مقراً للوزارة ، وقد أرجعها الخليفة العزيز بالله الى قصره بعد وفاته [٢] ونقلها الثاني الى دار الملك التي أنشأها سنة (٥٠١ هـ/١١٠٧م) [٣] واشرف الخليفة الآمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) بنفسه على نقل الدواوين والأموال بعد

---

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٤ ، ص١٢٦ ؛ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٤٣ وما بعدها ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٠ ، ص٢٩٠ ؛ الربيعي ، النظم الادارية ، ص٩١ ٠

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١١-١٢ ؛ سلام شافعي محمود ، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول ، ص٥٠-٥١ ٠

(٢) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٥٠ ؛ المقريزي ، م ٠ن ، ج٢/ ص٤٢٤ ؛ الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص٩٤ ٠

قتل الأفضل في سنة (٥١٥ هـ/١١٢١م) وبقي الخليفة في داره نحو أربعين يوماً والكتاب بين يديه يكتبون ماينقل الى القصر ليلاً ونهاراً [١] .

والغريب ان المصادر الاسلامية أكدت ان الاموال التي نقلها الخليفة الآمر من دار الملك هي أموال الوزير الأفضل الخاصة ، والتي وصفت بانها كانت ثروة طائلة ، روى ابن الاثير :((فلما توفي الافضل نُقل من امواله ما لايعلمه الاالله تعالى)) [٢] وقال ابن كثير : ((وقد وجد له اموال عديدة تفوق العدد والاحصاء من القناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث والجواهر والنفائس فانتقل ذلك كله الى الخليفة الفاطمي فُجعل في خزائنه)) [٣] وأشار ابن ميسر [٤] والنويري [٥] الى نقل الخليفة الآمر بأحكام الله للأموال بقولهما : ((فوجدوا له من الذخائر النفيسة ما لايحصى)) ولم نشر الى تفاصيل الثروات ألتي نقلها الخليفة الآمر بأحكام الله ولكن نقلنا فقط تعليقات المؤرخين عليها .

وقد تطرق كل من المناوي [٦] وتامر [٧] الى الأموال والثروات الفخمة التي نقلها الخليفة من دار الملك وتساءلا : ((وانه لمن الغريب كيف استطاع هذا الأفضل جمع هذه الثروة الكبيرة في وقت كانت البلاد تعاني من ويلات الحروب الصليبية وضياع معظم ممتلكاتها)) .

من الواضح ان المصادر الاسلامية والمراجع الحديثة ظنت ان الخليفة الآمر بأحكام الله صادر أموال الوزير الأفضل دون التنبه الى نقله للدواوين والخزائن الى دار الملك في سنة (٥٠١ هـ/١١٠٧م) وهذا هو الذي دفع الخليفة الى الإشراف بنفسه على نقل هذه الأموال ووضعها تحت الرقابة المباشرة لأنها أموال الدولة وثرواتها التي تعتمد عليها .

---

(٣) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ص٥٦-٥٧ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١٨١ ؛ ابن ، كثير ، البداية والنهاية ، ج٢/ ص٢٣٤ .
(٤) الكامل في التاريخ ، ج١٠/ ص٥٨٩ .
(٥) البداية والنهاية ، ج١٢/ ٢٣٤ .
(٦) أخبار مصر ، ص٥٧ .
(٧) نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١٨١ .
(٨) الوزارة والوزراء ، ص٩٠ .
(٩) تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٣٩-٢٤٠ .

ت- وضع العيون على الموظفين :

اتخذ الخلفاء الفاطميون وسيلة أخرى فاعلة لرقابة موظفيهم ورعيتهم وهو دس العيون للطواف في الدور والأسواق والمجالس في الليل والنهار ليرفعوا التقارير إليهم لما يقع من أحداث في جنبات مصر يومياً [١] واتخذ الخليفة الحاكم بأمر الله لنفسه عيون من النساء ليندسَّن في دور بعض الناس لكشف مايحدث في هذه الدور وتقديم تقارير عن ذلك في اليوم التالي الى الخليفة [٢] وأكد ابن الأزرق على أهمية بث العيون من قبل الخليفة على عماله وموظفيه قائلاً : ((وابعث على عمالك بحضرتك وقاصيك عيونا ينهون إليك ماوقفوا عليه من زللهم وفجورهم وماشجر بين رعيتك وبينهم)) [٣].

وفي هذا الاطار نرجح ان المعز لدين الله عند دخوله مصر سنة (٣٦٢هـ/٩٧٢م) اتبع سياسة قائده جوهر من قبله وهو اسناد شؤون الدولة الى المصريين واشرك معهم المغاربة حيث جوهر ((لم يدع عملا إلا جعل فيه مغربياً شريكاً لمن فيه)) [٤] وقد نجح المعز في هذه السياسة نجاحا مزدوجا لأنه بعمله هذا استطاع ان يدير دولاب الاعمال الحكومية وان يدرب المغاربة على الاعمال الادارية في البلاد المصرية [٥] فضلا عن رقابة الموظفين المصريين من الناحية الادارية والمالية خاصة انهم لم يتعرفوا على ولائهم واخلاصهم للدولة وكفاءتهم في العمل لمنعهم من التجاوز على اموال الدولة ووضع العراقيل امام العمل الاداري لها ٠

ث- اعطاء دواة خاصة للوظائف المهمة :

---

(١) سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان في تاريخ الاعيان ، ص١٩٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٧٤ ؛ ابن ابي دينار ، المؤنس في اخبار افريقية وتونس ، ص٦٨ ؛ أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٣٢ ٠

(٢) ابن الجوزي ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ج٧/ ص٢٦٨ ؛ ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٢٦ ؛ ابن العبري ، تاريخ الزمان ، ص٧٨ ؛ نريمان عبد الكريم أحمد ، المراة في مصر في العصر الفاطمي ، ص٨٠ ٠

(٣) بدائع السلك في طبائع الملك ، ج١/ ص٣٣٨ ٠

(٤) النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص٨٣ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص١٠١ ٠

(١) حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٣٥ ٠

أعطت الدولة لاكبر الوظائف واهمها دواة خاصة تمنح عند تعيين الوزراء والقضاة وصاحب ديوان الانشاء فقط وهي بمثابة الاشارة باستلام مهام العمل [١] وهي دواة ثمينة تعتبر اعجوبة من اعاجيب الزمن مصنوعة من خالص الذهب وحليتها من المرجان وتلف عادة بمنديل شرب وشفاف ابيض وكان الخلفاء الفاطميون يحملوها ايضا في المواكب والاحتفالات ربما لقضاء حوائج الناس أثناء المواكب [٢] ورغم ان المصادر الأولية أشارت الى الدواة على انها احد الرسوم التي اتبعتها الخلافة الفاطمية لحملها في المواكب واعطاءها للوزير وقاضي القضاة وصاحب ديوان الانشاء كرمز لوظائفهم الديوانية ، ولكن لابد من طرح التساؤل هنا وهو لماذا اعطت الدولة الفاطمية الدواة لأهم الوظائف في الدولة فضلاً عن الخليفة الفاطمي نفسه ؟ صحيح ان هذه المناصب هي الأهم في الدولة على اعتبار ان الوزير هو الرجل الثاني في الدولة وعلى عاتقه يقع الهم الأكبر في إدارتها ، وكذلك قاضي القضاة وهو المسؤول عن تحقيق العدل في المجتمع والعدل أساس الملك ، وديوان الانشاء هو المسؤول عن المخاطبات الرسمية وحفظ كل سجلات الدولة ، ولكن يبدو ان الدواة كانت تحتوي على مادة خاصة من حبر سري لايزور أو غيره لذلك اعطيت هذه الدواة لاهم الوظائف في الدولة ، وهي ان صحت فإنها جزء فاعل في الرقابة للخلفاء لأنها تمنع العابثين من التزوير في أهم شرايين الدولة الإدارية ، ومايجعلنا نعتقد ذلك هو قول المقريزي عندما تحدث عن الدواة : ((كانت من أعاجيب الزمان)) [٣] وكذلك اهتمامات الخلفاء الفاطميين العلمية الكبيرة وخاصة المعز لدين الله الذي توصل الى صناعة قلم الحبر وهو في المغرب [٤] حيث يروي القاضي النعمان انه كان جالسا مع المعز لدين الله وبعض رجال دولته فقال المعز : ((نريد ان نعمل قلما يكتب فيه بلا استمداد من دواة ، يكون مداده من داخله ، فمتى شاء الانسان كتب به فامده وكتب بذلك ماشاء ، ومتى ماشاء تركه ، فارتفع المداد ،

---

(٢) ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٨ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٦ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٧٩ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٧٤ ٠

(٣) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٦٢ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ص٦٨ ٠

(١) الخطط ، ج٢/ ص٣٦٢ ٠

(٢) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٣١٩-٣٢٠ ؛ تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٢/ ص٥٨ ٠

وكان القلم ناشفا منه ، يجعله الكاتب في كمه أو حيث شاء فلا يؤثر فيه ولا يرشح شيء من المداد عنه ، ولا يكون ذلك إلا عندما يبتغي منه ويراد الكتابة به ، فيكون آلة عجيبة لم نعلم إنا سُبقنا اليها ودليلا على حكمة بالغة لمن تأملها وعرف وجه المعنى فيها ، فقلت : ويكون هذا يامولانا عليك السلام ، فقال : يكون ان شاء الله ، فما مر بعد ذلك الا ايام قلائل حتى جاء الصانع الذي وصف له الصنعة به معمولا من ذهب فأودعه المداد وكتب به فكتب ، وزاد شيئا من المداد على مقدار الحاجة فأمر باصلاح شيء منه فأصلحه وجاء به فاذا هو قلم يقلب في اليد ويميل الى كل ناحية فلا يبدو منه شيء من المداد ، فاذا اخذه الكاتب وكتب به كتب أحسن كتاب ما شاء أن يكتب به ثم اذا رفعه عن الكتاب أمسك المداد ٠ فرأيت صنعة عجيبة لم أكن أظن أني أرى مثلها)) [١] ٠

ج- تفقد الرعية :

اتبع الفاطميون إسلوب آخر فعال في رقابة أمور الدولة وهو الخروج في جولات تفقدية في حاضرة الخلافة وكافة المدن المصرية الاخرى ، ويؤكد المقدسي ذلك حيث يشير الى أن أهل مصر كانوا لاينفكون أبدا من رؤية السلطان [٢] ، حيث كان الغرض من ذلك هو دراسة أحوال الرعية وطريقة عيشها وحياتها والوقوف على غذائها وكسائها ، فمثل هذا التجوال والتفقد يزيحان النقاب عن وضع الرعية وما تشكو منه الطبقات وخاصة الفقيرة المحرومة ، وكذلك التأكد من تطبيق القوانين ، وبالتالي يتسنى للخلفاء الاستطلاع والمراقبة والاطلاع على كل ما يجري على ساحة بلدهم [٣] ٠

وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمي قد اتبع إسلوب الجولات التفقدية في المدن المصرية وحتى الاقامة بها لعدة أشهر [٤] لمعرفة أحوالها وأحوال المدن المجاورة لها

---

(٣) م ٠ ن ، ص٣١٩-٣٢٠ ٠
(٤) احسن التقاسيم في معرفة الآقاليم ، ص١٩٨ ٠
(١) تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٥٥ ٠
(٢) ابـن ميسـر أخبـار مصـر ، ج٢/ ص٥٢ ؛ المقريـزي ، اتعـاظ الحنفـا ، ج١/ ص٢٩٣ ؛ شرف الدين ، الأوراق الندية ، ص١٠٧ ٠

وكيفيـة إدارتهـا ومعرفـة حتـى المشـاكل التـي يعـاني منهـا الـولاة والمـوظفين فـي تلـك المناطق ٠

ويبدو أن جولات الخليفة العزيز بـالله المستمرة بين النـاس في الأسواق والمدن المصرية أدى بـه الى تعميم ركوب الحمير وأصبح أمرا لاغضاضـة فيه عند الطبقة العليا من المجتمع وحذا حذوه الأهالي وعم استعمالها في هذا العصر الى حد كبير ، ولم يجد أحد من الأعيان والعلماء والخاصة غضاضة في ركوبها [١] ٠

يظهـر ان ذلـك راجـع إلـى اطـلاع العزيـز علـى معانـاة النـاس فـي تنقلاتهم بـين المـدن أو فـي داخـل المدينـة نفسـها وخاصـة بـين فقـراء النـاس وكـان هنـاك نـوع مـن التهكم والاستهزاء بالشخص الذي يمتطيها [٢] وخاصـة إذا كـان من الطبقة الوسطى مـن المجتمـع حيث ليس هنـاك القدرة علـى شراء الخيل من اجل ركوبهـا ، أو حتـى توفر العدد الكافي منها من اجل كريها من قبل النـاس لذلك إمتطى العزيز الحمير لإشاعة ركوبها بين الناس ، ولاسيما أن مصر تميزت بوجود أعداد كبيرة من الحمير فضـلا عن مميزاتها الأخرى حيث يصفها الاصطخري : ((ولايعرف في شئ من بلـدان العـالم أحسـن منهـا ولا أثمـن)) [٣] وأكـد ابـن حوقـل ذلـك [٤] وكانـت الحميـر المصرية فارهة وتركب بالسروج وتجري مع الخيل والبغال النقية ولعلها تسبقها ، وهي مع ذلك كثيرة العدد [٥] وهذا مادفع المصريين الى الاهتمام بها وإشاعة ركوبها حيث ذكر ناصر خسرو انه رأى كثير من الحمير البلق كالخيل بل أجمل وأن أهل السوق وأصحاب الدكاكين يركبون هذه الحمير المسرجة في ذهابهم وايابهم من البيوت الى السوق ، وفي كل حي على رأس الشوارع حمير كثيرة عليها برادع مزينة يركبها من يريد نظير اجر زهيد ويقدر عددها بخمسين ألف بهيمة مسرجة تزين كل يوم وتكرى

---

(٣) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص١٦٨ ؛ محمد زغلول سلام ، الادب في العصر الفاطمي – الكتابة والكتاب ، ص١٢١ ؛ عبد المنعم ، تاريخ مصر السياسي والحضاري ، ص٢١٨ ٠

(٤) المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٦٨ ٠

(٥) المسالك والممالك ، ص٤٢ ٠

(٦) صورة الأرض ، ج١/ ص١٦٢-١٦٣ ٠

(١) البغدادي ، الافادة والاعتبار في الامور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ، ص١٩ ٠

[1] وبالتالي فإن الواضح من خلال رواية ناصر خسرو من توافر أعداد كثيرة من الحمير على رأس كل حي هو أن العزيز بالله ومن بعده ابنه الحاكم الذي أكثر من التجوال ممتطيا حماره واسمه القمر في كل حارة وزقاق وشارع [2] تمكنا من إشاعة ركوب الحمير بين الناس ومن ثم توفير وسائط النقل لكل فرد وبسعر زهيد ٠

ويظهر لنا أن هناك عامل آخر كان وراء إشاعة ركوب الحمير من قبل العزيز بالله ومن بعده ابنه الحاكم بأمر الله ، حيث يروي ناصر خسرو : ((ولا يركب الخيل الا الجند والعسكر ، فلا يركبها التجار أو القرويون أو أصحاب الحرف)) [3] ٠

وربما راجع ذلك الى عامل أمني لتمييز أفراد الجيش والعسكر في المدينة ولاسيما أن الفسطاط والقاهرة عرفتا بازدهار النشاط التجاري وكثرة الواردين اليها من كل ناحية ، وبالتاكيد أن ذلك اقتصر على مدينتي الفسطاط والقاهرة ٠

وعرف عن الخليفة الحاكم بأمر الله أنه كان مغرما بالتجوال ممتطياً حماراً اشهباً يسمى : (القمر) محاطا بالعامة منفرداً دون أي حراسة تذكر في أغلب الأحيان [4] فكان قريبا من الناس يسمع مظالمهم وينصفهم [5] وكان في أثناء تجواله يختلط بمن بمن له حاجة ويأخذ القصص بيده ، ويوقع على الكثير منها في الطريق ومن تحتاج منها الى دراسة أو غير ذلك من الإجراءات الإدارية يحدد اليوم الذي يقابله فيه في القصر [6] واصدر الحاكم الى حرس القصر بأن لايمنعوا الناس من الدخول إليه في في القصر لتقديم رقاعهم لينظر فيها بنفسه [7] ٠

---

(٢) سفرنامة ، ص١٢٠-١٢١ ٠

(٣) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٥٩ ؛ ابن العبري ، تاريخ الزمان ، ص٧٥ ؛ ابن الخطيب ، أعمال الاعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام ، ج١/ ص٢٤٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٨ ؛ ستانلي لينبول ، سيرة القاهرة ، ص ١٣٦٠

(٤) سفرنامة ، ص١٢١ ٠

(١) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣٠٠ ؛ ابن ظافر ، أخبار الدول المنقطعة ، ص١٢٦ ؛ ابن تغري بردي ، مورد اللطافة ، ص٨ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٦ ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج٢/ ص١٩٢ ٠

(٢) الداعي ادريس ، عيون الأخبار ، ص٢٤٨ ٠

(٣) سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان ، ص٣١١ ؛ الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٨٨ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص١٨٠ ٠

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٠ ؛ هاينز هالم ، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم ، ص٦٤ ٠

وسار الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/١٠٢٠-١٠٣٥م) على منهج آبائه في اتخاذ الجولات التفقدية في المدن المصرية كإحدى أساليب الرقابة الإدارية والمالية ومدى تطبيق القوانين والاستماع الى شكوى الرعية في ذلك ، وكان خروجه في بعض الأحيان متخفيا من أجل وضعه بالصورة الحقيقية لما يجري في دولته [١] فقد زار الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله البيمارستان الخاص بالمجانين متنكرا وشاهد المقيمين فيه ، وأمر بنهاية الزيارة أن يوزع خمسين درهما لكل مجنون من المجانين ، ويدفع خمسمائة درهم للقيم (المشرف) وإجراء التصليحات اللازمة على البناية ، وتزويده بالمياه الكافية كالمعتاد ، وأن يطبخ للمجانين كل يوم ما يأكلونه بعد تناول دوائهم [٢] .

ويظهر أن الجولات التفقدية لم تعطِ للخليفة فقط فرصة الرقابة المباشرة لدولته بل كانت تشجيع للعامة في الرقابة على إداء الدولة .

وشملت الجولات التفقدية للخلفاء التفتيش على الخزائن التي تم إنشاؤها لأغراض مختلفة منها خزانة السلاح وكانت تحتوي على خوذ وسيوف ورماح وسهام ودروع وغيرها ، وهناك من كل صنف عشرات الألوف ، فكان الخليفة الفاطمي يكثر من زيارتها والطواف بها ويتأمل حواصلها من الأسلحة [٣] .

وزار الخلفاء الفاطميون (خزانة السروج) الخاصة بالخيل فكان الخليفة يطوف فيها من غير جلوس ويعطي العامل عليها عشرين دينارا لتوزيعها على المستخدمين ، ويروى أن الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤هـ/ ١١٣٠-١١٤٩م) احتاج يوما الى شئ فيها ، فجاء اليها مع الحامي فوجد العامل المسؤول عن محتوياتها غير موجود ووجد ختمه عليها وقال : ((لايفك ختم العدل الا هو ونحن نعود في وقت حضوره)) [٤] .

---

(٥) المسبحي ، أخبار مصر ، ص٣٧ ، ص٤٣ ، ص٦٠ .

(٦) م ٠ ن ، ص٥٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤٣ ؛ كباشي ، المكونات الثقافية في الدولة الفاطمية ، ص٢٦٦ .

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٣٢ ؛ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٤٦-٤٧ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج٢/ ص٢٠-٢١ .

(٢) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص١٣٢ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٠٦-٣٠٧ ؛ زكي محمد حسن ، كنوز الفاطميين ، ص٦٠-٦١ .

ويعطـي هذا النص احترام الخلفاء الفاطميين لصـلاحيات كل موظف وعملـه ، وعدم الاطلاع على مابذمة الآخرين دون علمهم ، حتى اذا كان من الخليفة نفسه ، وبالتالي فهو يعطي لموظفيه درسا في احترام الصلاحيات الادارية لكل شخص وعدم التجاوز عليها ٠

أكثَرَ الخلفاء الفاطميون من زيارة (خزانـة الكتب) التـي بلغت قدراً كبيراً من العظمـة ، حيث احتوت على أمهات الكتب قدرت بما يزيد على مائتي ألف مجلد اشتملت على أنواع العلوم المختلفة ، وكان الخليفة يأتي الى الخزانة ويأتيه خازنها بمصاحف مكتوبه بأقلام أشهر الخطاطين ويعرض عليه مايقترح شرائه من الكتب أو مايريد الخليفة حمله في مجلسه الخاص ثم يمر الخليفة على أمثالها متفقدا [١] ٠

وكان الخليفة يقوم بجرد محتويات الخزائن في بعض الأحيان فيظهر ما ينقص منها ويلزم عمالها باحضاره أو دفع قيمته [٢] ٠

وكانـت المواكب التـي تقام فـي المناسبات والأعياد الدينيـة وغيرها وهو خـروج الخليفـة ورجـال الدولـة والجـيش فـي موكـب رسـمي وقـد لبسـوا الملابـس الفـاخرة ، واصطحبوا الآلآت الملوكية المميزة وذلك في أيام معلومة من العام وأهم هذه المواكب هـي : (ركـوب أول العـام الهجري وركـوب أول شـهر رمضـان وركـوب أيـام الجمـع الثلاث من شهر رمضان وركوب صلاة عيدي الفطر والأضحى) [٣]٠

وكانت احدى غايات الموكب الاولى ابراز ما للسلطة العليا في الدولة من نفوذ وبالتالي فرض الهيبـة أمام رجال الدولة ورعيتها لأعلى سلطة رقابية وهي الخلافة ، فضلا عن ذلك نجد أن الخليفة كان يحمل معه الدواة التي يوقع فيها أثناء سيره في

---

(٣) ابـــن الطـــوير ، م ٠ ن ، ص١٢٦-١٢٧ ؛ المقريـــزي ، م ٠ ن ، ص٢٩٠-٢٩١ ؛ محمد حسن الأعظمي ، عبقرية الفاطميين ، ص٨٦ ؛ زغلول ، الأدب في العصر الفاطمي ، ص١٦٤ ٠

(٤) زكي محمد حسن ، كنوز الفاطميين ، ص٦٠ ٠

(١) للمزيد عن هذه المواكب في استعدادها وكيفية خروجها والتراتيب التي تتخذ قبل وأثناء انطلاقها ينظر : ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٤٧ وما بعدها ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٠٣ ومــا بعــدها ؛ المقريــزي ، الخطــط ، ج٢/ ص٣٦٥ ومــا بعــدها ؛ ماجــد ، نظم الفاطميين ، ج٢/ ص٤٥ وما بعدها ٠

المواكب وهو دليل استعداد الخليفة لقضاء حوائج الناس أثناء المواكب التي تجوب شوارع الفسطاط والقاهرة (١) .

كذلك أن سير المواكب في شوارع القاهرة يساعد في الاطلاع على الخدمات ومقدار الاهتمام بالمدينة من ناحية الخدمات البلدية والاطلاع على أحوالها فمثلا يروي الدواداري أن الخليفة العزيز بالله (٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م) عبر أثناء سيره في أحد المواكب على قنطرة فوجد أن اجزاء كبيرة منها متهدمة فأمر ببنائها فشرع في ذلك في اليوم التالي (٢) .

وكان الخليفة العزيز بالله قريبا من الرعية (٣) يأخذ رقاع المتظلمين بيده في المواكب ويقرأ العديد منها اثناء الطريق وهو ماقام به في يوم الجمعة غرة رمضان سنة (٣٨٠هـ/٩٩٠م) (٤) بهدف حل مشاكل الناس والقضاء على متاعبهم (٥) .

ووقف الخليفة الحاكم بأمر الله باستمرار للناس المزدحمة حول موكبه وزجر الحاكم حراسه عدة مرات لأنهم منعوا الناس أن يقربوا اليه وقال : ((لاتمنعوا أحدا مني)) (٦) فينزل ويسير بين الناس ويأخذ منهم بنفسه ما يقدموه من أوراق فيها شكواهم ، ليس هذا فحسب بل كان يقف بين الأهالي ويسمع كلامهم ويحادثهم ويضاحكهم حتى أنه كان يترك موكبه لهذا الغرض ، ولا يرجع الى القصر من كثرة وقوفه ومحادثته العوام الى غروب الشمس وهو ماحدث اثناء عودته من صلاة الجمعة في التاسع عشر من رمضان سنة (٤٠٤هـ/١٠١٣م) (٧) .

ح- فتح الباب أمام الرعية :

---

(٢) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص١٦١-١٦٢ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٤٧٢ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص٣٦٢ ؛ الربيعي ، النظم الادارية ، ص٨٨ ٠

(٣) كنز الدرر ، ج٦/ ص١٧٥ ٠

(٤) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٥/ ص٣٧٢ ؛ الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج١٥/ ص١٦٧ ٠

(٥) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٦٤ ٠

(٦) سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٧٥ ٠

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٩٦ ٠

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٠٤ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٧٥ ٠

ومن الوسائل الأخرى التي اتبعها الخلفاء في الرقابة الادارية ، هو فتح الباب أمام الرعية ليرفعوا تظلماتهم وطلباتهم ، وتسمى في العرف الاداري سياسة الباب المفتوح [١] فقد حرص الخليفة المعز لدين الله حتى في أواخر أيامه وهو على فراش الموت على ادخال أعيان العامة وأصحاب الحاجات للنظر بها ، ولم يستطع الاستمرار في ذلك بسبب مرضه فأمر ولي عهده نزار وهو الخليفة العزيز بالله للنظر في حوائج الناس بعد أن عرف باجتماع الناس على باب القصر وكثرة الرقاع في الظلمات والحوائج [٢] .

وأصدر الحاكم بأمر الله في هذا الشأن سجلا بأن يكون مايرفعه الناس إليه من حوائجهم في ثلاثة أيام يوم السبت للكتاميين والمغاربة بشكل عام ويوم الأثنين للمشارقة ويوم الخميس لسائر الناس [٣] وبهذا الاجراء نظم استلام شكاوى الناس الى الى الخليفة أو من ينوب عنه ، والابتعاد عن الفوضى وتسهيل الاجراءات للخليفة والرعية على حد سواء ، وبالتالي الرقابة بشكل أدق ٠

وفي هذا الإطار يؤكد ابن حماد (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م) أنه كان من عادة أهل مصر في أيام الدولة الفاطمية السلام على الخليفة في كل يومي الاثنين والخميس بحضور الوزراء والقضاة والفقهاء والقواد وأعيان العامة [٤] ويشير المسبحي (٤٢٠هـ/١٠٢٩م) أن جلوس الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله لسلام الناس عليه كان في يوم الأحد [٥] .

ورواية المسبحي في الأغلب هي الأرجح لمعاصرته الزمانية والمكانية للدولة الفاطمية ، وربما اقتصر جلوس الخلفاء الفاطميين يوم الأحد على عهد الظاهر لإعزاز دين الله فقط ، أما بقية الخلفاء فجلسوا يوما واحدا في الأسبوع أما الاثنين أو الخميس ٠

---

(٣) الدغيثر ، الرقابة الادارية ، ص١٧ ٠
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٢٧-٢٢٨ ، ص٢٣٢ ٠
(٥) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦٦ ٠
(١) أخبار ملوك بني عبيد ، ص٧٦ ٠
(٢) أخبار مصر ، ص٥٨ ، ص١٧١ ٠

وعلى أي حال فإن جلوس الخلفاء وحضور الوزراء والقضاة وكبار رجال الدولة وحضور أعيان العامة لم يكن مقتصرا للسلام على الخليفة فقط ، فمن المؤكد أن أعيان العامة والفقهاء يطرقون المشاكل التي تواجه الناس أو الخليفة يبادر الى سؤالهم عن أحوال الدولة ، ومن ثم يكون طرح القضية مباشر أمام الوزراء أو كبار موظفي الدولة الحاضرين في المجلس لمناقشتها والتداول في صحتها أو أخطائها وأسبابها ، وبالتالي يهيأ الخليفة الأجواء لمواجهة كبار الموظفين والعامة لعرض مشاكلهم أمامه لمعالجتها ، وبالتالي فهو من أنجح أساليب الرقابة للخلفاء الفاطميين .

خ- اعتماد التسلسل الوظيفي :

اتبع الخلفاء الرقابة المستندة الى التنظيم الاداري الدقيق ، وذلك باعتماد التسلسل الوظيفي أو مايعرف بـ (سلسلة المراجع) من أجل استمرار سير العمل الاداري بصورة صحيحة ومنع الارتباك الاداري الذي قد يحدث بسبب عدم احترام الرؤساء وتجاوز الصلاحيات ، وما يؤكد ذلك انه حدث مرة أن كتب أحد الولاة الى المعز لدين الله مباشرة متخطيا مسؤوله المباشر وكان المعز لدين الله آنذاك في المغرب وجوهر الصقلي هو والي مصر والمسؤول الأول عنها فأعاد الخليفة الكتب الى الوالي كما هي مختومة لم يفتحها وكتب اليه : ((قد اخطأت الرأي لنفسك ، نحن انفذناك مع قائدنا جوهر فاكتب اليه ، فما وصل منك الينا على يده قرأناه ولا تتجاوزه بعد ، فلسنا نفعل لك ذلك على الوجه الذي أردته وإن كنت أهله عندنا ، ولا كنا لنستفسد جوهر مع طاعته لنا)) [١] .

ثانياً : مراقبة الوزراء :

حرص الخلفاء الفاطميون على رقابة كافة المؤسسات الإدارية والدواوين وعلى رأسها الوزارة ، حيث أهتموا بشكل كبير في أختيار الشخصيات المناسبة لمنصب

---

(١) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص١٠٤ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٣٥-٢٣٦ ؛ مال الله ، المعز لدين الله ، ص٩٢ .

الوزير ولكن مع ذلك كانوا يخضعون لرقابة شديدة ، حيث كان الخليفة الحاكم بأمر الله يرسل العجائز يدخلن الى بيوتهم من غير علمهم ليخبرنه بتصرفاتهم وأدق ظروف حياتهم خشية الإهمال في وظائفهم اوالشك في ولائهم فضلاً عن معرفة طرق معيشتهم وما يتسرب خلالها من معلومات ادارية وغيرها [١] .

لم يتوانَ الخلفاء الفاطميون عن رقابة وزرائهم ومعاقبة المقصر منهم ، حيث أمر الخليفة الحاكم بأمر الله بقتل وزيره برجوان [٢] سنة (٣٩٠ هـ/٩٩٩م) بسبب استغلاله لمنصبه في جمع المال لنفسه ، والثروة الطائلة التي وجدت عنده بعد مقتله دليل على ذلك [٣] .

وأكد المقريزي على مسألة الإهمال الوظيفي وراء قتل الحاكم بأمر الله لوزيره برجوان بقوله: ((وسبب ذلك ان برجوان لما بلغ النهاية قصر في الخدمة واستقل بلذاته وأقبل على سماع الغناء ، وكان كثير الطرب شديد الشغف به ، فكان يجمع المغنين من الرجال والنساء بداره فيكون معهم كأحدهم ، ولايخرج من داره حتى يمضي صدر من النهار ويتكامل الناس على بابه ، فيركب الى القصر ولايُمضي الا مايختار من غير مشاورة ، فلما استبد بالأمر تجرد الحاكم للنظر)) [٤] وهكذا لم يتهاون الخليفة الحاكم بأمر الله وبما عرف عنه من شدة وصرامة عن قتل وزيره بسبب فساده الإداري والمالي وإهماله لأمور الدولة وانشغاله عن الرعية باللهو والغناء .

وعمل الخليفة المستنصر بالله الفاطمي على التأكد من الشكوك والاقاويل التي كثرت حول وزيره اليازوري في استغلاله لموارد البلاد بسبب البذخ والإسراف الكبير

---

(٢) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣٠٨ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج١/ ص٥٧ .

(٣) برجوان : هو الاستاذ ابو الفتوح برجوان الخادم ، كان خصياً أبيض تربى في دار الخليفة العزيز بالله وولاه امرة القصور ، وقد وصاه العزيز بالله بولده الحاكم ، فاصبح بعد ذلك وزيراً للحاكم بأمر الله . أبو شجاع ، ذيل تجارب الأمم ، ص٢٣١-٢٣٢ ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج١/ ص٢٧٠-٢٧١ ؛ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٦٤-٦٥ .

(٤) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٥٧-٥٨ ؛ ابن أيبك الدواداري ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج٦/ ص٢٦٥ ؛ ابن كثير البداية والنهاية ، ج١١/ ص٣٢٧ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٤ ؛ حسن ، الدولة الفاطمية ، ص٥٥٥ .

(١) اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٦ .

الذي ظهر عليه وعلى عائلته واولاده فأراد ان يتحقق من ذلك بنفسه فطلب من وزيره ان يعمل له دعوة في بيته فلما حضر المستنصر بالله الى دار الوزير راى ماذهله من الفرش والآلات وما قدم اليه من الطعام الفاخر الذي لايقدم حتى في مائدة الخليفة نفسه [1] .

وعندما أحس اليازوري بما في نفس الخليفة المستنصر بالله قرر الهروب فجعل امواله في سبائك وهربها مع ابنه الى الشام واعترف اليازوري بعد القبض عليه بانه اخذ ثلاثة الاف دينار من أموال الدولة فكانت نتيجة ذلك ان أمر الخليفة بقتله [2] .

وهكذا نلاحظ ان الخلفاء الفاطميين اتجهوا الى رقابة أعلى السلطات التنفيذية والرجل الثاني في دولتهم بعد الخليفة ولم يتوانوا عن رقابة الإهمال والفساد الإداري والمالي بعد التحقق من ذلك شخصيا لعقوبات شديدة وصلت الى حد القتل .

ثالثاً : مراقبة القضاة :

عرف عن اغلب الخلفاء الفاطميين وخاصة الأوائل منهم الحرص على نشر العدل وتحقيق العدالة بين رعيتهم [3] فكان القاضي يعين من قبل الخليفة أو من يخوله سلطة التعيين نيابة عنه أو الجماعة من ذوي الرأي وأهل المعرفة والعدل [4] وقد ظل تعيين القضاة منوطا بالخليفة في اغلب عهود الدولة الفاطمية لان القضاء هو اول الوظائف التي تعكس هيبة الشريعة والسلطان الديني المتمثل بالإمام [5] .

وكان الخلفاء يراقبون بأنفسهم نزاهة قاضي القضاة وسلوكه فإذا تحكمت النزوات والأهواء في قضائه وقف الخليفة له بالمرصاد ، ولكي تأخذ العدالة السبيل القويم كان قاضي القضاة يتسلم مرتباً عالياً كما أشرنا سلفاً ، فكان لقاضي القضاة

---

(٢) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص٤٠٠-٤٠٣ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٨٨ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٣٨ ومابعدها .
(١) المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص٢١٢ ؛ الداعي ادريس ، عيون الأخبار ، السبع السادس ، ص٢٦٦ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٢٤٨ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٠ ، ص٦٣ .
(٢) ابن فرحون ، تبصرة الحكام في احوال الاقضية ومناهج الحكام ، ج١/ ص١٥ .
(٣) ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون ، ج٥/ ص٥٥-٥٦ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٠٨-١٠٩ ؛ ابن حجر ، رفع الآصر عن قضاة مصر ، ج١/ ص٥٦ ؛ أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٩٨ .

الفاطمي موعداً ثابتاً مع الخليفة إسبوعياً ليعرفه بما جرى من أحوال القضاة والشهود ومايتعلق بالأحكام ، فضلاً عن دار الضرب والمهام الأخرى التي يكلف بها ، فكان يوم السبت من كل أسبوع هو موعد لقاء الخليفة الحاكم بأمر الله مع قاضي قضاته [١] ويوم الاثنين هو الموعد الذي وضعه الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٥-١٠٩٤م) للقاء بقاضي قضاته ومعه الشهود العدول [٢] وكذلك بقية الخلفاء حيث حدد عدد من الخلفاء يومي الاثنين أو الخميس من كل اسبوع لمقابلة قاضي القضاة قبل الدخول الى مجلس الملك حيث يحضر لمقابلة الخليفة مبكراً لاطلاعه على كل المهام المكلف بها وطريقة ادائه فضلاً عن احتياجاته من الخليفة والمشاكل التي قد تواجهه [٣] .

بثَ الخلفاء الفاطميون العيون في مجلس القضاء لإيصال أخباره الى الخليفة بشكل يومي ومعرفة عدل القاضي مع الجميع ومساواته بين الناس [٤] ، ولم يتوانَ الخلفاء الفاطميون عن حضور مجلس القضاء ومعرفة الطرق التي كان يدار بها القضاء بين الناس ومدى انتظامه وعدم تعطيل قضايا الناس لوقت طويل فقد ركب العزيز بالله وذهب الى مجلس القضاء بنفسه [٥] ونذكر أيضا أن الخلفاء الفاطميين كانوا لايراقبون نزاهة قاضي القضاة فحسب بل راقبوا كافة القضاة ، فكانوا يحضرون مجالسهم ويناقشون أعمالهم وهذا ماحدث مع الخليفة الحاكم بأمر الله فقد كان بمصر في عهده قاضٍ يقال له : (النطاح) : ((وسبب ذلك انه كان له طرطور وفيه قرنان من قرون البقر فيضعه الى جانبه ، فاذا جاءه خصمان يتحاكمان عنده وجار أحدهما على الآخر يلبس القاضي ذلك الطرطور الذي فيه القرنان ويتباعد وينطح الخصم الذي يجور على صاحبه)) ، فاشتهر أمره بين الناس بهذه الواقعة فبلغ الخليفة الحاكم بأمر الله ذلك فاستدعاه وقال له : ((ماهذا الأمر الذي قد اخترعته

---

(٤) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦١١ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٤٩ ؛ عباس علاوي المعموري ، النظام القضائي في مصر في عهد الدولة الفاطمية ، ص٥٧ .
(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٩٨ .
(١) ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، مج٤، ج١/ ص١٣٨ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٤٨٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٧ .
(٢) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠٥ .
(٣) القضاعي ، تاريخ القضاعي ، ص١٦٥ .

حتى قبحت سيرتك بين الناس ؟ فقال ياأمير المؤمنين اشتهي أن تحضر مجلسي يوماً وانت خلف ستارة لتنظر ماأُقاسي من العوام فان كنت معذوراً فيهم والا عاقبني بما تختار ، فقال الحاكم : ((أنا غدا أحضر مجلسك حتى أرى ماتقول)) ، فلما أصبح الحاكم أتى الى مجلس ذلك القاضي وجلس من خلف ستارة فأتى الى القاضي خصمان فادعى أحدهما على الآخر بمائة دينار فاعترف المدعى عليه بها فأمر القاضي بدفع ذلك الى صاحبه فقال المدعى عليه : اني معسر في هذا الوقت فقسطوا علي ذلك على قدر حالي فقال القاضي للمدعي : ماتقول ؟ فقال اقسطها عليه في كل شهر عشرة دنانير، فقال المديون : لاأقدر على ذلك ، فقال القاضي : تكون خمسة دنانير فقال المديون لاأقدر على ذلك ، فقال القاضي تكون دينارين فقال المديون لاأقدر على ذلك ، فقال القاضي : تكون ديناراً ، فقال المديون لاأقدر على ذلك فلا زال القاضي يدرجه حتى قال له : تكون عشرة دراهم في كل شهر وهو يقول لا اقدر على ذلك ، فقال له القاضي وما القدر الذي تقدر عليه في كل شهر فلعل ان يرضَ به خصمك فقال المديون : أنا لاأقدر على أكثر من ثلاثة دراهم في كل سنة ، بشرط ان يكون خصمي في السجن لئلا يحصل معي هذا القدر ولأجد خصمي فيذهب مني ، فلما سمع ذلك الحاكم لم يملك عقله وخرج من خلف الستارة وقال للقاضي : إنطح هذا النجس الشيطان وإلا فأنا أنطحه)) [١] .

ويبدو لنا من هذه الرواية ان ابن اياس استخدمها كنكته مضحكة من جهة [٢] وكاحد أساليب النكاية بالخليفة الحاكم بأمر الله عندما علق عليها بالقول : ((وكان الحاكم أحمق من القاضي)) [٣] من جهة اخرى ٠

واذا ما اخذنا الرواية على محمل الجد ، فنجد فيها عدم الاحترام لمجلس القضاء وآدابه وفقدان هيبته واستهزاء الخصوم به والتجاوز على الحق ، وهذا عكس ماهو معروف عن القضاء الاسلامي عموماً والعصر الفاطمي خصوصاً ، إلا أنه بعيداً عن صحة هذه الرواية من عدمها فهي تؤكد ان الخليفة الفاطمي على معرفة بأحوال

---

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٨ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٦٨ ٠
(٣) م ٠ ن ، ص٦٨ ٠

قضاته فضلاً عن توفر الفرصة للقاضي لسماع رأيه والدفاع عن نفسه دون اتخاذ قرار مباشر بعزله على مجرد السماع فقط ، والاطلاع على حُججه في الدفاع عن نفسه والذهاب الى مجلس القضاء للتأكد من قوة حجة القاضي من عدمها في فعلته بالمتقاضين أمامه ، وهو جانب رقابي ومتابعة على مستوى عالٍ من الدقة ٠

ورغم ان سلطة القضاء وتطبيق نصوص التشريع الإسلامي على الوقائع كانت للقاضي ، فقد نظر الخلفاء الفاطميون في القضاء إذا لزم الأمر للتدخل أو طلب منه الخصوم ذلك أو القاضي نفسه ، إذ كان حق التصدي هذا ثابتاً للخليفة لأنه إذا حضر الأصيل بطل الوكيل ، على اعتبار ان الخليفة هو الإمام وهو صاحب أعلى سلطة شرعية في الدولة فهو يمنحها لوكلائه من القضاة [١] فيروى في هذا الجانب : ((ان رجلاً سرق قنديلاً من الفضة من جامع عمرو بن العاص فرفع القاضي الأمر إلى الخليفة الحاكم بأمر الله فقال الحاكم : للرجل ويلك سرقت فضة الجامع فقال إنما سرقت مال ربي وإني فقير ولي بنات جياع والإنفاق عليهن أفضل من تعليق هذا في الجامع فدمعت عيناه وأمر بأحضار بناته فحضرن فأمر القاضي ان يجهزن بثلاثة الاف دينار ويزوجهن وأعاد القنديل إلى الجامع)) [٢] ٠

نستنتج من هذه الرواية ان القضايا الكبيرة والتي لها تأثير على الرأي العام تحول إلى الخليفة للفصل فيها ، وربما القضايا الصعبة التي تواجه القضاة أو تستعصي عليهم تحول كذلك إلى الخليفة للحكم بها ٠

بقيت كرامة القاضي والقضاء مصانة مادام صاحبها محافظاً عليها ، وإذا لم يحترمها كان العزل نصيبه ، يروى ان الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤هـ/١١٣٠-١١٤٩م) لما ولى رتبة قاضي القضاة للقاضي هبة الله ابن حسن الأنصاري المعروف بـ (ابن الأزرق) في سنة (٥٣٣ هـ/١١٣٨م) أضيف إليه

(١) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص٢٦٧ ٠
(٢) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠٧ ٠

التدريس في دار العلم [١] ومضى إليها وكان مدرسها الفقيه أبو الحسن علي بن إسماعيل فجرت بينهما مجادلات أدت إلى الخصام والتشاجر فخرج بنتيجتها ابن الأزرق الى القصر ماشياً وقد تمزقت ثيابه وسقطت عمامته عن رأسه ، ولما علم الخليفة بذلك استعظم خروج القاضي ماشياً في الأسواق على تلك الهيئة فصرفه عن القضاء وغرمه مائتي دينار وألزمه داره [٢] .

وبذلك عمل الخلفاء الفاطميون على الحفاظ على كرامة وهيبة القضاء ومن ثم الحفاظ على هيبة الدولة وكرامتها وبالتالي رفض أي فعل قد يوثر سلباً في إداء القاضي لوظيفته على أكمل وجه .

من الواضح أن القضاة في مصر في العصر الفاطمي عاشوا حياتهم الاجتماعية عيشة طيبة محافظين على كرامتهم وكرامة وظيفتهم وما تتطلبه من المظاهر الخارجية وكان الخليفة لهم بالمرصاد يعزل ويغرم كل من يشذ عن هذه القاعدة [٣] وكانت المحافظة على استقلالية القضاء وعدالته من أهم المهام الرقابية للخلفاء ، ولم يرضوا من أي جهة كانت التدخل في شؤونه والمساس باستقلاله لذلك رفض الخليفة العزيز بالله تدخل وزيره يعقوب بن كلس في امر القضاء واعترض القاضي على تدخل الوزير بإبطال مجلس القضاء وتعطيل الحكم بين الناس كان احد الأسباب التي دفعت الخليفة للقبض على وزيره وسجنه رغم قوة الوزير وصلاحياته الواسعة آنذاك [٤] .

---

(٣) دار العلم اوالحكمة : أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله سنة (٣٩٥ هـ / ١٠٠٥م) في القاهرة ، وحملت إليها الكتب من خزائن القصر في سائر العلوم وحوت مالم يجمع مثله في مكتبة من المكتبات ، وأجرى عليها هذا الخليفة ومن جاء بعده من الخلفاء الأرزاق على من فيها منفقيه اوغيره ، وجعل فيها ما يحتاج إليه المطالعون والنساخ من الحبر والأقلام والمحابر والورق وفتح ابوابها لكافة الناس على اختلاف طبقاتهم وجلس فيها القراء والفقهاء والنحاة واللغويين والأطباء وغيرهم من أرباب العلوم . ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٦٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٦ ؛ غنية ياسر كباشي ، المكونات الثقافية في الدولة الفاطمية ، ص١٤٣ .

(١) ابن ميسر ، أخبار مصر ، ص٨٣-٨٤ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص٢٠٢-٢٠٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٧٣ .

(٢) المعموري ، النظام القضائي في مصر ، ص١٤١ .

(٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٥٩٠ .

ويشار الى أن احد كبار قادة الدولة كانت عليه دعوة الى مجلس القضاء فرفض الحضور للمثول أمام القاضي فأرسل اليه رسولا فأهانه فرفع الأمر الى الخليفة الحاكم بأمر الله ، فأمر بإحضار القائد مسحوبا الى القاضي بمصر (الفسطاط) ثم احضره الى القاهرة ماشيا وألزم برد الحقوق الى أصحابها [١] وهذه الرواية تؤكد خضوع كافة رجال الدولة وقادتها لسلطة القضاء ومن يخالف ذلك تكون عواقبه وخيمة ومن أعلى هيئة رقابية في الدولة وهو الخليفة ، حيث يكون العون للقاضي في حالة مخالفة قادة الدولة وكبار موظفيها لأوامر القضاء ٠

وكان لقاضي القضاة مطلق الحرية في اختيار الشهود والعدول [٢] إلا إن السلطة التنفيذية تراقب تعديلهم لأهمية دورهم في ساحة القضاء ، فكانوا يختارون بعناية من بين الأشخاص المشهود لهم بالأمانة والتفقة في الدين ، ولايسمح للقاضي أن يعدل شاهدا إلا بإذن من الخليفة بعد أن يزكيه عشرون عدلا ممن سبقوه في هذه الوظيفة ويرضاه سائر الشهود وكان الخلفاء يهيمون بإسناد هذه الوظيفة لمن هم أهل لها لأهميتها في إظهار البينة ومساعدة القضاء في تحقيق العدالة [٣] .

وكان الشهود يختارون بالكثرة أو القلة التي يريدها الخليفة أو قاضي القضاة ، فمثلا نجد الخليفة الحاكم بأمر الله يستكثر من الشهود فيُعيّن في الشرطة وفي كل بلد شاهدين ويأمر بأن لايقام على ذي جريرة ومرتكبها حداً الا بعد أن يصح عند الشاهدين أنه مستوجب للحد [٤] ، وبذلك بدأ منذ عهد الحاكم بأمر الله رقابة الشرطة في تنفيذها للأحكام والتأكد من شرعيتها ٠

رابعاً : مراقبة الولاة :

---

(٤) م ٠ ن ، ص٦٠٠- ٦٠١ ٠

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١/ ص٣٧٨ ٠

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠٨ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ج٣/ ص٣٨٦-٣٨٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٧ ٠

(٣) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص ٣٠١-٣٠٢ ؛ ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦٥ ؛ مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص٢٤٤ ٠

كان حكام الولايات في مصر يخضعون للسلطة التنفيذية العليا فكانوا يعينون بسجل يصدر من الخليفة الفاطمي الذي كان يحرص على تعيين الولاة المشهورين بنزاهتهم وحسن إدارتهم ويختارهم بنفسه ممن يثق بهم ويعتمد عليهم ولم يكن لمبدأ الوراثة مكان في الولايات [١] وأضفى الخلفاء الفاطميون هالة من الاحترام والتقدير للولاة من أجل تقوية سلطة الدولة وفرض هيبتها على كافة رعاياها لضمان تطبيق سياستها وتحقيق أهدافها والتأكيد على احترام الرؤساء من اجل سير العمل بصورة صحيحة [٢] .

وكان الخليفة يقوم بتعيين أصحاب الوظائف في الولاية بعد أن يرشحهم الوالي ولابد من مصادقتة على ذلك وهم أعوان الوالي في إدارة شؤون الولايات [٣] .

وقد عمل الخلفاء الفاطميون على تعيين نواب لهم عند ولاتهم في الأقاليم ليزودوه بكل مايجري في بلادهم وكان صاحب البريد تحت تصرفه لتسهيل مهمة النائب في اطلاع الخليفة أولاً بأول على أخبار مايجري في دولتة [٤] ومع أن الخلفاء الفاطميين منحوا ولاتهم صلاحيات واسعة إلا إنهم ابقوا لأنفسهم الحق في مراقبة تصرفات الولاة فكانوا يختارون عيونا لهم توافيهم بأخبار الولاية وكل ما يحدث ومحاسبتهم أو مصادرة أموالهم اذا وجد منهم جمع الأموال أستغلالاً لوظيفتهم أو الاعتداء على المال العام وبذلك ابقوا الولاة رغم الصلاحيات الواسعة تحت المساءلة في أي وقت ليضمن استمرار قيام الوالي بعمله على أحسن حال [٥] .

ويبدو أن الخلفاء الفاطميين عملوا على إرسال كبار رجال الدولة الى الولايات لتفقد أحوالها ومعرفة شؤونها وكيفية ادارتها من قبل الوالي وهذا ما عمله الخليفة

---

(٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ٣٦٠-٣٦٤ ، ص٣٦٧ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٣٢ .

(١) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج١/ ص٣٧٧ ؛ حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص٨٣-٨٤ .

(٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٧/ ص٤٨٥ ، حوريه عبده سلام ، الدولة الفاطمية التاريخ السياسي وبعض مظاهر الحضارة ، ص١٥٧ .

(٣) الجوذري ، سيرة الاستاذ جوذر ، ص٨ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٢/ ٣٠٦ ؛ مال الله ، المعز لدين الله ، ص٧٧ .

(٤) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٦٠ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج٣/ ص٣٨٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ١٦٠ ؛ محاسنة ، تاريخ مدينة دمشق ، ص١٤٥-١٤٦ .

الحاكم بأمر الله عند ارسال وزيره الى ولاية الاسكندرية لزيارتها وتفقد أحوالها وطلب منه التجوال في أعمالها والأعمال القريبة منها لمعرفة أوضاعها (١) وبالتأكيد كانت هذه الزيارة تهدف الى الاطلاع على واقع المدينة وما يقدم لها من خدمات وعمران وغيرها وكيفية سير هذه الأمور عن كثب والالتقاء بالناس ومعرفة مشاكلهم بصورة مباشرة وكيفية إدارة الولاية من الناحية الإدارية والمالية ومن ثم اطلاع الخليفة عليه بصورة مباشرة ٠

حرص الخلفاء الفاطميون على العناية الفائقة والرقابة المستمرة على العمال فنجد أن الخليفة المعز لدين الله كانت تصل إليه المعلومات والشكاوى حول الولاة لكنه لايتخذ أي إجراء ضد الوالي إلا بعد الوقوف على حقيقة الحال في الولايات ، وذلك بمنحهم الوقت الكافي ليستطيع من خلاله أن يقف على مدى تقدم الولايات أو تأخرها في عهدهم ، ثم يقرر رأيه أما يبقيهم في مناصبهم أو يعزلهم (٢) ٠

وهذا يدل على وجود نظام دقيق لدراسة المعلومات ومطابقة شكاوى الناس مع ما كان ينقل من العيون وممثلي الخليفة في الولايات وصاحب البريد وغيرهم فيصل في النهاية إلى حقيقة أحوال الولاية ، ومن ثم إعطاء الوقت الكافي للوالي في حالة وجود الأخطاء البسيطة لإصلاحها فقد أكد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي أنه على علم بما في الولايات ولكنه يمنح الفرصة من اجل التدقيق (٣) فربما جاءت المعلومات كيدية لعداوة ضد الوالي أو من أناس تضررت مصالحهم بسبب عدم رضاهم عن سياسة الوالي ، ومن هنا نلاحظ أنه نظام رقابي دقيق يتبع دراسة المعلومات والتدقيق بها ومن ثم إصدار القرار المناسب بشأنها ٠

خامساً : مراقبة الحسبة :

---

(٥) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣٣٣ ٠
(١) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٢٤٩-٢٥٠ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٢٥١ ٠

لم يغفل الخلفاء الفاطميون عن رقابة وظيفة الحسبة وكان المحتسب كغيره من أرباب الوظائف الأخرى يتم توليته من قبل الخليفة فكان يعين بسجل على أساس أن سلطته مستمدة من الخليفة (١) .

وعلى هذا الأساس كان العصر الفاطمي في مصر من أكثر العصور الإسلامية التزاما بضبط ومتابعة نظام الحسبة وذلك لأمرين الأول : وصول نظام الحسبة في العصر الفاطمي إلى أوج عظمته وقمة مجده في الانتشار والتنظيم والإدارة ليس في مصر وحدها بل في جميع البلاد الإسلامية حتى أصبح اجل المناصب الإسلامية وأرفعها شأناً في الدولة منصبا القضاء والحسبة ، أما الأمر الثاني فإنه يعود لاهتمام الخلفاء الفاطميين المباشر بها إذ كانوا يباشرونها بأنفسهم ، لما كانوا يعتقدون في جزيل ثوابها وعموم إصلاحها واهتمام مسؤوليها بمصالح الناس (٢) .

واشتهر من بينهم الخليفة الحاكم بأمر الله الذي كان يقوم بنفسه بتنفيذ واجباتها فيدور في الأسواق ممتطيا حماره ، يراقب التجار مراقبة دقيقة وأصحاب الحرف والصناعات لمنع الغش ويراقب الموازين والمكاييل وكان يعاقب المخالف عقابا صارماً (٣) حتى أشار المقريزي إلى ذلك بقوله : ((كان يركب إلى موضعٍ موضع والى شارع شارع والى زقاقٍ زقاق)) (٤) .

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله قد أمر الناس بإنارة الشوارع فبالغوا بذلك وأكثروا فيها وأناروا الأزقة وزينت القياسر والأسواق بمختلف أنواع الزينة حتى تلألأت الأنوار من الشموع والقناديل (٥) وكان يقصد من ذلك زيادة حركة البلد المعيشية ، بحيث كان الناس يدعون له لاتساع أرزاقهم فازدحمت الطرقات بالمارة وبقيت الحوانيت

(٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ٤٨٧ ؛ الربيعي ، النظم الإدارية ، ص٢٦١ .
(١) موسى راضي نصار ، نظام الحسبة في الاسلام بين التنظير والتطبيق ، ج١/ ص٣٠٣ .
(٢) اليافعي ، مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، ج٣/ ص٢٠ ؛ ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج١٢/ ص١٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج١/ ص٤٦٥ ؛ القرماني ،أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، مج٢/ ص٢٣٨ ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج٢/ ص١٩٢ ؛ أحمد مختار العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص٢٨٦ .
(٣) اتعاظ الحنفا ،ج٢/ ص٣٨ ؛ الخطط ، ج٣/ ص١٩٦ .
(٤) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص١١٧ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١١٠ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٨-٣٩ ؛ ماجد ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ، ص١٠٤ .

مفتوحة تستقبل الزبائن لأبتياع مايحتاجون إليه ، فكانت الأسواق في بيع وشراء وسط مظاهر البهجة والزينة [(١)] وربما كان ذلك تسهيلا لعمل الحراس لقطع دابر اللصوصية والسطو ومطاردة المجرمين ومحترفي السرقات [(٢)] فضلاً عن تسهيل الاستطلاع على أحوال الرعية ومعرفة كل مايجري في بلده [(٣)] .

ولم يتوانَ الخلفاء الفاطميون في رقابة المحتسبين ومنعهم من استغلال نفوذهم لتحقيق المكاسب المادية على حساب الرعية ، ففي المحرم سنة (٣٩٢ هـ/ ١٠٠١م) قتل الحاكم بأمر الله إبن أبي نجدة الذي كان يتولى أمور الحسبة وكان هذا الرجل بقالاً فابتسم له الحظ فأساء معاملة الناس وعمل ما لايليق بهذه الوظيفة ، فاعتقل وقطعت يده ولسانه وشهر به على جمل ثم ضربت عنقه [(٤)] .

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يشدد على غين الخادم الذي ولاه الحسبة عام (٤٠٢ هـ/١٠١١م) في سجل تعيينه على ضرورة مراعاة واجبات وظيفته [(٥)] ويبدو ان الحاكم بأمر الله اعتبر غين مسؤولاً عن ارتفاع الأسعار وتكالب الناس على الخبز في سنة (٤٠٣ هـ/١٠١٢م) [(٦)] فعزله من منصبه في العام نفسه وأمر بقطع إحدى يديه وأعقبها بالأخرى ثم بلسانه حتى توفي [(٧)] .

يتضح ان الخلفاء الفاطميين وضعوا المحتسب تحت الرقابة الدائمة ولم يسمحوا له بالإساءة إلى الرعية أو التهاون في إداء الواجبات لاسيما في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذي عرف بشدته وقسوته في انزال العقوبات بموظفيه ورجال دولته وقادته عند التقصير في أداء واجباتهم أو لفسادهم الاداري والمالي .

---

(٥) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٥٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٩٦ ؛ ماجد ، الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ، ص٩٢ .

(٦) أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص٨٨ ؛ محمود عبد الفتاح شرف الدين ، الأوراق الندية في تاريخ مصر الاسلامية ، ص١١٧ .

(١) عارف تامر ، الخليفة السادس الحاكم بامر الله ، ص٨٣ .

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٤٣ .

(٣) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٣٥ ؛ الدواداري ، كنز الدرر، ج٦/ ص٢٥٩ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص٩١ ؛ الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٣٤-٣٥ .

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٧٦ .

(٥) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣١٠ ؛ ابن سعيد ، النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة ، ص٦٣ ؛ ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج٤/ ص١١٥ ؛ وسيم عبود عطية الحدراوي ، الحاكم بامر الله ، ص١٠٨ .

وفضلاً عن ذلك أمر الخليفة الحاكم بأمر الله بكنس الطرقات ورشها بالماء يومياً وحفر المجاري وتنظيفها ، وكل ذلك تحت الإشراف والتفتيش المباشر منه ، من خلال تجواله في الشوارع والأزقة راكباً حماره [١] واصدر أوامره لتنظيم السير في القاهرة وتأمين السلامة العامة وأمر : ((إلا يدخل أحد من المكاريين أصحاب الحمير ولامن يركب معهم راكباً من باب القاهرة)) [٢] وكذلك منع : ((كل أحدٍ ممن يركب ان يدخل من باب القاهرة راكباً)) [٣] .

وأشرف الخلفاء الفاطميون بشكل مباشر على خطط القاهرة خاصة ومصر عامة ، وكان إستحداث الحارات والمساجد والحمامات والقياسر وغيرها لايتم إلا بأذن الخليفة المباشر أو وزيره ، حيث كان لديه لجنة خاصة من المهندسين الذين جلب بعضهم من خارج مصر ، وكان استحداث أي مَعلم اوحارة جديدة يتم بعد معاينة الفريق الهندسي المكلف من قبل الخليفة للموقع وضمان عدم تأثيره على المصلحة العامة فإذا تمت موافقتهم يصدر الخليفة أمرا بإنشاء المشروع المطلوب [٤] .

وعمل الفاطميون على الحفاظ على جمال المدن المصرية وخاصة القاهرة واصلاح ماينتج من خراب للكوارث الطبيعة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية وعوامل الزمن ، فقد أمر الخليفة الآمر بأحكام الله وزيره أن يدعو الناس الى تعمير مواقع الخراب التي نتجت عن الشدة العظمى فنودي مدة ثلاثة أيام في القاهرة ومصر (الفسطاط) بأن من كان له دار في الخراب أو مكان فليعمره وأباح للناس تعمير كل أرض متروكة ومن يعجز عن عمارته فليأجره أو يبيعه على أفراد يلزمون بالبناء مستخدمين المواد المتخلفة من المباني القديمة في مصر (الفسطاط) وذلك لإزالة كل المواد والمخلفات الباقية وإعادة نظافة المدينة ورونقها فضلا عن تهديم مبانٍ اخرى قريبة فينتج مكان مخرب آخر [٥] فيشجع ذلك حركة البناء خارج القاهرة بعد ما اكتظت أرضها بالبنايات وضاقت مبانيها بالسكان ، اقيمت مباني

---

(٦) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٩ .
(١) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦١ .
(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٧ .
(٣) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص١٣٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣٨ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٥٤ .
(٤) المقريزي ، م . ن ،ج٢/ ص١٠٣ ؛ الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب ، ص٣٥٥ .

كثيرة بين مدينتي القاهرة والفسطاط حتى صارتا لايتخللها الخراب ، وكأنك تخال الناس وهم يسرون من منازلهم الى أعمالهم في مدينة القاهرة أو يعودون اليها من الفسطاط مساءً والشوارع مكتظة تتلألأ بالانوار من المصابيح المضاءة [١] وراقب الخلفاء الفاطميون الجسور بانفسهم حيث كان يتم الاتصال بين أهل مصر عند فيضان النيل بالمراكب لأن أغلب الجسور المقامة تغمرها المياه ، لذلك انشأ الفاطميون على الشاطئ من أول الولاية الى آخرها جسرا من الطين ليسير عليه الناس عرف بـ (الجسر الكبير) وتصرف خزانة السلطان في كل سنة للعامل المقرر عشرة آلاف دينار مغربي لتجديد عمارته ، ويتفقد الخلفاء من وقت الى آخر هذا الجسر حيث يسيروا فوقه بانفسهم لمعرفة مدى صيانته من قبل الشخص المكلف [٢] وكان على مايبدو أن هذا الجسر هو الشريان الذي يوصل المؤن والامدادات والتحرك بين (الفسطاط – القاهرة) والمدن المصرية الأخرى لذلك وضع تحت الرقابة المباشرة للخلفاء ٠

وعمل الخلفاء الفاطميون على رقابة الأسواق ومن ذلك التأكيد على اصلاح المكاييل والموازين وعدم البخس بها ومتابعة ذلك شخصيا عن طريق التجول في الأسواق وحث المحتسب في هذا الجانب ، وأوجب الخلفاء ضبط المكاييل والموازين بمؤسسة العيار وأوكلوا الى المحتسب مهمة الاشراف عليها [٣]٠

واتخذ الخلفاء الفاطميون سياسة ((التسعير الجبري)) ويتم ذلك عن طريق لجنة عليا يرأسها الخليفة ويكون أعضاؤها من المحتسب وعرفائه وكبار التجار ورؤساء المهن والحرف ويتبادل الخليفة مع أفرادها الرأي حتى ينتهي الأمر الى الاتفاق على

---

(١) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص١٣٤-١٣٥ ؛ أيوب ، التاريخ السياسي الفاطمي ، ص٨٥ ٠

(٢) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص٩٨ ؛ الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١١٦ ؛ أمينة أحمد إمام الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ، ص٢٠١ ٠

(٣) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٣٣-٣٣٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٣ ؛ محمد عماره ، عندما أصبحت مصر عربية ، ص١٠١ ٠

سعر معقول ((ثمن معين يزيد ولا ينقص)) [(١)] ليس فيه ارهاق للمستهلكين أو اجحاف بالبائعين أو المنتجين ، وتعهد التجار ألا يزيدوا السعر كما تقرر أن لا ينقص عما تم الاتفاق عليه منعا لما قد يحدث من خروج عضو على الجماعة أو حدوث طوارئ قد تؤدي الى هبوط الأسعار مما قد يعود على التجار بالضرر والخسارة ويبدو أن الأسعار كانت تتفاوت حسب المناطق والأحوال وما الى ذلك من العوامل التي لها علاقة بتحديد الأسعار [(٢)] .

ولا بد من الإشارة هنا الى معارضة معظم الفقهاء لاجراءات التسعير الا مالك فانه قال اما ان يبيع بسعر السوق اوينعزل ، واستندوا في ذلك الى ماروي عن الرسول (ﷺ) عندما طلب منه ان يسعر للمسلمين بسبب أرتفاع الأسعار فقال : ((ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لارجو ان القَ الله ولايطلبن احد لمظلمة ظلمتها اياه في درهم ولا مال)) [(٣)] .

واختلفوا بعد ذلك فيما اذا دعت اليه الحاجة العامة تحقيقاً لمواجهة الاحتكار ومحاربة للتغالي والتلاعب بالأسعار وخاصة المواد الغذائية ، وذلك في حالة تعدي التجار في أسعار السلع تعديا فاحشا يبلغ ضعف القيمة وبعد ان تعجز الدولة عن صيانة حق المجتمع بمقاومة الاستغلال بأي وسيلة اخرى سواها ، لذلك تتجه للتسعير درءا للضرر العام بما يقتضي وجوب تدخل الدولة في شؤون الافراد تكليفا على أساس ماتقتضيه المصلحة العامة الموكول تحقيقها ورعايتها وتنميتها الى الدولة ممثلة بالامام ونوابه وموظفيه [(٤)] واتفق القاضي النعمان وهو من كبار فقهاء الاسماعيلية مع هذا الرأي [(٥)] .

---

(٤) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٧ ؛ صباح إبراهيم سعيد الشيخلي ، الأصناف في العصر العباسي نشأتها وتطورها ، ص١٥٣-١٥٤ ؛ عفاف عبد الجبار عبد الحميد ، الجوانب الاقتصادية في كتابات ابن تغري بردي ، ص٢٥٥ .
(١) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٩٢ .
(٢) احمد بن حنبل ، مسند احمد ، ج٣/ ص١٥٦ ؛ الدارمي ، سنن الدارمي ، ج٢/ ص٢٤٩ ؛ الترمذي ، سنن الترمذي ، ج٢/ ص٣٨٨ ؛ الطوسي ، المبسوط ، ج٢/ ص١٩٥ ؛ العلامة الحلي ، الاحكام ، ج٢/ ص٥١٥ .
(٣) الطوسي ، الخلاف ، ج٣/ ص٢١٢ ؛ عبدالله بن قدامة ، المغني ، ج٤/ ص٢٨١ ؛ النووي ، المجموع ، ج١٣/ ص٣٠-٣٣ ؛ العلامة الحلي ، تذكرة الفقهاء ، ج١/ ص٥٨٥ ؛ ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، ج٦/ ص٧١٩ .
(٤) دعائم الاسلام ، ج٢/ ص٣٦ .

وقال أحد إئمة الزيدية : ((انما ورد النهي عن التسعير على أهل الوفاء وأهل التقوى ، فاذا ظهرت الظلامات وجب على اولياء الله ان ينهوا عن الفساد كله ، ويردوا الحق الى مواضعه ، ويزيحوا الباطل من مكانه ويأخذوا على يدي الظالم فيه)) [١] ٠

ولكن يبدو ان الفاطميين اتفقوا مع جمهور المالكية الذين جعلوا مبدا التراضي شرطا مراعى لافي اصول وجوب التسعير ، لأن اساسه المصلحة العامة كما بينا بل هو شرط في عدالته ، وبذلك لم يعملوا على اطلاق المبدأ اذ لا يتأتى تحقيقه لاختلاف النزعتين عند الفريقين بل تناقضهما كما هو معلوم ، وانما اتخذوه وسيلة للتفاهم والحوار في تقييم السلعة او المنفعة وتكاليفها ، وتحديد مقدار الربح المعقول على اساس ذلك ، حوارا يدور بين اعضاء لجنة التسعير المؤلفة من خبراء التجار انفسهم ممثلين عنهم من ذوي الاختصاص في الاتجار بالمواد المعروفة وخبراء آخرين من خارج السوق استظهارا على صدق الاولين خشية التواطؤ ، وتحت اشراف الدولة على نحو يحقق الحياد والنزاهة والانصاف [٢] ونعتقد ان اخذ الفاطميين برأي المالكية لان مذهب ظاهر الشعار في الدولة الفاطمية كما اشار الى ذلك القلقشندي [٣] وتاثرا بهذا المذهب الذي ينتمي اليه اغلب اهل المغرب الاسلامي والذي كان لمدة طويلة مركزا للخلافة الفاطمية ٠

إن تدخل الخلفاء الفاطميين في تحديد الأسعار يعود بالنفع بدرجة كبيرة الى الطبقة الفقيرة وحمايتهم من حالات التلاعب بالأسعار وارتفاعها [٤] ولا يمكن اعتبار السعر الذي يقرره ابناء الطائفة فيما بينهم وبين المحتسب بواسطة عريفهم نوعاً من انواع التسعير بل هو أقرب الى التسعيرة الودية التي تحاول الاقتراب من فكرة السعر

---

(١) الإمام يحيى بن الحسين ، الاحكام ، ج٢/ ص١٠ ٠
(٢) الباجي ، المنتقى ، ص١٨-١٩ ٠
(٣) صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٤ ٠
(٤) الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٦٩ ٠

العادل ، ويذكر ناصر خسرو ان التجار في مصر يبيعون بأسعار محددة [١] ويؤيد ذلك حادثة عريف الخبازين الذي ضرب خبازاً لانه باع بأقل من السعر المتفق عليه بين ابناء الطائفة والمحتسب [٢] حيث ان الحفاظ على ذلك السعر العام هو مراعاة لمصلحة الجمهور [٣] .

ويعد نهر النيل في مقدمة العوامل التي تساعد في ارتفاع الأسعار أو انخفاضها إذ يلعب دورا مهما في حياة مصر الاقتصادية ، وجرت العادة بمصر منذ القدم أن يطوف منادون في المدينة ينادون بان الله تعالى قد زاد النيل كذا اصبعا عن المعدل ويذكرون زيادته في كل يوم ، حتى اذا بلغت هذه الزيادة ذراعا كاملا كانت تضرب البشائر ويفرح الناس الى أن تبلغ ستة عشر ذراعا وهي الزيادة المعهودة ، أما اذا قلت الزيادة عن ذلك يعني أن النيل لم يصل الى الحد المطلوب لسقي الاراضي الزراعية عند ذلك يتصدق الناس وينذرون النذور ، ويعلوهم الغم من حصول أزمة إقتصادية ، وإذا زاد عن ستة عشر ذراعا ولم يتجاوز الثمانية عشر ذراعا اظهروا الغبطة [٤] .

ولما كانت هذه الظاهرة تنعكس سلبا أو ايجابا على الوضع الاقتصادي في البلاد كانخفاض الأسعار لتوافر المواد الغذائية والسلع الاخرى في الأسواق أو العكس كارتفاع الأسعار لفقدان الغلال فقد تنبه الخليفة المعز لدين الله الى الاخطار

---

(٥) سفرنامة ، ص١٢٠ .

(١) المقريزي ، إغاثة الامة بكشف الغمة ، ص١٩ .

(٢) الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص١٥٦ .

(٣) المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص٢٠٦ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٩١ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٢٩٢-٢٩٣ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص١٩٥-١٩٦ .

التـي تنـتج عـن اذاعـة الزيـادات أو النقصـان علـى النـاس فـأمر عامـل المقيـاس [1] بكتمان أمر المقاييس عن الرعية وعدم اذاعتها والاقتصار فقط على أبلاغ أرقامها للخليفة شخصيا أو الى قائده جوهر الصقلي (والى الخليفة ووزيره بعد ذلك) ، لأن تسرب أخبار انخفاض المياه في النيل عن المعدل (ستة عشر ذراعا) يجعل الناس يقدمون على شراء المواد الغذائية والغلات وتخزينها كما يعمد التجار عن ذلك الى اخفاء تلك المواد من الأسواق واحتكارها أملا في الحصول على ارباح خيالية عند بيعها في وسط الازمة وعند وقوع الجوع بين الرعية الفقير والغني منهم على حد سواء ، ويحصل العكس تماما عند بلوغ الزيادة حدها المعهود [2] ٠

وقد علق المقريزي على ذلك بقوله : ((فتأمل ما أبدع هذه السياسة ، فإن الناس دائما اذا توقف النيل في أيام زيادته ، أو زاد قليلا يقلقون ، ويحدثون أنفسهم بعدم طلوع النيل ، فيقبضون أيديهم على الغلال ، ويمتنعون من بيعها رجاء ارتفاع السعر ، ويجتهد من عنده مال في خزن الغلة ، أما لطلب السعر ، أو لطلب ادخار قوت عياله ، فيحدث بهذا الغلاء ، فإن زاد الماء انحل السعر والا كان الجدب والقحط ففي كتمان الزيادة عن العامة أعظم فائدة وأجل عائدة)) [3] ٠

ومن الوسائل المهمة التي اتبعها الخلفاء الفاطميون في السيطرة على الأسعار هي اعفاء مؤجري أملاك الدولة من دفع الأيجارات عن الدور والحمامات والحوانيت

---

(١) المقياس : أنشا المصريون منذ عهد الفراعنة المقياس على النيل فيقال ان أول من قاس النيل هو النبي يوسف (عليه السلام) فوضع مقياسا بمنف ، وبعد دخول العرب المسلمين مصر وأستقرارهم بها استمروا في استخدام المقاييس القديمة الا أنهم أقاموا مقاييس جديدة ، فقد اقام عمرو بن العاص مقياسا بأسوان وآخر بدندرة ثم أنشا الأمير عبد العزيز بن مروان ايام ولايته على مصر (٦٥-٨٦هـ/٦٨٤-٧٠٥م) مقياسا في حلوان وذلك في سنة (٨٠ هـ/٦٩٩م) ، وأخيراً وفي أيام الخليفة المتوكل على الله العباسي (٢٣٢-٢٤٧هـ/٨٤٦-٨٦١م) بني مقياس جزيرة الروضة بين الفسطاط والجيزة ومنذ بنائه والاشراف عليه مكفول الى أسرة عبدالله بن ابي الرداد (ت ٢٦٦ هـ/ ٨٧٩م) وأستمر ذلك الى نهاية العصر الفاطمي حيث أهتم الخلفاء الفاطميون بأمر المقاييس حيث رتبوا عاملاً للأشراف عليها مرتبه ألف دينار للمحافظة عليها وتسجيل الزيادة ٠ ابن زولاق ، فضائل مصر وأخبارها وخواصها ، ص٧٨-٧٩ ؛ ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص٩٦ ؛ أبو صالح الأرمني ، تاريخ الشيخ أبو صالح ، ص٨٦ ، ص٨٩ ؛ ابن ظهيرة ، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، ص١٧٨ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢٨٦-٢٨٨ ٠

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٩١ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١١٤ ؛ ج٢/ ص٤١١ ؛ السيد عبد العزيز سالم وسحر السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ مصر حتى نهاية العصر الفاطمي ، ج١/ ص٢٣٤ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص١٨٤ ٠

(٣) المقريزي ، م ٠ ن ، ج١/ ص١١٥ ٠

والمعاصر والطواحين خلال شهر رمضان المبارك [1] وكيف يساعد ذلك على استقرار الاسعار في هذا الشهر الفضيل الذي يزداد فيه طلب الناس على المواد الغذائية والسلع ، مما يؤدي الى أرتفاع الأسعار بشكل كبير وهذا ما تشهده وتعانيه مجتمعاتنا الاسلامية الى اليوم ٠

خاصة اذا ماعلمنا ان الدولة الفاطمية كانت تملك اكثر من عشرين الف دكان وكان الكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية في الشهر وليس فيها ماتقل اجرته عن دينارين [2] ٠

ونظرا لأهمية النيل العظيمة بالنسبة لحياة المصريين جميعها ، فكان عدم زيادة مياهه تهدد البلاد ، وتعلن القحط والحاق الضرر بالزراعة وارتفاع الاسعار وخاصة الغلال ، وعليه فان الخلفاء الفاطميين عنوا عناية فائقة بزيادة النيل وفيضانه ، فقد شك الخليفة المستنصر بالله الفاطمي في سنة (٤٨٢ هـ/١٠٨٩ م) عندما اخذ ماء النيل في الثبات عند حد معين دون زيادة او نقصان بأن لحاكم الحبشة يد في هذا التغيير غير الطبيعي في منسوب مياه النيل وقد عرف أن هذا الحاكم قد سد مجرى نهر النيل وغير اتجاه مجراه ، فأخذ على عاتقه تحسين العلاقة مع حاكم الحبشة حتى يكسب وده ويحافظ على وصول منسوب مياه النيل اللازم للزراعة ، فأرسل اليه البطريرك (ميخائيل الحبيس) بطريرك الأقباط ومعه هدية ثمينة فلما وصل الى بلاد الحبشة استقبله حاكمها استقبالا مشجعا مما جعله يضع امامه صورة واضحة لما وصلت اليه احوال مصر الاقتصادية نتيجة لعرقلة وصول ماء النيل بصورة طبيعية ، فأمر بفتح السد الذي كان يمنع انسياب ماء النيل فزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة اذرع وأوفى فانتهت المسبغة ثم عاد البطريرك فخلع عليه الخليفة وأحسن اليه [3] واذا صح السبب في ارسال المستنصر بالله بموجبه السفارة الى الحبشة فيدل اولا على أن أهل مصر في القرن الخامس الهجري على

---

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٠٤ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٥٣١ ٠

(٢) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٠٤ ؛ ماجد ، ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر ، ص٢٩٩ ٠

(٣) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٤١٤ ؛ ريم هادي مرهج الذهبي ، تجارة مصر خلال العصر الفاطمي ، ص٧٦ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص١٩٩-٢٠٠ ؛ فاطمة مصطفى عامر ، تاريخ أهل الذمة في مصر الاسلامية ، ج٢/ ص٨١-٨٢ ٠

علم تام بالرابطة المائية بين بلادهم ومصدر الفيضان [١] وثانيا ادراك الفاطميين بأهمية العلاقات الودية بينهم وبين بلدان وادي النيل لارتباط تلك البلدان ببعضها بهذا الرباط الوثيق وهو نهر النيل [٢] فيؤكد القلقشندي أن الأحباش يعدون انفسهم حماة لمجاري هذا النهر ويقومون بإصلاح مساره وتحديد مجراه [٣] ٠

وأشار ناصر خسرو الذي قام برحلته الى مصر وغيرها من البلاد الاسلامية بين سنتي (٤٣٧-٤٤٤ هـ/١٠٤٥-١٠٥٢م) أي قبل السفارة التي اشرنا اليها بأكثر من أربعين سنة ، قائلاً : ((إن سلطان مصر أرسل بعثة لتتبع شاطئ النيل سنة كاملة ودرسه)) [٤]٠

هذه الاشارة تجعلنا نميل الى أن قصد السفارة التي اشار اليها المقريزي والبعثة التي ذكرها ناصر خسرو كان هدفها واحد ، هو ربما أراد الخلفاء الفاطميون معرفة مقدار الأمطار التي تسقط في منابع النيل أو الحبشة من اجل الاطلاع على ارتفاع أو انخفاض النيل واتخاذ التدابير المناسبة للمعالجة ، واذا صح ذلك فأن الاخبار كانت تصل بواسطة البريد – وعن طريق الحمام الزاجل بصفتها اسرع طريقة لوصول الأخبار آنذاك ٠

وما يجعلنا نرجح هذا الرأي هو عدم توفر الامكانيات المادية في ذلك الحين من اجل تغيير مجرى النيل وابعاد مساره عن مصر بواسطة الاحباش خاصة وأن النيل من اكبر وأطول الأنهار في العالم ٠

وأقام الخلفاء الفاطميون للسيطرة على الأسعار ومواجهة الأزمات ببناء الأهراء السلطانية وهو مكان لخزن الغلال حتى اذا ماشحت المواد من الأسواق لأي سبب كان فتخرج الحكومة ما في مخازنها لتبيعه للناس باسعار مقبولة وكانت الخلافة تشتري من الغلة بمائة الف دينارا وتجعله متجرا ، حتى اذا نقصت الاقوات من

---

(١) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٢٣٧ ٠
(٢) الحدراوي ، اثر الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في مصر خلال العصر الفاطمي ، ص٧٠ ٠
(٣) صبح الأعشى ، ج٥/ ص٣٢٣ ٠
(٤) سفرنامة ، ص٩٦ ٠

الاسواق بسبب جشع التجار أو بسبب العوامل الطبيعية اخرجت الحكومة مافي مخازنها وباعته للناس وبذلك تتحكم الدولة في اسعار السلع التي لاغنى عنها [١] ٠

ولم تكن الأهراء السلطانية في مكان واحد وانما في أماكن متفرقة [٢] وذلك لتلافي تعرضها للتلف أو الحريق وهي بمثابة ما يعبر عنه اليوم بالخزين الاستراتيجي للدولة ، فضلا عن عدم وجود مخزن واحد يسع هذه الكميات الكبيرة من الغلال ٠

ودخول الدولة كتاجر مشارك في السوق يكاد يقارب فكرة تدخل الحكومات في تجارة الجملة أو تقديم السلع المدعمة للجمهور ، ومن شأن هذه السياسة أن تحد من ارتفاع الأسعار اثناء الأزمات بحيث يصبح التضخم السعري مكتوفا بهذه القيود [٣] ٠

وإذا لم تنفع الإجراءات في السيطرة على الأسعار يضطر الخلفاء حينها الى تهديد التجار الذين يخفون الغلات كما حدث مع الحاكم بأمر الله سنة (٣٩٨ هـ/١٠٠٧ م) الذي أصدر أوامره بعدم إخفاء الغلال ومن لم يلتزم يكون جزاؤه القتل وإحراق داره ومصادرة أمواله فاضطر التجار إلى إخراج ما عندهم من غلة ، وخير الحاكم التجار في البيع بالسعر الذي يحدده لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم أي يقوم بالحجز عليها حجزا مؤقتا ولايمكنهم بيع شئ منها إلى حين دخول الغلة الجديدة فاستجابوا لأوامره فانحل السعر وارتفع الضرر [٤] ٠

يوضح هذا الموقف أنه على الرغم من استغلال التجار لظروف الأزمات لرفع الأسعار إلا أن الدولة لم تكن تصادر أموالهم وتجارتهم ، بل تترك لهم حرية الأختيار بين البيع بالسعر الرسمي وترك غلاتهم لحين ظهور المحصول الجديد وانحلال

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٣٨-١٣٩ ؛ المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص٢٠ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٤٩٤ ٠
(٢) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص١٣٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٩٠ ٠
(٣) الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص١٥٥ ٠
(٤) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص١٧-١٨ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٦٩ ٠

السعر [1] تؤكد هذه الحادثة أن الخلفاء لم يتدخلوا في الأسواق وتحديد الأسعار فقط ، وأنما تدخلوا بصورة فعالة لمحاربة التخزين بقصد الاحتكار والتحكم بالأسعار [2] .

ولجأ الخلفاء الفاطميون الى الغاء المكوس عن المواد الأساسية التي يحتاجها الناس أثناء الأزمات الاقتصادية أو المواد التي يرتفع الطلب عليها فيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعارها بشكل كبير ، لذلك ومن اجل التيسير على الناس أمر الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله سنة (٤١٥ هـ/١٠٢٤م) بالغاء المكوس عن سائر أصناف الغلات الواردة الى سواحل مصر ، مما ادى الى توافر الخبز في الأسواق وانخفاض سعر الدقيق [3] ويؤكد الدواداري أن الظاهر رفع المكوس عن الفواكه في سنة (٤١٣ هـ/١٠٢٢م) [4] وربما يعود ذلك الى ارتفاع أسعارها أيضا .

وراقب الخلفاء الفاطميون كذلك حماية الصحة العامة للفرد المصري عن طريق بعض الاجراءات الصحية ، فقد أصدر الحاكم بأمر الله في سنة (٣٩٥ هـ/١٠٠٤م)) أمراً الى الخبازين يمنعهم عجن الدقيق بالأرجل [5] كما أصدر أمرا في نفس العام بتتبع الكلاب أينما وجدت إلا كلاب الصيد فطوردت في كل مكان وأعدمت حتى خلت منها جميع الطرق والدور [6] ويقال أن عدد الكلاب التي قتلت في هذه الحملات بلغت أكثر من ثلاثين ألف كلب [7] ورغم المبالغة الواضحة في عدد الكلاب التي قتلت ، الا أنه من الواضح أن الفسطاط والقاهرة كانتا تمتلئان بالآلاف من الكلاب الضالة ، ومما يؤكد ذلك أن الرحالة المقدسي الذي زار القاهرة

---

(١) سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٦٩ .
(٢) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٢٧٤ .
(٣) المسبحي ، أخبار مصر ، ص١٩٦ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٦٦ .
(٤) كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٨٦ .
(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٣ ؛ محمد جمال الدين سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، ص٩٣ .
(٦) سبط ابن الجوزي ، مرآة الزمان ، ص٣١٠ ؛ ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٥١ ؛ ابن الخطيب ، اعمال الأعلام ، ج١/ ص٢٣٩ ؛ ابن تغري بردي ، مورد اللطافة ، ص٧ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢١٦ ؛ الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب ، ص٣١٤ .
(٧) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٧١ ؛ الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٥٨ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج١/ ص٦٥ .

أبان حكم الخليفة العزيز بالله أي قبل سنوات من قرار الحاكم باعدامها أبدى انزعاجه من كثرة الكلاب في مدينتي الفسطاط والقاهرة [١] .

كما أصدر الحاكم بأمر الله أمراً بقتل الخنازير التي في مصر وخصوصا في أماكن تواجد الأقباط [٢] ويعلل محمد عبدالله عنان سبب قيام الحاكم بقتل الكلاب السائبة والخنازير بأنه اجراء ظاهر للحكمة وهو تحوط صحي لأن هذين الحيوانين ينقلان الى الانسان أمراضا كثيرة ، ولا يزال هذا الأجراء يتبع في عصرنا وفي جميع الأمم المتمدنة [٣] وأصدرت العديد من دول العالم في عام (١٤٣١هـ/٢٠١٠م) أمراً بأعدام أعداد كبيرة من الخنازير بسبب أنتشار فايروس (أنفلونزا الخنازير) .

فضلا عن ذلك راقب الخلفاء الفاطميون الأوبئة التي كانت تصيب الناس والحد من انتشارها بينهم سواء كان الوباء من داخل المدن المصرية أو خارجها ، فنرى أن الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أصدر مرسوما سنة (٤٩٣ هـ/ ١٠٤٧م) ناصحا رعاياه بالامتناع عن الحج ، وهذا نص المرسوم : ((يقول أمير المؤمنين ، أنه ليس من الخير أن يسافر الحجاج للحجاز هذا العام ، فإن به قحطا وضيقا ، وقد هلك به خلق كثيرون ، وإني أقول هذا شفقة بالمسلمين)) فلم يسافر الحجاج تلك السنة [٤] .

.

ومن المعروف أن المجاعات وماتسببه من كوارث (خاصة كثرة الموتى من البشر والحيوان) كانت تؤدي الى انتشار الأوبئة في المناطق المنكوبة ، لذلك حرص الخليفة الفاطمي على عدم ذهاب المصريين الى الحج خوفا على حياتهم ، منعا لانتشار عدوى الأمراض والأوبئة الموجودة في الحجاز ، وهو اجراء تتخذه حتى الآن الكثير من الدول المسلمة مثلما حدث في موسم الحج (١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩م) حين اتخذ وزراء الصحة العرب قرارا بمنع حج الأطفال وكبار السن خوفا من

---

(١) أحسن التقاسيم ، ص٢٠٠ .

(٢) سايروس ، تاريخ البطاركة ، مج٢ ، ج٢/ ص١٢٤ ؛ ماجد ، الحاكم بأمر الله ، ص٩١ .

(٣) الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية ، ص٩٥ .

(٤) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٢٥-١٢٦ ؛ ماجد ، الأمام المستنصر بالله الفاطمي ، ص١٢٠ .

اصابتهم بفايروس (انفلونزا الخنازير) وبالتالي انتقال الوباء وانتشاره في بلدانهم بعد عودتهم اليها ٠

وتدخل الخلفاء الفاطميون من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية عند وقوع الأوبئة وذلك بسن القوانين التي تحافظ على تلك الثروة لغرض توفيرها للزراعة والاستفادة من منتجاتها ، ففي سنة (٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤م) انتشر الوباء في مصر بسبب قصور النيل والقحط الشديد وأصاب الماشية فصدرت الأوامر بمنع ذبح الأبقار السليمة من العاهة الا في أيام الأضحية ، فمنع ذبح البقرة الولود والتي لاعاقبة لها أو العاملة في الزراعة ، حتى يتوفر من الانتاج الحيواني ما يسد حاجة البلاد من حيوانات الحقل وما يمكن الفلاحين من العناية بالمزروعات وتحسين محصولها [١] ٠

وفي سنة (٤١٤ هـ/ ١٠٢٣م) اصيبت البلاد بالجفاف وقلة الموارد الزراعية ومواد الأراضي ، فمات من جراء القحط الآلاف من الناس ونفق الكثير من الحيوان ، مما اضطر الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله الى اصدار أوامره بمنع ذبح الأبقار الصالحة للحراثة ومن تعرض ذلك حل دمه وماله لأن الناس عدموا العوامل في هذه السنة [٢] وكتب الى الناس كتابا جاء فيه مانصه : ((إن الله بتتابع نعمته وبالغ حكمته ، خلق ضروب الأنعام ، وعمل فيها منافع الأنام ، فوجب أن تحمى البقر المخصوصة بعمارة الأرض ، المذللة لصالح الخلق ، فإن في ذبحها غاية الفساد ، وإضرار للعباد والبلاد)) [٣] ٠

وبالتاكيد ان هذه القرارات صدرت للمحافظة على البقية الباقية من الأبقار بعد ما أتى على أكثره الجفاف وشح الكلأ فنفق الكثير منها ، وزاد في افتقار البلاد الى هذا

---

(١) النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١١٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٣ ، ص٩٥ ؛ الخطط ، ج٤/ ص١٦٣ ؛ الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب ، ص٣١٤ ٠

(٢) المسبحي ، أخبار مصر ، ص٢٤٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤٩ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٢٠٨ ؛ مبارك ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ، ج١/ ص١٣ ٠

(٣) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٢٥٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢١٩ ؛ مصطفى غالب ، أعلام الاسماعيلية ، ص٤١٦ ٠

الحيوان الاكثار من ذبحه سداداً لجوع الناس المتفاقم [١] فضلاً عن عدم وجود الأعلاف الكافية بسبب القحط الشديد [٢] .

يبدو أن هذه القرارات الحكيمة التي أصدرها الحاكم بأمر الله والظاهر لإعزاز دين الله ، جاءت بعد أن تأخرت الأعمال الزراعية بسبب نقص الحيوانات التي كانت المساعد الأكبر للانسان في الزراعة آنذاك ، وللحفاظ على نسلها والاكثار منها . فلن تكن هذه القرارات إلا لمنع الفتك بالأبقار فأدى ذلك بالخلفاء الى التشدد في تنفيذها ووصل حد إباحة الدم والمال لمن يخالفها ، مما يؤشر عظم المشكلة فكانت القرارات الصادرة لحماية البقية الباقية من هذا الحيوان الهام ، وقد ضج الجزارون بالشكوى عندما منع الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ذبح الأبقار لأن في حوزتهم أعداد كبيرة منها أنفقوا عليها الأموال في علفها وتسمينها واعدادها للذبح وأعلنوا في شكاواهم أن تلك الأبقار لاتصلح لأعمال الزراعة ، وسألوا الأذن في ذبحها ، فاستجاب لهم الخليفة ، وحدد لهم ثلاثة أيام فقط لتصريف ماعندهم من لحوم ، فازدحم الناس في طلب اللحوم خلال تلك الفترة ثم أحضر المحتسب الجزارين ومنعهم من بيع اللحوم وذبح الأبقار بعد انتهاء المدة [٣] ولعل هذه الحادثة هي أول اشارة تاريخية لتحديد بيع اللحوم في أيام معينة من الأسبوع حفاظا على الثروة الحيوانية وعدم انقراض الحيوانات التي كانت عماد الحياة الزراعية في ذلك الوقت [٤] .

سادساً : مكافحة الفساد الإداري :

كان من أهم اهداف الرقابة الادارية والمالية للخلفاء هو القضاء على الفساد في المؤسسات ، وحرص الخلفاء دوما عند تعيين أصحاب المناصب الكبرى بالتاكيد عليهم بالامتناع عن تعاطي الرشوة وعدم قبول الهدية وأي شئ يؤدي الى قضاء

---

(١) أيوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص١٩٦ .
(٢) وسيم ، أثر الأزمات الاقتصادية ، ص١٦٩ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤٩-١٥٠ .
(٤) سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٢٤٩ .

حاجـات لأشـخاص غيـر مسـتحقيها ، وبالتـالي انتشـار الفسـاد بـين مؤسسـات الدولة [1] .

لم يتهاون الخلفاء في مكافحة الفساد الاداري بأقسى العقوبات فقد قطع الحاكم بأمر الله يدي الجرجرائي من كبار موظفي ديوان الانشاء في عهده ، عندما أساء الجرجرائي التصرف بفك ختم احدى الشكاوى التي ذكر فيه رئيس الشرطة بالسوء فقطع الجرجرائي موضع الطعن وأصلح الرقعة وأعاد ختمها ، فبلغ ذلك الحاكم عن طريق أحد المخبرين فأمر بقطع يديه وعلقتا على باب القصر [2] .

وعني الخليفة الحاكم بأمر الله عناية خاصة بتنظيم القضاء وتطهيره من الرشوة ففي سنة (٣٨٩ هـ / ٩٩٩م) علم الخليفة الحاكم بامر الله بوجود نقص في أموال اليتامى والمحجور عليهم وصل الى سِت وثلاثين ألف دينار فطالب الامناء والعدول بأموال اليتامى المثبتة عليهم في ديوان القضاء فزعموا أن القاضي قبضها ، واقام بعضهم البينة على ذلك وعجز بعضهم عنها فغرم من ثبت عليه ذلك [3] وأمر الحاكم بأمر الله أن لايودع بعد ذلك عند أحد الشهود مال يتيم ولاغائب وافرد موضع خاص يوضع فيه المال ويختم عليه أربعة من الشهود ولايفتح الا بحضورهم جميعا [4] .

اتجه الخليفة الحاكم بأمر الله الى سياسة الترهيب كأحد وسائله في مكافحة الفساد الاداري ، حتى أن موظفي الدولة كثيرا ماطلبوا منه الأمان ، واصدر كتابا في سنة (٣٩٤ هـ/١٠٠٣م) وأُعلن للعامة يستنكر فيه على الكتاب تعاطي الرشوة [5] ويبدو أنه كان أحد وسائله التحذيرية للكف عن أخذ الرشوة من قبل الموظفين قبل فوات الأوان والقبض عليهم متلبسين وبالتالي العقاب الشديد .

---

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٣ ؛ المقفى الكبير – تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية ، ص٣٩٠ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٢٤٣ .
(٢) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٣١٠ ؛ ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٦٨ ؛ ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج٢/ ص٢٣١ ؛ ماجد ، الامام المستنصر بالله الفاطمي ، ص٢٠ .
(٣) المقريزي ، المقفى الكبير - تراجم مغربية ، ص٣٦٤ ؛ المعموري ، النظام القضائي في مصر ، ص١٠٩ .
(٤) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٥٩٥ .
(٥) اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥١ ، ص٥٤ .

طالب الخليفة الحاكم بأمر الله كتاب الدواوين في سنة (٣٩٩ هـ/١٠٠٨م) بحساب ماكانوا يتولونه فثبتت السرقة على بعضهم فتقدم بمعاقبتهم اشد العقاب فقطعت أيدي بعضهم من وسط الذراع وعلق جماعة منهم بأيديهم أياما ليذوقوا برد الهواء وحر الشمس فمات عدة منهم كما اخذ جراء سرقتهم جميع ماكان لهم [١] وهذه العقوبات رغم قسوتها الا انها صدرت بعد تحذيرات أطلقها الخليفة الحاكم بأمر الله كما ذكرنا ، ويبدو انها الوسيلة الفاعلة لإيقاف موظفي الدولة عن أخذ الرشوة ٠

وأسس الخليفة الحاكم بأمر الله (ديوان المفرد) لإدارة الأموال المصادرة من موظفي الدولة والتي حصل عليها أصحابها بصورة غير شرعية نتيجة لسوء تصرفهم واستغلالهم لمناصبهم أولمن يغضب عليه الخليفة منهم [٢] وعرف هذا الديوان في اواخر عهد الدولة الفاطمية بـ (ديوان المرتجع) [٣] وهو إجراء رادع ضد الفساد لوقف اختلاسات الموظفين لأموال الدولة أو الحصول عليها من الرعية نتيجة استغلالهم لمناصبهم ٠

ويظهر ان الخليفة الحاكم بأمر الله وضع العيون داخل الدواوين من موظفي الدولة أنفسهم فجاءت المعلومات بدقة تامة [٤] ٠

وقتل الخليفة الحاكم بأمر الله عددا من أصحاب الاخبار (العيون) بسبب كثرة أذيتهم للناس بالكذب عليهم واخذ الأموال منهم [٥] وتأكد الحاكم من ذلك بالكذب عليهم في بعض الاخبار فعلم ان ذلك وراء رغبتهم في جمع الأموال [٦] ٠

وفي إطار جهود الخلفاء الفاطميين في مكافحة الفساد الاداري أصدر الظاهر لإعزاز دين الله سنة (٤١٤ هـ/١٠٢٣م) كتابا يحذر فيه رجال الدولة ورؤساء القبائل من التستر على المفسدين وهدد الخليفة في كتابه كل من يثبت تورطه في ذلك فلا :

---

(١) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٢٧٧ ؛ ماجد ، الحاكم بأمر الله ، ص٥٧ ٠
(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٨١ ؛ الخطط ، ج٤/ ص٧٣-٧٤ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٧٨-١٧٩ ٠
(٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٥٧ ٠
(٤) الأنطاكي ، تاريخ الأنطاكي ، ص٢٧٧ ٠
(٥) النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١١٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٨٠ ٠
(٦) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٧٢ ٠

((رزق له في العطايا المقررة واسقاط من هذه سبيله)) [1] ويبدو تأكد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ان الفساد اشترك فيه بعض رجال الدولة ورؤساء القبائل من خلال التستر على المفسدين ، ما دعاه الى إصدار منشور بالتحذير والاخذ بالشدة على كل من تسول له نفسه الخروج عن النظام والوقوف كعقبة امام معاقبة المفسدين ، بحمايتهم من اخذ جزاؤهم العادل ازاء اعمالهم : ((ولتتحقق الجماعة انه من تجاوز مانص هذا السجل فقد تعرض لغليظ الانكار ووجب عليه مايجب على أهل الاصرار بعد الاعذار والانذار)) [2] يضاف الى ذلك تأكيد السجل الذي أصدره الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله على قراءته في قصور الخلافة كافة على الحاضرين بها من موظفيها وسائر الماثلين فيها من خدم الدولة وعبيدها [3] ٠

وكان فساد الادارة المدنية بسبب الازمة الاقتصادية التي اصابت البلاد سنة (٤١٤ هـ/ ١٠٢٣م) قد دفع الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله لزيادة صلاحيات وزيره الجرجرائي ، حيث قام موظفوا الدولة بالاتجار بالمواد الغذائية واحتكارها وانتشرت الرشوة بين الكتاب وموظفي الدولة [4] ويستدل على ذلك من دعوة الخليفة لوزيره في سجل التعيين لدراسة احوال المستخدمين الناظرين في الاموال ومعرفة السبب الذي : ((يدعو المتصرف الى ان يحمل نفسه على الخطة النكراء في الاتجار والارتشاء)) [5] .

وهذا تكليف من جانب الخليفة لوزيره لدراسة الاسباب التي دفعت رجال الدولة الى التلاعب باقوات الناس واستغلال الازمات ، رغم الرواتب العالية والامتيازات التي تمتع بها موظفو الدولة في العصر الفاطمي كما اشرنا الى ذلك مسبقاً ٠

---

(١) المسبحي ، أخبار مصر ، ص٢٣-٢٤ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٢٤ ٠
(٣) م ٠ ن ، ص٢٤ ٠
(٤) م ٠ ن ، ص٣٥ ٠
(٥) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٢ ؛ الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ص١٥٠ ٠

وأصدر الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله سجلاً قرأ على العامة يستنكر فيه قيام متولي الصناعة [١] باستحداث ضريبة دينارين ونصف الدينار عن كل شخص يغرق في البحر فدفع ذلك المستخدمين بدار الصناعة الى عدم انقاذ من يلتمس الخلاص من الغرق بواسطة قوارب خصصت لهذا الغرض طمعاً في أخذ الضريبة ، وأكد الخليفة الظاهر في السجل على عظم الجريمة وانكار العلم بتشريعها من قبله ، وامر بإلغائها فكثر الدعاء للخليفة [٢] ٠

---

(١) متولي الصناعة : هو المشرف على دور صناعة السفن الحربية والتجارية في مصر وهي خمس دور منتشرة في دمياط والاسكندرية والفسطاط والقاهرة ٠ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص١٢٥-١٢٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣١٢ ، ص٣٤٤ ؛ دياب ، سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط ، ص٧٢ ٠
(٢) المسبحي ، اخبار مصر ، ص٢٤٠ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤٥-١٤٦ ٠

المبحث الثاني : رقابة الوزراء :

تعد الوزارة من أرفع المناصب وأسماها في الدولة الفاطمية وكانت تسمى عندهم ((رتبة)) فكلمة الرتبة تطلق على جميع الوظائف العامة التي كانت الوزارة اعلاها ، فكان للوزير مكانة متميزة بين سائر رجال الدولة فهو المقدم عليهم وصاحب الكلمة النافذة فيهم بعد الخليفة [١] .

وكانت الوزارة في اوائل عهد الدولة الفاطمية في مصر تسمى بـ ((الوساطة)) [٢] ، وكان من يتولاها يسمى ((الوسيط)) ، لانه كان يتوسط بين الخليفة ورعيته [٣] .

وربما يرجع السبب في استعمال هذه التسمية الى رغبة الخليفة في تحقيق اغراض سياسية ، فقد كان يفضل في اوائل عهد الدولة في مصر الابقاء على كل سلطاته والاستئثار بكل سيطرته فكان يعتمد في تصريف الامور على وسيط وليس وزير [٤] .

ولم يظهر لقب الوزير في مصر الفاطمية الا في رمضان سنة (٣٦٨ هـ/نيسان ٩٧٩م) عندما منح الخليفة الفاطمي العزيز بالله ليعقوب بن كلس لقب ((الوزير الأجل)) واصبح بذلك اول وزراء الدولة الفاطمية [٥] .

وكانت مسؤوليات الوزير ادارية ومالية فقط ولم تكن له صلاحيات عسكرية وهو المنصب الثاني بعد الامام ، ومع ذلك فان الخليفة كان يراجع جميع اعماله [٦] .

كان خلفاء الدولة الفاطمية (في عهدها الاول في مصر) على جانب كبير من القوة بحيث استاثروا بشؤون الدولة ، لكنهم حرصوا على اختيار وزرائهم

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠٥ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٤٥ .
(٢) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٥٩-٦٠ ؛ ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٥٤ .
(٣) ابن القلانسي ، ص٨١ .
(٤) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٧٩ .
(٥) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٤٩ ؛ ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١١٥ ؛ ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٢١٥ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١٥٧ .
(٦) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨١ .

ووسطائهم من اناس تتوفر فيهم الكفاية اللازمة لهذا المنصب لتنفيذ الاوامر على احسن مايرام [١] .

ولكن بعد سنة (٤٦٦ هـ/١٠٧٥م) وهي السنة التي استلم فيها بدر الجمالي الوزارة اخذت معنى آخر غير الذي سبق [٢] فقد حلت بمصر الشدة المستنصرية او الشدة العظمى خلال حكم الخليفة المستنصر بالله نتيجة لقصور النيل وكان من مظاهرها اهمال الزراعة وارتفاع اسعار المواد الغذائية وانتشار الاوبئة والامراض ، وقد اقترنت الشدة بقيام الفتن والحروب الاهلية وحدث نتيجة لذلك ازمة ادارية كبيرة حيث تولى منصب الوزارة واحد وعشرون وزيراً للمدة من (٤٥٠-٤٦٦هـ/١٠٥٨-١٠٧٣م) فكان الخليفة المستنصر بالله كثير الصرف والاعادة للوزراء حتى ان قسما منهم تولى الوزارة لايام معدودة مما يدل على انهم أضعف من ان يقروا النظام ويخلصوا مصر من الشدة [٣] .

قرر الخليفة المستنصر بعد ان اصبح عاجزا عن حل هذه الازمة استدعاء بدر الجمالي والي عكا سنة (٤٦٦هـ/١٠٧٣م) [٤] ، لأن هذه المآسي كانت تحتاج الى قوة عسكرية قادرة على فرض النظام وانهاء حالة الفوضى ، وهذه القوة يجب ان تتميز بالمهابة والمقدرة وقد تمثلت ببدر الجمالي وهو أرمني الاصل وجاء برفقته مائة مركب من العساكر أغلبهم من الأرمن ، لان الغلاء الذي أصاب مصر لم يكن عن نقص النيل فقط وانما كان لاختلاف الكلمة وحروب الأجناد وتغلب المتغلبين على الأعمال وكان النيل يزيد ويهبط في كل سنة ولا يوجد من يزرع الأراضي [٥] .

---

(١) الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص٢٣٤ .

(٢) ابو الفدا ، المختصر في اخبار البشر ، ج١/ ص١٩١ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٥١ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٨١ .

(٣) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٣١-٣٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٣٢-٣٣٤ .

(٤) ابن حماد ، اخبار ملوك بني عبيد ، ص٧٢ ؛ ابن ميسر ، م ٠ ن ، ص٣٠ ؛ القرماني ، اخبار الدول وآثار الدول ، م٢/ ص٢٤٤ ؛ سرور ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص١٠٦ .

(٥) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٩٤-٩٥ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٥٠ ؛ دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص٧٣ .

وتحولت الوزارة الفاطمية منذ سنة (٤٦٦هـ/١٠٧٣م) الى وزارة تفويض فكان الخليفة يفوض الى وزيره جميع امور الدولة لتصريفها [١] ولم يعد له أي سلطة على هذه الأمور فكان وزراء التفويض الفاطميين يتدخلون في تولية الأمام وولي عهده بحيث أصبح أغلب الخلفاء لعبا بين أيديهم [٢] .

وعلق المقريزي على ذلك بقوله : ((وصار وزير السيف من عهد أمير الجيوش بدر الى آخر الدولة هو سلطان مصر وصاحب الحل والعقد واليه الحكم في الكافة من الأمراء والأجناد والقضاة والكتاب وسائر الرعية ، وهو الذي يولي أرباب المناصب الديوانية والدينية)) [٣] .

ويلاحظ من خلال هذه النبذة المختصرة أن ظروف الحكم الفاطمية هي التي جعلت احوال الخلافة الفاطمية بين القوة والضعف وذلك بتأثير قوة الخليفة وشخصية الوزير [٤] ومن هذا يسجل القلقشندي قائلا : ((اعلم أن الوزارة في الدولة الفاطمية كانت تارة في أرباب السيوف ، وتارة في أرباب الأقلام وفي كلا الجانبين تارة تعلو وتكون وزارة تفويض تضاهي السلطنة الآن أو قريبا منها ، ويعبر عنها حينئذ بالوزارة وتارة تنحط فتكون دون ذلك ويعبر عنها حينئذ بالوساطة)) [٥] .

كانت اعباء هذا المنصب تشمل جميع أعمال الدولة وتضمن لصاحبها المكان الثاني بعد الأمام أو الخليفة ، فكان الوزير المشرف على كل دواوين الدولة وترتبط به مباشرة [٦] حتى أن الوزير يعقوب بن كلس أول وزراء الدولة الفاطمية قام بنقل الدواوين من القصر الى دار الديباج التي بناها لتكون مقرا للوزارة وجعلها كخلية نحل تعج بالكتاب ورؤساء الدواوين ، وضعوا تحت الإشراف المباشر له ، ورتب فيها الحجاب نوباً وأجلسهم على مراتب والبسهم الديباج وقلدهم السيوف ، وربما بسبب

---

(١) ابن الصيرفي ، الإشارة ، ص٩٥ ؛ ماجد ، السجلات المستنصرية ، ص١٠٨ ؛ مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص١٢٢ .
(٢) الربيعي ، النظم الإدارية ، ص١٢٦ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٨٢ .
(٣) الخطط ، ج٢/ ص٣٤٦ .
(٤) الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص١١٣ .
(٥) صبح الأعشى ، ج٣/ ص٣٨٢-٣٨٤ .
(٦) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٤٢ .

لباس الحجاب عرفت بدار الديباج [١] وأشار البعض الى أن الوزير نقل الدواوين الى داره [٢] ولكن الصحيح أنه بنى دار الديباج لأن أي دار سكن ممكن أن تصلح كمقر لدواوين دولة كاملة ٠

ووهب الخليفة العزيز بالله الوزير يعقوب بن كلس الف وخمسمائة غلام من الجند وعرفت هذه الطائفة بـ (الوزيرية) [٣] ويبدو ان منح الخليفة هذه الفرقة العسكرية هو لحماية دار الديباج بعد نقل الدواوين اليها ومساعدة الوزير في اداء المهام الادارية التي تحتاج للقوة ٠

وبعد موت الوزير يعقوب بن كلس سنة (٣٨٠هـ/٩٩٠م) نقلها الخليفة العزيز بالله الى قصره [٤] ولكن بقيت دار الديباج المكان الذي يعقد فيه الوزراء مجلسهم مع كبار موظفي الدولة حتى قام الوزير الافضل ببناء دار الملك في سنة (٥٠١هـ/١١٠٧م) ونقل اليها دواوين الدولة من القصر ، وأعاد الخليفة الآمر باحكام الله الدواوين الى قصره بعد قتل الوزير الأفضل سنة (٥١٥هـ/١١٢١م) مباشرة ولكنها بقيت مقرا للوزراء الفاطميين الى نهاية الدولة وكان الوزراء يعقدون فيها مجالسهم وتقام الأسمطة الرمضانية فيها واستقبال العامة وأصحاب الحاجات والمتظلمين [٥] ٠

وتنقسم رقابة الوزراء الى قسمين :

أولاً : طرائق الوزراء في الرقابة الإدارية :

أ- عقد مجلس لكبار موظفي الدولة :

لم تشر المصادر الى وقت انعقاد مجلس الوزير مع موظفي الدولة وهل كان اسبوعيا كما كان مجلس الملك الذي يعقده الخليفة ، أو كان حسب حاجة الدولة إلى ذلك ، أم هي باستمرار دون تحديد موعد لها لأن إدارات الدولة مرتبطة بالوزير

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١١ ؛ سمينوفا ، تاريخ مصر الفاطمية ، ص٢٩١ ٠
(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٤ ، المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص٩٤-٩٥ ٠
(٣) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص١١٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٩ ٠
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٤ ٠
(٥) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٤٢٤ ؛ تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٣٢ ٠

مباشرة ولكن المقريزي يشير الى حضور أصحاب الدواوين كل يوم بين يدي الوزير [١] وبالتالي فمن الواضح وضع الوزير موظفي الدولة ودواوينها تحت الرقابة المباشرة باستمرار من خلال عقد المجالس واقامة الأسمطة والتقرب من رجال الدولة وإعطاء الثقة لهم لمعرفة سير العمل بدقة والمشاكل التي تتعرض لها إدارات الدولة لحلها [٢] وأخذ المشورة من رجال الدولة لتصحيح مواقع الزلل في إدارة الدولة [٣] .

ب- بث العيون لمعرفة أخبار موظفيهم :

استخدم الوزراء بث العيون بين الناس لمعرفة أمور الدولة والاطلاع عليها ومعرفة كل مايتعلق بها من الجوانب الإدارية والمالية والسياسية وغيرها ووضع الوزير عن طريق التقارير اليومية بالصورة الكاملة لذلك ، وكانت أم الوزير الأفضل تندس بين الناس في الأسواق والجوامع وهي متنكرة وتنقل إليه كل مايقال [٤] .

اجتهد الوزير في نشر العيون بين العامة والخاصة وأرباب الدواوين واستخدام نساء من ذوي الخبرة في هذا المجال للدخول إلى جميع المساكن والاطلاع على أموال ساكنيها ومطالعته لجميع مايشاهدنه فيها ، فكانت أموال كافة الناس على اختلاف طبقاتهم وتباين أجناسهم من ساكني مصر تعرض عليه ولا يكاد يخفى عليه شيئا منها وكلف الواليين في مصر والفسطاط بكتابة مطالعة يومية في صباح كل يوم بما يدور في ولاياتهم [٥] .

ت- الجولات التفقدية :

---

(١) اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٤٨ .
(٢) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٢/ ص٥٧٣ .
(٣) م . ن ، ج٣/ ص٣٩٧ .
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٥-١٦ ؛ الخطط ، ج٤/ ص٣٤٢ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص١١٢ .
(٥) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٩٩ ، الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٤٢١ .

اتبع وزراء الدولة الفاطمية الجولات التفقدية كأحد أساليب الرقابة الفاعلة فيشير المقدسي الى أن الناس في مدينتي الفسطاط والقاهرة كانوا يرون الوزير بشكل مستمر [١] ومعنى ذلك ان رقابة الأسواق وحياة الناس والاستماع الى همومهم بشكل مباشر والاطلاع على انجاز الخدمات والتأكد من سريان القوانين في الدولة بصورة صحيحة ومعالجة الأخطاء الادارية التي يرتكبها رجال الدولة .

يضاف الى ذلك مشاركة الوزراء للخلفاء المسير في المواكب التي كانت تنطلق في أيام الأعياد مثل أول العام الهجري وعيدي الفطر والأضحى [٢] ومن ثم رؤية العمران ونظافة المدن والاستماع الى مشاكل الناس والمخالفات الادارية ومعرفة حاجاتهم الى الخدمات وغيرها .

ث- إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرعية :

من أهم الوسائل الرقابية لوزراء الدولة الفاطمية هو اتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرعية والاستماع الى شكواهم ، فقد كان أول وزراء الدولة الفاطمية يعقوب بن كلس يجلس في دار الوزارة (دار الديباج) كل يوم بعد صلاة الصبح يستقبل الناس ويستقبل شكاواهم وطلباتهم وينظر في رقاع المرافعين ويوقع بيده عليها ويخاطب الخصوم بنفسه [٣] .

إن اتباع هكذا سياسة يجعل الوزير على اطلاع يومي بما يدور في دولته والتعرف على الخروقات الادارية والمالية فضلا عن الإستماع الى طلبات الناس وما يريدونه من خدمات وما لديهم من مقترحات في تطوير الدولة .

يضاف الى ذلك أن يعقوب بن كلس رتب لنفسه مجلسا في كل ليلة جمعة يقرأ فيها مصنفاته على الناس ومنها الرسالة الوزيرية في الفقه الاسماعيلي وتحضره

---

(١) أحسن التقاسيم ، ص١٩٨ .

(٢) ابن المأمون ، أخبار مصر ، ص٤٨ ، ص٩٨ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٦٢-١٦٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٥٦ ، ص٣٦٦ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج٢/ ص٩٤-٩٥ .

(٣) المقريزي ، م ٠ ن ، ج٣/ ص١٣ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٦٣٣ .

القضاة والفقهاء والقراء والنحاة وجميع أرباب الفضائل وأعيان العدول [١] .

وبالتالي فأن تدريس الوزير للفقه الاسماعيلي وحضور العلماء ووجهاء الناس والعامة الى هذا المجلس يجعل الوزير على تماس مباشر معهم لمعرفة أي خلل ينتاب الدولة أو أي طروحات لتطوير العمل الاداري وسد حاجات الناس الاخرى ، فمن المؤكد أن الرعية كانت تنتهز الفرصة لطرح مشاكلها ٠

ونجد أن الوزير الحسين بن جوهر [٢] (٣٩٠-٣٩٨هـ/٩٩٩-١٠٠٧م) وزير الحاكم بأمر الله نظم دخول الناس اليه وأصدر أوامره الى الجميع بأن لا يلقاه أحدا على طريق ولا يركب الى داره في قضاء حق ولا سؤال ولا حاجة وأن يكون موضع النظر في سائر الأمور في القصر[٣] ، لكنه في الوقت نفسه أمر حُجابه وأكد عليهم بأن لا يمنعوا أي طالب حاجة من الدخول اليه [٤] ٠

إن إجراء الوزير الحسين بن جوهر يدل على جانب تنظيمي دقيق جداً حيث يمنع الناس من اعتراض طريقه أو الذهاب الى بيته لقضاء حوائجهم ، لأن تجمعهم حول الوزير في الشارع قد يعيق دراسة طلباتهم بصورة دقيقة نتيجة لتجمهرهم حوله وبالتالي السعي لقضاء حاجات أكبر عدد ممكن منهم كذلك فأن وصولهم الى داره قد يؤثر على أحكام الوزير من ناحية العلاقات الاجتماعية أو غير ذلك من الضغوط الاخرى ٠

---

(١) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٤٩-٥٠ ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٧/ ص٢٧ ؛ هالم ، الفاطميون وتقاليديهم في التعليم ، ص٧٦ ٠

(٢) الحسين بن جوهر : هو ابو عبدالله الحسين بن جوهر الصقلي ، أطلق عليه الحاكم لقب قائد القواد في سنة (٣٩٠هـ/٩٩٩م) فأشتهر الحسين بن جوهر بهذا اللقب ، وقد قتل الحسين بن جوهر مع صهره القاضي عبد العزيز بن محمد بن النعمان بامر من الحاكم بأمر الله سنة (٤٠١هـ/١٠١٠م) ٠ الانطاكي ، تاريخ الانطاكي ، ص٢٤٩ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص٤٩٥-٤٩٧ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر عن قضاة مصر ، ١٦٩-١٧٠ ٠

(٣) المقريزي ، المقفى الكبير – تراجم عبيدية ، ص٤٠٨ ٠

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٢٩ ٠

وكان الوزير الأفضل دائم الاستقبال للرعية من أصحاب الحاجات والظلامات في دار الملك التي بناها وخصص لذلك قاعة عرفت بمجلس العطايا لكثرة توزيع الأموال على المحتاجين فيها [١] ٠

ووصف المقريزي طلائع بن رزيك [٢] بأنه ((سمحا في العطاء ، سهلا في اللقاء)) [٣] وبالتالي فمن الواضح اتباع أغلب وزراء الدولة الفاطمية سياسة الباب المفتوح أمام الرعية بوصفها أحد الوسائل الفاعلة في الرقابة الادارية ٠

ج- إجراء الاحصاء السكاني :

كانت احدى الوسائل لرقابة العمل الاداري للدولة من قبل الوزراء هو اجراء الاحصاء السكاني للولايات وخاصة الفسطاط والقاهرة ، حيث أمر الوزير المأمون البطائحي والي القاهرة باحصاء سكان الفسطاط والقاهرة شارعا شارعا وحارة حارة ومنع الانتقال من منزل الى منزل حتى يتم الاحصاء على أحسن وجه [٤] فكان المأمون أول من عمل على احصاء سكان البلاد وتدوينها في قوائم خاصة سماها أبن ميسر ((أوراق التسقيع)) [٥] ٠

ويبدو أن خلفاء الدولة الفاطمية أو وزراءها كانوا على علم ومعرفة بسكان كل ولاية من الولايات ، ولم يكن المأمون أول من أجرى الاحصاء السكاني ولكن المأمون ربما تميز عنهم بتدوين الاحصاء بقوائم خاصة فأشار إبن ميسر الى أنه أول من أجرى الاحصاء السكاني ، نستدل على ذلك من أن الوزير اليازوري قام

---

(١) ابن المأمون ، أخبار مصر ، ص١٠١ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٦٩ ؛ الكناني ، الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، ص١٦٤ ٠

(٢) طلائع بن رزيك : ابو الغارات الملك الصالح فارس المسلمين نصر الدين طلائع بن رزيك بن أسد الدين الصالح الارمني ولد سنة (٤٩٥هـ/١١٠١م) في ارمينية ، نشأ في بيت علم ودين أشرف والده على تربيته وتنشئته وغرس في قلبه حب العلم ، رحل طلائع الى مصر وتولى ولايتي الأشمونين والبهنسا ثم تسلم الوزارة في سنة (٥٤٩هـ/١١٥٤م) قتل في سنة (٥٥٦هـ/١١٦٠م) فكانت وزارته سبع سنين وستة أيام ٠ طلائع بن رزيك ، ديوان طلائع بن رزيك ، ص٥ ومابعدها ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٢/ ص٥٢٦-٥٢٧ ؛ الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج١٦/ ص٢٨٨ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٥/ ص٣١٢-٣١٣ ٠

(٣) اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٢٤٨ ٠

(٤) المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٠٨ ؛ المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٩٥ ٠

(٥) أخبار مصر ، ج٢/ ص٦٥-٦٦ ٠

بتحديد حصة القاهرة من الغلات بثلاثمائة تليس وسبعمائة تليس للفسطاط وذلك في أثناء الغلاء الذي حدث في سنة (٤٤٦هـ/١٠٥٤م) [١] وهذا يدل على معرفة الوزير بأعداد السكان في كل ولاية ومعرفة احتياجاتها اليومية من الغلال ، وبالتالي فان أهم نتائج الاحصاء هو رفع قدرة الدولة على مكافحة الأزمات الاقتصادية وايجاد الحلول لها ، خاصة ونحن نعرف أن الدولة الفاطمية كانت تخزن الغلال في الاهراء السلطانية وبالتالي توفير الخزين الاستراتيجي للسكان لأطول فترة ممكنة ٠

فضلا عن وضع الخطط للبناء وتطوير المدن المصرية بمعرفة العدد الفعلي لسكان البلاد ٠

ثانياً : الإشراف المباشر على كل المؤسسات الإدارية :

كان للوزراء (سواء أرباب الأقلام أو السيوف) الرأي الأول في اختيار رؤساء الدواوين لاحتكاك الوزير المباشر بعمل الدواوين ومعرفة رجالها ، رغم ان سجل التعيين كان يخرج باسم الخليفة ، فإنه منذ وزارة بدر الجمالي أصبح ينص في السجل على أن الوزير هو الذي قام بترشيح صاحب السجل لوظيفته [٢] ٠

فضلا عن ذلك كان من حق الوزير (سواء أكان وزير قلم أو سيف) التدخل في هذا الاختيار لعموم نظره في كل شؤون الدولة ، واعطاء الخليفة كافة الصلاحيات للوزير بتغيير الموظف غير الكفوء عن طريق الرقابة المباشرة لكل ادارات الدولة [٣] ٠

وعمل الوزراء على رقابة الدوام الرسمي لمؤسسات الدولة ودواوينها ، حيث يرسل كل يوم من ينفذ الى الدواوين ويطالع الوزير بمن غاب منهم [٤] وبالتالي

---

(١) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص٣٨٧ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٠٢ ؛ الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٦٣ ٠
(٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٤٢١ ؛ دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص٣٣ ٠
(٣) القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٣٩٣ ٠
(١) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص٢٤٠ ٠

ضمان عدم غياب الموظفين وحضورهم بشكل مستمر لدواوينهم من أجل تيسير أمور الدولة بصورة صحيحة وعدم تعطيلها .

ثالثاً : مراقبة الولاة :

كان من الأعمال الرقابية للوزير (سواء أكان وزير سيف أم قلم) هو الاشراف على الولاة ، الذين يرتبطون مباشرة به [1] وقد رد الخليفة الظاهر لاعزاز دين الله لوزيره علي بن احمد الجرجرائي أمر اختيار أكفأ الولاة وصرف من رأى منه ظلما أو جورا على الرعية بمن هو أحسن وأنصف منه [2] ولكن أمر تعيينهم يخرج باسم الخليفة وقد خلا من اسم وزير القلم [3] ومنذ وزارة بدر الجمالي سنة (٤٦٦هـ/١٠٧٣) أصبح سجل التعيين ينص على أن ترشيح الوالي يتم بمعرفة الوزير ورأيه ، وصدرت بعض السجلات عن الوزراء مباشرة [4] .

وكانت صلاحيات الوزير الرقابية على الولاة هو عزل الخليفة للوالي بناءاً على طلب الوزير وذلك بعد تقديمه الأدلة الكافية على عدم كفاءته أو التقصير في اداء وظيفته وغير ذلك [5] .

استخدم الوزراء العيون كأحد الوسائل الفاعلة لوضع الولاة تحت رقابتهم الدائمة ، فقد وضع الوزير يعقوب بن كلس عيونا من التجار ورجال الدولة يكتبون اليه بأخبار الولاة ليكون على دراية تامة بكل مايدور في هذه الولايات [6] وبلغ من اهتمام الوزير المأمون البطائحي بالأمن والعدل حتى أن واليي الفسطاط والقاهرة يطلعانه صباح كل يوم بتقرير فكان يعرف بكل صغيرة وكبيرة من أحوال العامة والخاصة ، وجعل في كل بلد من العمال من يأتيه بسائر أخبارها ولاسيما أخبار الولاة والعمال [7] .

---

(٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٤٢ ، ص٣٦٧ .
(٣) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٨٢ محاسنه ، تاريخ مدينة دمشق ، ص١٣٥ .
(٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٧٤ ، ص٣٨٤ ؛ الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص٣٥٥ .
(٥) القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٤٤٦ .
(٦) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج٩/ ص٥٨ .
(٧) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٢٩ ؛ شافعي ، أهل الذمة في مصر ، ص٥١ .
(١) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص٤٤٠ ؛ المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٩٩ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص١٦١ .

ويروي المقريزي في هذا الجانب : ((وعمل بعض التجار لابنته فرحا في احدى الادر المعروفة بالأفراح فتسور ملاك الدار على النساء واشرفوا عليهن والعروس في المجلى ، فانكر عليهم ذلك فأساءوا وافسدوا على الرجل ماصنعه ، فخرج مستغيثا فخشوا عاقبة فعلهم ، فما زاولوا به حتى كف عن شكواهم فلما حضر والي مصر بالمطالعة في الصباح الى الوزير على عادته ، فقيل له : لم لاذكرت في مطالعتك ماجرى للتاجر الذي عمل فرح ابنته ؟ فأعتذر بأن المرسوم له الا يذكر مايخرج عن السلامة والعافية ولم يتصل به ماجرى في الفرح فأسمعه مأمضه ، وبين عجزه وتقصيره ، وقال له ، والسلامة والعافية أن يخرج بالرجل ويهان وتنتهك حرمته ولايجد ناصرا)) [١] ٠

فأمر الوزير باحضار شاهدين من العدول ومهندسين وتوجهوا مع الوالي الى سائر الدور المختصة بالأفراح واحضار ملاكها فمن رغب في استمرار ملكه على حاله فليزل اختلاس النظر الى من بداخلها ببناء الأسوار العالية ويكتب حجة بالقسامة (تعهد) بذلك ، ومن لم يرغب فلتؤخذ عليه الحجة بعدم اقامة الأفراح ويتصرف في ملكه على مايريد [٢] ٠

وهذه الحادثة تؤكد مدى الرقابة الفاعلة عن طريق العيون وأن المأمون لم يكتفِ بما ينقله الولاة يوميا بل كان له شبكة اخرى توصل اليه مايدور في دولته ، وأيضا تدل الحادثة على منع استهزاء الولاة بأي حادثة كانت وخاصة اذا فيها تجاوز على الآداب العامة ، فضلا عن منع أصحاب الأملاك من الخروج من القوانين والآداب العامة واتخاذ الوزير الاجراءات الصارمة لمنع ذلك ٠

ومما يدل على رقابة الوزراء المستمرة للولاة أنه رفع الى المأمون البطائحي أن والي القاهرة والفسطاط يجبران جميع السقائين أرباب الجمال والدواب لرش بين القاهرة والفسطاط سخرة بغير أجرة ، فقرر الوزير صرف دينار واحد لكل سقاء مقابل رش مابين المدينتين يومين في الأسبوع [٣] وهذا يدل على رفض الدولة الفاطمية

---

(٢) اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٠٠ ٠
(٣) م ٠ ن ، ص١٠١ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٢١٧ ٠
(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٠١ ٠

والوزراء خاصة لاستغلال الطبقات الضعيفة من الرعية في أعمال السخرة وهذا أمر مهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة ، وانجاز الأعمال بصورة أفضل مقابل دفع الأجر الكافي لذلك ٠

ووجه الوزير المأمون أمرا الى جميع الولاة بعدم اعتقال الناس دون ذلك وكتابة كل والي منهم مطالعة في مستهل كل شهر بأسماء المسجونيين والموجب لاعتقال كل واحد منهم ، بعد أن نمي اليه بعض الولاة يعتقل من لايجوز اعتقاله ولمدة طويلة ساعين للوصول الى الرشوة [١] وهذا يدل على رقابة مستمرة لكل الولاة وذلك لضمان كفاءة العمل الاداري للدولة ٠

رابعاً : مراقبة القضاة :

اهتم وزراء الدولة الفاطمية بالقضاء ونشر العدل بين الرعية فوضعوا القضاء تحت الرقابة المباشرة لهم ، فنلاحظ أن أحد الشهود العدول كتب الى الوزير الأفضل بن بدر الجمالي أن القاضي ابن ذكا النابلسي أحدث في مجلس القضاء وهو في دست الحكم ، فأمر على الفور بعزله [٢] ٠

هذه الحادثة تؤكد على اعطاء الشهود العدول مهام رقابية من جانب الخلفاء أو الوزراء على القضاة لمعرفة مدى عدل القاضي ومساواته بين الناس أو أي تصرف قد يسئ الى سمعة الدولة الفاطمية ، وبما أن (حدث) القاضي في مجلس القضاء يؤثر على الهيبة والوقار المطلوب في القاضي لذلك سارع الوزير الى عزله ٠

أما الحادثة الأخرى التي تدل على عدم سماح الوزراء بالإخلال بهيبة ووقار القضاء فهي أن أحد الولاة توفي فحضر الوزير المأمون البطائحي للصلاة خلف الجنازة فتقدم قاضي القضاة ابو الفتح مسلم بن علي الراس عيني لامامة الصلاة ، فأخذ القاضي الدهشة والخوف وارتعد فأخطأ في قراءة القرآن وحاول الوزير التصحيح له فلم يفعل من شدة خوفه فأكمل الوزير قراءة السورة وسجد الناس ، فلما أنقضت

---

(٢) م ٠ ن ، ص١٠١ ٠

(٣) ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٦٢ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٩٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١١٨ ٠

الصلاة أشتد غضب المأمون فوكل بالقاضي من يمضي به الى داره ويأمره بالمقام بها من غير تصرف حتى يحفظ القرآن وقرر له راتبا فيما بعد وخلعه ولزم داره [1] .

من الواضح أن قاضي القضاة كان حافظا للقرآن ولكن أخذته الدهشة والارتباك لأن الوزير ورجال الدولة يُصلون خلفه ، وقد يكون لضعف في جسمه ، ولكن الخطأ في قراءة القرآن وخاصة في المجالس العامة يضعف من تحقيق القضاء لأهدافه في نشر العدل بين الرعية خاصة وأن الناس لاتعرف أن القاضي أخطأ بسبب خوف أو ارتباك ، وانما الخطأ في قراءة القرآن يدفع الى التشكيك في صحة أحكامه ، ومعنى ذلك الاخلال في قدرة الدولة الفاطمية في تحقيق العدالة بين الرعية مما دفع المأمون البطائحي لخلعه .

خامساً : مراقبة الحسبة :

وضع الوزراء الفاطميون رقابة الأسواق في الأولوية الكبرى ومنع المحتسب والعرفاء من الإساءة الى الناس أو التقصير في أداء واجباتهم حيث عمل الوزراء على استدعاء المحتسب وعرفاء المهنة التي اساء أصحابها الى الناس أما بارتفاع أسعارها أو رداءتها أو أي تقصير آخر فضلا عن استدعاء الوزير لهم لتوصيل أوامر الدولة مباشرة لهم في تطبيق القوانين وتنظيم السوق [2] .

وعمل وزراء الدولة الفاطمية على الحفاظ على اعتدال الأسعار ومنع الاحتكار ، ففي سنة (٤٤٦هـ/١٠٥٤م) قصر فيضان النيل وارتفعت أسعار القمح واشتد الأمر على الناس فقام الوزير اليازوري بمراقبة تجار الغلال بعد استفحال أمر الغلال في تلك السنة ، فوجدت السلطات المسؤولة أن تجار الغلال وسماسرتها يقومون بشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين قبل حصادها مستغلين حالة العسر التي يمرون بها وعدم قدرتهم على دفع الخراج [3] ثم يذهبون للديوان فيدفعون للجهبذ [1] بما على

---

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٩٣ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١١٨ .
(٢) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٧ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٩٣ .
(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٢٦ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص١٤٥ .

الفلاحين من الأموال ويسجل ذلك في روزنامج [٢] الجهبذ مع مبلغ الغلة وماقاموا به فإذا جمع المحصول في البيادر كلف التجار وكلائهم بنقلها الى مخازنهم ، فمنع الوزير اليازوري التجار من ذلك ثم أرسل الى ولاة كافة النواحي لجرد روزنامجات الجهابذة وكتابة ماقام به التجار عن المعاملين [٣] ومبلغ الغلة التي اتفق عليه تم بموجبه البيع وأن يقدروا للتجار بما وزنه الديوان وتأخذها الدولة بسعر يربح التجار فيها على كل دينار ثمنه تطييبا لنفوسهم ، وأن يقوموا بختم المخازن وبعد هذا جهز الوزير المراكب وحمل الغلال من جميع النواحي الى المخازن السلطانية (الأهراء) بمصر ، وسعر التليس [٤] بثلاثة دنانير بعد ماكان بثمانية وبيع للخبازين بالسعر المقرر مباشرة دون وسيط لمنع زيادة السعر لتوفير الخبز في الأسواق [٥] .

واتخذ اليازوري اجراءا آخر غاية في الأهمية وهو تقييد الاستهلاك وتنظيم هذه العملية حتى لايتلاعب بها البعض فخصص سبعمائة تليس من القمح لمدينة الفسطاط وثلاثمائة تليس للقاهرة ، فنجح الوزير بتدبير هذه الكمية لمدة عشرين شهرا الى أن نزلت للأسواق غلة الموسم الجديد ، فتحسنت أحوال الناس وانجلى الغلاء [٦] .

---

(٢) الجهبذ : هو كاتب مختص برسم استخراج المال وقبضه وكتابة الوصولات به ويقوم اثبات المستحصل من المستحقات الضريبية . ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٠٤ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٥/ ص٤٣٨ ؛ الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٦١ .

(٣) الروزنامج : يعني السجل اليومي وهو على غرار البيانات المتبعة في مسك الدفاتر والحسابات في الوقت الحاضر والمعروفة باليومية يبين فيه الجهبذ تفصيلياً مقدار المبالغ المقبوضة من جهة والمدفوعة منها في اوجه النفقات من جهة اخرى . الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص٣٧ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٣٣٨ .

(٤) المعاملين : جمع عامل ، وهو الذي ينظم الحسابات يكتبها وهو المختص بكتابة ما يدفعه التجار عن الفلاحين ، ويقوم ببيان البواقي لمن عليه شئ من أموال الدولة . ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٠٣ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٥/ ٤٦٦ ؛ الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٥٩ .

(٥) التليس : كيس أو وعاء من الصوف أو الخوص يسع مائة وخمسين رطلاً يعبأ فيه القمح وغيره . ابن مماتي ، م . ن ، ص٣٦٥ ؛ محمد عمارة ، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية ، ص١٢٨ ؛ هنتس ، المكاييل والاوزان الاسلامية ، ص٦٠ .

(٦) المقريزي ، إغاثة الامة ، ص٢١-٢٢ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٣٣٨-٣٣٩ .

(١) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص٣٨٧ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٠٢ ؛ الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٦٣ .

وبهذا استطاع الوزير اليازوري مكافحة الاحتكار وإنهاء الأزمة الاقتصادية ، وذلك بجلب الغلال من الولايات الى الفسطاط والقاهرة وبالتالي وضعها تحت الرقابة المباشرة وزيادة في هذه الرقابة والاطمئنان الى سياسته أمر بتحديد الاستهلاك اليومي لمدينتي الفسطاط والقاهرة ، وهذا يدل على تخطيط اقتصادي واعي لتوفير الغلال المادة الأساسية لغذاء الناس لمدة عشرين شهرا ومن ثم اجتاز الأزمة بنجاح ٠

وحدث القحط والغلاء في أيام الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤ هـ/ ١١٣٠-١١٤٩م) ووزارة رضوان بن ولخشي (٥٣١-٥٣٣هـ/ ١١٣٦-١١٣٨م) [١] ويعود السبب في ذلك الى فيضان النيل وإغراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فعالج الوزير الأزمة عن طريق الرقابة المباشرة وإدارة الأزمة بنفسه حيث ركب الى جامع عمرو بن العاص في الفسطاط واحضر كل انواع الغلال وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد في الأسعار وأمرهم بتوريد مايحتاج اليه من الغلال في كل يوم وباشر الأمر بنفسه واخذ منه بالحد فلم يستطع أحد مخالفة أوامره ، ولم يزل الحال كذلك الى أن مَنّ الله تعالى بالرفاء وكشف عن الناس مانزل بهم من البلاء [٢] ٠

يتضح من خلال النصوص السابقة أن وزراء الدولة الفاطمية أدركوا أن غلاء الأسعار وحدوث الأزمات لايعود فقط الى زيادة أو نقصان النيل ، وأنما كان هناك عامل آخر يتمثل باحتكار التجار للغلال ورفع الأسعار لذلك كان الحل بوضع التجار تحت المراقبة المباشرة لهم من أجل زيادة الرهبة وإدارة الأزمة بصورة جيدة وإنهائها بأسرع وقت ممكن ٠

---

(٢) رضوان بن ولخشي : ابو الفتح رضوان بن ولخشي أصله من صبيان الركاب وهم حرس الخليفة الخاص في المواكب والمخولين حصراً بحمل السلاح أثناء مسيره ، وترقى في المناصب حتى تولى ولاية قوص سنة (٥٢٨هـ / ١١٣٤م) وبعدها الغربية حيث أستدعي من هناك في سنة (٥٣١هـ/١١٣٦م) لتولي الوزارة أتصف بالشجاعة حتى لقب ((فحل الامراء)) وقتله الحافظ في سنة (٥٤٣هـ/١١٤٨م) ٠ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج١١/ ص٤٨-٤٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨١ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٨٤ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٥/ ص٢٨١ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص٢٧٩-٢٨٠ ٠

(١) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص٢٨ ٠

وعمل وزراء الدولة الفاطمية على رقابة العمران في الدولة وحصرت صلاحية إنشاء الحارات والمساجد وغيرها من المشاريع بيد الخليفة أو الوزير حصرا وذلك من أجل السيطرة على البناء في المدن المصرية وعدم السماح بإنشاء بنايات تضر بالمصلحة العامة وذلك لانتفاع عامة الناس بها وكانت الموافقة على إنشاء أي خطة جديدة لايتم الا بعد إرسال الوزير المهندسين لمعاينة المكان في حالة طلب أحد الأشخاص ذلك ، أو اختيار المكان المناسب للتشييد إذا أرادت الدولة استحداث خطط جديدة [١] .

ومما يؤكد ذلك أن أحد أمراء الدولة تقدم بطلب لبناء مسجد عند باب من أبواب القاهرة ، للوزير المأمون البطائحي ، فرفض الوزير الطلب وقال له : ((ما ثم مانع من عمارة المساجد وأرض الله الواسعة ، وإنما هذا الساحل فيه معونة للمسلمين وموردة للسقائين وهو مرسى مراكب الغلة ، والمضرة في مضايقة المسلمين فيه منه)) [٢] وأشار إليه الى مكان آخر واسع يكون أصلح لبناء مسجد وليس فيه ضرر على المصلحة العامة [٣] .

من هنا تتضح أهمية حصر سلطة استحداث الخطط بيد الخليفة أو الوزير حصرا ، وذلك لأن إعطاء الصلاحيات لغيرهم قد يضر بمصالح الرعية حيث ان وجهاء الدولة وقادتها هم الذين يطلبون انشاء الحارات أو المساجد أو الخانات وغيرها وبالتالي من الممكن التأثير على أي شخص يخول في هذا الجانب سواء بالترغيب أو المحسوبية أو الرشوة أو الترهيب وغيرها ، ولكن من الصعب ممارسة هذه الضغوط على الخليفة أو الوزير ٠

وأدت سنوات الشدة المستنصرية وماحل بها من الغلاء والوباء الى دمار القاهرة وموت أهلها وخراب ديارها وتغيير أحوالها ، ولم يبق بمصر وقت دخول الوزير بدر الجمالي اليها في سنة (٤٦٧هـ/١٠٧٤م) الا بقايا من الناس أرهقهم غلاء الأسعار والخوف من العسكرية وفقدان الأمن ، ووصف المقريزي القاهرة عند دخول

---

(٢) ابن عبد الظاهر الروضة البهية الزاهرة ، ص١٣٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣٨ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص١٧٩ ٠

(٣) ابن المأمون ، أخبار مصر ، ص٣٧-٣٨ ؛ ابن عبد الظاهر ، م ٠ ن ، ص٩٧ ٠

(٤) ابن المأمون ، م ٠ ن ، ص٣٨ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٢٧٧ ٠

الجمالي بقوله : ((وهي يباب دائرة خاوية على عروشها غير عامرة)) [١] فأباح للناس من رجال العسكر وكل من له قدرة على العمارة بأن يعمر ماشاء في القاهرة ، وذلك بهدم ماخلا من ظاهر دور الفسطاط أي مابين القاهرة والفسطاط بموت أهلها ، فأخذ الناس ماكان هناك من أنقاض الدور وغيرها وعمروا بها المنازل في القاهرة [٢] .

وجاءت خطة الجمالي هذه لإعادة إعمار القاهرة بأسرع وقت ممكن ، لأن إبقاء اعمار القاهرة مرهوناً بقدرات الدولة ، قد يتأخر لسنوات طويلة ، خاصة أن الدولة تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة ٠

ولكن قرار الوزير الجمالي أدى الى خراب مابين القاهرة والفسطاط حيث زحف الهدم على معظم ما هنالك فصار موحشا ، ولم يبقَ هناك الا عدد من البساتين [٣] ولكن قرار الخليفة الآمر بأحكام الله باعمار مابين القاهرة والفسطاط هو الذي اتم اعمار المدينتين حتى أصبحتا كمدينة واحدة كما اشرنا الى ذلك سابقا ً ٠

وراقب الوزير تجاوز رجال الدولة أو العامة على أراضي الدولة وبناء المساكن فيها ، ففي سنة (٥١٦هـ/١١٢٢م) أمر الوزير المأمون البطائحي باحضار المتجاوزين على الأراضي فأخبروه بضيق حالهم وأنهم ابتنوا مجرد مساكن بسيطة تأويهم وعوائلهم ، فأصدر الوزير قراره بتعويض المتجاوزين بثلاثة آلاف درهم توزع بينهم بالتساوي وازالة التجاوز على الأراضي كونها ذات نفع عام ، وتخصيص أرض ليبنوا فيها حارة جديدة [٤] ٠

ويظهر من هذه الحادثة اهتمام الوزير بعدم التجاوز على أراضي الدولة وخاصة التي تضر بالصالح العام ، وعدم فسح المجال بالتجاوز على الأراضي مرة اخرى ، واستمع الى أقوال المتجاوزين ، ومن المؤكد أن المعلومات الدقيقة وصلته عن مدى احتياج كل واحد منهم لذلك أمر بتخصيص الأراضي الكافية لبناء حارة جديدة واعطاءهم الأموال الكافية للبناء ٠

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢١٠ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٢١٠ ؛ دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص١٤٣-١٤٤ ٠
(٣) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص١٣٤ ٠
(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٥٧ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٤٧ ٠

وأعطى الوزراء رقابة الخدمات وتوفيرها للناس أهمية كبيرة ، يتضح ذلك أن الوزير المأمون البطائحي أحضر في سنة (٥١٧هـ/١١٢٣م) عرفاء السقائين والزم المتعيشين منهم في الفسطاط والقاهرة بحضورهم متى دعت الحاجة اليهم ليلا أونهارا [١] وكذلك أصدر أوامره بمبيت ستين سقاءً كل ليلة يوزعون على أبواب مدينتي الفسطاط والقاهرة ومعهم عشرة من الفعلة بالطوارئ والمساحي لاخماد الحرائق التي تقع في الليل [٢] وألزم واليي الفسطاط والقاهرة أن يقوما بعشائهم من أموال الدولة وتقرر ذلك وبشكل نهائي [٣] .

يلاحظ من خلال هذه الروايات أن الوزير المأمون البطائحي شاهد أو وصل اليه عدم وجود السقائين في الليل بالعدد الكافي لأن الحياة في مدينتي الفسطاط والقاهرة مزدهرة في الليل وخاصة في الأسواق ، وتوافد أعداد كبيرة من الزائرين اليها ، لذلك كانت تحتاج الى تنظيم أعداد السقائيين لضمان حصول الناس على الماء وفي أي وقت .

وفضلا عن ذلك أن الوزير وضع نظام الدفاع المدني وذلك بتوفير السقائيين والفعلة وعمل جدول خفارات يومي لمعالجة أي حريق يندلع ليلاً وأطفائه بسرعة قبل ان يتوسع وتقليل اضراره المادية والبشرية ، وهذا يؤكد اهتمام الوزير شخصياً وتنظيم حصول السقائيين على العشاء يومياً من الولاة حتى لايتلكأ العمل ويزداد الحافز على تقديم أفضل الخدمات .

سادساً : مكافحة الفساد الإداري :

بذل وزراء الدولة الفاطمية جهدهم في مكافحة الفساد الاداري فحين ، علم الوزير المأمون البطائحي ما يعتمد في الدواوين من قبول الزيادات وفسح عقد الضمانات وأخذها ممن تعب في تحصيلها ونقلها الى من يتعهد ببذل زيادة في قيمتها دون جهد مبذول ، أصدر منشورا في سنة (٥١٦ هـ / ١١٢٢م) بانكار ذلك ومنع كافة

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٠٠ .
(٣) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٩٧-٤٩٨ .
(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨ .

الضمناء والمعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ماداموا قائمين بأقساطهم مدة ضمانهم [1] ويبدو أن رجال الدولة كانوا يستفيدون من هذا العمل بما تقدم اليهم من الهدايا والرشاوى والا فأي دولة تقدم على عمل كهذا وتنكث بعهودها وتحط من كرامتها الا اذا كان فساد الذمم قد استولى على رجالها [2] .

وقام الوزير الجمالي باعدام صاحب ديوان المجلس الشيخ أبو الطيب سهلون أبن كيل النصراني في سنة (٤٨٠هـ/١٠٨٧م) لأنه كان ظالما متعسفا قاسى منه المسلمون والنصارى على حد سواء [3] .

وصرف رضوان بن ولخشي وزير الخليفة الحافظ لدين الله ، صاحب ديوان النظر المعروف بـ (الأخرم النصراني) ، لفساده وكثرة غراماته للناس وايذاءهم ، وذكر المقريزي أن صرفياته الخاصة كانت ((في كل يوم ألف دينار سوى المؤن والغرامات)) [4] .

أضف إلى ذلك يبدو أن الوزراء كلفوا موظفين في داخل المؤسسات الإدارية للكشف عن حالات الفساد الإداري والمالي فيها ، فقد وصلت إلى الوزير المأمون البطائحي في سنة (٥١٧هـ/١١٢٣م) مكاتبة في صاحب ديوان المجلس من قبل أحد كتاب الديوان تشير إلى فساد إداري ومالي لدى صاحب الديوان منها تعيين أربعة موظفين في الديوان ولم يحظر أي منهم للديوان لأداء عمله ، ومع ذلك كانوا يتقاضون رواتبهم بانتظام ، وكذلك تعيين أقاربه من أخيه وصهره وأبن أخيه في الديوان ، ويؤكد أن الأموال التي يحصل عليها صاحب الديوان كانت تسجل باسم أبنائه وإخوته وأكد صاحب المكاتبة أن مقدار الأموال الموجودة عند من يصرفه تقدر بمائة ألف دينار وعلى الوزير التأكد من ذلك [5] .

ولم تشر المصادر إلى إجراء الوزير المأمون البطائحي في تهم الفساد الموجهة لصاحب ديوان المجلس ، ربما لان حجم الاتهامات الموجهة إليه كبيرة فأراد

---

(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٢٩-٣٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٨-١٥٩ ؛ سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١١٨ .

(٢) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) سايروس بن المقفع ، تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية ، مج ٢ ، ج٣/ ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٦٥ .

(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٦٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٤ .

الوزير التأكد من المعلومات بصورة دقيقة ، والاستقصاء عن خزن أمواله عند أقاربه ومعارفه ، وهي تحتاج إلى وضع صاحب الديوان وأقاربه تحت المراقبة فترة معينة لكشف حالات الفساد في حالة وجودها ٠

وفي إطار رقابة الفساد الإداري والحد منه نجد أن الوزير العادل علي بن السلار [١] (٥٤٤ . ٥٤٨هـ/١١٤٩-١١٥٣م) وزير الخليفة الظاهر بأمر الله (٥٤٤ . ٥٤٩ هـ / ١١٤٩ . ١١٥٤م) ، أمر بقطع رقبة شاب ((كان يزور التواقيع)) [٢] وتشدد الوزير في عقوبة المزور هو لإيقاف الانعكاسات السلبية الكبيرة لهذه الظاهرة في التلاعب بالجوانب الإدارية والمالية للدولة والرعية على حد سواء ٠

---

(٢) العادل بن السلار : ابو الحسن علي بن السلار واصله كرديا وكان تربية القصر واحد صبيان الحُجر ، وكان ممن امتازوا بالشجاعة والاقدام والعقل فأمره الخليفة لحافظ لدين الله وتقلبت به الاحوال في الولايات بالصعيد والريف حتى كان واليا على الاسكندرية قبل توليه الوزارة ، ودخل القاهرة واجبر الخليفة على ان يوليه الوزارة ويلقبه بـ ((العادل سيف الدين ناصر الحق)) في سنة (٥٤٤هـ/١١٤٩م) ٠ ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٧١ ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٣/ ص٤١٦-٤١٧ ؛ الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٥٥٢-٥٥٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٥/ ص٢٧٨-٢٧٩ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص٢٨٣-٢٨٤ ٠

(٣) اسامه بن منقذ ، الاعتبار ، ص١٠ ٠

المبحث الثالث : رقابة الولاة :

من أجل تحسين سير العمل الإداري ، وتنظيم الرقابة والإشراف على الدولة ، قسم الفاطميون البلاد المصرية إلى أربع ولايات رئيسية لأنه يتعذر على الخليفة مباشرته لجميع الأمور [١] وهذه الولايات هي :

أولا : ولاية قوص : وكانت أعظم ولايات الديار المصرية وواليها يحكم على جميع بلاد الصعيد ، كما يتولى الأشمونين فضلا عن عمله الأصلي ٠

ثانيا : ولاية الشرقية : وتلي ولاية قوص في الرتبة وتشمل الأراضي الواقعة شرقي فرع دمياط ، ويختص واليها بحكم ببليس وقليوب وأشموم ، وهي الأراضي الممتدة من بلبيس جنوبا الى البحر المتوسط شمالا ، وكان لها دور كبير في مواجهة أي هجوم تتعرض له مصر من حدودها الشرقية ٠

ثالثا : ولاية الغربية : وتلي ولاية الشرقية في الرتبة ، وتشمل الأراضي الواقعة بين فرعي رشيد ودمياط من الشمال الى الجنوب ، وتتبعها المحلة ومنوف وأبيار وهي تعني الأراضي الواقعة داخل الدلتا المصرية ٠

رابعا : ولاية الإسكندرية : وتلي ولاية الغربية في الرتبة وواليها يحكم أعمال البحرية كلها [٢] ٠

وكان الى جانب الولايات الأربع ولايتي العاصمة (مصر) وهي ولايتي الفسطاط والقاهرة [٣] ٠

كانت مهمة الوالي في العصر الفاطمي هي النيابة عن السلطة التنفيذية في حكم إدارة ولايته ، فهو المسؤول مسؤولية كاملة عن رعاية مصالحها وصيانة مرافقها وزيادة العمران وإقامة العدل فيها ، ومتابعة أحوال الموظفين وصرف غير الكفوئين وعليه أن يقيم في مركز الولاية حتى يشرف عليها إشرافا تاما ، وينفذ الأوامر التي تصل إليه من السلطة المركزية بكل دقة ويعلم بكل شاردة وواردة والا كان نصيبه

---

(١) ابن الأزرق ، بدائع السلك ، ج١/ ص٣٣٥ ٠

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٢٤ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ابن الفرات ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٦ ؛ حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٦٠-١٦١ ؛ الربيعي ، النظم الإدارية ، ص٢٨٦-٢٨٧ ٠

(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٣٨ ، ص٣٦٢ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٣٢٩-٣٣٠ ، مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص١٤٦ ٠

العزل من منصبه ، لأنه المسؤول أولا وآخرا عن ادارته أمام الخليفة [١] وعلى الوالي تقع مسؤولية جباية الضرائب المفروضة على سكان الولاية [٢] كما يجب عليه حفظ الأمن والنظام في ولايته ، والضرب على أيدي العابثين [٣] .

فكانت اختصاصات الولاية تتمثل قبل كل شئ في النيابة عن السلطة التنفيذية في كل ولاية ، فكانت كل ولاية تحتوي على جهاز اداري مناسب يعمل بشكل منظم ويخضع لرقابة الوالي .

ولابد من الاشارة هنا الى أن مصر بقيت ولاية فاطمية لأكثر من أربع سنوات يديرها جوهر الصقلي نيابة عن الخليفة المعز لدين الله كوالٍ عليها منذ دخوله أليها في شعبان سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) وحتى رمضان سنة (٣٦٢هـ/٩٧٢م) وهو العام الذي حضر فيه المعز الى مصر فتسلم مقاليد الأمور ونقل مقر الخلافة من المغرب الى القاهرة [٤] .

اتخذ جوهر الصقلي عند دخوله مصر عدد من الاجراءات الوقائية للحفاظ على الاستقرار السياسي والاداري والمالي للبلاد ممكن أن نطلق عليها الرقابة المسبقة ، وذلك خلال عهد الأمان الذي أصدره للمصريين [٥] وتناول عدة جوانب :

أولا : أخذ جوهر على نفسه في ذلك العهد أن يقوم باصلاح شامل في ادارة البلاد ، والضرب على أيدي العابثين من قطاع الطرق ، وضبط السكة بعدم غشها وزيفها ، ونشر العدل بين الرعية واعانة المظلوم على الظالم واصلاح الجسور وتجميل البلاد مع : ((الشفقة والإحسان وجميل النظر وكرم الصحبة ولطف العشرة وانقاذ

---

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٦٦ ، ص٣٧٩-٣٨٠ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٣٢ ؛ حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٦١ .
(٢) القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٣٧٠ ؛ ايوب ، م ٠ ن ، ص١٣٢ .
(٣) القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٣٧٣-٣٧٤ .
(٤) ابن الجوزي ، المنتظم ، ج٧/ ص٨٢-٨٣ ؛ اليافعي ، مرآة الزمان ، ج٢/ ص٢٨٨-٢٨٩ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، ص١٥٤ ، ص١٩٢ ؛ علي ابراهيم حسن ، تاريخ مصر في العصور الوسطى ، ص١١٩-١٢٠ .
(٥) للمزيد عن هذا العهد ينظر : ملحق رقم (٣) .

الأموال وحياطة أهل البلد في ليلهم ونهارهم وحين تصرفهم في ابتغاء معاشهم)) [١]
٠

ثانيا : ابقاء الأملاك من أراضي زراعية وغيرها بيد أصحابها وعدم مصادرتها وجاء في ذلك : ((ولكم على أمان الله التام العام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام في أنفسكم أموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم ، وعلى أن لايعترض (عليكم) معترض ولايتخبئ عليكم مختبئ ولايتعقب عليكم متعقب)) [٢] ٠

جاء هذا الاجراء بناءً على ادراك جوهر لمسألة اعتماد مصر في اقتصادها على الزراعة ، فقد أبقى الأراضي بيد ملاكها ، وبالتالي ضمان تدفق الأموال الى خزائن الدولة ٠

ثالثا : تعهد جوهر باستمرار أرزاق (رواتب) موظفي الدولة وعدم انقطاعها ، وكذلك ابقاء كبار الموظفين في مناصبهم ، من قضاة ورؤساء دواوين وغيرهم [٣] واتخذ جوهر هذا الاجراء ليتمكن من تدريب المغاربة على الأعمال الادارية وحتى لايحدث عزل الموظفين اضطرابا في ادارة الدولة الناشئة ويهتز النظام الاداري للدولة وتختل شؤونها ، أضف الى ذلك أنه قد لايكون هناك من بين المغاربة من يستطيع أن يتحمل أعباء الأعمال الادارية في مصر [٤] ، لكن الاجراء الوقائي الذي اتبعه جوهر في ابقاء الموظفين المصريين لم يتركه دون مراقبة هؤلاء الموظفين وذلك بأنه لم يدع عملاً الاّجعل فيه مغربيا شريكا لمن فيه [٥] لأن المغاربة أسهموا بنصيب

---

(١) ابن حماد ، اخبار ملوك بني عبيد ، ص٥١ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٠٥ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، ص١٤٧ ؛ علي ابراهيم حسن ، تاريخ جوهر الصقلي ، ص٣٥ ٠

(٢) ابن حماد ، م ٠ ن ، ص٥٢ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٠٦ ؛ الداعي ادريس ، م ٠ ن ، ص١٤٩ ٠

(٣) ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٠٦ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير – تراجم عبيدية ، ص٣٨٤ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١١٥ ٠

(٤) حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٤٧-١٤٨ ٠

(٥) النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص٨٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١١٩ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، ص١٥٧ ٠

وافر في قيام الدولة الفاطمية في أفريقية ولأنهم أيضا من أتباع الدولة المخلصين فكان هذا الإجراء وسيلة لتقوية سلطان الفاطميين في مصر [1] .

يبدو لنا أنها خطة قصد جوهر من ورائها تدريب المغاربة على أعمال الدولة [2] وخلق جيل جديد من الموظفين يستطيع الفاطميون الاعتماد عليهم في مراحل حياتهم السياسية وهذه التدابير التي نفذها تجلت فيها فطنته وبعد نظره وكان فيها الضمان لبقاء المناصب والإدارات بعيدة عن الفساد والتلاعب والاستغلال [3] .

وأهم الإجراءات الوقائية التي اتبعها الولاة هو الاهتمام بموظفي الولاية وحفظ مرتبة كل منهم وصلاحياته ، من أجل القيام بواجباتهم الادارية على أكمل وجه ، والاهتمام بهم عن طريق إعطاء المكافآت لكي تعمر الولايات ويستمر تدفق الأموال بشكل دائم [4] .

وكان أهم الجوانب الرقابية لولاة الدولة الفاطمية هو الاهتمام بالقضاء ومعاضدة القاضي لنشر العدل في الولاية ، لايعني هذا التدخل في القضاء ، ولكن على الوالي جلب كبار رجال الدولة أو زعمائها الى مجلس القضاء في حالة رفض امتثال أحد منهم للأوامر الصادرة من القضاء عند توجيه دعوة ضد أي أحد منهم [5] .

ووضع الوالي الفاطمي المحتسب تحت الرقابة الدائمة لضمان انجازه لاعماله في منع البخس في المكاييل والموازين والحفاظ على المأكل والمشرب من الغش اضافة الى نظافة الشوارع والساحات العامة وعدم توعير الطرق وعدم وضع العوائق التي تعرقل سير المارة أو وسائط النقل ومنع تبسيط الباعة في الأسواق [6] فضلا عن اضاءة الأسواق والمدينة وتنظيم أماكن الوقوف لوسائط النقل وتوفير العدد الكافي من السقائين لتغطية حاجات الناس من الماء [7] ومايدل على الأداء الجيد

---

(١) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٩٧ .

(٢) حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص١٤٨ .

(٣) تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٢/ ص١٤٥ .

(٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٨٠ .

(٥) م . ن ، ص٣٤٢ ، ص٣٦٦ .

(٦) م . ن ، ص٣٤٢ ، ص٣٥١ ، ص٣٦٦ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٧٩ .

(١) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٠٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ١٦٨ ؛ ول ديورانت ، قصة الحضارة ، ج١٣/ ص٢٦٧ ؛ جمال الدين الشيال ، مجمل تاريخ دمياط ، ص٧٢ .

للأجهزة الادارية ورقابة الولاة لعمل المحتسب هو المدح والاعجاب الذي أبداه كل من ابن حوقل [1] والمقدسي [2] لهذه الاجراءات في الولايات المصرية أثناء زيارتهم لها .

وعمل الولاة على منع انتشار الأوبئة والأمراض فقد منع جوهر في سنة (٣٦٠هـ/٩٧٠م) بيع الشواء الابعد سلخ الغنم وكان يباع مسموطا بجلده [3] .

يضاف الى ذلك رقابة الأسواق ومنع الاحتكار وقد يضطر الولاة الى تهديد التجار من أجل اخراج البضائع خاصة المواد الغذائية في أثناء الأزمات والمجاعات التي تمر بها مصر ، والمناداة بضرورة اخراج الغلة [4] .

وقد واجه جوهر مشكلة ارتفاع الأسعار عند دخوله مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) فضرب جماعة من الطحانين وشهر بهم وجمع سماسرة الغلات وأمر أن لاتباع الغلة الا في مكان واحد وتحت اشراف المحتسب [5] ورغم احتكار الطحانين للغلال واستغلال نقصان نهر النيل لرفع الأسعار الا أن جوهر أنكر على المحتسب أخذه سبعمائة دينار من الطحانين بسبب رفع الأسعار وأرجع الأموال اليهم [6] .

وكان الولاة يعينون أصحاب الشرطة في ولاياتهم فكلفهم بالمهام والمسؤوليات المختلفة منها حفظ النظام والعمل على استتباب الأمن وحفظه في الشوارع ليلا ونهارا والقبض على الجناة والفارين من وجه العدالة وتنفيذ الأحكام القضائية كالسجن والجلد وغيرها ، ليقوموا بدورهم في مساعدة الوالي على إقرار الامور وضبط الأمن والنظام ، ثم يقوم الوالي بالاشراف على الشرطة ووضعها تحت الرقابة المستمرة ليكون على اطلاع بأحوال الولاية ومايحدث فيها للتأكد من قيام صاحب الشرطة بعمله على أكمل وجه [7] لأن ضبط وضمان تطبيق العدالة يساعد على تحقيق الاستقرار

---

(٢) صورة الارض ، ج١/ ص١٣٩ ومابعدها .
(٣) احسن التقاسيم ، ص٢٠٢ ومابعدها .
(٤) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص١٠٦ ؛ مال الله ، المعز لدين الله ، ص١٢١ .
(٥) النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص٨١ .
(٦) المقريزي ، إغاثة الامة ، ص١٣-١٤ ؛ محمد عماره ، عندما اصبحت مصر عربية ، ص١٣٣ ؛ مصطفى غالب ، اعلام الاسماعيلية ، ص٥٣٧ .
(٧) الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج١٥/ ص١٦٥ .
(١) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٦٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٤٢ ، ص٣٥١ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير – تراجم عبيدية ، ص٢٨٩ .

السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن ثم رفع قدرة الولاة على رقابة الجوانب الادارية والمالية في الولاية ٠

وكانت السجون أيام الفاطميين تحت اشراف الولاة المباشر ليستوضح أحوال المعتقلين في هذه السجون ويطبق الأوامر القضائية بالافراج عن من قضى مدة عقوبته وعرفت السجون بأسماء الولاة ، منها مثلا : (سجن متولي القاهرة) و (سجن متولي الفسطاط) وهكذا (١) ٠

ومن الوسائل المهمة التي اتخذها ولاة الدولة الفاطمية في مصر للرقابة هو الاتصال المباشر بـ ((صاحب الربع)) وصاحب الربع هو المشرف على حارة واحدة ، وهو الواسطة بين أبناء الحارة والسلطة ويستعين به الوالي لمعرفة شؤون الحارة ومعرفة الفقراء ومرتكبي الجرائم ، ويقوم بتوزيع الاعانات التي تقدمها الحكومة لأبناء حارته ، وكان الولاة يوصون أصحاب الأرباع باطلاعهم مباشرة قبل أي أحد على خفايا الأمور في الولاية وابانة كل مستور من القضايا ، وطلب اليقظة منهم لمعرفة كل الظواهر السلبية والايجابية في عمله سواء كانت في الجوانب الادارية أو المالية أو الأمنية (٢) ٠

اعتمد الولاة في الرقابة أسلوب (الجولات التفقدية) كما فعل الخلفاء والوزراء الفاطميون ، فكان الوالي لايقيم في مقر ولايته ، وإنما يتجول في مختلف مدن ولايته كي يشرف بنفسه على حسن سير الأمور ويراقب الموظفين ويحاسبهم على أعمالهم ، فيكافئ من يستحق المكافأة ويوقع الجزاء على المهمل المتقاعس (٣) وكان طواف الولاة الفاطميون بشكل يومي تقريبا في العدد الوافر والسلاح الظاهر لفرض هيبة الدولة في أرجائها وأطرافها ، ولمعرفة مدى اداء المؤسسات الإدارية لواجباتها ، في

---

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٦٦ ؛ الربيعي ، النظم الادارية ، ص٢٨١ ٠

(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ج١٠/ ص٣٥١ ، ص٣٦٦ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٣٤١-٣٤٢ ٠

(٤) القلقشندي ، م ٠ن ، ص٣٤٢ ، ص٣٥١ ؛ محمد الحجاجي ، قوص في التاريخ الاسلامي ، ص٥٩ ٠

كافة أرجاء الولاية وليس في مركزها فقط [١] ومن أجل تفقد مصالح الرعية والإكثار من عمارة البلاد وإصلاحها [٢] ٠

نستنتج مما مر أعلاه ان ولاة الدولة الفاطمية تصدوا بقوة لحالات الفساد الاداري كي يردعوا بقية المفسدين ويجعلوه موعظة لمن يعدل عن الصواب ويتبع هواه [٣] ٠

---

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٤٢ ، ص٣٥١ ، ص٣٦٦ ٠
(٢) م ٠ ن ، ص٣٧٩ ٠
(٣) م ٠ ن ، ص٣٦٦ ٠

المبحث الأول : الدواوين :

توطئة :

عندما وصل الفاطميون إلى القاهرة واتخذوها عاصمة لهم استقلت هذه الولاية استقلالا تاماً بعد ان كان حكامها ولاة معينين من قبل الخلافة العباسية ، لذلك عملوا على تركيز زمام السلطة الإدارية في أيديهم فأصبح للقاهرة الإشراف المباشر على كل مايمس البلاد ومنها النظام الإداري الذي صار مركزيا تدار شؤونه من القصر [١] اتضح ذلك من خلال الرقابة الشاملة التي نهجها الخلفاء الفاطميون ووزراؤهم وولاتهم على كل مفاصل الدولة الإدارية والمالية ٠

لكن الخلافة الفاطمية لم تكتفِ بالرقابة الرئاسية ، بل أوجدت أجهزة متخصصة في الرقابة الإدارية تمثلت في قسمين :

الأول : الدواوين وهما ديواني البريد والأخبار وديوان الإنشاء والمكاتبات ٠

الثاني : المؤسسات القضائية وشبه القضائية : وهي القضاء والحسبة والنظر في المظالم ٠

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٤ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٠ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص٩٥ ٠

١- رقابة ديوان البريد والأخبار :

البريد كلمة عربية من برد او ابرد بمعنى ارسل [١] وقيل هي كلمة فارسية معربة اصلها ((بريدة ذنب)) وتعني الخيل مقصوصة الذنب ، وذلك لان الفرس كانوا يقصون اذناب البغال المستخدمة لنقل الاخبار تمييزاً لها عن غيرها من الدواب الاخرى [٢] والبريد هو الدابة التي يركبها العامل ، ثم نقلت لتعني المسافة التي يقطعها بين منطقتين [٣] ويقطع البريدي المسافة على مراحل حيث خصص مجموعة من الخيول السريعة لتوضع في محطات عرفت بـ ((مراحل)) على الطريق بين الولايات والمدن فاذا وصل حامل الاخبار الذي عرف باسم ((صاحب البريد)) أو ((البريدي)) أحد هذه الأماكن وتعب فرسه ، ركب فرسا غيره مستريحا وكذلك يفعل المكان الآخر والآخر ويتابع مسيره حتى يصل الى المكان الذي يقصده بسرعة [٤] فكانت لكل محطة من محطات البريد عدد من الخيل تعرف باسم ((خيل البريد)) تحت رعاية بعض الموظفين والسواس الذين عهد اليهم الاهتمام بأمرها حتى تؤدي عملها على أحسن وجه ، وكانت تزود بالماء الكافي والطعام والعلف والزاد لتقي من بها من أشخاص وخيل من الجوع والظمأ وتقام فيها المباني لتقي من يقيمون بها برد الشتاء وحر الصيف ، وتساعد هذه الخدمات البريدي على تأدية مأموريته بأسرع وقت ، وكان صاحب البريد مسؤولا عن دواب البريد التي تنقل البريد والأخبار وما الى ذلك من قضايا فنية تضمن وصول البريد بأسرع مايمكن [٥] .

(١) الجوهري ، الصحاح ، ج٢/ ٤٤٧ ؛ ابن منظور ، لسان العرب ، ج٣/ ص٨٦ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج٢/ ص٢٩٨ .
(٢) الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص٤٢ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٤/ ص٦٧ .
(٣) المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص٦٦ ؛ الكتاني ، التراتيب الادارية ، ج١/ ص١٩٢ ؛ ادم متز ، الحضارة الاسلامية ، ج٢/ ٤١١ .
(٤) ابن حوقل ، صورة الارض ، ج١/ ص١٤٤ ؛ ابن الطقطقي ، الفخري ، ص١٠٦ ؛ صبحي الصالح ، النظم الاسلامية ، ص٣٣١ .
(٥) الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، ص٤٢ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٤/ ص٣٧٢ ؛ الكتاني ، التراتيب الادارية ، ج١/ ص١٩٣ ؛ مشرفه ؛ نظم الحكم بمصر ، ص١٥٨ .

وتقدر المسافة بين مرحلة واخرى بأربعة فراسخ [١] ، وكان البريدي يحمل شارة هي لوح من الفضة أو النحاس الأحمر في حجم الكف ، منقوش على أحد وجهيها بعض العبارات الدينية واسم الخليفة لتميزه عن بقية موظفي الدولة ، ولتكسبه مكانة محترمة وتجعله موضع الرعاية والتقدير [٢] .

ولم يقتصر الفاطميون على البريد العادي في ارسال الرسائل ، بل استخدموا الحمام الزاجل وبلغ درجة كبيرة من التقدم والرقي في عهدهم وقد اهتموا به اهتماما كبيرا ، واعتمدوا عليه كثيرا فأفردوا له ديوانا خاصا وجرائد بأنساب الحمام ، وأقاموا له أبراجا خاصة فيها عمال يراقبون قدوم الحمام وسفره ، وكان عليهم أن يراعوا عدم السماح للحمام بالمغادرة الا في ظروف مناسبة ، وكان له محطات منتظمة ، وله أشخاص يعنون به ويدربونه ، فيأخذونه بعيدا عن برجه ، ويتركونه حتى يعود اليه ثم يزيدون المسافة عن برجه تدريجيا ليتمكن من قطع المسافات البعيدة ، فاذا نزل الحمام الى برج آخر نقل البراج مايحمله على جناحه الى طائر آخر ليوصله الى المنزلة التي تليها ، فيكون أشبه بخيل البريد وان كان أكثر سرعة لأن مراكزه كانت تزيد عن مراكز البريد البري [٣] .

كان حمام البريد يحمل برقبته وأقدامه علامات مميزة ، وتكتب الرسائل التي تحملها الحمائم بعبارات مختصرة على ورق رقيق وخفيف حتى لايعيق سرعة الطائر أو يعجزه عن القيام بمأموريته ، وكان يطلق على هذا الورق اسم ((ورق بريد الحمام)) أو ((ورق الطير)) ، وتشد الرسائل تحت جناح الحمامة أو ذيلها ، ولزيادة

---

(١) الفرسخ : ثلاثة اميال والميل ثلاثة آلاف ذراع ، والذراع اربع وعشرون اصبعا ، وكل اصبع ست شعيرات معترضات ظهر احداها لبطن الاخرى أي ان طول الفرسخ حوالي (٦ كم) وبالتالي المسافة بين محطة واخرى حوالي اربعة وعشرين كيلو متر . ابن الطقطقي ، الفخري ، ص١٠٦ ؛ ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٤٥ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٤/ ص٣٦٦ ؛ فالتر هنتس ، المكاييل والاوزان الاسلامية ومايعادلها في المقياس المتري ، ص٩٤ .

(٢) القلقشندي ، م . ن ، ج١/ ص١١٤ ؛ الكتاني ، التراتيب الادارية ، ج١/ ص١٩٣-١٩٤ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص١٥٩ .

(٣) القلقشندي ، م . ن ، ج١٤/ ص٣٩٠ ، ص٣٩٢ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٤٠٢-٤٠٣ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢٤١ ؛ ابراهيم احمد العدوي ، الحمام الزاجل في العصور الوسطى ، ص١٣٦ ؛ ماجد ، تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ، ص٣٩ .

الاطمئنان كانت تكتب نسختان من الرسالة ، وترسلان على دفعتين بينهما فترة من الزمن حتى اذا ظلت احداهما أو تعرضت للخطر وصلت الاخرى [1] .

كان الايجاز أهم مميزات الرسائل التي ينقلها الحمام الزاجل ، فكان يستغني فيها عن المقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة التي كانت تتصف بها رسائل ذلك العصر ، والاكتفاء بذكر التاريخ الساعة وايراد المطلوب في صيغة مقتضبة ((ولايكتب الا لب الكلام وزبدته)) [2] كالعبارات المرسلة في البرقيات [3] وما نسميه اليوم بالشفرة [4] .

وللفاطميين خط بريد يربط القاهرة بالولايات بواسطة الحمام ويدل على ذلك حادثة بين الخليفة العزيز بالله ووزيره يعقوب بن كلس وجاء في الرواية : ((أراد الخليفة العزيز بالله أن يسافر الى الشام في زمن ابتداء الفاكهة ، فأمر الوزير أن يأخذ الأهبة لذلك فقال : ياMولاي ، لكل سفر أهمية على مقداره فما الغرض من السفر ؟ فقال : اني اريد التفرج بدمشق لأكل القراصيا [5] فقال : السمع والطاعة ، خرج فاستدعى جميع أرباب الحمام وسألهم عما بدمشق من طيور مصر ، وأسماء من هي عنده ، وكانت مائة ونيفا وعشرين طائرا ، ثم التمس من طيور دمشق التي هي في مصر عدة ، فأحضروها كتب الى نائبه بدمشق يقول : ((أن بدمشق كذا وكذا طائرا ، عرفه أسماء من هي عنده ، وأمره باحضارها اليه جميعها ، وان يصيب من القراصيا في كل كاغدة (القرطاس) ويشدها على كل طائر منها ويسرحها في يوم الأحد ، فلم يمض الا ثلاثة أيام أو أربعة حتى وصلت الحمائم كلها ولم يتأخر منها الا نحو عشر ، وعلى جناحها القراصيا ، فاستخرجها من الكواغد ، وعملها في طبق من ذهب ، وغطاها وبعث بها الى العزيز بالله مع خادم ، وركب اليه وقدم ذلك

---

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١١٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٤٠٣ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢٤٢ ؛ محاسنة ، تاريخ مدينة دمشق ، ص١٧٥ .

(٢) المقريزي ، م ٠ ن ، ص٤٠٣ ؛ السيوطي ، م ٠ ن ، ج٢/ ص٢٤٢ .

(٣) مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص١٦٠ .

(٤) الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص١١٨ .

(٥) القراصيا : شجرة مثمرة من فصيلة الورديات ثمارها صغيرة ضاربة الى السواد ويعرف بشجرة النلك وهو الزعرور ٠ ابن منظور ، لسان العرب ، ج٤/ ص٣٢٤ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج٧/ ص١٨٨ .

وقال : ((ياامير المؤمنين قد حضرنا قبالك القراصيا ههنا ، فان أغناك هذا القدر والا استدعينا شيئا آخر ، فعجب العزيز بالوزير وقال : مثلك يخدم الملوك ياوزير)) [1] .

نستدل من هذه الرواية على أمرين ، الأول أن الخليفة العزيز بالله أراد اختبار جهازية وامكانية الحمام المستخدم في البريد ، فليس من المعقول أن يذهب الخليفة والوزير في رحلة طويلة من مصر الى الشام ويترك ادارة الدولة من أجل أكل القراصيا ، فبإمكان الخليفة أن يرسل الى الشام من يأتي بها ، أو يبعث عن طريق الحمام بذلك دون أن تكلفه عناء المسير الى الشام .

والأمر الثاني هو لماذا سجل الوزير أسماء الحمائم المصرية الموجودة في الشام وأسماء الشامية منها الموجودة في مصر ؟ لماذا بعث الى الشام بأسماء الطيور المصرية الموجودة هناك ؟ فكان له أن يبعث برسالة واحدة ويرسل طائر آخر بعد مدة كما هي العادة ، ولكن يظهر لنا أنه أراد اختبار كفاءة البريد الجوي للدولة وتأكد من أن الموجود من أسماء الطيور في الشام ، هي عاملة بصورة فعلية هناك ، وهي جاهزة تماما لأي مهمة تريدها الدولة .

واختار الفاطميون للعمل البريدي رجال عرفوا بالثقة والأخلاق الحميدة والكفاءة العالية والاخلاص للخلافة ، لما يؤتمنون عليه من رسائل شفوية يحملها اليهم الخلفاء ويكلفون بالمهمات السرية التي تحتاج الانباء على حملها لمن يحملون اليهم الأخبار أو التكليف بمهام مراقبة الولاة والتجسس عليهم [2] .

وبذلك ربطت الدولة الفاطمية جميع أنحاء الدولة بشبكة من خطوط البريد البري والجوي ، فكان البريد واسطة الاتصال بين القاهرة والولايات المصرية ، فأوجدت ادارة مركزية محكمة تشرف وتراقب عن كثب دقائق الامور في الدولة .

تلخصت مهمة البريد في نقل الأخبار من عاصمة الخلافة الى الولايات التابعة لها وبالعكس ، وتقديم التقارير الخاصة بالأعمال الادارية واحوالها للخليفة والسهر

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٣ .

(٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١١٦ ؛ أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٤٦ .

علـى ارسـال بريـد الخليفـة بالسـرعة الممكنـة ومراقبـة المراسـلات الصـادرة والـواردة مـن جميـع الولايـات ، ثـم فرزهـا لتصـل الـى أصـحابها ، وعـرض كتـب أصـحاب البريـد فـي جميـع النـواحي علـى الخليفـة وعـدم تأخيرهـا ، وضـمان وصـول البريـد وفـق جـداول معلومـة لايمكن تجاوزها [1] لأن وجود اتصـال سريع ومنتظم بين كافـة أرجـاء الدولـة المترامية الأطراف كان يساعد على وصول أخبار العمال واحتياجاتهم ، فضلا عن ارسال التعليمات المركزية أولا بأول ، لتحسين الأداء الاداري للدولة ٠

وكـان لانتظـام البريد أثر محسوس فـي تسـهيل أعمـال الدولـة وتفقد كل صـغيرة وكبيرة في ارجائها [2] ٠

ولصـاحب البريد علاقـة مباشرة بالخليفة فكـان ينقـل مـايجري لـه دون أن يحجمـه أحـد لأنـه ينبغـي للخليفـة أن لايجعـل بينـه وبـين البريـد وأصـحاب الأخبـار واسـطة ، ولايجعل بينهم وبين الوزراء تعلقا [3] ٠

اضطلع البريد بمهام الرقابة الادارية والمالية والاستخبار فله الدور الكبير في اشعار الولاة والعمال وكبار موظفي الدولة بأنهم تحت سمع وبصر الخليفة رغم البعد المكـاني بـين المركز والولايـات ، وكـان مـن مهـام صـاحب البريد الأساسية تتبـع كـل مايجري في بلاد الخلافة حتى ينفذه الى الخليفة ، فهو الذي يعينه الخليفة رقيبا على أكـابر رجـال الدولـة فـي العاصـمة وعلـى أعمـال الأطـراف فـي مختلـف أرجـاء الدولـة ، وعليه أن يوصل الخبر بأسرع السبل وأعجلها ، وهو ملزم بأن ينقل كل مايرى ويسمع خيرا كان أم شرا فأصبح صاحب ديوان البريد في العاصمة عين الخليفة الساهرة على سلامة سير الادارة الحكومية وضبطها في ربوع مصر [4] ٠

اعتمـد صـاحب البريـد فـي أخبـاره علـى أعوانـه فـي الولايـات والأقـاليم ، فكـانوا يوافونه بكل ماهو جديد وينوبون عنه في الولايات ويكتبون تقارير سرية الى الخليفة بكـل شـئ يجـري فيهـا ، عـن أحـوال الولايـة وسـير الادارة فيهـا وتصـرفات السـلطان

---

(١) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ، ص٥٢ ؛ أيوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٤٦-١٤٧ ٠

(٢) مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص١٦٢ ٠

(٣) الحسن بن عبدالله ، آثار الأول في ترتيب الدول ، ص٦٦ ٠

(١) الحسن بن عبدالله ، آثار الأول ، ص٨٥ ٠

المحلية بما يعمل الوالي وعمل القاضي وبما يرد بيت المال من مال [١] وحالة الأسعار والفلاحين والزراعة وحالة النقد وكمية الذهب والفضة المسكوكة ، فكان عليه أن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يسري عليه أمرهم وتتبع ذلك تتبعا شافيا ويستشفه استشفافا بليغا وينهه على حقه وصدقه ، وان يتصرف على حال عمارة البلاد ماهو عليه من الكمال والاختلال ومايجري في أمور الرعية ، فيما يعاملون به من الانصاف والجور والرفق والعسف فيكتب به مشروحا ، وان يعرف ماعليه أحوال الحكام في أحكامهم وسيرتهم وسائر مذاهبهم وطرائقهم ، وان يعرف حال دار الضرب ومايضرب فيها ويلزمه الموردون من الكلف والمؤن ، ويكتب بذلك على حقه وصدقه ، وان يوكل بمجلس عرض الأولياء واعطياتهم من يراعيه ويطالع مايحدث فيه ، ويكتب بما يقف عليه الحال من وقته وان يفرد لكل مايكتب فيه من أصناف الأخبار كتبا بأعيانها ، فيفرد أخبار القضاة ومايجري مجرى ذلك كتبا وبأخبار الخراج الضياع وأرزاق الأولياء ومايجري من دور الضرب والأسعار ومايقع فيه الحل والعقد والأخذ كتبا ليجري كل كتاب في موضعه ويكتب في بابه [٢] ٠

وأكدت أوامر الخلفاء الى أصحاب البريد على توخي الدقة في نقل الأخبار ولاينقل الا بعد الثقة من صحته وتثبيته على اصحابه من خلال اقامة الشواهد والدلائل ، بما يمكن اقامتها عليه وان لايردوا عن شئ لايعلمونه ، عدم المحاباة لأحد وستر فساده أو تقصيره عن الخليفة ، وأكد الخلفاء على كتمان الأخبار الخاصة بالعمل الاداري أو التقصير أو الفساد وعدم اذاعتها [٣] ويجب الا يعرف احد غير الخليفة بالمهام التي يؤدونها حتى اذا ما اخبر بأمر جديد يقضي بما يراه مناسبا فينال كل شخص مايستحق من عقاب وجزاء أو مكافأة وهبة وتقدير بغتة دون أن يدري لأن سير الامور بهذا الاتجاه سيؤدي الى حرص رجال الدولة على طاعة الخليفة والخوف من عقابه دائما ولم يجرء احد على مخالفة قوانين الدولة وأنظمتها

(٢) المسبحي ، أخبار مصر ، ص٥٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤١ ٠
(٣) قدامة بن جعفر ، الخراج ، ص٥٠-٥٢ ٠
(١) قدامة بن جعفر ، الخراج ، ص٥١ ٠

[١] حفاظا على سريتها وعدم إفشائها بين رجال الدولة لأنه ربما يساعد على هروبهم بما جمعوه من أموال ، أو انتشارها بين الرعية وبالتالي الاساءة الى سمعة الدولة ٠

أدى البريد دور الرقابة الادارية والمالية في الدولة الفاطمية عن طريق نقل الاخبار الى الخليفة مباشرة ، فكان لصاحب البريد أثر كبير في ايصال وتقديم الأخبار الى الخليفة عن أحوال الرعية وتجاوزات الولاة والقضاة وكبار موظفي الدولة ، وكانت له اليد الطولى في متابعة أخبار وأحوال الرعية وتظلماتهم من تعديات الولاة وغيرهم من رجال الدولة ، بنقل ذلك الى الخليفة مباشرة [٢] ٠

ويعمل تحت إشراف ديوان البريد مجموعة من العيون المهرة في جمع المعلومات للخلفاء عن كل مايحدث في أركان خلافتهم ، وكان رئيسهم يسمى ((صاحب الخبر)) [٣] ويشرف على أصحاب الأخبار في الولايات [٤] وهو شخصية ذات شكيمة تحتل مركزا ساميا في الدولة الفاطمية ، لذا توجب على صاحب البريد اختيار موظفين لهذا العمل تتوفر فيهم شروط معينة فيها الدهاء والحيلة والخديعة وله دراية بالأسعار ومعرفة بالبلاد وبلغة أهلها التي يتجسس فيه صبورا على مالعله يصير اليه من عقوبة ان ظفر به ، فضلا عن ذلك أن يكون ذا حدس صائب وفراسة تامة ومن الذين يوثق بنصحه وحدقه لان اختيار العيون والجواسيس أمر في غاية الخطورة والأهمية للاطمئنان الى ماينقله من اخبار وبالتالي اتخاذ الاجراءات الصحيحة من قبل الخليفة [٥] ٠

وزيادة في الحيطة عمد الخلفاء الى اتخاذ العيون على عمال البريد حتى لايخفوا عنهم الأخبار [٦] ٠

ومايدلل وبشكل قاطع على سرية التقارير التي يرسلها صاحب البريد وممارسته لمهام الرقابة الادارية والمالية والاستخبار ، ان البريد لايفتح الا بيد الخليفة من غير

---

(٢) نظام الملك ، سياسة نامة ، ص١٠٠-١٠١ ٠

(٣) ابن القلانسي ، ذيل تاريخ دمشق ، ص٥٩ ؛ الحدراوي ، الحاكم بأمر الله ، ص٨٢ ٠

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٩٢ ٠

(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٤٤ ٠

(١) القلقشندي ، ضوء الصبح المسفر ، ج١/ ص٤٦ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص١٢١ ٠

(٢) الحسن بن عبدالله ، اثار الاول ، ص٨٩ ٠

واسطة ولو كان نائما يستيقظ من نومه أو كان يأكل فلا يمهل حتى يفرغ من الأكل بل يتركه ليفتح البريد بيده ، فلا يفوت على نفسه أو على رعيته الامور الهامة ، وخاصة اذا كان البريد عن طريق الحمام [١] .

وتجدر الإشارة الى أن الخلفاء الفاطميون لم يسمحوا بمخالفة الأوامر وفتح البريد قبلهم ، وكانت عقوبة المخالف شديدة جداً تصل الى القتل ، لأن الأمر يتعلق بجوانب عالية السرية في الدولة وبالتالي عدم السماح لأي شخص مهما علت منزلته بالاطلاع عليها [٢] .

---

(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٤/ ص٣٦٨ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص٢٤١ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص١٦١ .

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٩٢ .

٢- رقابة ديوان الإنشاء والمكاتبات :

تعود تسمية انشاء الى الفعل انشأ فيقال انشأ الشئ ينشؤوه أي ابتدعه واخترعه ، وكل من ابتدأ شئ فقد أنشأه ، بمعنى أن الكاتب يخترع مايؤلفه من الكلام ويبتكر من المعاني فيما يكتب من المكاتبات والولايات غير ذلك أو بمعنى آخر أنه عنه تبدأ هذه الامور في الاصدار والايراد ومن هذا اضيفت الكتابة الى الانشاء من حيث أصلها الذي تبنى عليه [١] .

أما اصطلاحا فهو انشاء ماتحتاج اليه الدولة من المكاتبات الرسمية من العهود والمراسيم من تولية وعزل وارشادات الخليفة لولاته والمسامحات والاطلاقات ومناشير الاقطاعات وكافة الأوامر الادارية ، كلها تبدأ من هذا الديوان وتخرج عنه وبالتالي فإن مهمة هذا الديوان تتلخص في النظر في المكاتبات الواردة الى الخليفة وتصديرها وتسلم مايرد اليه من كتب وشكاوى وعرضها عليه والعمل على تنظيم تعليقاته الى الجهات المختصة [٢] وأطلق الفاطميون على الكتب الرسمية التي تخرج باسم الخليفة ((السجلات)) [٣] .

عنيت الدولة الفاطمية بأمر ديوان الانشاء وكتابه عناية كبيرة واتبعت فيه نظاما دقيقا ومهدت السبيل لبريده الى كل النواحي وأشار القلقشندي الى ذلك : ((ولما ولي الفاطميون الديار المصرية ، صرفوا مزيد عنايتهم لديوان الانشاء وكتابه ، فارتفع بهم قدره وشاع في الآفاق ذكره ، وولي ديوان الانشاء عنهم جماعة من أفاضل الكتاب وبلغائهم)) [٤] .

وكان ديوان الانشاء أهم دواوين الادارة المركزية الفاطمية ، حيث جعل ترتيبه في الأهمية مباشرة بعد رتبة الوزير [٥] ، وكان يسمى ((ديوان الانشاء والمكاتبات))

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ج١/ ص١٧٢ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص٩٠ ؛ الطريحي ، مجمع البحرين ، ج٤/ ص٣٠٩ .
(٢) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص١٥ ، ص٤٠ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٥٤ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص٩٧ .
(٣) ابن الصيرفي ، م ٠ ن ، ص١٦ .
(٤) صبح الاعشى ، ج١/ ص٩٦ .
(٥) م ٠ ن ، ج٣/ ص٤٩٠ .

[1] وإن أطلق عليه ابن الصيرفي (ت ٥٤٢ هـ / ١١٤٧م) اسم ((ديوان الرسائل)) [2] وقد غلبت عليه التسمية الاولى ، التي بقيت لتدل على ديوان الانشاء في مصر حتى سقوط الدولة الفاطمية [3] .

وكان على رأس هذا الديوان كاتب رفيع المستوى يقال له ((رئيس)) أو ((متولي)) [4] أو صاحب الديوان [5] وأن غلبت عليه تسمية ((كاتب الدست الشريف)) ويخاطب بالشيخ الأجل [6] ، لذا يعد متولي ديوان الانشاء لسان الخليفة الناطق بحجته المترجم عن عقله ومقالته وهي حلية الدولة وزينتها يرفع ذكرها ويعلي قدرها ويعظم خطرها ويدلل على فضل ملكها ورئيسها وهو يرأس طبقات الكتاب ويتقدمهم بالفضائل [7] لأن جميع المكاتبات ترد اليه وعنه تصدر وفي ديوانه تكتب الولايات السلطانية كافة ويقوم توقيعه على القصص على مقام توقيع الخليفة وجميع مايعلم عليه الخليفة من جليل وحقير في مزرعته حتى مايكتب في الدواوين الاخرى واليه ترد أسرار المملكة وخفاياها وبرأيه يستضاء في مشكلاتها وعلى تدبيره يعول في مهماتها [8] فكان عمله يتلخص بانشاء النقاط الرئيسية في الكتب الهامة الواردة أو الصادرة من الديوان لأنه لايمكنه الاجابة عن كل شئ بنفسه ، واليه تسلم المكاتبات مختومة فيتولى النظر في الصادر منها والوارد ليعرضها على الخليفة بنفسه ثم يأمر بالاجابة عنها ، ولايمكن لأحد أن يدخل اليه سوى المستخدمين فيه ، لأنه مجمع أسرار الدولة الخفية فمن الواجب كتمها [9] فهو أول داخل على الملك وآخر خارج منه والخليفة يستشيره في أكثر اموره ولايحجب عنه متى قصد المثول بين يديه ،

---

(١) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ،ج١/ ص١٤٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٩ .
(٢) القانون في ديوان الرسائل ، ص٥ .
(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١٠٣ .
(٤) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص٥ ، ص٧ .
(٥) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١٠٣ .
(٦) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٩ .
(٧) ابن خلف ، مواد البيان ، ص١٦٦ .
(٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١٠٢ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص١٠١ .
(٩) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص٢٠-٢١ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ص١٠١ .

وهذا أمر لايصل اليه غيره وربما بات عند الخليفة عدة أيام لانجاز الأعمال الخاصة بالدولة [١] .

اسندت الى ديوان الانشاء مهام الرقابة والاشراف على الأعمال المختصة بمراسلات الدولة فكان من أبرز مهام متوليه فتح الكتب والمراسلات الخاصة بشؤون الادارة وترتيبها حيث كان يسلمها الى أوثق كتابه ليلخصها ثم يعيدها اليه لمقابلتها مع الأصل فإن وجد فيها خلل بشئ أضافه بخطه ، وأنكر على الكاتب اهماله ليتتبه في المستأنف ، وان لم يكن فيها خلل عرضها على الخليفة لأخذ رأيه فيها ، وليستخرج أوامره بشأنها فيسطر تحت كل فصل منها مايجب أن يكون جوابا عنه على أحسن الوجوه وأفضلها فيسلمها بعد ذاك الى الكاتب المكلف بكتابة الردود والتوقيعات ، ثم يقابل الجواب بالتخريج للتأكد من صحته [٢] .

وعينت الدولة الفاطمية مصحح نحوي ليخرج ماكتب كامل الفضيلة خطاً ولفظاً وإعراباً اذ كان لايخرج من الديوان شئ الا بعد أن يراجعه ويصلح مايراه من الخطأ في الهجاء والنحو واللغة ، فان تم له ذلك عرضها على الخليفة [٣] فذكر المقريزي أن أبا الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي (ت٤٦٩هـ/١٠٧٦م) كان له على الخزانة بمصر في الشهر ثلاثون دينارا وغلة على أصلاح ما يخرج من ديوان الإنشاء ، وكان لايخرج منه شيء إلا بعد أن يقف عليه ويصلحه [٤]
[٤] .

وكان على صاحب ديوان الانشاء أن يتصفح جميع المكاتبات والسجلات الصادرة عن الديوان لفظا ً ومعنى ، تصفحا تاما يأمن معه من أن يشوب مايكتب في ديوانه أي زلل أو تحريف ، هذه الرقابة المستمرة من قبله تساعد على حفظ مصالح الدولة والرعية ، كما أنه متى ماعرف كتاب ديوانه تيقظه وتدقيقه لكتاباتهم ، عني كل واحد منهم بما يكتبه ، ومنع الكتاب من أخذ الرشوة في اضافة الألقاب

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٧ ؛ ابن الفرات ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٠ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٨ .
(٢) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص١٥ .
(٣) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٢/ ص٥١٦ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣١٨ .
(٤) المقريزي ، م . ن ، ص٣١٨ .

وهي وسيلة للتمييز بين موظفي الدولة حسب تفاوت درجاتهم . هي أشبه بالدرجات الوظيفية في وقتنا الحاضر والتي يترتب عليه زيادة في الراتب . أو المسامحة في منشور يذهب به جملة من أموال الدولة [١] لذلك كان ديوان الانشاء الفاطمي يحتوي على دفتر فيه أسماء وألقاب جميع موظفي الدولة وتاريخ تعيينهم ومنحهم اللقب وتاريخ صرفهم عن الوظيفة [٢] .

وحين الانتهاء من هذه الاجراءات الاحترازية التي يشرف عليها صاحب الديوان لضبط مراسلات الدولة يستدعي كاتب لعمل تذاكر تشمل على مهمات الامور التي تنهى في ضمن الكتب ((قصاصات)) لكل كتاب للاستعانة بها عند الحاجة حتى لايضطر الى التنقيب والتفتيش عنها في الأضابير عند الحاجة اليها ، لذا عليه تسلم جميع الكتب الواردة بعد أن تتم الاجابة عليها ليتاملها وينقل منها في تذاكره مايحتاج اليه ويجعل لكل صفة أوراقا في هذه التذاكر على حدة تكون على رؤوس الأوراق علامات باسم تلك الصفة والجهة ويكتب على هذه الصفة فصل من كتاب فلان . الوالي أو المشارف أو العامل . ورد بتاريخ كذا . مضمون الكتاب كذا . اجيب عنه بكذا أو اذا لم يجب عنه ، وتكون هذه سنوية تنتهي بانتهاء السنة فيعمل الشئ نفسه للسنة الجديدة ، كذلك أن يجعل له تذكرة يسطر فيها مهمات ماتخرج به الأوامر من الكتب الصادرة لئلا يغفل ولايجاب عنها [٣] وان يعمل فهرست للكتب الصادرة والواردة مفصلا باليوم والشهر والسنة موضحا فيه وقت ورود الكتاب أو صدوره ومضمونه [٤] .

ثم يقوم ديوان الانشاء بتسليم الكتب الى الجهة الصادرة لها بعد ختمها بختم صاحب الديوان ويختم من الخارج لكي لايطلع عليه أحد الا بفض أختامه وياخذ خط المستلم بذلك [٥] وهذا الاجراء يساعد على ضمان وصول الكتب الرسمية وعدم ضياعها بين الدواوين ومحاسبة الجهة المقصرة في تعطيل مصالح الدولة والرعية في

---

(١) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص١٦-١٧ .
(٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١٣٤ .
(٣) م . ن ، ص١٣٣-١٣٤ ؛ الطيار ، دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، ص١١٢-١١٣ .
(٤) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص٣٣ .
(٥) م . ن ، ص٣٥ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤، ج١/ ص١٤٠ .

حالـة تـأخير أو ضـياع الكتـب ، فضـلا عـن مكافحـة تزويرهـا بختمهـا مـن الـداخل والخارج والحد من ظواهرها الخطيرة في الاضرار بمصالح الدولة والمجتمع ٠

ويقوم موظف مختص في ديوان الانشاء والمكاتبات بعد ذلك يعرف بـ ((الخـازن)) يخـزن السـجلات والمناشـير والتقاليـد والخلـع ومايصـل الـى الـديوان مـن الضمان والجهة المرسلة منها بعد نسخها طبقا للأصل حرفا حرفا لتثبيتها في الديوان ويضع كل عنوان مع شبهه وكل ولاية وأعمالها منفردة عن الاخرى ، ويجعل كل سنة على حدتها مقسمة الى اثنى عشر فصلاً كل شهر على حدة ، ويوضع في اضبارة واحدة لتيسير الرجوع اليها اذا دعت الحاجة الى ذلك ، وكان على الخازن أن يحتفظ بجميع مافي الديوان من الكتب الواردة والصادرة والتذاكر وخرائط المهمات وضرائب الرسوم احتفاظا شديدا ، وبما أن الخازن يمسك زمام جميع الديوان بيده لذا ينبغي أن يختار ممن يشهد له بالامانة والثقة ونزاهة النفس وقلة الطمع فمتى ماكان قليل الأمانة ربما امالته الرشوة الى اخراج شئ من مكاتبات الديوان وافشاء سر من أسرار الدولة فيلحق ضررا كبيرا بها (١) وتكون هذه النسخ مخلدة في الديوان لاتخرج منه أبدا (٢) ٠

من هنا نلاحظ أن هناك مهمة رقابية كبيرة وضعت على عاتق ديوان الانشاء والمكاتبات وهو أن يكون بمثابة ارشيف لكل الجوانب الادارية والمالية في الدولة ، حيـث كانـت مسـؤولية ديـوان الانشـاء والمكاتبـات الاشـراف علـى كـل المكاتبـات والمراسلات الرسمية والاحتفاظ بنسخ لكل مايصل اليه من الولايات والـدواوين الاداريـة والماليـة وأسـماء كافـة مـوظفي الدولـة والخلـع التـي تخلـع علـيهم ، وبذلك فانه يشارك كبار المسؤولين والدواوين في الرقابة بما يحتفظ به من الوثائق الرسمية للدولة ، وبالتالي فأنه المرجع الأول المسؤول عن التدقيق والرقابة ٠

---

(١) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص٣٥-٣٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١٣٥-١٣٦ ٠

(٢) ابن الصيرفي ، م ٠ ن ، ص٢٨ ٠

بالاضافة الى ذلك يقع على عاتق ديوان الانشاء والمكاتبات الحرص على اجابة الكتب الرسمية وعدم تأخيرها ، مما يساعد على ضبط سير ادارة الدولة على اكمل وجه وعدم تعطيل مصالحها ومصالح العامة [١] ٠

يتضح لنا ان المهام الرقابية لديوان الانشاء والمكاتبات اعتمدت التوثيق الاداري لاعمالها كوسيلة احترازية من التلاعب والتزوير فيها ، فضلا عن احكام الرقابة على اعمال منتسبيها وتدقيق كل ما يجري على ايديهم من اعمال ٠

---

(١) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص١٧ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص١١١ ٠

المبحث الثاني : المؤسسات القضائية وشبه القضائية :

١- رقابة القضاء :

حظيَ القضاء بمكانة متميزة في الدولة العربية الاسلامية عامة وفي الدولة الفاطمية خاصة ، لأن الاسلام اولى العدالة أهمية كبيرة وألزم بتطبيقها والحكم بموجبها بين الناس ، وظهرت لأول مرة في مصر وظيفة قاضي القضاة بعد ان أصبحت مركزا للخلافة الفاطمية بعد دخولها من قبلهم في سنة (٣٥٨هـ/ ٩٦٩م) [١] وامتلك القضاء المساحات الواسعة من الحرية واستطاع استدعاء أي فرد مهما كان منصبه حتى الخليفة نفسه فقد رفع احد التجار خصومة لقاضي القضاة ضد الخليفة الحاكم بأمر الله لأنه أمر بإتلاف بضاعته من الزبيب وجرار العسل ، فلما واجهه القاضي بالتهمة صرح الخليفة للقاضي انه فعل ذلك خوفا من تحويلها الى خمرة بعد إصداره قراراً بمنع صناعتها وشربها ، ووعد بدفع مبلغ التعويض الذي طالب به التاجر وهو الف قطعة من الذهب إذا اقسم التاجر ان الفاكهة كانت للأكل فقط ، فحلف التاجر وحصل على مبلغ التعويض [٢] ولكن سلطة القاضي اتسعت في الدولة الفاطمية ولم تعد مقتصرة على الأحكام الشرعية والفصل بين الناس في الخصومات المدنية والجنائية وقضايا الأموال الشخصية والمعاملات [٣] فقد كان الى جانب عمله القضائي يجمع أعمالا اخرى بعضها اداري وبعضها مالي لاتقل اهميتها وخطورتها عما سبق ، فكان منصب قاضي القضاة في الدولة الفاطمية من أهم المناصب الإدارية وأعلاها شاناً وارفعها قدرا ً [٤] حيث شمل سجل توليه بالاضافة الى القضاء في الديار المصرية وأعمالها والصلاة والخطابة ((الاشراف على كافة دور الضرب فيها وضبط عيار الذهب والفضة والنظر في المواريث وأموال اليتامى والاحباس على المساجد والجوامع

---

(١) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٥٩٠ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٤٠-١٤١ .

(٢) سايروس ، تاريخ البطاركة ، مج٢ ، ج٢/ ص١٢٥ ؛ ماجد ، الخليفة الحاكم بأمر الله ، ص٩٢ .

(٣) ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٢٢٠ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٦ ؛ محمود عرفه ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٣٣٥ .

(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠٨ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٦ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير - تراجم عبيدية ، ص٢٥٠ .

والقومة عليها والمؤذنين بها وسائر المتصرفين فيها ، والنظر في مصالحها جميعا وكذلك تصفح أموال الشهود والأمناء فضلا عن ذلك الاستخلاف في الحكم وهو حق تعيين وعزل نوابه في الولايات)) [١] .

ومن خلال الاطلاع على مهام وصلاحيات قاضي القضاة يتضح لنا أنه مارس الرقابة على هذه الأعمال الادارية والمالية ، وبهذا يكون القضاء في ظل هذا الوضع يماثل مايعرف في الاصطلاح المعاصر بـ (القضاء الإداري) أي إتباع أسلوب تنظيم الرقابة القضائية على الادارة [٢] لأن تقييد السلطة الادارية من الناحية الشرعية يهدف الى ضمان احترام القوانين وحقوق الرعية ، وحمايتها من أي تعسف أو اساءة استخدام السلطة من جانب الادارة .

وسيركز بحثنا على مهام الرقابة والاشراف التي كلف بها القضاء الفاطمي دون التطرق الى المهام الاخرى تماشيا مع موضع البحث .

أ- الرقابة والإشراف على ديوان القضاء :

كانت أول المهام الرقابية التي يمارسها قاضي القضاة حين تسنمه لمنصبه هو تسلم سجلات الحكام أو دواوين الحكم من الذي سبقه [٣] وهي عبارة عن الارشيف القضائي [٤] وهو بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها وظيفته ، فهو يشمل كل مايخص قاضي القضاة ومما له علاقة في القضاء [٥] حيث يحتوي على : ((الخرائط التي فيها نسخ السجلات والصكوك والمحاضر ونصب الأوصياء والقيم في أموال الوقف وتقدير النفقات ، وذلك لأن القاضي يكتب نسختين احداهما تكون في يد الخصم والاخرى قد تكون في ديوان القاضي ، لأنه ربما يحتاج اليها لمعنى من

---

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٤٢٩ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ـ تراجم عبيدية ، ص٣٩٠ ؛ ابن حجر العسقلاني ، رفع الإصر عن قضاة مصر ، ص١٩٢ .
(٢) صالح ، الرقابة الإدارية والمالية ، ص١٨٢ .
(٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٥٨٨ ، ص٥٩٠ ، ص٦١٢ ؛ ابن ابي الدم ، أدب القضاء ، ص٣٤٥ .
(٤) ماجد ، الخليفة الحاكم بأمر الله ، ص٦٩ .
(٥) عبد الرزاق الانباري ، منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية ، ص٢٦٧ .

المعاني ، ومافي يد الخصم لايؤمن عليه من الزيادة والنقصان فلا يمكن الاعتماد عليه)) [١] .

لأهمية دواوين الحكم نجد الخليفة يأمر قاضي القضاة أن يتسلم ديوان القضاء ((وما فيه من الحجج والسجلات والوثائق والكفالات والمحاضر والوكالات بمحضر من العدول ليكونوا له مشاهدين وعليه شاهدين وان يجعل خزانها من يرتضيه باجتماع ادوات الخير فيه عاملا في حفظها بما تقتضيه الأمانة التي اشفقت السماوات والأرض والجبال منها أقررن بالعجز عنها)) [٢] .

ويقوم قاضي القضاة بجرد دواوين الحكم بمساعدة اثنين من ثقاته ويرتبان كل نوع من أنواع القضايا في خريطة ، ومايخص أموال اليتامى في خريطة ومايخص الأوقاف في خريطة ، وهكذا حتى لايشتبه عليه شئ من ذلك متى احتاج الى نسخة من هذه القضايا أو اموال اليتامى أو الأوقاف وغير ذلك [٣] .

ويلاحظ من اجراءات تسلم قاضي القضاة لمنصبه هو القيام بعمليات تدقيق بمساعدة اثنين من الشهود وبالتالي الوصول الى الأخطاء الادارية التي ربما وقع فيها من قبله ، واكتشاف حالات الفساد الاداري والتلاعب في حالة وجودها .

لذا يمكن اعتبار دواوين الحكم الجهاز الوثائقي الكامل لدائرته ينتقل الاشراف عليه وتدقيق صحة مجرياته الى القاضي الجديد ليمارس من خلاله مسؤوليات وظيفته [٤] .

وكان ابن ابي العوام الحنبلي قاضي القضاة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله أول من نقل دواوين الحكم الى جامع عمرو بن العاص وكانت قبله تحفظ في دار القاضي ثم تنتقل اذا مات أو عزل الى دار الذي يلي بعده [٥] .

ان اجراء قاضي القضاة ابن ابي العوام هو لتسهيل عمل الشهود المكلفين في حفظ الوثائق أو الحاجة الى السجلات القديمة في بعض القضايا ، وعندما تكون في

---

(١) ابن مازة ، شرح ادب القاضي للخصاف ، ج١/ ص٢٥٩ .
(٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٢٧٤ .
(٣) ابن مازة ، شرح ادب القاضي ، ج١/ ص٢٦٠-٢٦١ .
(٤) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص١٨٣ .
(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٠٩ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٤٦ ؛ هالم ، الفاطميون ، ص٧٥ .

دار القاضي هناك صعوبة في ذلك ، فضلا عن عدم ضياع أوتلف الوثائق الهامة للرعية والدولة نتيجة التنقل من دار الى اخرى بعد عزل قاضي القضاة أو وفاته ، يضاف الى ذلك بناء مؤسسة خاصة لحفظ وترتيب دواوين الحكم ووضع الخرائط بشكل دائم لها ٠

تولى قاضي القضاة الاشراف الكامل على جميع أعمال الخلافة وهو المسؤول الأول عن تعيين القضاة في الولايات والاشراف عليهم لتعذر قضاءه وحده بين جميع سكان الدولة ، نظرا الى سعة مهامه وتوسع اختصاصاته ، لذلك كان قاضي القضاة مضطرا الى اتخاذ اعوان له في أعمال القضاء الواسعة عرفوا بـ ((نواب الحكم)) أو ((خلفاء النواحي)) [١] فكان لقاضي القضاة نائب أو أكثر في العاصمة للتخفيف عنه ، وكان لهذا النائب الحق في أن يستخلف من قبله على شرط أن تكون الانابة باذن قاضي القضاة [٢] ٠

لذلك كان على قاضي القضاة مراقبة اعمالهم وتفقد شؤونهم والبحث عن سيرتهم وتفحص أقضيتهم ومراقبة الأحكام القضائية التي تصدر عنهم ، وكان له عزلهم ونقلهم من مكان الى آخر اذا اقتضى الأمر ، لأن الخليفة الفاطمي عهد اليه بالسلطة القضائية فكان بذلك يتصرف بالقضاء تقليداً وعزلاً ، ويراعي امورهم بين الناس وسيرهم ويتصفح أقضيتهم لأنه مرجع الأحكام الشرعية [٣] ٠

ويلاحظ من ذلك بدء ظهور روح انفصالية بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في الادارة المحلية ، فقد كان قضاة الولايات ((نواب الحكم أو خلفاء النواحي)) يقومون بعملهم القضائي كنواب عن رؤسائهم في القاهرة [٤] ٠

وفضلاً عن هؤلاء كان القاضي يختار جماعة من الشهود ، لتقوم بمساعدته في وظيفته الأصلية في القضاء ، حيث كان القاضي يحتاج الى خدماتهم ، ليس فقط في مجلس الحكم ، وانما يطلب معاونتهم ايضا في اختصاصاته الدينية والمدنية

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨٢ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٩٣ ، ص٢٩٣ ٠
(٢) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠١ ، ص٦٠٤ ٠
(٣) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٥٣-٥٤ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٨٨ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٩١ ٠
(٤) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٣٤ ٠

الاخرى ، فكان الشهود الذين يعملون مع القاضي يطلق عليهم اسم : ((الشهود العدول)) جمع ((شاهد عدل)) [١] .

والعدالة : ((هي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن اذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم تحملا عن الاشهاد واداء عند التنازع وكتب في السجلات تحفظ فيه حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم ، وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح)) [٢] .

كان قاضي القضاة ونوابه يختارون الشهود العدول بعناية من بين الأشخاص المشهود لهم بالأمانة والتفقه في الدين ولايسمح للقاضي أن يعدل شاهدا إلا بإذن من الخليفة بعد أن يزكيه عشرون عدلا ممن سبقوه في هذه الوظيفة ويرضاه سائر الشهود [٣] ورغم اعطاء القاضي الحرية في اختيار الشهود العدول الا ان السلطة التنفيذية كانت تراقب تعديلهم لأهمية دورهم في ساحة القضاء ومساعدته في تحقيق العدالة [٤] .

ولم يكن القاضي المعين حديثا مضطرا الى ابقاء الشهود العدول الذين عينهم سلفه ، فكان يستطيع أن يسقطهم حسب رأيه وأن يتخذ جماعة من العدول غيرهم [٥] .

وكان على القاضي تصفح أحوال الشهود العدول ، فكان يراقب سيرهم ويتحقق من حسن سيرتهم ليطمئن الى عدالتهم وتقويم من يجب تقويمه ، ويسقط شهادة المتهمين منهم ويعاقب من يسئ استعمال سلطته أو التقصير في اداء واجباته بالغياب عن مجلس الحكم أو الحضور في وقت متأخر أو غير ذلك بالزامه بغرم

---

(١) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠٤ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨١-٢٨٢ .
(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٢٢٤ .
(٣) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠٨ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٨ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٧ .
(٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٧ ، ج١٠/ ص٣٨٧ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٤٧ .
(٥) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٦٤ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٦٧ .

ثقيل أو التهديد بالفصل من وظيفته وذلك رعاية لشرط العدالة وضمانا لعدم تعطيل مصالح الرعية [١] ٠

فقد أسقط القاضي ابن ابي العوام سنة (٤٠٩ هـ / ١٠١٨م) جماعة من الشهود وتظلموا للخليفة الحاكم بأمر الله فقال لهم : ((الذي عدلكم هو الذي أسقطكم)) [٢] ٠

يتضح لنا من هذه الرواية أمرين : الأول هو تحري القاضي عن الشهود العدول وسيرتهم لذلك أسقط جماعة منهم ، والثاني عدم تدخل الخليفة في صلاحية القاضي باسقاط الشهادة عن المقصر أو المسئ والفاسد ٠

ولما لم يسمح وقت القاضي لهذا كله عين رجلا يسمى ((صاحب المسائل)) للوقوف على حقيقة الشهود فنيط به السؤال عن الشهود ومداومة السؤال عنهم من وقت لآخر قدر بستة أشهر [٣] ٠

ويبدو أن قضاة الدولة الفاطمية لم يعتمدوا على صاحب المسائل بشكل مطلق خوفا من فساده ، لذلك شكلوا لجان من ثلاثة أو اربعة شهود لتحري أحوال بقية الشهود والتأكد من نزاهتهم وأمانتهم [٤] ٠

وبهذا وضع قضاة الدولة الفاطمية الشهود العدول تحت الرقابة المستمرة عن طريق السؤال عنهم بأنفسهم أو عن طريق صاحب المسائل أو تشكيل لجنة من الشهود المعروفين بنزاهتهم وأمانتهم ، وبالتالي رقابة الشهود بعدة طرق وعدم الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات في رقابتهم ٠

---

(١) الانطاكي ، تاريخ ، ص٣١٢ ؛ ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٢٢٥ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج١٠/ ص٣٥٦ ، ص٤٣٢ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير ـ تراجم عبيدية ، ص٣٦٢ ، ص٣٩٧ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ٢١٦ ٠

(٢) ابن حجر ، م ٠ ن ، ص٤٦ ٠

(٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٤٢ ؛ ابن مازة ، شرح أدب القاضي ، ج٣/ ٢٥ ؛ ابن ابي الدم ، ادب القضاء ، ج١/ ص٣٨٩ ، ص٣٩١ ٠

(٤) المقريزي ، المقفى الكبير ـ تراجم عبيدية ، ص٣٩٠ ٠

ب- رقابة الشهود العدول :

ان تأكيد الخلفاء والقضاة في الكشف عن عدالة العدول والتثبت من نزاهتهم واسقاط المجروح منهم ، يوضح لنا مكانتهم في مؤسسة القضاء ، فضلا عن المهام الرقابية الكبيرة التي كلفوا بها ، حيث كانوا يراجعون السجلات والعقود للتأكد من صحتها ومطابقتها للشرع وتزكية الذين يشهدون عند القاضي ، وكان من اختصاصهم أيضا الشهادة على مايصدره القاضي من الأحكام ، وانه غير مخالف لأحكام الشريعة الغراء ويقدمون له نصائحهم وملاحظاتهم في وقت انعقاد المحكمة ويقارنون الشهادات (١) .

وكان من مهام الشهود العدول الرئيسية كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم حسب ماتأمر به الشريعة الغراء (٢) وكذلك الشهادة على الأوراق الرسمية من عقود البيع والشراء والايجار والصكوك وغيرها بين الدولة والرعية أو العكس لضمان حقوقهما على حد سواء ، فمثلاً شرعية الصك حددت بان يوقع عليه شاهدان من العدول (٣) .

ووقع على عاتق الشهود العدول في الدولة الفاطمية مرافقة السفن التي تحمل الاهراء السلطانية ، وهي الغلال التي تشتريها الدولة من الفلاحين لأجل استخدامها عند الأزمات أو ارتفاع الأسعار لرقابة الموظفين وضمان وصول الغلال الى مخازن الاهراء دون أي نقص فيها خوفا من بيع بعضها في الطريق أو غير ذلك (٤) .

وأعطيت للشهود العدول في الدولة الفاطمية رقابة موظفي ديوان الخراج ، بتعيين شاهد عدل مع موظفي الديوان لمرافقتهم في تحرير مساحة الأراضي المزروعة بعد فيضان النيل ونوع الحاصل المزروع وذلك لأن الدولة الفاطمية كانت تاخذ الخراج من الأراضي المزروعة والتي شملها الري فقط ولا تأخذ من الأراضي البور ، ويقوم ديوان الخراج سنويا بعد فيضان النيل بجرد المساحة المزروعة ونوع الحاصل لرفع

---

(١) ابن ميسر ، أخبار مصر ، ج٢/ ٤٤ ؛ ابن حجر ، رفع الإصر ، ص١٣٣ .
(٢) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١١٧ .
(٣) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٠٤ ؛ ريم الذهبي ، تجارة مصر خلال العصر الفاطمي ، ص١٣٦ .
(٤) النابلسي ، لمع القوانين المضية ، ص٥١ .

العبء عن الفلاح المصري وازدهار الزراعة ، ويرافق شاهد العدل الموظفين في ذلك لضمان نزاهة عمل ديوان الخراج [١] .

ويرافق شاهد عدل موظفي ديوان الخراج لجباية الضرائب من الفلاحين وذلك بتصديق الوصولات التي تعطى لهم وابقاء نسخة منها لديه ، لضمان الجباية من الفلاحين بصورة نزيهة وعدم اتاحة الفرصة لموظفي الديوان في أخذ الأموال من بعض الأراضي الزراعية وخاصة لذوي النفوذ ، أو فرض مبالغ اضافية على الفلاحين ، ويقوم الشاهد أيضا بتسجيل مقدار الأموال المستحصلة من كل ناحية ورفعها مع الوصولات الى ناظر الديوان [٢] .

وعهد الخليفة الحاكم بأمر الله للشهود العدول برقابة الشرطة فعين فيها وفي كل بلد شاهدين وأمر ان لايقام حد على ذي جريرة ومرتكبها إلا بعد ان يصح عند الشاهدين انه مستوجب للحد [٣] .

وراقب الشهود العدول مجلس المظالم ، فكان لايعقد إلا بحضور اثنين منهم ، ولهؤلاء أهمية خاصة لأنهم يثبتون مايعرفونه عن الخصوم مما ينير الطريق أمام صاحب المظالم أضف الى ذلك انهم يشهدون ويقررون منافاة أحكام صاحب المظالم للشريعة والعدل أو عدم منافاتها ، اذن فوجود الشهود يكسب احكام صاحب المظالم قوة شرعية [٤] .

ت- الإشراف والرقابة على الأحباس :

تولى قاضي القضاة في العصر الفاطمي الاشراف على الاحباس ، وقصد بالأحباس الأموال الموقوفة على جهات البر سواء (من مباني وقياسر ومنازل وحمامات وأراضي زراعية وغيرها) ، لأغراض دينية أو اجتماعية كان يخصص ايرادها للانفاق على الجوامع والمساجد والمشاهد والرباطات والسبل وغير ذلك [٥] .

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦٢ .
(٢) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٠٤ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٨/ ص٢١٨ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦٢ .
(٣) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦٥ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص٢٠٨ .
(٤) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٤ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨٠ .
(١) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١٦ .

وحتى يضمن الفاطميون موردا ثابتا ينفقون منه على تعمير المساجد وفرشها والصرف على قومتها وخدامها وتقديم الخدمات للزوار من ماء وغير ذلك ، أوقفوا الكثير من المنازل والحوانيت والقياسر والحمامات والمخازن والأراضي الزراعية وغيرها فقد أمر الخليفة الحاكم بأمر الله في سنة (٤٠٣ هـ / ١٠١٢م) باثبات المساجد التي لاغلة لها ولااحد يقوم بها أو التي لها غلة لاتقوم باحتياجاتها فاثبتت في سجل رفع اليه ، وبلغت عدتها ثمانمائة وثلاثين مسجدا قدر لها نفقة شهرية قيمتها (٩٢٢٠) درهما بواقع اثني عشر درهما لكل مسجد [١] ، وبناءً عليه أمر الخليفة في سنة (٤٠٤ هـ / ١٠١٣م) بقراءة سجل بتحبيس عدة مزارع وقرى وأراضي ومباني وقياسر وغيرها على الفقهاء والقراء والمؤذنين بالجوامع ، وعلى المصانع (حفاري القبور) والقوام بها ونفقة المارستانات وأرزاق المستخدمين فيها وثمن الأكفان لفقراء المسلمين [٢] .

وعمل الفاطميون على تنظيم الاحباس فجعلوا لها ادارة موحدة تشرف على جباية ايراداتها وتنظيم نفقاتها واطلق على هذه الادارة ((ديوان الأحباس)) وشمل اختصاصه الأحباس العامة والخاصة وكان يتولى امره قاضي القضاة ويتولى الإشراف المباشر على توزيع ريع تلك الأحباس على ماحبست عليه ، ولايخدم فيه الا أعيان كتاب المسلمين من الشهود العدول . بحكم انها معاملة دينية وكان فيه موظف مهمته الاشراف على الجوامع والمساجد وماإليها يطوف بها على الدوام لمعرفة ماتحتاج اليه من صيانة واثاث كالقناديل والشموع والحصر ويتقدم هذا الموظف بطلب المال اللازم لذلك ، كما كان يعطي الاذن لديوان الرواتب بالصرف للمستحقين في المساجد وغيرها من الائمة والقراء والمؤذنين والخدم وغيرهم ، باعطاء كل واحد منهم ورقة تؤكد استمرار خدمته طوال الشهر دون غياب [٣] .

---

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٩٦ ؛ الخطط ، ج٤/ ص٨٧ .
(٣) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦٠٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٥٢-٥٣ ؛ تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٩٢-٩٣ .
(١) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٨٧ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١٧ .

وكان بالديوان كاتبان ومعينان لتنظيم الاستيمارات ويورد في استيمارة كل مافي الرقاع والرواتب ومايجبى له من اموال الجهات المحبوسة (١) .

بالرغم من تعيين القاضي لأعيان الشهود العدول وهم مايعرفون بالامناء ومهمتهم ضبط امور الاوقاف والحفاظ عليها لصعوبة ادارته بنفسه لأعماله الكثيرة لكنه وضعهم تحت الرقابة المستمرة من قبله والمحاسبة ، فيتفقد احوالهم فيعزل من يرى عزله اذا قصر في اداء مهماته ويبقي من يرى ابقاءه على وفق المصلحة العامة ، ويتابع مدى قيام الامين بواجباته ، فكان القاضي يحاسب كل امين على جهة ويحاسب الديوان شهرا بشهر وسنة بسنة ، وكان قاضي القضاة ونوابه لايتركون امور الاوقاف واموالها الى الامناء يتصرفون فيها بمعزل عن رقابته (٢) ، وكان القاضي يراقب جمع ريع الاحباس وصرفها في الوجوه المخصصة لها دون التفريط في ذلك حتى ان قاضي القضاة عبد العزيز بن النعمان (٣) عين شاهدين لضبطها وزيادة الرقابة عليها (٤) .

وعليه التأكد بنفسه من ايجار الاحباس سواء كانت منازل او قياسر او حمامات او اراضي زراعية او غير ذلك قد تم بسعرها الحقيقي الموجود في السوق حتى لايخسر الديوان كثيرا من امواله المخصصة لجهات البر نتيجة لجهل الامناء بذلك او لتواطئ حصل من قبل الامين لتحقيق الفائدة المادية من ذلك (٥) وما يؤكد هذا

---

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠١ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٥ .

(٣) ابن مازة ، شرح ادب القاضي ، ج١/ ص٢٨٨ ، ص٢٩١ ؛ ابن ابي الدم ، ادب القضاء ، ج١/ص٣٤٥ ؛ الغزي ، كتاب القضاء ، ص٥٧ .

(٤) عبد العزيز النعمان : عبد العزيز بن محمد بن النعمان بن المنصور بن احمد بن حيون المغربي القيرواني الاسماعيلي المذهب ولد سنة (٣٥٥هـ/٩٦٥م) وعين في سنة (٣٨٩هـ/٩٩٨م) للنظر في المظالم ، ثم عينه الخليفة الحاكم بأمر الله قاضياً للقضاة سنة (٣٩٤هـ/١٠٠٣م) مع مابيده من المظالم واستمر حتى سنة (٣٩٨هـ/١٠٠٧م) حيث عزله الخليفة الحاكم بأمر الله بعد اتهامه بالتسبب بمقتل ابو يعقوب بن نسطاس الطبيب وقتل في سنة (٤٠١هـ/١٠١٠م) ، وهو من كبار علماء الفقه الاسماعيلي واول من تولى النظر في دار العلم التي اسسها الخليفة الحاكم بأمر الله . المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٧٣ ، ص٨٧ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٦٦-١٧٠ ؛ الكربلائي ، المشرع الاسماعيلي ابو حنيفة القاضي النعمان القيرواني المغربي ، ص٤٠-٤١ .

(٥) ابن حجر ، م . ن ، ص١٦٨ .

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٥٧ .

إشراف قاضي القضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي [١] بنفسه على تحصيل أموال الاحباس وارتفعت وارداتها بشكل كبير في عهده [٢] .

والى جانب ذلك كان على القاضي استثمار اموال الاحباس وزيادة ربحها مثل استغلال الساحات او الاراضي المحبوسة ببناء المنازل او الحمامات او منشآت اخرى وبالتالي تطوير مرافقها وزيادة وارداتها فضلا عن صيانة وترميم المباني والمنشآت التابعة لديوان الاحباس مما تدره من اموال بين مدة واخرى حتى لاتتهالك بمرور الزمن وتفقد الكثير من قيمتها المادية نتيجة لاهمالها وتركها بايدي المؤجرين [٣] وهذا ماعمل عليه القاضي عبد العزيز بن النعمان فتفقد مرافقها ومعرفة احتياجاتها بين مدة واخرى [٤] .

ث- الإشراف على المساجد والجوامع :

لم يترك قاضي قضاة الدولة الفاطمية مهمة الإشراف على مساجد وجوامع مصر بيد مشارفها فقط ، بل كان القضاة يراقبون بانفسهم ترميم المساجد وصيانتها وتنظيف ساحاتها وافنيتها وانارتها وتبديل الفرش فيها وتعبيد الطرق المؤدية اليها [٥] .

ودرجت العادة في ايام الفاطميين ان يقوم قاضي القضاة ونوابه بالطواف على المساجد والجوامع والمشاهد في مصر عند النصف من شعبان وذلك ليتفقدوا حصرها وقناديلها وعمائرها وماتحتاج اليه قبل حلول شهر رمضان المبارك [٦] ويخرج قاضي قاضي القضاة ومعه كبار رجال الدولة ويتبرعون بالأموال الكثيرة للمساجد ابتغاء

(٢) الفارقي : عبد الحاكم بن سعيد بن مالك الفارقي تولى منصب قاضي القضاة سنة (٤١٩هـ/١٠٢٨م) وصرفه عنه سنة (٤٢٧هـ/١٠٣٥م) بسبب ثبوت اختلاسه لاموال ابن احد التجار وتوفي سنة (٤٣٥هـ/١٠٤٣م) . الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٦١٣ .

(٣) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٦٨ .

(٤) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٥٧ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٥٣ .

(٥) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٦٨ .

(٦) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٨٧-٣٨٨ ، ص٤٣٣ .

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٤٣٨ ؛ عرفة ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٣٣٧ .

للثواب وهذا ماحدث مع قاضي القضاة ابن ميسر [١] في سنة (٥٣١هـ/١١٣٦م) [٢] وبالتالي هو موسم سنوي للتفتيش على المساجد والجوامع والمشاهد في مصر ، وضمان صيانتها وتلبية احتياجاتها وصرف ريع الاحباس المخصص لها بصورة صحيحة ٠

ج- الإشراف على المواريث :

تولى قاضي القضاة الفاطمي مهمة الاشراف على المواريث ، وهو مال من يموت وليس له وريث خاص بقرابة او نكاح او ولاء ، او من مات وخلف من لم يستحق كل الميراث ، وكانت هذه الاموال تؤول الى بيت المال [٣] فاذا كانت هذه الاموال في صورة عقارات أو أراضي زراعية تقوم الحكومة باستثمارها عن طريق التأجير [٤] ٠

واتخذ الفاطميون للمواريث ديوانا سمي (ديوان المواريث الحشرية) لايتولاه إلا شاهد عدل وفيه جماعة من الكتاب [٥] يقومون بمتابعة هذه الاموال وتوريدها الى بيت المال ، وكان هناك كاتب مخصص لتدوين من يموت بمصر والقاهرة كل يوم وتفصيله من رجال ونساء وصغار تكتب منه نسخ للديوان ، وكاتب التقارير تستمر طوال اليوم ولاتختم الا عند صلاة العصر فمن توفي بعد العصر اضيف الى نهار اليوم التالي [٦] ٠

---

(٢) ابن ميسر : محمد بن ابي الفرج هبة الله بن ميسر ابو عبدالله القيسراني الاصل المصري الشافعي ، من عائلة ثرية قدمت الى مصر بعد الشدة المستنصرية فترقى ابن ميسر حتى تولى منصب قاضي القضاة في سنة (٥٢١هـ/١١٢٧م) ولقب بـ (ثقة الدولة سناء الملك شرف الاحكام عمدة امير المؤمنين) وعزل في سنة (٥٣١هـ/١١٣٦م) وهي السنة التي قتل فيها ٠ ابن ظافر ، اخبار الدول المنقطعة ، ص١٦٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص١٦٢ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٢٩٦-٢٩٧ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ١١٨ ٠

(٣) ابن حجر ، م ٠ ن ، ص٢٩٧ ٠

(٤) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣١٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٦٤ ٠

(٥) الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٩٠ ٠

(٦) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٩٢ ٠

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٦٤ ؛ سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١٣٩ ٠

وتولى ديوان المواريث الحشرية ايضا مهمة حفظ التركات التي غاب وارثيها بعيدا عن مصر في شرق الارض ومغاربها ، حيث يأمر القاضي بحفظها في مودع الحكم حتى اذا حضر من يطلبها وطالعه القاضي بثبوت استحقاقه اطلقها في الحال [١] أما إذا كان الوارث في داخل مصر فيرسل الى ديوان المواريث في المدينة الموجود فيها ليبلغه بما استحقه من تركات [٢] .

ويظهر ان أموال المواريث كانت تتراكم في مودع الحكم عند قاضي القضاة بسبب عدم مجيء أصحابها ولفترات طويلة ، فقد كتب قاضي القضاة ابو الفتح مسلم بن علي الرأس عيني الى الوزير الأفضل : ((قد اعتبرت مافي مودع الحكم من مال المواريث فكان مائة ألف دينار ، ورفعها الى بيت المال أولى من تركها في المودع ، فان لها السيرة الطويلة لم يطلب شيءُ منها)) فأجاب الأفضل : ((إنما قلدناك الحكم ولا رأي لنا فيما لانستحقه ، فاتركه على حاله لمستحقيه ولا تراجع فيه)) [٣] ويتضح من هذا النص بقاء أموال المواريث في مودع الحكم لمدة طويلة وليس له نقلها الى بيت المال الابعد مخاطبة الوزير بذلك ومن ثم الحفاظ على أموال الرعية ولو طالت مدة ذلك .

ولابد من الاشارة هنا الى ان المواريث الحشرية التي تعد من المصادر المهمة لبيت المال وخصوصا في فترات انتشار الاوبئة التي تنتج عن الازمات الاقتصادية بسبب كثرة اعداد الموتى في تلك الفترات وانتقال اموالهم وثرواتهم الى بيت المال ، وتعد الشدة العظمى في عهد الخليفة المستنصر بالله خير دليل على هذا فقد تزايدت الاموال التي آلت لبيت المال للفترة من سنة (٤٥٧-٤٦٤هـ/١٠٦٤-١٠٧١م) ، حيث كان ديوان المواريث يحصي نحو عشرة آلاف ميت يوميا بسبب المجاعة وانتشار الأوبئة [٤] .

---

(٢) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٢٤ ؛ ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٥٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٧٢ .
(٣) النابلسي ، لمع القوانين المضية ، ص٥٤ .
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٧٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١١٨ .
(١) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٣٧١ .

وكانت مهام القاضي الرقابية في ديوان المواريث هو ضبط احكام المواريث وفق الشريعة الغراء في تقسيم التركات بين الورثة واخراج حصة بيت المال من ذلك ، والتأكد من عدم وجود وارث في حالة اذا كان المال حشريا ، ورقابة موظفي الديوان والتدقيق عليهم لحين ارسال الاموال كاملة الى بيت المال حفاظا عليها من التلاعب ، والتدقيق بين مدة واخرى في الاموال المحفوظة في مودع الحكم لمن غاب من الوارثين ، واسترجاع ماخذت من قبل الموظفين ، اما اذا كانت التركات عبارة عن عقارات وضياع وغيرها فكان من واجب القاضي توكل ثقاته لادارة هذه العقارات وصيانة اموالها والحفاظ عليها من خلال ترميمها واستثمارها لزيادة ايراداتها [١] .

ح- الإشراف على أموال الأيتام :

اطلع قاضي القضاة الفاطمي بمهمة الاشراف على اموال الايتام والحفاظ عليها من الضياع ، وينيب عنه في ذلك أمناؤه الثقات من العدول ، الذين يعهدون اليه بتلك الاموال يصرفون منها على الايتام الى ان يبلغوا سن الرشد فتعاد اليهم وكان قاضي القضاة المسؤول الاول عنها ، يراقب امناءه ويحاسبهم ويتفقد ماآلت اليه اموال ايتامه ، ويتابع مدى قيام الامين بتسديد النفقة الشهرية لليتيم [٢] .

وتتعرض هذه الاموال في بعض الاحيان الى الاختلاس ، الامر الذي يدفع قاضي القضاة الى محاسبة أمينه على مأودع لديه من مال ومقدار ماصرف منه على مالكه ، فاذا وجد اختلاسا ظاهرا فله الحق في مطالبته وحبسه [٣] فقد الزم قاضي القضاة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الحسين بن النعمان بن حيون (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م) من كان ينظر في أموال الأيتام برفع حسابهم بعد ان طلب جماعة حقوقهم واموالهم التي كانت عند العدول ، فزعموا ان محمد بن النعمان (ت ٣٨٩هـ/٩٩٨م) قاضي القضاة السابق هو الذي اخذها ، فاحضر الامناء وطلبوا اشد مطالبة واعتقل بعضهم وضيق عليهم ووضع العيون لرقابتهم فقدم بعضهم

---

(٢) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٢٤-٣٢٥ .

(٣) ابن ابي الدم ، ادب القضاء ، ج١/ ص٣٤٣ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٤٣٣ .

(٤) الانباري ، منصب قاضي القضاة ، ص٣٤٣ .

الدليل وعجز البعض الآخر ، فاغرم من لم يقدم دليل براءته نتيجة لذلك فقد امر قاضي القضاة الحسين بن النعمان بان لايودع عند عدل او امين شئ من اموال اليتامى وان تودع في منزل بـ ((زقاق القناديل)) [1] وحمل إليه ماقبض من اموال الايتام ، ورسم بحضور خمسة من الشهود ليكونوا شهداء على مايرد اليه ويخرج منه بحجج تكتب في ذلك وتثبت خطوطهم عليه ولايطلق شيئا من اموال اليتامى للأمين الا بعد مشورة القاضي في ذلك ، وبهذا يكون اول من عمل للايتام مودعا توضع فيه اموالهم [2] .

خ- رقابة دار الضرب :

كانت دور الضرب من المنشآت التي عني بها الخلفاء الفاطميون لارتباطها ارتباطا وثيقا بحياة البلاد الاقتصادية لان النقود تمثل سلطة الخليفة وسيادته وهي تمثل المرآة التي تنعكس عليها الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدولة [3] فكان يتولاها قاضي القضاة لجلالة قدرها عندهم وتضاف الى اختصاصاته وتكتب في سجل تعينه من جملة مايضاف الى وظيفته [4] .

وكانت النواحي الفنية في دار الضرب موكلة الى شخص يسمى ((متولي دار الضرب)) له سلطة مباشرة على العمال والصناع في الدار [5] ومن ثم لم يكن وجوده يتعارض مع اشراف القاضي من الوجهة الادارية بل كثيرا ماكان القاضي يكتفي باختيار من يريده من نواب الحكم لمباشرة اعمال دار الضرب [6] .

---

(١) زقاق القناديل : من الدروب الشهيرة التي سكنها الأشراف بمدينة الفسطاط (مصر) وقد سمي بهذا الاسم لان منازل الأشراف كان على أبوابها قناديل . ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج١/ ص١٣ .
(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢١ ؛ المقفى الكبير - تراجم عبيدية ، ص٣٩٥ ؛ ابن حجر ، ص٩٢ .
(٣) داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٦٦ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٠٨ .
(٤) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٨ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ٤٦٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٥٥ .
(٥) ابن بعرة ، كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ص٤٥ .
(٦) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٦٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ٢٠٦ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٩٤ .

والظـاهر ان اسناد الاشراف الرسمي علـى دور الضـرب الـى رئيس دينـي كـان الهدف منـه هو ضـمان شرعية النقود التي تصـدرها دور الضـرب سواء مـن حيث جـواز العيـار او الـوزن [١] خاصـة اذا عرفنـا ان قاضـي القضـاة ((كـان يجتهـد فـي خلاص الذهب وتحرير عياره)) [٢] .

تتضح رقابة قاضي القضاة لدور الضرب من خلاله تأكيد المقريزي على ضبط ماسك منها من نقود فكان يحضر بنفسه لغلق دار الضرب ويختم عليه ويحضر لفتحه [٣] ولكن من الصعب على القاضي الحضور يوميا ومباشرة فتح وغلق دار الضرب ، لذلك اوكل احد نواب الحكم للنيابة عنه في رقابة دار الضرب [٤] .

وزيادة في الرقابة وضمان جودة السكة الفاطمية عين قاضي القضاة ونوابه في الولايات عددا من الشهود العدول في دور الضرب وبشكل دائم [٥] .

وكانت عمليات ضرب النقود والتي تبدأ من تنقية الذهب والفضة على عدة مراحل حتى يتم سكها لاتتم الا بحضور قاضي القضاة او احد نواب الحكم وشاهدين من العدول يتتبعون كافة مراحله وقد تعاد تنقيته عدة مرات من قبل نائب الحكم او احد الشهود العدول حتى تصل الى العيار الرسمي الذي يحدده الخليفة بنفسه دون غيره لمنع الغش فيها ولضمان جودتها [٦] .

ويقع على عاتق الشهود العدول تسجيل كميات الذهب والفضة الواردة الى دار الضرب ووزن كل سبيكة ، وكذلك الشهادة على الوثائق الرسمية عن استلام دار الضرب للذهب ، حيث سمح للافراد بالالتجاء الى دار الضرب بما معهم من سبائك لتسك نقودا على العيار الرسمي للدولة مقابل رسوما معينة [٧] فضلا عن ذلك

---

(٢) عواد الاعظمي وحمدان الكبيسي ، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي ، ص١٦٢ .

(٣) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص٢٠٦ .

(٤) م ٠ ن ، ج٢/ ص٢٨٢ .

(٥) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٦٦ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج١/ ص٢٠٦ .

(٦) القلقشندي ، م ٠ ن ، ج١٠/ ص٣٨٨ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج٢/ ص٣٥٥ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٧٥ .

(٧) ابن بعرة ، كشف الاسرار العلمية ، ص٩٢ ؛ ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٣١-٣٣٢ ؛ الحكيم ، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، ص١٢١ .

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٣٢ ؛ الحكيم ، الدوحة المشتبكة ، ص١١٣-١١٧ .

احصاء كميات النقود المسكوكة في دار الضرب الى الدولة في نهاية الشهر لمنعه من اختلاس أي من الاموال المسكوكة في الدار [١] .

وتكفل الشهود العدول ايضا حفظ جميع محتويات دار الضرب من فضة وذهب وقوالب وآلات الاختام وغيرها وقفل دار الضرب وختمها في حالة عدم حضور القاضي او احد نوابه ، من اجل ضمان حمايتها وعدم سرقتها من قبل موظفي الدار للاستفادة منها في ضرب نقود مزورة تؤثر سلبا على الدولة والرعية [٢] .

ان رقابة قاضي القضاة ونوابه في العاصمة او الولايات على دار الضرب في وضع مراقبين وبشكل دائم وتتبع كافة مراحل سك النقود او بحضور قاضي القضاة ونوابه ، وكذلك الحفاظ على محتويات دار الضرب من عدد وآلات السك وفتح وغلق الدار تحت اشرافهم هو الذي جعل الدينار الفاطمي على نقاوة عالية جدا .

د- رقابة السجون :

عهد الى القضاة ونوابهم في الولايات رقابة السجون في البلاد التي يتولى قضاءها ، لانها كانت تحت الاشراف المباشر للولاة [٣] حيث قام قاضي القضاة ابن ابن ميسر بتفقد احوال المسجونين في سجون البلاد فاطلق منهم جمعا كثيرا كانوا قد يئسوا من الخلاص لطول العهد بتركهم في السجن فطالع قاضي القضاة الخليفة بأمرهم وسأل الإفراج عنهم فإذن له الخليفة الآمر باحكام الله في ذلك [٤] .

ذ- الإشراف على متولي مقياس النيل :

اشرف قاضي القضاة في الدولة الفاطمية على متولي مقياس النيل لأهمية ذلك في الحياة الاقتصادية لمصر ، فكان القاضي يعين مشارف او اكثر من قبله على متولي المقياس وذلك لرقابة عمارة المقياس وعمل مصالحه في تنظيف مجاري

---

(٢) ابن بعرة ، كشف الاسرار العلمية ، ص٩٠ ؛ الحكيم ، م ٠ ن ، ص١١٤ .
(٣) ابن بعرة ، م ٠ ن ، ص٩٠ ؛ الحكيم ، م ٠ ن ، ص١٢٥ .
(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٦٦ .
(١) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٢٩٧ ؛ مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص٣٠١ .

المياه التي كانت الدولة الفاطمية تخصص لها خمسين دينارا كل سنه تجعلها بتصرف متولي المقياس واوكل القاضي الى المشارف ايصال المعلومات عن امر المقياس وللتحقق من كيفية صرف المبلغ المخصص لان تنظيف المجاري وكنسها يؤدي الى توسع الاراضي التي يشملها فيضان النيل السنوي (١) .

وإذا وجد قاضي القضاة أي تقصير من عامل المقياس سارع الى إيجاد الحلول لذلك ، فقد عين قاضي القضاة ابو العباس احمد بن ابي العوام مشارفين على عامل المقياس وهما ابو الحسن سليمان بن رستم والخليل بن احمد بن خليل لينهيا أليه ما يظهر لهما من امر المقياس والتحقق من كيفية صرف المبلغ الموضوع بتصرف عامل المقياس ، فوجد المشارفان مجاري الماء مسدودة لعدم كنسها وتنظيفها من قبله وان المياه لم تبلغ أراضي كثيرة ، ولما قاما بفتح المجاري جرت المياه الى حد أكثر من الحد الذي كانت تقف عنده بفعل الأوساخ والأتربة المجتمعة (٢) .

---

(٢) المسبحي ، أخبار مصر ، ص٢٣٩ ؛ ابن ميسر ، أخبار مصر ، ج٢/ ص٧١-٧٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤٥ ؛ ابن حجر ، م ٠ ن ، ص٢٩٨ ٠
(٣) المسبحي ، م ٠ ن ، ص٢٣٩ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٤٥ ٠

٢- رقابة الحسبة :

الحسبة في اللغة مصدر حسب ، والحسبة من الحساب ويقال ايضا : ((فلان لحسن الحسبة في الأمر)) أي حسن التدبير والنظر فيه [١] أما اصطلاحا فهي وظيفة دينية من باب الامر بالمعروف اذا ظهر تركه والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله واصلاح بين الناس [٢] التي استمدت أسسها من القرآن الكريم بقوله تعالى : { وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [٣] ومن السنة النبوية بقول الرسول (ﷺ) : ((من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان)) [٤] وعرف من يتولى هذه الوظيفة بالمحتسب ، وهو من يعينه الامام او نائبه للنظر في احوال الرعية وللكشف عن امورهم ومصالحهم [٥] .

والحسبة وظيفة أوجدها الاسلام لمعاونة القضاء على تنفيذ القوانين فيما يصل بالمصالح والآداب العامة ، مما لاينبغي لأحد مخالفته او الخروج عليه فهي تقدم خدمات دينية واجتماعية واقتصادية وادارية وكل ماله علاقة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر [٦] وهي واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم [٧] .

وقد استقر الاصطلاح على ان الحسبة هي احدى وظائف الدولة في الاسلام الى جانب السلطات الاخرى التي منها القضاء والمظالم ، وهي في واقعها وحقيقتها ، عبارة عن رقابة ادارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين ، على نشاط الافراد في مجالات خرق المثل والقيم والاخلاق والدين والاقتصاد وجميع اوجه

---

(١) الجوهري ، الصحاح ، ج١/ ص١١٠ ؛ ابن منظور ، لسان العرب ، ج١/ ص٣١٧ ؛ الزبيدي ، تاج العروس ، ج١/ ص٢١٢ .
(٢) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٢٧٠ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة في احكام الحسبة ، ص١٣؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص٣١٩ .
(٣) آل عمران ١٠٤ .
(٤) مسلم ، صحيح مسلم ، ج١/ ص٥٠ ؛ أبي داود ، سنن أبي داود ، ج١/ ص٢٥٤ .
(٥) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٢٧١ ؛ الشيزري ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص٢ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص١٣ .
(٦) محمود محمد سلمان ، الماوردي والاجتماع السياسي ، ص٣٣٥ .
(٧) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٢٧١ ؛ عطا سلمان جاسم ، ديوان المظالم ، ص٢٣٤ .

النشاط الاجتماعي ، تحقيقيا للعدل ، والفضيلة وطبقا للمبادئ المقررة في الشرع الاسلامي والقواعد المتبعة المألوفة في كل بيئة وزمن [١] .

والحسبة نشاط اداري متكامل الجوانب في التخطيط والتنفيذ والتوجيه ولكنه مكرس بجانب الرقابة الادارية والاقتصادية بخاصة ، والمحتسب هو قائد اداري اختصاصه الدقيق الرقابة ومن اهم الوسائل التي تستخدم لتشخيص الانحرافات ومعالجتها مستهدفة ضمان احترام قواعد الشريعة والمصلحة العامة [٢] لان الحسبة تمثل : ((اكبر المصالح واهمها واجمعها لنفع الناس واعمها ، وادعاها الى تحصين اموالهم وانتظام احوالهم وحسم مواد الفساد وكف يده عن الامتداد)) [٣] فالمهمة الأساسية للحسبة هي الرقابة ، لذلك سينصب بحثنا حول دورها الرقابي في مصر الفاطمية .

وقد ادخل شئ غير قليل من الاصلاح على نظام الحسبة في العهد الفاطمي ، فتعددت اعمال المحتسب ، وتنوعت اساليب اشرافه وحظى هذا النظام بقسط موفور من عناية الدولة لالتصاقها التصاقا مباشرا بحياة المجتمع اليومية وانشطتهم الاجتماعية والدينية والاقتصادية حتى صار تعيين المحتسب امر خاص بالخليفة وحده [٤] وتمتع المحتسب عندهم بسطوة كبيرة وليس لاي احد اعتراض عمله في الاوامر التي يصدرها لمصلحة يراها سواء من الولاة او غيرهم [٥] حتى وصف المقدسي المحتسب الفاطمي بانه كالامير [٦] وبالتالي تعزيز السلطات الرقابية للمحتسب وتقويتها .

---

(١) خالد خليل الظاهر وحسن مصطفى طبرة ، نظام الحسبة ـ دراسة في الادارة الاقتصادية للمجتمع العربي الاسلامي ، ص٦٣ ؛ محمد المبارك ، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي ، ص٧٣ـ٧٤ .

(٢) الظاهر وطبرة ، نظام الحسبة ، ص١٧٨ .

(٣) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٢٧٤ـ٢٧٥ .

(٤) م . ن ، ص٤٦٠ ؛ بلقيس عيدان الربيعي ، المقريزي ، منهجه وموارده في كتاب اتعاظ الحنفا باخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، ص٢٥٧ .

(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١١٧ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٧ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨ .

(٦) احسن التقاسيم ، ص١٩٨ .

وتشدد الفاطميون في اختيار من يتقلد هذا المنصب فاشترطوا فيه ان يكون من ((وجوه المسلمين واعيان المعدلين)) لان وظيفته وظيفة دينية ادارية رقابية مهمة جدا [١] وتوسعت صلاحيات المحتسب في الدولة الفاطمية حتى اصبح من سلطاته تعيين النواب عنه في الولايات كنواب الحكم عن القاضي [٢] لينوبوا عنه في تنفيذ الاعمال الرقابية التي كلف بها في الولايات ويكونوا تحت الاشراف من قبله ، ويختارهم من اصحاب العفة والشهامة لانهم الاداة لتطبيق واجباته في كل مكان على احسن وجه ، ولانهم عيونه التي يتمكن بها من معرفة الاخبار واحوال السوق وكان له ان يقومهم ان اخطأوا [٣] .

ان تعيين المحتسب للنواب هو لاعطاء المحتسب سلطات اعلى في الولايات قادرة على الرقابة وتطبيق القوانين دون الخضوع لسلطة الوالي لارتباطه بمحتسب العاصمة ، ومن ثم فان التخطيط والمتابعة المركزية للاقتصاد في الدولة الفاطمية تتم عن طريق المحتسب .

وجعل ديوان المحتسب متصلا بديوان القاضي ، في جامعي عمرو بن العاص بمصر (الفسطاط) والازهر بالقاهرة ، فكان يجلس يوما في الجامع الازهر ويوما في جامع عمرو على دكة الحسبة ليكون اشرافه دقيقا شاملا على كل الرعية [٤] .

وتمثلت المهام الرقابية لجهاز الحسبة في العصر الفاطمي بما يأتي :

أ- رقابة السوق :

نتيجة لأهمية الاسواق في العصر الفاطمي كونها مركزا من اهم المراكز التجارية فقد اهتمت الدولة الفاطمية منذ دخولها مصر بتنظيم شؤون تلك الاسواق والاشراف عليها اشرافا مباشرا وذلك عن طريق المحتسب لرقابة الأسواق [٥] وملاحظة عمليات

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١١٦ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨ .
(٢) ابن الطوير ، م . ن ، ص١١٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٤٢ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص٢١٧ .
(٣) ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص٢٢٨ .
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١١٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٧ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨٨ .
(١) الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٣٤٨ .

عمليات البيع والوزن والكيل ، والتأكد من شروط البيع منعا للتلاعب والغش وحماية للمستهلك وان المشتري لابد ان يعلم بمواصفات البضاعة حسناتها وعيوبها [١] .

ولتنظيم عمل المحتسب في الرقابة على كل الاسواق ، ينبغي له ان يجعل على كل طائفة من الصناع وارباب الحرف عريف يتولى امورهم من الذين يشهد لهم بالصلاح والخبرة بالحرف والصناعات وان يكون هذا العريف خبيرا بما يجري في السوق من الغش والتدليس والخيانة في العمل في مجال اختصاصه [٢] ، مشهودا له بالثقة والأمانة عارفا بمعيشة العاملين في الحرفة ظاهراً مأموناً ، من الذين كثرت حرمتهم وتبالغت تجربتهم جيدا في سلوكه ، يعلم كيف يراعي الضرر ، مطلعا على تطور المهنة ومايجلب من السلع والبضائع في السوق ومبلغ جودتها ورداءتها واثمانها ليقف على كل صغيرة وكبيرة فيها وما تستقر عليه الاسعار ، ويوجه العريف بالصيغ التي ينبغي اتباعها في المهنة وشروط العمل في الاسواق ، وان يعد للمحتسب جردا باسماء الذين يتعاطون كل عمل ، على ان يقوم العريف في مجال مهنته واختصاصه ، بالامر والنهي ومراقبة ادوات العمل والتوجيه والارشاد واتخاذ عددا من الاعوان لمساعدته في ذلك لمنع المخالفات وان يحلف اهل الحرفة والصناعة والتجارة ، على الالتزام بالقواعد الخاصة بهم ويوصل اخبارهم للمحتسب ليتخذ الاجراء المناسب عند الضرورة [٣] .

وكان على المحتسب رقابة عمل العرفاء والتفتيش عليهم لكشف حالات سوء استغلال السلطة والفساد والاشراف بنفسه على سير العمل فان علم ان احدا منهم اخذ رشوة او قبل هدية عاقبه وصرفه عن العمل [٤] ويقوم المحتسب باداء واجبه على نحو مفاجئ للتأكد من الامور ومجرياتها ، وان لايعتمد في ذلك فقط على اعوانه ، لأن الحسبة لا تحتمل الحجبة عن احوال الناس [٥] .

---

(٢) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٤ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٤ ؛
Jacob Mann The Jews In Egypt and Palest ine , vol , 1, P 81 .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٢٤ ؛ إغاثة الامة ، ص١٨ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص٢٤٢ ؛ نصار ، نظام الحسبة في الاسلام ، ج٢/ ص٥٠ .
(٤) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٥ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٧ .
(١) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٤ .
(٢) م . ن ، ص٧ ، ص٩ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٥ .

ويتخذ المحتسب ايضا عددا من الاعوان من غير العرفاء لملازمة الاسواق والدروب من اجل الكشف عن حالات الغش والتدليس التي تحدث في السوق والتفتيش بشكل مفاجئ لاستمرار هيبة المحتسب واستشعار اهل السوق بالرقابة المستمرة من قبل المحتسب واعوانه [١] فضلا عن اتخاذ العيون الذين يوصلون اليه الاخبار واحوال السوق [٢] .

وخول المحتسب العرفاء اعطاء الاذن لاصحاب المهن والحرف بممارستها ، فلا يسمح لصاحب المهنة بممارستها الا بعد معرفة اسرارها واتقانها ، ويقوم العريف بعد ذلك بامتحانه فاذا نجح سمح له بممارسة المهنة وخاصة المهن التي تحتاج الى معرفة عالية بتخصصاتها وترتبط بحياة الناس مثل الاطباء والكحالين والصيادلة [٣] .

كما ان ضرورة الاشراف الحكومي على المهن والحرف دفعت الدولة الى ايجاد اسواق متخصصة لتسهيل عملية الرقابة [٤] من قبل المحتسب ، مع مراعاة الجوانب الصحية لحماية الافراد من الضرر والحفاظ على نظافة المدينة وانسيابية السير فيها .

وكانت الظاهرة الواضحة في الدولة الفاطمية ان يتخصص كل سوق غالبا بصناعة نوع معين من الصناعات او يشتهر بسلعة محددة او بيع نوع معين من الطعام [٥] .

وأقيمت لأرباب الحرف المختلفة تجمعات كبيرة في العصر الفاطمي فيروي ناصر خسرو انه شاهد في الفسطاط رباطا ضخما في الدور الاسفل فيه يجلس

---

(٣) الشيزري ، م ٠ ن ، ص٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٢٥ ٠
(٤) ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٤ ٠
(٥) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٢٦ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص١٧٩ ؛ ابن بسام ، م ٠ ن ، ص٣٣٤ ؛ الشيخلي ، الاصناف في العصر العباسي ، ص١٠٢ ٠
(٦) الشيخلي ، م ٠ ن ، ص٧٧ ٠
(٧) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٤ ؛ للمزيد عن ذلك ينظر : المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٧٢ ومابعدها ٠

الخياطون ، وفي الاعلى الرفاءون وانه احصى في المدينة مائتي بناء تؤدي نفس الغرض [١] .

وساعدت الأسواق المتخصصة في تسهيل الرقابة الحكومية على عمليات البيع والتصنيع في كافة مراحلها ويسهل على العريف مراقبة جماعته وتنظيم طرق العمل بينهم واعطاء الاذن بممارسة المهنة ، والتعرف على الاسعار التي يشتري ويباع بموجبها[٢] ، كما ان التاجر الجشع لايستطيع ان يرفع سعر سلعته خشية من جيرانه المنافسين له في السلعة نفسها وفي هذه الحالة يقلل حدوث الاحتكار ، أو أي ارتفاع غير طبيعي في سعر البضائع ٠ ثم ان المشتري يستطيع ان ينتقي أجود ما يحتاج إليه من هذا الصنف من السلع في وقت قصير لتقارب الحوانيت المعروضة فيها البضائع المتشابهة [٣] .

اتجهت الدولة الفاطمية كما تطرقنا الى ذلك مسبقا الى سياسة التسعير الجبري للبضائع والسلع الضرورية حفاظا على المصلحة العامة [٤] ولكي تأتي هذه السياسة ثمارها المرجوة كانت مهمة المحتسب مراقبة الاسعار ومنع البيع باسعار اعلى مما هو متفق عليه [٥] .

واستغل تجار مصر الازمات الاقتصادية التي كانت تقع غالبا بسبب قصور فيضان نهر النيل ، وفي رفع اسعار المواد الغذائية وحتى غشها ، لكن الدولة الفاطمية وقفت لها بالمرصاد وخولت المحتسب في التصدي لها والقضاء عليها ، فعندما وصل جوهر الصقلي الى مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) كانت مصر وقتها تعاني من قحط ووباء بدأ عام (٣٥٢هـ/٩٦٣م) مما أدى الى وفاة الكثيرين حتى عجز الناس عن تكفين موتاهم فالقوا بجثثهم في النيل وترتب على ذلك اشتداد الغلاء وندرة القمح [٦] فاولى جوهر قضية الاسعار اهتمامه وحاول علاج هذا الحال فخصص سوقا وجعل فيه طريقا واحدا فقط للدخول والخروج فكان لايخرج منه قدح

---

(١) سفرنامة ، ص١٢٢ ٠
(٢) الشيخلي ، الأصناف ، ص٧٧ ٠
(٣) الاعظمي والكبيسي ، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي ، ص١١٥ ٠
(٤) ينظر : ص٩٤ من هذه الأطروحة ٠
(٥) المقريزي ، المقفى الكبير ، ج٣/ ص٣٨٤ ٠
(١) المقريزي ، اغاثة الامة ، ص١٢-١٣ ؛ الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٢٩ ٠

قمح الا تحت اشراف المحتسب سليمان بن عزة المغربي ، وعزر احد عشر رجلا من الطحانيين وطيف بهم في الاسواق بسبب عدم التزامهم باوامره [١] .

وفي عام (٣٩٧هـ/١٠٠٦م) صدرت الأوامر من المحتسب بتعزير جماعة من الطحانين والخبازين وضربهم بالسياط وشهر بهم بسبب ارتفاع الاسعار وبيع الخبز مبلولا ليزيد وزنه [٢] .

وارتفعت اسعار الخبز والقمح وشح في الأسواق سنة (٤١٤هـ/١٠٢٣م) فاحضر المحتسب دواس بن يعقوب الكتامي جماعة من الطحانين وضربهم ضربا وجيعا وطاف بهم على الجمال في شوارع مصر وكان عدتهم اثنين وعشرين رجلا وكان كبيرهم يعرف بابن البوري ، لإرتفاع الأسعار وسواد الاخباز وفساده بسبب خلط مواد اخرى معه [٣] .

ومن اعمال الرقابة المهمة للمحتسب محاربة الاحتكار لمنع الغلاء في الأسواق ، فقد كان المحتكرون يتربصون الأزمات ويتخذون سبل مختلفة في خزن السلع وخاصة الغلال في مخازن خاصة للحيلولة دون عرضها في الاسواق الى حين ارتفاع اسعارها للحصول على ارباح مضاعفة ، لذلك لجأ المحتسب الفاطمي الى ضرب التجار بالسياط والتشهير بهم وهذا ماقام به المحتسب دواس بن يعقوب الكتامي حين شح الخبز والقمح سنة (٤١٤هـ/١٠٢٣م) فأمر بضرب جماعة من الخبازين والطحانين وشهر بهم ، فظهرت الاخباز في اليوم التالي واستقامت احوال الناس [٤] .

وكان الاجراء الآخر الذي اتخذه المحتسب لمحاربة الاحتكار هو الختم على مخازن الغلال وطرحها في الاسواق بالسعر الرسمي المعلن ، وحدث ذلك سنة (٤١٥هـ/١٠٢٤م) حين قام المحتسب دواس بن يعقوب الكتامي عندما ارتفعت اسعار الخبز بشكل كبير ، فاضطر الى احضار الحمالين الذين يحملون القمح الى

---

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٢٠ ؛ العريني ، الحسبة والمحتسبون في مصر ، ص١٦١ ؛ عمارة ، عندما اصبحت مصر عربية ، ص١٣٣ .
(٣) المقريزي ، م ٠ ن ، ج٢/ ص٦٩ ؛ اغاثة ، ص١٦ .
(٤) المسبحي ، اخبار مصر ، ص١٩٦ .
(٥) م ٠ ن ، ص٣٣ .

مخازن التجار فضرب بعضهم وهددهم ، وقال: اكتبوا لي مخازن البلد فكتبوا له مائة وخمسين مخزنا للقمح فوضع الطوابع عليها وقال : ان امتدت يد انسان الى بيع شئ منها قطعت ، واطلق فيما بعد القمح من المخازن للطحانين بالسعر المتفق عليه [١] واتخذ المحتسب الاجراءات اللازمة للتصدي للمحتكرين من كبار رجال الدولة ففي سنة (٤١٤هـ/١٠٢٣م) فتحت مخازن الغلال لجماعة من رجال الدولة وبيعت للناس بالسعر الرسمي فانخفضت الاسعار [٢] .

وللتخفيف من حدة الغلاء الذي ينتاب البلاد اثناء القحط وضعت الدولة الفاطمية (الأهراء السلطانية) التي تختزن منها الدولة كميات من الحبوب لمثل هذه الازمات تحت تصرف المحتسب لابقاء التوازن في الاسعار والتقليل من تأثير المجاعات وجشع المحتكرين ، فكان المحتسب ونوابه يقومون بإشراف دقيق على الأهراء وتنظيم بيع الغلال للناس بالسعر المحدد للدولة لمنع التلاعب بالاسعار من قبل السماسرة فتنخفض الأسعار نتيجة لذلك ، ويحدد المحتسب الكميات التي تخرج يوميا من الاهراء لانه الاعرف بالكمية الكافية لحاجة الناس [٣] .

وكانت الدولة الفاطمية تراقب عملية انتاج الخبز حتى يظل متوفراً في الأسواق واشرف المحتسب على تسجيل اسماء الخبازين واماكن حوانيتهم ويحدد لكل حانوت من حوانيت الخبازين مقداراً معينا يخبزه في كل يوم بما يلبي حاجة الناس دون اي خلل او نقصان [٤] .

وعاقب محتسبو العهد الفاطمي المخالفين من اهل السوق بالتشهير وهو سلاح معنوي له اثر فعال في بعض النفوس ، فاذا ثبت على احدهم الغش فانه يوضع على جمل ويعطى جرسا بيده ويطاف به في المدينة وهو يدق الجرس وينادي باعلى

---

(١) المسبحي ، اخبار مصر ، ص١٩٣- ، ص١٩٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٦٥ .
(٢) المسبحي ، م ٠ ن ، ص٣٥ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٣٥ .
(٣) المقريزي ، اغاثة الامة ، ص٢٨-٢٩ ؛ مشرفة ، نظم الحكم ، ص٣٢٤-٣٢٥ .
(٤) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٨ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٩ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٢٤٥ .

صوته قائلا : ((قد كذبت وها انا اعاقب وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب)) [١]
.

وأنيط الى المحتسب تأمين النظافة العامة في الاسواق فعليه ان يأمر اهل الاسواق بكنسها وتنظيفها من الاوساخ والطين المتجمع وغير ذلك مما يضر بالناس ، ويمنعون احمال الحطب والتبن وروايا الماء واوعية الرماد واشباه ذلك من الدخول الى الاسواق لما فيه من الضرر بملابس من يأ تي الى السوق وكذلك تسهيل مرور الناس في الطرقات ودروب المحلات فلا يجوز لاحد اخراج جدار دكانه فيها الى الممر الذي يسير فيه الناس وازالة مايعوق المرور من مصاطب زائدة وغيرها حتى لايسبب الاذى والضرر لهم [٢] .

وكانت الدولة الفاطمية تأمر بوضع القناديل على جميع الحوانيت وابواب الدور والاسواق وتسرج الى الصباح ، وعلى ارباب الحوانيت ان يضعوا عند كل حانوت زيرا مملوءا بالماء مخافة ان يحدث الحريق في مكان فيطفأ بسرعة ، ويراقب المحتسب تنفيذ كل هذه القوانين ، واعد نفرا يقوم بكنس الازبال والاتربة ونحوها وبرش امام الحوانيت كل يوم [٣] .

ومما يدل على الرقابة الجيدة للاسواق من قبل المحتسب في مصر هو الاشادة الكبيرة من قبل الرحالة المسلمين الذين زاروها ابان الحكم الفاطمي ، بالتنظيم الجيد للاسواق من ناحية تخصصها او نظامها ، ورخص الاسعار فيها رغم ازدحام اغلب مدنها بالسكان [٤] .

ب- رقابة الصيارفة :

---

(١) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٢٠ ؛ زكي محمد حسن ، الرحالة المسلمون في العصور الوسطى ، ص٥٨ .
(٢) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٥ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٨ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٧ ؛ الخطط ، ج٣/ ص١٩٤-١٩٥ .
(٤) ابن حوقل ، صورة الارض ، ج١/ ص١٣٨ وما بعدها ؛ المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص١٩٨-١٩٩ ؛ ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١١٨ وما بعدها .

الصرف : هو استبدال نقد بنقد ، ومن يحترف هذه المهنة يعرف بالصراف والصيرف والصيرفي [1] .

كانت المهمة الاولى للصيارفة تقييم النقود من حيث جودتها ووزنها وهذا مايتطلبه تعدد العملات واثر التداول على وزنها ، وهي مهمة ضرورية للمعاملات التجارية ، كما يقوم الصراف بتحويل النقود او صرفها لاغراض التجارة خاصة ، ولم يكن سعر التحويل يعتمد على النقود وحدها ، بل على حالة الاسواق والاعتبارات التجارية وسعر الذهب والفضة ، وتوسعت اعمال الصيارفة فاخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع [2] وقد يلجأ بعض التجار للاقتراض منهم لقاء معاملات ربوية محرمة في الاسلام [3] .

لذلك كلفت الدولة الفاطمية المحتسب مهمة الاشراف على اعمال الصيارفة لان معظم أعمال الصيرفة كانت في أيدي النصارى واليهود [4] فقد كان عليه ان يراقبهم ويتفقد احوالهم ، فاذا كان هناك مرابي أو مخالف لنهج الدولة الاقتصادي فيما يخص امور الصرف ، عزره وطرده من السوق وعليه ان يمنعهم من غش النقود وترويج المزيفة منها وغش الناس بها [5] .

ولما كانت قيمة النقود المستعملة في الاسواق تقدر عند الصرافين بحسب قيمة مافيها من معدن بصرف النظر عن السعر الرسمي لتلك النقود ، الامر الذي يجعلهم يفضلون الاحتفاظ بالنقود الجديدة من دون الزائفة والممسوحة ، وهذا ماجعل لهم تأثيرا خطرا في تقدير سمعة الدولة والنقود التي كانت عماد الحياة الاقتصادية ، كما يجعلهم باحتكاك مباشر مع الدولة التي تحرص على الاحتفاظ بسمعة النقود وعلى توافرها للمداولة في الاسواق [6] ، والحفاظ على قوتها الشرائية لذلك عمدت الدولة

---

(١) الجوهري ، الصحاح ، ج٤/ ص١٣٨٦ ؛ محمود حمودة و مصطفى حسنين ، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام ، ص١٢٩ .

(٢) عبد العزيز الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ص١٩٢ .

(٣) ابن الإخوة ، معالم القربة ، ص٦٨ .

(٤) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٣٠ .

(٥) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٢٢ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٩٩ ؛ الحكيم ، الدوحة المشتبكة ، ص٥٤ .

(١) نصار ، نظام الحسبة في الاسلام ، ج٢/ ص٣٣١ .

الفاطمية بين مدة واخرى الى سحب العملة الرديئة والمغشوشة من التداول واستبدالها بعملة جديدة وتثبيت سعر صرفها تجاه العملات الاخرى حفاظا على عملية التوازن النقدي في الاسواق ، وهذا ماحدث في سنتي (٣٨٢هـ/٩٩٢م) و (٣٩٧هـ/١٠٠٦م) [١] .

ولمنع الغش في النقود الذي كان يحدث عن طريق الصيارفة لجأت الدولة الى تخصيص مكان محدد للصيرفة يسهل الاشراف عليه من قبل المحتسب سمي ((رحبة الصيارفة)) بجوار مسجد عمرو بن العاص في الفسطاط [٢] .

ولم يتوانَ المحتسب في فرض العقوبات المشددة بحق المخالفين من الصيارفة ، وهو ماحدث في سنة (٣٦٢هـ/٩٧٢م) عندما عزر سليمان بن عزة المحتسب مجموعة منهم وعندما حاولوا اثارة الشغب وهدد جوهر باحراق رحبتهم [٣] .

ت- رقابة المكاييل والموازين :

كان للحسبة والمحتسب في مصر ايام الفاطميين مكاناً وحيداً يشرف من خلاله على مراقبة المكاييل والموازين يسمى ((دار العيار)) ولقد اولت الدولة الفاطمية عناية خاصة بالاشراف على هذه الدار لكي تحمي الرعية من الاستغلال فكان ينفق عليها من الديوان السلطاني فيما تحتاج اليه من المواد اللازمة للتصنيع كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات واجور الصناع والمشارفين ونحوهم [٤] .

وتوزن الموازين باسرها وجميع الصنج في الدار ويحضر ذلك المحتسب او نائبه ليشرف بنفسه على صنع العيار المحمول فيها بحضوره فان صح ذلك عنده امضاه

---

(٢) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٩ ؛ المقريزي ، النقود الاسلامية ، ص٢٧-٢٨ .
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٣٢ ؛ عبد الرحمن فهمي محمد ، النقود العربية ، ص٦٥ .
(٤) المقريزي ، م . ن ، ص١٣٢ .
(٥) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٣٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨ ؛ الظاهر وطبرة ، نظام الحسبة ، ص٩٧ .

والا امر باعادة عمله حتى يصح [١] ثم يختم عليها بخواتيم من الرصاص حتى لايقع بذلك الغبن من جراء التفاضل في الزيادة والنقصان [٢] وكان بهذه الدار امثلة يصحح بها العيار فلا تباع الصنج والموازين والاكيال الا بها على ان يحضر جميع الباعة اليها باستدعاء المحتسب لهم ، ومعهم موازينهم وصنجهم ومكاييلهم وان يجدد النظر فيها بعد كل حين للاختبار والتصحيح فان وجد المحتسب نقصا امر في استهلاكها واخذت من صاحبها واودعت في هذه الدار ، واستبدل بما يناظرها مما هو محرر بهذه الدار وعرض ثمنه ، واذا ظهر في الموازين والاصنجة خلل يوجب اصلاح مافيها من فساد فقط ، أصلحت وضبطت واخذ عليها اجرة العمل وسمح بالعمل بها [٣] .

ويبدو ان الباعة لم يأتمروا بأوامر المحتسب في بعض الاحيان ، فلم يخضعوا مكاييلهم واوزانهم للكشف في دار العيار ، ولما تناهى ذلك الى مسامع الدولة في سنة (٣٨٣هـ/٩٩٣م) كتب سجل قرئ في الاسواق بالنهي عن ذلك ، واعطي الباعة فرصة مدتها ثلاثة ايام ، فمن وجد في نهايتها صنجه او كيل او ميزان وفيها عيب او تبين بانه بخس الناس وغشهم حلت به العقوبة كائنا من كان [٤] وقرئ سجل قبل الانذار بعدة اشهر بعدم اخذ اجور الختم على الموازين في دار العيار [٥] ويبدو ذلك لمنع تحجج بعض الباعة بعدم القدرة على دفع الرسوم لدار العيار وابقاء موازينهم لذلك بدون ختم .

وتنبهت الدولة الفاطمية الى ان هناك عدداً من فقراء الباعة لايستطيعون اقتناء الأوزان من دار العيار ، لذلك فقد جوز لهم المحتسب استعمال اوزان معمولة من الحجر بشرط ان يضعوها في جلد حتى لاينقص وزنها ويختم عليها بعد العيار بختم من عنده بين مدة واخرى [٦].

---

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٠٣-٣٠٤ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨-٣٨٩ .
(٢) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٧ ؛ نصار ، نظام الحسبة في الاسلام ، ج٢/ ص٣٦٨-٣٦٩ .
(٣) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٩ ؛ نصار ، م . ن ، ص٣٦٩ .
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٨٠ .
(٥) م . ن ، ص٢٧٧ .
(١) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٧ ؛ نصار ، نظام الحسبة في الاسلام ، ج٢/ ص٣٧٢ .

ولم يكتف جهاز الحسبة في العصر الفاطمي على رقابة المكاييل والموازين وفحصها في دار العيار فقط ، بل كان يتفقدها على حين غفلة من اصحابها في الاسواق والدروب ويراقب صحتها ودقة عملها وعدم غشها باستمرار ، فقد يفسد بعضها بسبب كثرة استعماله في وزن البضائع لاسيما الثقيلة منها ، او يتخذ اهل السوق نوعان من الموازين والصنج تكون احداها غير مختومة في دار العيار فتستخدم عند غياب المحتسب وعرفائه واعوانه [١] .

ويدخل في إطار اختصاصات المحتسب مراقبة الموازين ذاتها وأصح الموازين وضعاً ما استوى جانباه واعتدلت كفتاه وكان ساعده فولاذا [٢] .

وكان المحتسب أو نائبه يأمر اصحاب الموازين والمكاييل بمسحها وتنظيفها من الادهان والاوساخ في كل الاوقات حتى لايعلق بها شئ يضر في الوزن [٣] .

ولم يتهاون المحتسب الفاطمي في عقاب من يثبت عليه الغش في الموازين والتلاعب بها ، فقد ضرب في شهر ذي القعدة سنة (٤١٥هـ/١٠٢٤م) عددا من الخبازين ضربا وجيعا لانه وجد موازينهم ناقصة وصنجهم التي يزنون بها الدراهم زائدة [٤] وفي ذي الحجة من العام نفسه ضرب المحتسب حلوانيا وشهر به على جمل لنفس السبب [٥] .

ث- دور الحسبة في التقييس والمواصفات :

امتلك المحتسب الفاطمي في مصر جهازاً ذو خبرة لتمييز صالح البضائع عن فاسدها ومواصفات كل منها ، وقد استعان المحتسب في رقابة السلع المنتجة

---

(٢) الشيزري ، م ٠ ن ، ص٧ ، ص٢٢ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص٨٨ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٩٩ ٠

(٣) الشيزري ، م ٠ ن ، ص٦ ٠

(٤) م ٠ ن ، ص٧ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص٨٧ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص٣٢٠ ٠

(٥) المسبحي ، اخبار مصر ، ص١٩١ ٠

(٦) م ٠ ن ، ص١٩٩ ٠

بالعرفاء فجعل لكل صنعة عريفا من صالح اهلها خبيراً بغشهم وتدليسهم وليعرف مدى جودة ورداءة منتجاتهم [١] فلا تباع سلعة او مادة منتجة الى المستهلك الا بعد الختم عليها من قبل المحتسب واعوانه للتأكد من جودتها وصلاحيتها للاستهلاك والتزامها بالنظافة وبالشروط الصحية اذا كانت من الاغذية [٢] ٠

وكان للمحتسب مصادرة واعدام الاشياء الفاسدة وغلق الحوانيت المخالفة وان يرمي الطعام الفاسد الى خارج البلد او يعدمه [٣] ٠

واعطت الدولة الفاطمية للمحتسب مهمة التفتيش على البضائع الواردة الى سواحل مصر لمعرفة جودتها ورداءتها [٤] فلا يتم عبورها الا بعد ان يختم عليها بخاتم الحكومة للعمل على ضبط القياس ومنع الغش والتلاعب فيه [٥] ٠والذي يؤكد قيام المحتسب بواجباته في القياس على اكمل وجه هو اشادة المقدسي الذي زار مصر في العصر الفاطمي للبضائع في الاسواق المصرية فحين عدد البضائع والمنتجات الكثيرة في اسواق مصر ووصفها بـ : (بلد التجارات) قال : ((كل ذلك في غاية الجودة)) [٦] ٠

وبهذا تكون وظيفة الحسبة لها اسبقية تاريخية في ممارستها هذا الشكل الرقابي الذي يقابل في الاقتصاد المعاصر ((اجهزة التقييس والسيطرة النوعية)) فكان من مهام المحتسب مراقبة مواصفات السلع والبضائع المنتجة من حيث الدقة والجودة ، وتثبيت تلك المواصفات في لوائح يصدرها المحتسب ويطلب من جميع العاملين في مجالات النشاط الاقتصادي الالتزام بها [٧] ٠

---

(١) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٥ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٢٤ ٠
(٢) الشيزري ، م ٠ ن ، ص١٣ ؛ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١١٦ ؛ ابن بسام ، م ٠ ن ، ص٣٢٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٣٨٨ ٠
(٣) الشيزري ، م ٠ ن ، ص١٢ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص١١٩ ٠
(٤) المسبحي ، اخبار مصر ، ص٣٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٢٠ ، ص٢٧٧ ؛ ج٢/ ص٣١ ٠
(٥) المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص٢١٣ ؛ الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص١٣ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٥ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٤٦ ٠
(٦) احسن التقاسيم ، ص٢٠٣-٢٠٤ ٠
(١) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص١٧٦ ٠ ويفصح كتاب الشيزري الذي عاصر نهايات الدولة الفاطمية عن تلك اللوائح والمقاييس التي أعدت لجميع المهن والصناعات القائمة انذاك ٠

ج- رقابة الخدمات البلدية :

وقع على عاتق المحتسب الفاطمي رقابة نظافة المدن وخططها وشوارعها للمحافظة على سلامة السكان وإضفاء السمة الجمالية لها ، فعين عمالا للتنظيفات يقومون بكنس الازبال والاتربة ومايكون قد تجمع من الاوساخ على جوانب الطرقات ويرشونها بالماء كل يوم [١] وعليه ان يمنع ارسال الماء من المزاريب المخرجة من الحائط الى الطرق الضيقة فان ذلك ينجس الثياب ويضيق الطرق ، وان يمنع ترك مياه الامطار والأوحال فيها من غير كسح او رش الماء في الطرق بحيث يخشى من الانزلاق والسقوط ، وكذلك تسهيل المرور في الطرقات وازالة مايعوق المرور للسالكين فيها كربط الدواب على الطريق وإخراج الجدران عن الحد المعهود من المنازل وزراعة مايتضرر به المارة وغير ذلك واصلاح القناطر ، والحكم على اهل المباني المتداعية بهدمها وازال مايتوقع من ضررها على السابلة [٢] وكل هذه الاجراءات للمحافظة على الصحة العامة ومنع اضرار المارة بالطرقات .

وصدرت المراسيم من قبل الدولة الفاطمية بوضع المصابيح على ابواب الدور وتسرج الى الصباح في جميع طرقات مصر وكان المحتسب يراقب تنفيذ هذه القوانين [٣] .

ومن مهمات المحتسب المحافظة على التنظيم العمراني للمدن الذي يشترط عدم تلاصق الدور حتى يمكن اجراء الهدم والاصلاح من قبل صاحب البيت في اي وقت شاء دون مضايقة الجار لان البيوت بعيدة عن بعضها [٤] .

للتفصيل في ذلك ينظر : الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٧ الى نهاية الباب السابع والثلاثون ص٢٦ .

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٩٤ ؛ سهام مصطفى ابو زيد ، الحسبة في مصر الاسلامية ، ص٢٠١ .

(٣) الشيزري ، نهاية الرتبة ، ص٥ ؛ ابن بسام ، نهاية الرتبة ، ص٣٢٨ ؛ ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص٧٨-٧٩ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٧ .

(١) ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٠٦-١٠٧ ؛ السيد عبد العزيز سالم وسحر السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ، ج١/ ص١٧٢ .

ووصف ناصر خسرو الذي زار القاهرة سنة (٤٤٠هـ/١٠٤٨م) بيوت القاهرة : ((وكانت البيوت من النظافة والبهاء بحيث تقول انها بنيت من الجواهر الثمينة لامن الجص والآجر والحجارة وهي بعيدة عن بعضها فلا تنمو اشجار بيت على سور بيت آخر)) [١] ٠

ويؤكد ذلك مراقبة المحتسب الفاطمي لنظافة المدن المصرية ومتابعة البناء وفق الشروط التي وضعتها الدولة وعدم الاخلال بها من جانب الرعية ٠

(٢) سفرنامة ، ص١٠٦ ٠

٣- رقابة ديوان المظالم :

وظيفة من أهم الوظائف التي عرفتها الدولة العربية الاسلامية والتي لايتولاها الا ذو الاقدار الجليلة والاخطار الحفيلة كي يستطيعوا ازالة الظلم الواقع على المجتمع بصورة عامة والافراد بصورة خاصة فاذا كان هناك تعد من وال او عامل او احد كبار رجال الدولة على فرد او مجموعة من الافراد ولايستطيع القاضي ان يدفعه او جهة قضائية اخرى ان تردعه ، كان لزاما على السلطة الحاكمة وهي اعلى جهة في الدولة ان تتدخل لازالة الضرر ومعالجة الوضع وارجاع الامور الى نصابها الصحيح ، لانها الاقدر على ذلك فرجال الحكم هم اصحاب السلطات القانونية الواسعة التي يتمكنون من خلالها ارغام المعتدي مهما علت منزلته على الاذعان لمنطق الحق والتنازل عما اخذه غصبا واعطاء من ظلمه حقه [١] فالناظر في المظالم : ((يمضي ماعجز القضاة او غيرهم عن امضائه)) [٢] فهي عبارة عن : ((قود المتظالمين الى التناقص بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة)) [٣] وهي وظيفة جامعة بين سطوة السلطة ونصفة القضاء [٤] لذلك من شروط الناظر فيها : ((ان يكون جليل القدر ، نافذ الامر ، عظيم الهيبة ، ظاهر العفة ، قليل الطمع ، كثير الورع لانه يحتاج في نظره الى سطوة الحماة وتثبيت القضاة ، والجمع بين صفتي الفريقين ، وان يكون بجلالة القدر نافذ الامر في الجهتين)) [٥] .

وقد تحقق الفاطميون من الاهمية الكبرى للمظالم في سعيهم الى اقامة العدل بين الرعية والقضاء على الفساد بين عمال الخراج وحكام الولايات ودواوين الدولة ورجالها ، وذلك لان الغرض الاساسي منه هو تطهير الدولة من الفساد [٦] فكان

---

(١) جاسم ، ديوان المظالم ، ص١٧-١٨ .
(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٢٢٢ .
(٣) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٨٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١/ ص٢٧٧ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣٦١-٣٦٢ .
(٤) ابن خلدون ، المقدمة ، ج١/ ص٢٢٢ .
(٥) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص٨٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣٦٢ .
(٦) ابن الصيرفي ، القانون في ديوان الرسائل ، ص٣٩ ؛ المقريزي ، م . ن ، ص٣٦٢ .

القيام بـه وسيلة ناجحـة للحفـاظ علـى سمعة الدولـة ، التـي حـاول الفـاطميون بكـل الوسائل الممكنة الدعاية لها [١] ٠

فمنذ دخول القائد جوهر الصقلي مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) اهتم بامر المظالم وجلس للنظر فيها وتوقيع رقاع المتظلمين في كل يوم سبت بحضور القاضي وجماعة من الفقهاء [٢] ونقل مجلسه الى يوم الاحد في سنة (٣٦٠هـ/٩٧٠م) [٣] فمن توقيعاته بخطه على قصة رفعت اليه : ((سوء الاجترام اوقع بكم طول الانتقام ، وكفر الأنعام اخركم من حفظ الذمام ، فالواجب فيكم ترك الإيجاب واللازم لكم ملازمة الاجتناب ، لانكم بدأتم فاسأتم ، وعدتم فتعديتم ، فابتداؤكم ملوم وعودكم مذموم ، وليس بينهما فرجة تقتضي إلا الذم لكم والاعراض عنكم ، ليرى أمير المؤمنين رأيه فيكم)) [٤] ٠

ولما قدم المعز لدين الله مصر سنة (٣٦٢هـ/٩٧٢م) وصارت دار خلافة تولى المظالم بنفسه في اغلب الاحيان ، حتى انه كان اذا خرج في نزهة للترويح عن نفسه احاط به المتظلمون ، فلا يجد غضاضة من النظر في ظلاماتهم [٥] ٠

ورفع اهالي الفسطاط مظلمة الى المعز لدين الله في سنة (٣٦٣هـ/٩٧٣م) شكو فيها من تجاوز الجند المغاربة الذين جاءوا مع الخليفة من المغرب على دور المصريين واخراج سكانها ونزلوهم فيها ، فاصدر الخليفة اوامره الى صاحب شرطته باخلاء المساكن من هؤلاء وارجاعها الى اصحابها واسكان الجند المغاربة في سكن خصص لهم على اطراف القاهرة ، ولم يكتف بذلك بل خرج بنفسه وعين مواضع نزولهم وأقر المال المطلوب للبناء [٦] ٠

---

(١) ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٥٦ ٠

(٢) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج١/ ص٣٧٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١١٧ ؛ حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم ، ص١٧٦ ٠

(٣) المقريزي ، م ٠ ن ، ص١٢٨ ٠

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص٣٦٢ ٠

(٥) القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات ، ص٢٥٩ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، السبع السادس ، ص٥٢-٥٣ ؛ حسن وشرف ، المعز لدين الله ، ص٢٠٣ ٠

(٦) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٥ ؛ الخطط ، ج٣/ ص٢٤٦ ؛ سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، ص٥٠ ٠

وكان الخليفة العزيز بالله يأخذ رقاع المتظلمين بيده في المواكب ويقرأ بعضها اثناء الطريق [1] وبذل ابنه الحاكم بأمر الله جهده في القضاء على مظالم رعاياه في كل وقت وفي كل مكان فأخذ رقاع المتظلمين في مواكبه وبعد صلاة الجمعة ويقف طويلا لكل من يتقدم بالتظلم له ، واصدر اوامره بان لا يمنع الناس في بعض الاحيان من الدخول اليه في القصر لتقديم مظالمهم لينظر فيها بنفسه [2] .

فحين تظلم اليه رجل اثناء مسير موكبه في احد امراء دولته وكان راكباً معه وقف له وسمع ظلامته ، فسأل الامير عن دعواه فأمر بصحتها ، فأمر بدفع ماله اليه ، فلم يكن معه فالزمه بيع الفرس الذي كان راكبا عليه ، فباعه ووفى الرجل ماكان له عليه محل ذلك بحضرة الحاكم بأمر الله وهو واقف على ظهر دابته ثم سار [3] .

ومما يدل على الاهتمام البالغ الذي ابداه الحاكم بأمر الله للمظالم ، هو السماح للنساء المتظلمات بالخروج الى مجلس المظالم وذلك حينما اصدر اوامره القاسية بمنعهن من مغادرة دورهن والخروج الى الطرقات ليلا او نهارا [4] .

وابرز المظالم التي نظر فيها الخليفة الحاكم بأمر الله ، هي القصة التي دفعها احد المتظلمين في قاضي القضاة الحسين بن النعمان الذي عينه الخليفة في سنة (٣٨٩هـ/٩٩٨م) وملأ عينه ويده بالنعم مشترطا عليه شرطا واحدا هو التعفف عن اخذ اموال الناس بالباطل ، فقد رفعت الى الخليفة الحاكم بأمر الله رقعة متظلم يقول فيها : ((ان اباه مات وترك له عشرين الف دينار ، وانها في ديوان القاضي (الحسين) وكان ينفق عليه منها مدة معلومة ، فحضر يطلب من ماله شيئا فأعلمه القاضي ان الذي له نفذ)) [5] فاستدعى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا القاضي ودفع

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٦٤ ٠
(٢) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٦٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٩٦ ، ص١٠٤ ؛ ماجد ، الخليفة الحاكم بأمر الله ، ص٥٩ ؛ الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب ، ص٢٩٤ ؛ هالم ، الفاطميون وتقاليدهم في التعليم ، ص٦٤ ٠
(٣) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦٨ ٠
(٤) الانطاكي ، تاريخ ، ص٣٠٧ ؛ ابن سعيد ، م ٠ ن ، ص٦٤ ؛ عنان ، الحاكم بأمر الله ، ص٦٧ ٠
(٥) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٩ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٩٣ ٠

اليه الرقعة فاجابه بما قال الرجل وان الذي خلفه ابوه استوفاه في نفقته ، فامر الخليفة بإحضار ديوان القاضي في الحال فاحضر ، ففتش فيه عن مال الرجل فظهر انه لم يصله الا القليل منه ، فعدد الحاكم بأمر الله على القاضي حسين مارتبه واجراه عليه واكرامه اياه وما شرط عليه من عدم التعرض لأموال الرعية ، فجزع وهال ماسمع وقال : ((العفو واتوب)) وانصرف القاضي بالرجل ودفع اليه ماله ، واشهد عليه ، ولكن الخليفة الحاكم بأمر الله امر بحبس القاضي ثم اخرجه بعد ذلك على حمار نهارا والناس ينظرون الى ان ساروا به الى المنظرة فضربت عنقه واحرقت جثته وذلك في سنة (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) [١] .

ولتسهيل وصول المتظلمين الى الخلفاء دون عائق خصصوا موضعا بالقصر الكبير الذي يقطنه الخليفة يعرف بالسقيفة يقف عنده المتظلمون ، وكان من عادة الخليفة الجلوس في هذا المكان كل ليلة ليسمع شكاوى المتظلمين ، فاذا ظلم احد وقف تحت السقيفة وقال بصوت مرتفع : ((لااله الا الله محمد رسول الله ، علي ولي الله)) فيسمعه الخليفة فيأمر باحضاره اليه او يفوض امره الى الوزير او القاضي او الوالي [٢] ، فمثلا لما ذهب ((صاحب المعدية)) الى السقيفة وقال بصوت عال العبارة السالفة الذكر وسمعه الخليفة الحافظ لدين الله (٥٢٤-٥٤٤هـ/١١٣٠-١١٤٩م) امر باحضاره واستمع الى مظلمته مشافهة حيث انه تشاجر مع احد النصارى من كتاب ديوان الخراج الذي انتدب لمسح الاراضي التي تمت زراعتها بعد فيضان النيل في احد النواحي وقد رفض الكاتب النصراني دفع اجور التعدية فارغمه صاحب المعدية على الدفع ، فحنق عليه النصراني وادعى انه يملك ارضا في الناحية مقدارها عشرون فدانا وسجل ذلك في سجلاته ، وفوجئ صاحب المعدية بمطالبته بدفع ضرائب هذه الارض الوهمية ، وارغم على دفع الضرائب المقررة بعد ان ضرب وأُهين رغم شهادة اهل الناحية بعدم ملكيته لأي شبر

---

(١) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٧١ ؛ المقريزي ، المقفى الكبير - تراجم عبيدية ، ص٣٩٨ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٩٣ ؛ الحدراوي ، الخليفة ، الحاكم بأمر الله ، ص٩٦-٩٧ .

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨٤ ؛ حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم ، ص١٨٢ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ١٢٤-١٢٥ .

فيها ، واضطر الى بيع معديته لسداد قيمة الضرائب ، ولجأ الرجل الى القاهرة وتظلم الى الخليفة الذي تحقق من صدق الرجل بالتدقيق في سجلات الناحية في ديوان الخراج المركزي فلم يوجد اي ذكر لاسم صاحب المعدية ، فقبض على الكاتب النصراني وسُمِّر في مركب واقام له من يطعمه ويسقيه ، وتقدم بان يطاف به في سائر الاعمال وينادى عليه ففعل ذلك [١] .

وفي الوقت الذي كان ينشغل فيه الخليفة عن المظالم يكلف ولي عهده للنظر فيها وهو ماقام به الخلفاء المعز لدين الله والحاكم بأمر الله والحافظ لدين الله [٢] .

وانتدب الخلفاء الفاطميون وزراءهم للنظر في مظالم الرعية وابرز وزراء التنفيذ (وزراء القلم) هم يعقوب بن كلس (٣٦٧-٣٧٣هـ/٩٧٧-٩٨٣م) الذي نظر فيها زمن المعز لدين الله وابنه العزيز بالله [٣] ووزيرا الخليفة الحاكم بأمر الله ابو الفتوح برجوان (٣٨٧-٣٩٠هـ/٩٧٧-٩٩٩م) [٤] والحسين بن جوهر (٣٩٠-٣٩٨هـ/٩٩٩-١٠٠٧م) [٥] وكلف الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله وزيره الجرجرائي (٤١٨-٤٣٦هـ/١٠٢٧-١٠٤٤م) للنظر في المظالم ، ورفعت اليه إمرأةً مظلمةً مفادها ان أباها مات ويقال له الزيلعي وترك مالا كثيرا ولم يخلف الا بنتا واحدة وهي البنت المتظلمة ، فطلبها الكثير من الناس للزواج طمعا في كثرة مالها ومن جملتهم قاضي القضاة عبد الحاكم بن سعيد الفارقي فرفضت الزواج منه فحقد عليها وأقام أربعة شهود شهدوا بانها سفيهة ، وبذلك وضع الفارقي يده على اموالها ، فرفعت ظلامتها الى الوزير الجرجرائي الذي قامت البينة لديه على بطلان حكم القاضي

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨٥ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص١٠٥ .

(٢) ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٦٦ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج٣/ ص٣٤ ؛ اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١١٠ ؛ ج٣/ ص١٤٩ .

(٣) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ ابن خلدون ، العبر ، ج٤/ ص٥٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٥ ؛ الخطط ، ج٣/ ص١٠ ، ص١٣ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٤٦ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٤ ؛ الخطط ، ج٣/ ص٦ ، الحدراوي ، الخليفة الحاكم بأمر الله ، ٧٨ .

(٥) المقريزي ، المقفى الكبير ـ تراجم عبيدية ، ص٤٠٧ ؛ تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٨ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٢٤٦ .

الفارقي فاحضر مهانا ووكل به من استعاد منه المال ، وصرف عن القضاء والقى الوزير القبض على الشهود واودعهم السجن [١] .

وكان الخليفة الفاطمي ينتدب احياناً احد القضاة للنظر في المظالم ، واول من نظر فيها ابو سعيد عبد الله بن محمد بن ابي ثوبان الذي قدم بصحبة المعز لدين الله من بلاد المغرب ثم توسعت سلطته لتشمل المصريين ايضا واستمر في ذلك الى آخر سنة (٣٦٣هـ/٩٧٣م) [٢] وولي الخليفة العزيز بالله القاضي ابو طالب احمد بن المنهال بن القاسم التونسي الاسماعيلي المذهب ، وكان قاضيا لتونس فاستدعاه الخليفة وولاه امر المظالم في مصر واعمالها وذلك في سنة (٣٦٨هـ/٩٧٨م) [٣] وعين الخليفة الحاكم بامر الله عبد العزيز بن محمد بن النعمان سنة (٣٨٩هـ/٩٩٨م) للنظر في المظالم واستمر حتى سنة (٣٩٤هـ/١٠٠٣م) حيث عينه الخليفة قاضيا للقضاة واضافه الى مابيده من المظالم [٤] .

ودعا عدد من الخلفاء الفاطميين قاضي القضاة الى شغل هذا المنصب فكان يذكر احيانا في سجله عند التولية من ضمن اختصاصاته القضائية ، كما حدث مع عبد العزيز بن محمد بن النعمان (٣٨٩-٣٩٨هـ/٩٩٨-١٠٠٧م) [٥] ومالك بن سعيد (٣٩٨-٤٠٥هـ/١٠٠٧-١٠١٤م) الذي اعطيت له صلاحيات عبد العزيز ابن محمد النعمان كاملة بعد عزله من قبل الخليفة الحاكم بامر الله [٦] .

---

(١) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص١٣٨-١٣٩ .

(٢) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٢٣ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، السبع السادس ، ص١٩٥ ؛ حسن ، الدولة الفاطمية ، ص٣٠٨ .

(٣) ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٤٣ .

(٤) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٦٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٠ ؛ المقفى الكبير ـ تراجم عبيدية ، ص٣٩٢ ؛ ابن حجر ، م ٠ ن ، ص١٦٧ .

(٥) ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٥/ ص٤٢٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٧٨ ؛ ابن حجر ، م ٠ ن ، ص١٦٧ .

(٦) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٨٣ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ص٨٥ ؛ ابن حجر ، رفع الاصر ، ص٢١٥ .

ولكن في (وقت ما) اصبح النظر في المظالم جزء من اختصاصات صاحب الباب [١] وذلك اذا خلت الدولة من وزير سيف ((وزير تفويض)) ، حيث يجلس صاحب الباب في باب الذهب [٢] وبين يديه النقباء والحجاب على حسب اقدارهم ومكانتهم ، فينادي المنادي بين يديه : ياارباب الظلامات فيحضرون ، فمن كانت ظلامته مشافهة ارسلت الى الولاة والقضاة رسالة يكشفها ، ومن تظلم ممن ليس من اهل البلدين (الفسطاط والقاهرة) احضر قصة بامره ، فيتسلمها الحاجب منه فاذا جمعها احضرها الى الموقع بالقلم الدقيق في المظالم [٣] فيوقع عليها بما يقتضيه الحال ثم تحمل الى الموقع بالقلم الجليل [٤] ليبسط ماشار اليه الموقع الاول ، ثم

---

(١) صاحب الباب : وهو اعظم ارباب السيوف وكان ينعت بالمعظم ورتبته تلي رتبة الوزارة ويقال لها (الوزارة الصغرى) ، وهو حاجب الخليفة ويبلغ اليه اخبار رعيته ويأخذ لهم منه الاذن بالدخول اليه ، وكان راتب صاحب الباب مائة وعشرين ديناراً شهرياً ، وله نائب من اعيان العدول يسمى (عدي الملك) وظيفته استقبال الرسل القادمين من الدول الاجنبية ويشرف على اقامتهم وراحتهم ، ويقدمهم لاستقبال الخليفة والوزير مع صاحب الباب ٠ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٢٢-١٢٣ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٨٣ ، ص٤٨٨ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨١ ؛ الربيعي ، النظم الادارية ، ص١٠٠ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص١١٤ ٠

(٢) باب الذهب : هو احد الابواب التسعة لقصور الخلفاء الفاطميين وهي (باب الذهب والبحر والزهومة والتربة والديلم وقصر الشوك والعيد والزمرد والريح) ٠ القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٣٥٠ ٠

(٣) صاحب التوقيع بالقلم الدقيق في المظالم : وهي رتبة جليلة تلي رتبة صاحب ديوان الانشاء والمكاتبات بالاضافة الى عمله في المظالم فأن صاحب هذه الوظيفة كان يجالس الخليفة اغلب ايام الاسبوع في خلواته يذاكره ما يحتاج اليه من كتاب الله تعالى او اخبار الانبياء والخلفاء الماضين ، ويقرأ عليه مُلَحَ السير ويكرر عليه ذكر مكارم الاخلاق ويقوي يده في تجويد الخط وغير ذلك ، لذلك سمي بالجليس ٠ ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٧-٨٨ ؛ القلقشندي ، م ٠ن ، ج٣/ ٤٩١ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٩-٢٨٠ ؛ سلطان ، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي ، ص٤٣ ٠ نلاحظ من خلال ترجمة الموقع بالقلم الجليل انه كان من العلماء وهو على اطلاع واسع بالقرآن الكريم واخبار الانبياء والخلفاء الماضين ولذلك اهمية كبيرة في اعطاء الاحكام العادلة عند عرض المظالم عليه ، فضلا عن قربه من الخليفة في اوقات خلواته يساعده على اطلاعه بعدد من القضايا المهمة والضرورية وبالتالي تفعيل الرقابة الادارية والمالية في كل الاوقات ٠

(٤) صاحب التوقيع بالقلم الجليل : وهي رتبة جليلة يقال لها الخدمة الصغرى وله الفراش لترتيب ما يوقع عليه ٠ ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص٨٨ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٤٩١ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج٢/ ص٢٨٠ ؛ الانصاري ، المجمل في تاريخ مصر ، ص١٣٦ ٠

تحمل في خريطة الى الخليفة فيوقع عليه ثم تخرج في خريطة الى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع لصاحبه [١] .

ويبدو لنا ان تعيين صاحب الباب للنظر في المظالم وجعلها جزءاً من اختصاصاته دون الحاجة الى اصدار سجل لتعيينه في هذه الوظيفة ، هو لسببين الاول : من اجل استمرار الرقابة الادارية والمالية ومواصلة الاتصال بالرعية ومعرفة مشاكلهم بشكل يومي ، حتى لايكتفي الخلفاء بايام محددة للنظر في المظالم ، وثانيا : لكون صاحب الباب على اتصال مباشر مع الخليفة ومع رجال الدولة والرعية في ذات الوقت فهو حاجبه والمسؤول عن دخولهم للخليفة وبالتالي ابلاغه عن أي خروقات ادارية اومالية سريعاً .

ولكن منذ وزارة بدر الجمالي سنة (٤٦٦هـ/١٠٧٥م) اصبح الوزراء اصحاب السيوف « وزراء التفويض » هم الذين يجلسون للمظالم يومان في الاسبوع في مكان معد له في القصر ، ويجلس امامه قاضي القضاة وبجانبه شاهدان معتبران ، ويجلس بجانب الوزير الموقع بالقلم الدقيق في المظالم يوقع بما يأمره فيه بالمظالم ويليه صاحب ديوان المال وبين يديه صاحب الباب واسفهسلار العساكر [٢] وغيرهم من الموظفين وبين ايديهما الولاة والحجاب على طبقاتهم ، ثم ترفع الى الخليفة ليوقع بخطه على القصة : « يعتمد ذلك ان شاء الله » ويوقع في الجانب الايمن منها ويخط بخطه : « وزيرنا السيد الاجل . ويذكر نعته المعروف به . امتعنا الله تعالى ببقائه ، يتقدم بكذا وكذا ان شاء الله تعالى » ولما تحمل الى الوزير يكتب هذا

---

(١) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٥-١٣٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ج٣/ ص٤٩١ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٥ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٣٩-١٤٠ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٤٦ .

(٢) اسفهسلار العساكر : لقب يطلق على قائد الجيش في العصر الفاطمي وتسمى وظيفته (الاسفهسلارية) ، واسفهسلار كلمة فارسية في الاصل مكونة من مقطعين (اسفه) ومعناها (مقدم) ، اما المقطع الثاني (سلار) ومعناها (عسكر) فهو مقدم العسكر اوقائد العسكر . ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ١٢٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٨١ ؛ عماره ، عندما اصبحت مصر عربية ، ص٨٩ .

الاخير تحت خط الخليفة ((يمتثل امر مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه ، ويثبت في الدواوين)) [(١)] .

وكان وزير السيف يعهد في بعض الاحيان لمن ينوب عنه للنظر في المظالم ، فقد صدر سجلا بتولية رزيك بن الوزير طلائع بن رزيك (٥٤٩ ـ٥٥٦هـ/١١٥٤–١١٦٠م) للنظر في المظالم جاء فيه : ((وقد قلدك امير المؤمنين النظر في المظالم ، وانصاف المظلوم من الظالم)) [(٢)] .

وابتكر وزير الخليفة الآمر باحكام الله (٤٩٥–٥٢٤هـ/١١٠١–١١٣٠م) المأمون البطائحي (٥١٥–٥١٩هـ/١١٢١–١١٢٥م) في سنة (٥١٦هـ/١١٢٢م) نظاماً للمظالم لم يسبقه اليه احد إذ استعمل ميقاط حرير فيه ثلاثة جلاجل ، وفتح باب طاقه في الروشن [(٣)] من سور داره فصار اذا مضى منه شطر الليل وانقطع المشي طرحت السلسلة ودلى الميقاط من الطاق ، وعلى هذا المكان جماعة يبيتون مجموعة من رجاله ، فمن حضر من الرجال والنساء بتظلمه يشد القصة في الميقاط بيده ويحركه بعد ان يقف من حضره على مضمون الرقعة ، فان كانت مرافعة لم يمكنوه من دفعها ، وان كانت ظلامة مكنوه من ذلك ويعوق صاحبها الى ان يخرج الجواب ، وكان الغرض من ذلك انه من حدث به ضرر من اهل الستر ، او كانت امرأة من غير ذات البروز ولاتجب ان تظهر ، او كانت مظلمة في الليل تتعجل مضرتها قبل النهار ، فعليه ان يأتي الى الميقاط [(٤)] .

واخيرا نشير الى ان نظر المظالم في الدولة الفاطمية لم يقتصر على الخليفة ومن خوله من رجال الدولة ، فبعد مقتل الخليفة الحاكم بأمر الله سنة

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٢٠-١٢١ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٣٦ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩١-٤٩٢ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٥ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٨٠-٢٨١ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص٤٦ .

(٢) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص٩٠ ؛ ابن الفرات ، م ٠ ن ، ص١٣٦ ؛ القلقشندي ، م ٠ ن ، ج١٠/ ٣٢٥ ، ص٣٣٤ .

(٣) الطاق : وهو القوس الذي يعقد من الآجر ، والروشن من الفارسية روزن بمعنى النافذة ويستخدم كذلك بمعنى البروز او الشرفة المطلة على خارج البيت ٠ ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٣٩ هامش رقم (٢) ؛ ابن منظور ، لسان العرب ، ج٦/ ص١٢١ ؛ ج١٠/ ص٢٣٢ .

(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٩٥ ؛ المقفى الكبير ، ج٦/ ص٤٩٦ ؛ احمد ، المراة في مصر ، ص٩٧ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص١٦١-١٦٢ .

(٤١١هـ/١٠٢٠م) وتولى الخلافة الفاطمية من بعده ابنه الظاهر لاعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/١٠٢٠- ١٠٣٥م) وكان عمره ست عشرة سنة ، لذلك قامت عمته ست المُلك بتدبير شؤون الدولة لمدة اربع سنوات حتى وفاتها سنة (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) [1] وابان سيطرتها على مقاليد الدولة طلبت ست المُلك من عامة اهل مصر ذكر حوائجهم ومصالحهم في كل وقت ومطالعتها مباشرة بأي حيف يلحق بهم من عامل او ناظر وذلك لحمل رجال الدولة على السير بالسياسة العادلة [2] .

---

(١) الانطاكي ، تاريخ ، ص٣٦٥ ، ص٣٨٧ ؛ ابن حماد ، اخبار ملوك بني عبيد ، ص٢٥٢ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج٢٨/ ص١٢٨ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٢٤٧ ؛ احمد ، المراة في مصر ، ص٢٠٥ ٠

(٢) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص١٢٦ ٠

المبحث الأول : سلطات الرقابة المالية العليا :

١- رقابة الخلفاء :

اتجهت الدولـة الفاطميـة منذ دخولهـا مصـر سـنة (٣٥٨ هـ/٩٦٩م) الـى رقابـة الأمور المالية بإنشاء إدارة مركزية لها والاهتمام بالإصلاح المالي للبلاد ، فقد أبطل المعز لـدين الله عند دخولـه لمصـر سـنة (٣٦٢ هـ/٩٧٢م) نظـام الضـرائب القـديم وانشأ نظاما جديدا لتقدير أملاك الفلاحين وتحديد الضرائب المفروضة على أراضيهم وذلـك بدراسـة الشـكاوى المقدمـة مـن الفلاحـين وأن هـذا النظـام عمـل علـى حمايـة الفلاحين من تعسف جباة الضرائب وجمع دوائره المختلفة في مكان واحد ، وأمر بفحص مصادر الضرائب على اختلافها والتشدد في تحصيل ما تأخر عنها وقد سلك في تنفيذ هذا النظام سبيل الحزم [١] .

ونتيجة لهذه الإجراءات زاد خراج مصر الى (٤،٠٠٠,٠٠٠) أربعة آلاف ألف دينار في سنة (٣٦٣ هـ / ٩٧٣م) بينما كان في سنة (٣٥٨ هـ/ ٩٦٨م) (٣، ٤٠٠،٠٠٠) ثلاثـة الاف الـف دينـار وأربعمائـة ألـف دينـار وفـي روايـة اخرى (٣، ٢٠٠،٠٠٠) ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتا ألف دينار [٢] .

واعتمد الخلفـاء الفـاطميون وفـي مقدمتهم الخليفـة المعز لـدين الله نظـام الضـمان لكافة مرافق الدولة وطبقوه على كافة أنواع الايرادات وسمي أيضا بنظام (القبالـة أو التضـمين أو الالتـزام) [٣] وقـد عـرف هـذا النظـام علـى أنـه : « نظـام يلتـزم بموجبـه الضـامن بـدفع مبلـغ مـن المـال الـى الدولـة لقـاء منحـه جبايـة الضـرائب أو المكوس المفروضة على الجهة أو العمل الذي تضمنه مقدما ، وعادة مايكون المبلغ أقل من العائـد الـذي سيحصـله الضـامن مـن هـذه الجهـة ويحصـل علـى الزيـادة لحسـابه الشخصي من الرعية لغرض الاستفادة من المبالغ المتبقية كأرباح » [٤] .

---

(١) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١٢ .
(٢) الارمني ، تاريخ ابوصالح الارمني ، ص٣٠ ؛ حسن ابراهيم حسن وعلي ابراهيم حسن ، النظم الاسلامية ، ص٢٦٢ .
(٣) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٥-١٥٦ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٢٢ .
(٤) سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٥١٤ ؛ صبحي الصالح ، النظم الاسلامية ، ص٣٦١ .

ونتيجة لأهمية الخراج كمورد مالي رئيسي لبيت المال فقد انصب اهتمام الخلفاء الفاطميين على القيام بكل ما باستطاعتهم للحصول على هذا المورد بغية استحصال الاموال الكافية لسد الحاجات الاساسية للدولة والمجتمع ، ولهذا فقد اتبعوا جملة اجراءات لتحقيق ذلك الهدف ، التي من ضمنها الحرص الشديد والاهتمام بكل من يتولى منصب ولاية الخراج ، لذا نرى حرصهم على ان يتولاه أشخاص مشهود لهم في كثير من الاحيان بالكفاءة والمقدرة العالية ، ولخطورة هذا المنصب فقد كان صاحبه موضع رقابة ومحاسبة مستمرة من قبل اولي الأمر ، كان من أثرها اتخاذ قرارات بعزلهم من منصبهم ، وفي أحيان اخرى بمصادرة أموالهم اذا ثبت عليهم شيء [١] ٠

واتبعوا سياسة حازمة في تحصيل الضرائب وخاصة الخراج من الشخص الذي لم يف بعهده ، فترى الخليفة العزيز بالله يحاسب الضامن عند نهاية سنة (٣٨١هـ/٩٩١م) فوجد : ((أنه قد فسخ ضياعا معقودة وحلها وولى عليها فاتضع المال فامر العزيز بمطالبته فضمن الخسارة)) [٢] ثم أمر العزيز بعد ذلك باعتقاله ومصادرة دوره ، ولكن بعد محاسبة أصحاب الدواوين له تبين لهم : ((أنه ما اتفق ولا اختزن ولكنه خانه الضمان والأسعار)) [٣] وهنا يؤكد المحاسبة الشديدة والمراقبة من قبل الخليفة لواردات الدولة ، فضلا عن تدقيق أصحاب الدواوين مرة ثانية من أجل اظهار حقيقة هذا الخلل المالي هل هو قصور في اداء الواجب أم لأسباب خارجة عن ارادة الضامن ، فكانت النتيجة أن غرم بعض الخسارة فقط ٠

وعزل العزيز بالله في سنة (٣٨٣ هـ/٩٩٣م) الناظر في الأموال بعد أن تبين وجود نقص في بيت المال فالزم بدفع مانقص من المال [٤] ٠

ورغم تشدد الخلفاء في طلب الضرائب من المتقبلين ، ولكن عند تأخر بعض المبالغ بحيث لايستطيع الملتزم أن يفي بالتزامه أمام الدولة وتعرف هذه المتأخرات (بالبواقي) كانت الخلافة الفاطمية تتسامح في طلبها ويخرج توقيع الخليفة ((قد

---

(١) عبد الحميد ، الجوانب الاقتصادية في كتابات ابن تغري بردي ، ص٥١ ٠
(٢) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٥٤ ٠
(٣) م ٠ ن ، ص٥٤ ٠
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٩ ٠

أنعمنا بذلك)) و ((قد أمضينا بذلك)) [١] وغالبا مايحدث ذلك بسبب وقوع الكوارث الطبيعية التي كانت تصيب البلاد بسبب ارتفاع ماء النيل أو انخفاضه ونتيجة لذلك تتراكم مستحقات الدولة عاما بعد آخر على المتقبلين والمقطعين حتى مبلغا يصعب عليهم دفعه لذلك تجد الحكومة مضطرة للتسامح معهم [٢] .

ورغم اعتماد الخلفاء على نظام القبالة أو الضمان لكنهم لم يتركوا تقدير الضرائب للمتقبلين بل حددوها بأنفسهم حتى يحموا رعيتهم من التعسف وكانوا يراجعونها من وقت لآخر ناظرين في كل شكوى تصل اليهم عن الجباية وخاصة الخراج الذي هو اكبر موارد الدولة [٣] وعرف عن الفاطميين معاملة الفلاح المصري معاملة تنطوي على قدر كبير من التسامح والرعاية كما حرصوا منذ امتداد نفوذهم الى مصر على عدم انتزاع الأراضي من أيدي أصحابها [٤] .

ويبدو أن الخلفاء الفاطميين حرصوا على معرفة إيرادات الدولة والمصروفات بشكل دقيق بين فترة وأخرى فقد أمر الخليفة المستنصر بالله وزيره اليازوري أن يعمل تقدير إيرادات الدولة وما عليها من مصروفات ، فقدم رئيس كل ديوان انتفاعه وماعليه ، فوجد أن إيرادات الدولة ، قد بلغت نحو ألفي ألف دينار ، ونفقات الدولة بقدر إيراداتها ، فأمر بدراسة سبل زيادة الخراج دون الحاق الضرر بأرباب الخراج ، فتقرر اتخاذ سياسة العمارة وعزل العمال المفسدين فارتفع ايراد الخراج الى ألفي ألف وثمانمائة ألف دينار ، عام (٤٦٦ هـ / ١٠٧٣م) والى ثلاثة آلاف ألف ومائة دينار في عام (٤٧٨ هـ / ١٠٤٩م) وارجع المقريزي سبب هذه الزيادة الى حسن العمارة وشمول العدل [٥] .

وهنا رقابة الخلفاء للأمور المالية ومعرفة مقدار الإيرادات والمصروفات يساعد على معرفة أوضاع الدولة المالية ودفع الخطط في سبيل رفع ارداتها المالية عن

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٩٠ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٧٠ .
(٢) الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص٢٠٠ .
(٣) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٢٤٥ ؛ مشرفة ، نظم الحكم بمصر ، ص٢٠٠ .
(٤) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦١ ؛ محمد حسن دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص١٦٩ ؛ سرور ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص١٥٧ .
(٥) المقريزي ، م ٠ ن ، ج١/ ص١٥٦ ؛ المقفى الكبير ، ج٣/ ص٣٩٧-٣٩٨ ؛ رعد صالح الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٨٨ .

طريق اعمار الأراضي الزراعية وغيرها وهو أبرز وأهم الجوانب في الرقابة المالية للخلفاء ٠

وهناك نص للمقريزي يشير الى أن الوزير ابن فاتك البطائحي (٥١٥-٥١٩هـ/١١٢١-١١٢٥م) كان من جلساء الخليفة المستنصر بالله الفاطمي وكان يرسله في مهمات خاصة الى بيت المال فيجد فيه الهمة العالية والأمانة ، فيقول الخليفة : ((هذا المأمون دون الجماعة)) [1] لذلك عرف بالمأمون البطائحي من حينها ، ويدل هذا على أن الخلفاء الفاطميين لم يكتفوا بدواوين الرقابة المالية التي أسسوها وإنما أرسلوا رجال من خاصتهم من ذوي الأمانة والنزاهة للتفتيش والتدقيق في الدواوين المالية ، وبالتالي استمرار الخلافة برقابة كل المؤسسات المالية مهما علا شأنها ٠

ومن جوانب الرقابة المالية المهمة عند الخلفاء الفاطميين ، أنه جرت العادة عندهم الحضور بأنفسهم لدفع نفقات الأسطول ويجلس الوزير الى جواره ، ويحضر صاحب ديوان الجيش ، ويجلس بداخل عتبة المجلس ويجلس كاتب الجيش الى جانبه تحت العتبة على حصر مفروشة ويفرش أمام المجلس انطاع تصب عليها الدراهم ويحضر الوزانون ، ثم يدخل مائة مائة من البحارة كل بحسب نوع عمله فيقفون بين يدي الخليفة ويقرأ كاتب الجيش أسماءهم واحدا واحدا من الكشوف التي دونت بها ، فاذا نودي البحار عبر الى الجانب الآخر ، واذا بلغ عددهم عشرة وزن الوزانون نفقتهم ويعطى كل منهم خمسة دنانير ، يساوي كل دينار منها (٣٦) درهما فاذا دفعت نفقات الجند عن آخرها ، تجهزت السفن وأخذت اهبتها للسفر [2] ٠

ويظهر أن الأمر لم يقتصر على توزيع نفقات الأسطول ، فيؤكد أبن ميسر ان الخليفة الحاكم بأمر الله أشرف بنفسه على توزيع رواتب الجيش بواسطة عرفائهم [3] ويتضح أيضا أن الخلفاء اتبعوا طريقة الأسطول نفسها مع الجيش في توزيع نفقاته

---

(١) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٦٤ ٠
(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٩٦-٩٧ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣/ ص٥٢٣ ؛ صابر محمد دياب ، سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط ، ص١٧١ ؛ سالم وسحر ، تاريخ مصر الاسلامية ، ج١/ ص٣١٧ ٠
(١) اخبار مصر ، ج٢/ ص٥٣ ٠

حيث يحضر الخليفة بنفسه ويحضر الوزانون وصناديق المال وتفريغ الأكياس على البساط ويبتدئ بتوزيع النفقة على الفرسان ثم تتبعه الصنوف الأخرى (١) ٠

ولابد من القول أن حرص الخلفاء الفاطميين على توزيع رواتب الجيش والأسطول تحت إشرافهم له أثره الكبير في رفع الروح المعنوية للجند ، وبالتالي فهو من العوامل المهمة التي ساهمت في تحقيق الجيوش والأساطيل الفاطمية لانتصاراتها ٠

واتجه الخلفاء الفاطميون منذ فتح مصر الى رقابة السكة وتوجيه السياسة النقدية للدولة ، وعلى الرغم من إصدار جوهر للدنانير المعزية نسبة الى الخليفة المعز لدين الله منذ دخوله الى مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) إلا أن الحكومة الفاطمية لم تمنع التداول بالعملات الأخرى (٢) وحدد مقدار كل عملة تجاه الدرهم ويبدو أن الصيارفة لم يعجبهم ذلك فقاموا بثورة فهدد جوهر الصيارفة بحرق مكانهم ، مما جعلهم يخضعون للأمر الواقع (٣) ٠

ولما قدم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي الى مصر سنة (٣٦٢ هـ/ ٩٧٢م) قرر أن لايأخذ في الخراج إلا دينارا معزيا فنقصت قيمة دينار الراضي بمقدار ربع دينار ، وأصبح صرف الدينار المعزي بخمسة عشر ونصف درهما في حين أصبح الراضي بخمسة عشر وربع (٤) وعمل المعز لدين الله ومن قبله جوهر على الأكثار من سك الدنانير المعزية لكي تغمر أسواق مصر ويعم تداولها بين الناس (٥) وساعده في ذلك كميات الذهب التي جاء بها الى مصر حيث تروي المصادر أن الخليفة المعز لدين الله لما خرج من المغرب قاصدا مصر سك من الذهب ثمانمائة رحاة

---

(٢) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٦٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٤٢١ ٠

(٣) مثل الدينار الابيض الذي سك في عصر الامويين وسكه الحجاج ، وكذلك الدينار الراضي نسبة الى الخليفة العباسي الراضي (٣٢٢-٣٢٩هـ/٩٣٣-٩٤٠م) ٠ المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص٢٠٤ ؛ المقريزي ، النقود الاسلامية ، ص١٥ ؛ انستاس ماري الكرملي ، النقود العربية وعلم النميات ، ص٤٢-٤٣ ٠

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص١٦٢ ؛ المقفى الكبير ، ج٣/ ص١٠٥ ؛ فيشل ، يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الاسلامية في العصور الوسطى ، ٨٢-٨٣ ٠

(١) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٦ ؛ ابن ظهيرة ، الفضائل الباهرة ، ص١٢٧ ؛ محمد عبد الرؤوف المناوي ، النقود والمكاييل والموازين ، ص٩٩ ؛ داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٤٧-٤٨ ٠

(٢) المقريزي ، النقود الاسلامية ، ص٢٦ ٠

وحملها باحبال على أربعمائة جمل فضلا عن سيطرته على مناجم مصر وبلاد الشام [١] وقدرت السبائك الذهبية بثلاثة وعشرين مليون دينار أعاد الخليفة المعز ضربها من جديد في دور السك المصرية [٢] وهو أمر غير مستبعد في ضوء مانعرفه عن سيطرة الفاطميين على كل الطرق التجارية المؤدية الى غانا التي كانوا يجلبون منها الذهب [٣] وكانت اجراءات الخليفة المعز لدين الله كفيلة بأن تفرض الحكومة الفاطمية على أهالي البلاد المصرية التعامل بنقودها [٤] .

وقد حرص الفاطميون عند فتحهم لمصر على أن يخططوا من أجل نشر سكتهم لأنها تمثل سلطة الخليفة الفاطمي من ناحية ومظهر من مظاهر التحدي لسلطة الخلافة العباسية من جهة اخرى ، كما أنها وسيلة لترويج عقيدتهم الاسماعيلية نظرا لأن السكة يتداولها كافة الناس في معاملاتهم التجارية [٥] وكذلك تنشيط العمليات التجارية في الدولة ، كما أن سك الدنانير من ناحية اخرى وسيلة رئيسية للحصول على أكبر ربح ممكن من عملية الضرب بعد أن ((تقررت على أصحاب الذهوب أجرة ما يحضرونه)) [٦] هذا فضلا عن تهيئة قطاعات الشعب المصري لاستقبال العهد الجديد في ظل السياسة والأنظمة الفاطمية [٧] .

لكن هذا الاجراء سبب خسائر جمة للناس مما اضطرهم الى بيع العملات الأخرى بأقل من قيمتها فاتضع الدينار الراضي الى نحو الثلثين من قيمته فخسر الناس كثيرا لأن كل من يملكه اضطر الى بيعه بأقل من قيمته ودخلت الدولة في هذه المضاربة مشترية بالسعر الذي حددته فتحقق لها ربح مؤكد [٨] وبذلك تمكن

---

(٣) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ص٤٦ ؛ ابن خلكان ، وفيات الاعيان ، ج٥/ ص٢٦٦ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، ص١٨٤ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص١٣٦ .

(٤) عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، ص٥٨ .

(٥) آشتور ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى ، ص٢٤٣ ؛ الذهبي ، تجارة مصر خلال العصر الفاطمي ، ص١٢٧ .

(٦) سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، ص٢٠٥ .

(٧) داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٤٧ .

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٣٢ .

(٢) حسن خضيري أحمد ، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب ، ص١٣٥ .

(٣) ابن ميسر ، أخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٦ ؛ فهمي ، النقود العربية ، ص٦٢ ؛ فيشل ، يهود في الحيا ة الاقتصادية والسياسية ، ص٨٣ .

الفاطميون من سحب جميع العملات غير الفاطمية من الأسواق لتحل السكة الفاطمية [1] .

وهنا لابد من الوقوف على قضية أشارت اليها المصادر وهي الخسائر الكبيرة التي مني بها الناس بسبب انحطاط قيمة العملات الأخرى وخاصة الدينار الراضي ومناقشتها ، حيث يبدو لنا أن هناك مبالغة كبيرة من جانب المصادر وتبعتها المراجع الحديثة في هذه القضية عندما سلطت الضوء على سياسة الخليفة المعز لدين الله المالية تجاه العملات غير الفاطمية ، واعتقد أن التحدث عن الخسائر الكبيرة للناس كان مبالغا فيه ولقد جاء بناءً على مايلي :

أولا : أن جوهر الصقلي منذ فتح مصر سنة (٣٥٨هـ/٩٦٩م) تعهد في الأمان الذي أصدره الى المصريين : ((تجديد السكة وصرفها الى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورية [2] المباركة وقطع الغش منها [3] ولكن رغم ذلك لم يلجؤوا في أول الأمر الى منع العملات الأخرى غير الفاطمية ، حتى لا يحدثوا اضطرابا في التعامل أو خسائر فادحة لمن يملكونها ، وبذلك اعطاء الفرصة للناس لاستبدال التعامل بالنقود الفاطمية تدريجيا واستمر ذلك لمدة خمس سنوات وهي كافية للتقليل من التعامل بالعملات غير الفاطمية وخاصة أنها دولة فتية قوية وتمتعت عملتها بالحماية السياسية والرقابة الدائمة لدور ضربها من قبل قاضي القضاة الفاطمي ورقابة المحتسب لها لمنع غشها من قبل الصيارفة .

بالتأكيد أن الرعية أعطيت المجال الكافي لكي تستطيع تبديل تعاملاتها نحو الدينار الفاطمي ، ثم أن الناس على دين ملوكها ، ومن ثم فمن المؤكد أن الشعب كان يدرك جيدا أن إبقاء التداول الرسمي في العملات الأخرى لم يستمر طويلا ،

---

(٤) داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٤٨ .

(٥) المنصورية : نسبة الى مدين المنصورية التي بناها الخليفة المنصور بنصر الله (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٥-٩٥٢م) والد الخليفة المعز لدين الله وانشئ دار الضرب فيها في سنة (٣٣٦هـ / ٩٤٧م) . الجوذري ، سيرة الاستاذ جوذر ، ص٤٤ ؛ فرحات الدشراوي ، الخلافة الفاطمية بالمغرب ، ص٥٠٦ .

(٦) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٠٤ ؛ المقفى الكبير ، ج٣/ ص٩١ ؛ الداعي ادريس ، عيون الاخبار ، ص١٤٧؛ علي ابراهيم حسن ، تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي ، ص٣٢ .

ويظهر ذلك من إعطاء جوهر الأمان للمصريين بتجديد وتحسين السكة ، فمن الممكن أن يكون هناك اتفاق وقع بين أعيان مصر وجوهر على عدم إلغاء التعامل الرسمي بالعملات الأخرى إلا بعد مدة معينة ٠

ثانيا : لو كان حدث كما ذكرت المصادر الخسائر الكبيرة بالناس ، لأدت الى اضطرابات اقتصادية بعد اتخاذ القرار ومنها ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بشكل كبير ، وهذا أقل مايمكن أن يحدث في هكذا هزات اقتصادية عنيفة وخاصة أن الأمر يتعلق بالنقود المتداولة بين الناس ، ولم تشر المصادر التي بين أيدينا الى ذلك ٠

وطرح البراوي تساؤلا عما منع الناس من التخلص من الدنانير الراضية بإذابتها وتحويلها الى سبائك ، بدلا من خسارة الكثير من قيمتها وبيعها للدولة ، وأعطى جوابا على تساؤله بأنه لم يكن ميسوراً ذلك اذ كانت كل عمليات التجارة خاضعة للرقابة الشديدة من جانب الحكومة الفاطمية بواسطة السماسرة ومفتشي الأسواق [١] ٠

لكن هذا التساؤل يؤيد رأينا بأنه لم تكن هناك كميات كبيرة من الدينار الراضي لدى الناس للتداول ، وخاصة العمليات التجارية الكبرى وكبار التجار الذين يملكون الثروة الكبرى ، حيث من المعروف أن علاقات كبار التجار بالسلطة في أي دولة هي علاقة جيدة مبنية على المصالح المتبادلة فليس من المعقول أن تتم العمليات التجارية الكبرى بعملة غير عملة الدولة التي تحميها سياسيا واقتصاديا ، ولو كان لدى التجار هذه الكميات الكبيرة لاستطاعوا اذابتها وجعلها على شكل سبائك ولهم الإمكانية في ذلك ، خاصة وأن قراراً رسميا لم يصدر بإلغاء الدينار الراضي ولم تحدد مدة زمنية للتخلص منه ، وإنما رفض أخذ الخراج إلا بالدينار الراضي مما يسمح بإذابة الذهب لكبار التجار ومن ثم إعادة سكها في دار الضرب بدلا من الخسارة الكبيرة ، ولكن هذا لايمنع من وجود كميات من الدينار الراضي في التداول بين أيدي الناس ، وأن هناك خسارة حدثت لكن ليست بالكبيرة ٠

وكانت مقادير العملة تتم على حسب رأي الإمام ولم يكن يحق لأحد سوى الخليفة بتغيير عيار العملة وتصرف بالضرورة على عيار الدينار والدرهم الرسميين

---

(١) حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٠٤ ٠

[1] ولوزن العملة أهمية كبرى ، فأنه كلما زاد وزنها ، دل ذلك على غنى الدولة ورفاهيتها وعنايتها بالعملة حتى تكسب ثقة الناس ويتسع نطاق تداولها ، أما إذا نقص وزن الدينار فإن ذلك يدل على اضطراب الحالة الاقتصادية في البلاد [2] .

لذلك حافظ الخلفاء الفاطميون على مستوى عال للعملة غير أن تعرض بعض النقود للتآكل أو الغش كان يؤدي الى ضعف قوتها الشرائية وانخفاض سعر صرفها فتنخفض القوة الشرائية للدرهم والدينار فترتفع بازائها الأسعار كما حدث في سنة (٣٨٢هـ/ ٩٩٢م) عندما كان سعر صرف كل خمسة عشر درهما ونصف بدينار ثم بلغت سبعة وسبعين درهما بدينار ، ثم وصلت كل مائة درهم بدينار واضطربت الأسعار والصرف فضرب الخليفة العزيز بالله دراهم جدد وبيعت كل خمسة دراهم بدرهم جديد [3] .

وفي سنة (٣٩٧هـ/١٠٠٦م) حدث أن انخفضت قيمة الدراهم الفضية فبيع كل أربعة وثلاثون درهما بدينار ونزع السعر واضطربت أمور الناس ، فرفعت الدراهم واخرج من بيت المال عشرون صندوقا من الدراهم الجدد ، ففرقت على الصيارفة [4] ومنح الخليفة الحاكم بأمر الله ثلاثة أيام لمبادلتها بالدراهم الجديدة ، وأن لايتعامل بها وأن تورد الى دار الضرب وبيع أربعة من الدراهم القديمة بدرهم جديد ، وقرر أمر الدرهم الجديد على ثمانية عشر درهما بدينار [5] .

يتضح من خلال ذلك أن تذبذب قيمة العملة صعودا وهبوطا أثر في اسعار المبيعات فكان الخلفاء يلجأون الى منع الرديئة أو المغشوشة بسحبها من التداول لكي تنخفض الأسعار واستبدالها بعملة جديدة وكان الصيارفة يقومون بطرحها في

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ج٢/ ص٥٧ ؛ سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١٧٥؛ الكرملي ، النقود العربي وعلم النميات ، ص٥٧ .
(٢) ايوب ، التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ص٧٣ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٦٥٠ .
(٣) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٩ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص٢٧٤ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٣١٢ ؛ عماره ، عندما اصبحت مصر عربية ، ص١٣٤ .
(١) المقريزي ، إغاثة الامة ، ص١٥ ؛ ماجد ، الحاكم بأمر الله ، ص٦٤ .
(٢) المقريزي ، النقود الاسلامية ، ص٢٧-٢٨ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٠٥ .

الأسواق ، ومن ثم تثبيت سعر الدينار على أساس ثمانية عشر درهما ، وبالتالي منع تذبذب العملة والسيطرة على الأسعار (١) ٠

ولابد من الربط هنا بين فساد قاضي القضاة الحسين بن النعمان الذي تولى منصبه للمدة (٣٩٠- ٣٩٥هـ/٩٩٩-١٠٠٤م) وقتل الحاكم بأمر الله له سنة (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) لاختلاسه الأموال (٢) وبين انخفاض قيمة الدراهم الفضية وذلك لأن الإشراف على دور الضرب من اختصاصات قاضي القضاة (٣) وما يعزز هذا الشك أنه في سنة (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) أي في نفس السنة التي قتل فيها الحسين بن النعمان اضطربت قيمة الدراهم وهبطت قيمتها الشرائية حتى استقر سعرها على ستة وعشرين درهما بدينار (٤) ولكن الخليفة الحاكم بأمر الله لم يغير الدراهم الا في سنة (٣٩٧ هـ/١٠٠٦م) وربما يرجع ذلك الى استقرار قيمة الدراهم عند هذا الحد ولم يتدهور أكثر ، أو أن الحاكم بأمر الله أعطى الفترة الكافية لدار الضرب لسك كميات كبيرة من الدراهم لتغطية حاجة السوق ومن ثم تبديلها وسحبها من الأسواق ٠

وتوسع الحاكم بأمر الله في ضرب الدراهم الفضية فأصبحت عملة قانونية حيث حدد نسبة قانونية بين الدينار والدرهم وهي ثمانية عشر درهما بدينار (٥) وهنا تحولت تحولت مصر الى (نظام المعدنين) ، ونظام المعدنين عبارة عن قاعدة مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيم النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة في نفس الوقت ويتحقق بذلك الارتباط باجتماع ثلاثة شروط :

أولا : تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنيين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة ٠

ثانيا : الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من كل المعدنين بقوة ابراء غير محدودة في الوفاء ٠

---

(٣) سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١٧٧ ٠

(٤) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص٥٩٨ ؛ المعموري ، النظام القضائي في مصر ، ص٥٩ ٠

(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص١٠٨ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٦٥ ٠

(٦) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٥٨ ٠

(١) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص١٦ ؛ النقود الاسلامية ، ص٢٨ ؛ فهمي ، النقود الاسلامية ، ص٦٣ ؛ داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٦٢ ٠

ثالثا : إطلاق حرية الأفراد في تحويل سبائك أي المعدنين الى مسكوكات وبالعكس [١] .

إن هذا الإجراء من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله إنما أريد به تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن ، وتسهيل المعاملات التجارية [٢] وأدى ارتفاع الأسعار الى انهيار قيمة العملة الذهبية السائدة في التعامل (الدنانير) مما دفع القادرين الى اكتنازها وكان انخفاض سعر الدراهم بالنسبة للدينار تعبيرا عن اختفاء الذهب من التعامل نتيجة لاكتنازها من جهة ومن جهة أخرى للاستخدامات المختلفة كنوع من الحلي والأواني وساعدت حياة الترف على قلة الذهب كدنانير أيضا ، فاضطر الحاكم الى تقدير سعر صرف الدراهم فتحولت مصر الى قاعدة المعدنين [٣] أو لعل الحاكم شاهد أو توقع قلة الإنتاج من الذهب إزاء الزيادة في استخدامه لأغراض مختلفة والإقبال الهائل على اكتنازه فهداه تفكيره الى اتخاذ هذه الخطوة حتى لا تُفاجئ البلاد بأحداث قد يتعسر مواجهتها في المستقبل [٤] .

وفي عهد الخليفة الآمر بأحكام الله (٤٩٥–٥٢٤ هـ/ ١١٠١– ١١٣م) أمر في سنة (٥١٦هـ/١١٢٢م) ببناء دار ضرب في القاهرة وأن يكون عيار دينارها أعلى من جميع مايضرب في سائر الأمصار وقد أطلق عليها الدار الآمرية [٥] وفي نفس العام العام أصدر الخليفة أوامره لوالي قوص ببناء دارا للضرب فيها ، وأرسل لها المهندسين والضرابين والوَرِق ومبلغ من المال قدره عشرين ألف دينار وعشرين ألف درهم فضة فضربت هناك دنانير ودراهم وصار كل مايصل من اليمن والحجاز من الدنانير يضرب بها [٦] .

---

(٢) الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص١٣٨-١٣٩ .
(٣) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٠٥ .
(٤) الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص٢٣٨ .
(٥) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٠٥ .
(١) ابن عبد الظاهر ، الروضة البهية الزاهرة ، ص٣٣ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٤/ ص٥٣ ؛ الطيار ، مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية ، ص٢٤٩ ؛ مبارك ، الخطط الجديدة لمصر ، ج١/ ص١٧ .
(٢) ابن عبد الظاهر ، م ٠ ن ، ص٣٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٩٣-٩٤ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص١٤٦ .

والواقع أن الفاطميين قاموا ببناء دور ضرب في القاهرة وقوص [١] ، لتعويض خسارة دور الضرب في بلاد الشام ، كي تقوم هذه الدور الجديدة بتزويد ولايات الخلافة بالنقود ، فضلا عن تقلص أملاك الدولة الفاطمية في اوقات المجاعات التي تعرضت لها مصر وخاصة الشدة المستنصرية نتيجة للضغط السلجوقي والغزو الصليبي لبلاد الشام [٢] ٠

وعمل الخليفة الآمر على تثبيت عيار الدينار الفاطمي لمواجهة التحديات الصليبية فقد أجتهد الصليبيون في تزييف الدنانير الفاطمية بعمل نقود تشبهها من حيث الشكل ولكن أقل منها في الوزن والعيار لتشويه سمعة الدولة الفاطمية وخلخلة مكانتها الاقتصادية كجزء من مخططهم السياسي للقضاء عليها [٣] ٠

ونجح الآمر بأحكام الله بهذه الإجراءات فسرعان ماستعاد الدينار الفاطمي مكانته إذ ارتفعت درجة نقاوته مرة اخرى وعرف بـ (الدينار الآمري) وبلغ أقصى درجات النقاوة في العصور الإسلامية [٤] ٠

من الواضح أن بناء دور ضرب جديدة في مصر هو ليس لخسارة دور الضرب في بلاد الشام وتزييف الصليبيين للسكة إنما أراد الآمر بأحكام الله ان تكون دور الضرب تحت سيطرة الدولة المركزية ، بعد ضعفها في أواخر عهد الدولة الفاطمية ، فإنشاء دار الضرب في القاهرة وأن يكون عيارها أعلى مما يضرب في جميع الأمصار [٥] يشير إلى ذلك فنجح في عودة قيمة ومكانة الدينار الفاطمي ٠

---

(٣) قوص : مدينة كبيرة واسعة في صعيد مصر الى الجهة الشرقية من النيل بينها وبين الفسطاط اثنا عشر يوما ، وهي محط التجار القادمين من عدن وملتقى الحجاج المغاربة والمصريين والاسكندريين ، واغلب ابنيتها من الحجارة ٠ ناصر خسرو ، سفرنامة ، ص١٣١ ؛ الحموي ، معجم البلدان ، ج٤/ ص٤١٣ ؛ الحميري ، الروض المعطار ، ص٤٨٨ ٠

(٤) سيمينوفا ، تاريخ مصر الفاطمية ، ص١٧٦؛ الصاوي ، مجاعات مصر الفاطمية ، ص١٩٧ ٠

(٥) داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٧٥ ٠

(١) الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٤٩٣ ؛ ابن بعرة ، كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، ص٤٩ ٠

(٢) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٣٨ ٠

وميز الخلفاء السكة الفاطمية بعبارة تدل على جودتها ودقة عيارها فكان ينقش عليها عبارة ((عال)) أو ((عال غاية)) وهذه العبارة هي الرمز الذي يبين صرف السكة على العيار الرسمي [١] ٠

أن نقاء الدينار الفاطمي يعتبر أحد الخصائص المميزة لاقتصاد مصر حتى نهاية الحكم الفاطمي [٢] ويدل على متابعة ورقابة جيدة مستمرة من الخلفاء للحفاظ على جودة الدينار الفاطمي واتخاذ كافة الاجراءات الرادعة وايجاد الحلول المناسبة في حالة تعرض العملة للتزييف أو الانهيار بسبب الأزمات الاقتصادية ، لذلك يؤكد جواتياين أن الدنانير الفاطمية التي ضربت في المشرق هي وحدة قياس العملة وهي ((جواز الشرق)) [٣] وقد توصل جواتياين الى ذلك بعد دراسة مستفيضة لوثائق جنيزة القاهرة ، وتعبر كلمة (جنيزة) عن حجرة تتخذ كمخزن ملحق بالمعبد اليهودي أو عن أي مكان فيه الأوراق المكتوبة عليها بالخط العبري ، ويعتقد اليهود مثلما يعتقد المسلمون من أنه لاتقطع ورقة يسطر عليها اسم الله أو تبدد وإنما تحفظ في مكان أمين ووجدت في معبد يهودي في الفسطاط كما وجد عددا آخر من هذه الأوراق في جبانة البساتين القريبة من المعبد ، اطلق على هاتين المجموعتين وثائق جنيزة القاهرة ، ويقدر عددها بما يزيد عن ربع مليون ورقة كتبت عليها باللغة العربية بحروف عبرية ويرجع تاريخ معظم هذه الوثائق الى الفترة مابين القرنين الرابع والسابع الهجريين (العاشر والثالث عشر الميلاديين) [٤] ٠

واطلق عليه أحد المستشرقين بأنه ((الدولار الاسلامي في العصور الوسطى)) [٥] الذي توصل الى ذلك بعد دراسته لـ(٤٩) قطعة من الدنانير تعود للعصر الفاطمي ٠

---

(٣) داود ، المسكوكات الفاطمية ، ص٩٠ ٠

(٤) أشتور ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط ، ص٢٤٣ ٠

(٥) دراسات في التاريخ الاسلامي ، ص٢٤٣ ٠

(١) أحمد ، المراة في مصر في العصر الفاطمي ، ص١٦ ؛ جواتياين ، دراسات في التاريخ الاسلامي ، ص١٨٩ ٠

(2) Ehrenkrutz ,The ficcal Administration of Egypt in the middle Ages , p 179 .

إن اطـلاق عبـارتي (جـواز الشـرق) و (الـدولار الاسـلامي) فـي العصـور الوسطى من قبل مستشرقين اعتمادا في ذلك على المستكشفات الأثرية يدل على الرقابة العالية والمتابعة المستمرة من قبل الخلفاء الفاطميين لسكتهم لأنها مرآة للدولة فهي هويتها التي تزن قيمتها الاقتصادية وثقلها السياسي بين الأمم ٠

كانت ميزانية الدولة تعرض على الخليفة فور الانتهاء من اعدادها وتعرف بـ (الاستيمار) ويقدم فيها رواتب الموظفين من الوزير الى عامل النظافة وماتحتاج اليه الدولة ((عينا وورقا وغلة وغير ذلك)) (١) ويجب أن يقدم الاستيمار الى الخليفة للمصادقة عليه في موعد أعلاه نهاية شهر ذي الحجة من كل عام (٢) ولذلك أهمية في عدم تعطيل أرزاق الناس وتسيير أمور الدولة الادارية بالصورة الصحيحة وعدم الارتباك في دواوينها ومؤسساتها ٠ وكانت الميزانية السنوية تخضع للرقابة والتدقيق بصورة جيدة جدا وما يدل على ذلك أن الخليفة يدرس كل أبواب الميزانية ويدققها بنفسه حتى أن تصديق الميزانية يستغرق أحيانا شهر محرم بالكامل (٣) ٠

ولم يتوانَ الخليفة عن إجراء اية تعديلات مناسبة يراها زيادة أو نقصانا وينقص رواتب قوما للاستكثار ويزيد رواتب قوما للاستحقاق وكذلك يقوم الخليفة بدراسة مقترحات الدواوين المالية في الاستغناء عن بعض الموظفين أو تعيين موظفين جدد (٤) ٠

يضاف الى ذلك أن تدقيق الخلفاء للميزانية يهتم دائما بايجاد التوازن بين الدخل والمصروف حتى لايصاب بيت المال بالافلاس ، ولم تكن الميزانية تعتمد على أموال مستقبلية قد تحصل عليها الدولة ((وكانوا يتحرجون على مال الدولة لا أصل لها وعلى غير متوفر وينتجزها أربابها بالمستقبلات)) (٥) وبالتالي حرص الخلفاء الفاطميون على تخصيص الأموال في الميزانية وفقا لما موجود في بيت المال من

---

(٣) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٥٠ ٠
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٦ ٠
(٥) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٥٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٢ ٠
(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٤٣ ؛ حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٥٦٢ ٠
(٢) ابن الطوير ، م ٠ ن ، ص٧٧ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٥٠-١٥١ ٠

الأموال ، وليس أموال من الممكن أن تحصل عليها الدولة مستقبلا ، وبالتالي التأكيد على عدم اصابة الدولة بما يعرف حديثا بعجز الميزانية ٠

ولم يكن يطلع على الاستيمار (الميزانية) بعد أن يتم اعداده غير الخليفة أو الوزير [(١)] وذلك للحفاظ على سرية أوضاع الدولة المالية وعدم تسربها الى الآخرين لتصل ربما الى كبار التجار او غيرهم فترتفع الأسعار أو غير ذلك ، أو تصل هذه المعلومات الى اعداء الدولة في الخارج ٠

وبعد اجراء تدقيق الخليفة للأستيمار يتم التصديق عليها من قبله ، وقد كتب الخليفة المستنصر بالله بخط يده عليها ((الفقر مر المذاق والحاجة تذل الأعناق ، وحراسة النعم بادرار الأرزاق ، فليجروا على رسومهم في الاطلاق ، { مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللّهِ بَاقٍ } [(٢)])) [(٣)] فحرر الخليفة الميزانية دون أن ينقص من ارباب الوظائف شيئا [(٤)] ٠

تتميز هذه العبارة المكتوبة بخط الخليفة ، بأنها ذات أسلوب خلاب تُبين لنا مقدرته في فن الكتابة والمامه بكتاب الله الكريم ، الذي اقتبس منه هذه الآية التي تناسب المقام [(٥)] ٠

---

(٣) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٢ ٠
(٤) سورة النحل ، اية ٩٦ ٠
(٥) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٥ ٠
(٦) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٢ ٠
(١) حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص٦٣٨ ٠

٢- رقابة الوزراء :

يعتبر الوزير هو المسؤول الأعلى عن الجوانب المالية في الدولة الفاطمية وعلى عاتقه تقع زيادة واردات الدولة وتنظيم نفقاتها فقد جاءت في سجل تولية الوزير طلائع بن رزيك من قبل الخليفة الفائز بنصر الله : ((فأما الأموال وهي عماد الدول وقوامها وبها يكون استتباب أمورها وانتظامها ويستعان بها على الاستكثار من الرجال والأنصار ، وبوفورها تقوم المهابة في نفوس مماليك الأطراف والأمصار ، وأمير المؤمنين يرجو أن تتضاعف بنظرك وتنمى لفاضل سياستك وحمد أثرك ، تتسع بأذن الله في أيامك العمارة ، وتتوفر بما يعم الأعمال لحين تأنيك من البهجة والنظارة)) [١] ٠

ويوضح هذا النص تأكيد الخليفة على الأموال باعتبارها عماد أي دولة وعلى أساسها يتوقف استتباب الأمن وتوسع حدود الدولة وحفظ هيبتها وتقدم الخدمات للناس والتوسع في العمران ٠

كانت أهم جوانب الرقابة المالية للوزير في الدولة الفاطمية هو الإشراف على ضمان أموال الدولة (نظام القبالة / الالتزام) ، حيث كان يقام مزاد علني في دار الوزارة (الديباج) عندما نقل يعقوب بن كلس الدواوين الى هناك ثم انتقلت الى قصر الخلافة عند عودة الدواوين اليها ، بحضور الوزير ومعه متولي الديوان وكتابه وكان يخصص لكل ديوان يوم محدد ويقوم رجل وينادي على البلاد صفقات صفقات ، والكتاب بين يدي صاحب الديوان يكتبون الرقم النهائي على من يتقبلها من الناس ، تقسم المبالغ للضامن على أقساط ولاتدفع مرة واحدة ومايبقى منها كان يسمى بالبواقي [٢] ٠

أن حضور الوزير لضمان أموال الدولة يساعد على نزاهة العملية واعطاء الفرصة لجميع الناس الضمان دون محاباة لطرف على حساب آخر وتفضيل مصلحة الدولة على أي جانب آخر ٠

---

(١) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج٢/ ص١٦٧ ؛ الشيال ، مجموعة الوثائق الفاطمية ، ص٣١٠ ٠

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٦ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص٤١ ٠

وكان الوزير يراقب الدواوين المالية في حالة تأخرها في استيفاء أموال الدولة ، وخاصة البواقي وسلك سبيل الحزم في جبايتها [١] .

وقد اصدر الوزير المأمون البطائحي منشورا يحث فيه أصحاب الدواوين في استحصال أموال الدولة وأهمية ذلك جاء فيه : ((ولما كنا نرى النظر في مصالح الرعايا أمرا واجبا ونصرف الى سياستهم عزما صافيا ، ورأيا ثاقبا ، كذلك نرى النظر في أمور الدواوين واستيفاء حقوقها المصروفة الى حماية البيضة ، والمحاماة عن الدين وجهاد الكفرة والملحدين ليكون مانراعيه ، وننظر منه جاريا على سنن الواجب محروسا من الخلل بإذن الله من جميع الجوانب)) [٢] .

وقام الوزير المأمون البطائحي في سنة (٥١٥هـ/١١٢١م) بتدقيق واردات الدولة لعشر سنوات لكشف حقوق الدواوين وقسم ذلك الى مرتبتين الاولى من سنة (٥٠٦هـ/١١١٢م) الى سنة (٥١٠هـ/١١١٦م) والثانية الى سنة (٥١٥هـ/١١٢١م) فوجد أموال ضخمة متراكمة في ذمة الملاك والمتقبلين ووضعت في قوائم وضحت بالتفصيل اسماء المديونيين وبلدانهم [٣] ووجد المأمون في البواقي أموال كبيرة ، قد بعد عهدها وطال أمدها والذين تلزمهم عاجزون عن أقلها فضلا عن كلها وهم تحت خطر المطالبة الدائمة بها من قبل الدواوين وفيهم من مات وورثته خائفون من المطالبة بها وعقابهم بسببها فنظر اليهم نظرة راحم رؤوف وطلب من الخليفة المسامحة بها فوافق الخليفة على ذلك [٤] .

فكتب المأمون سجلا يتضمن المسامحة بالبواقي الى آخر سنة (٥١٠هـ/١١١٦م) وجاء فيه : ((ولما انتهى الينا حال المعاملين والضمناء والمتصرفين وما في جهاتهم من بقايا معاملاتهم أنعمنا بما تضمنه هذا السجل من المسامحة قصدا في استخلاص ضامن طالت غفلته وضربت ذمته ، وانقاذ عامل أجحف به من الديوان طلبته وتوفير الرغبة على عمارتها جريها فيها على قديم

---

(١) الأنطاكي ، تاريخ الانطاكي ، ص١٦٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٥ ؛ الهاشمي ، موسوعة تاريخ العرب ، ص٢٧٨ .

(٢) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٣٢ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦٠ .

(٣) ابن المأمون ، م ٠ ن ، ص٢٨ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٨٠-٨١ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص١٥٠ .

(٤) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص١٠٧ ؛ البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص١٠٥ .

عادتها ، ولما كان ذلك من جميل الاحدوثة التي لم نسبق اليها ولاشاركنا ملك فيها اقتضت الحال ايرادها في هذا الكتاب وايداعها هذا الباب لما أطلعنا عليه مما انتهت اليه أحوال الضمناء والمعاملين بالمملكة من الاختلال وتجميد البقايا في جهاتهم والأموال عطفنا عليهم برأفة ورحمة)) [١] ٠

من الواضح أن البواقي قد تضخمت منذ أيام الأزمة الكبرى (الشدة المستنصرية) ، فكان من المستحيل عمليا جبايتها ، بعد أن بلغت مبالغ كبيرة جدا ، فكان الغائها الجزئي ترفيها عن الناس واعادة للنشاط الاقتصادي للدولة [٢] ٠

اضف الى ذلك أن قرار الغاء الديون بشكل جزئي قد ضمن عدم ضياع أموال كبيرة من واردات الدولة هي بامس الحاجة اليها بعد سنوات من الاضطراب السياسي والاقتصادي ٠

يظهر لنا أن هذه الأموال المتراكمة والتي وصلت الى حد إن ورثها الأبناء عن الآباء جاء تأخرها بشكل متعمد من دواوين الدولة الفاطمية وبأوامر عليا من الوزير الأفضل بعد سنوات من الأزمات الاقتصادية من مجاعات واوبئة ومانتج عنه من اضطراب سياسي منذ الشدة العظمى وكذلك الوباء الذي ضرب مصر في سنتي (٥٠٥- ٥٠٦هـ/١١١١-١١١٢م) والغلاء الذي ضربها في وزارته بسبب قصور النيل [٣] هذه الأزمات هي التي دفعت الأفضل الى تأجيل البواقي الى فترة معينة فأدت الى تراكمها لسنوات طويلة ، فجاء المأمون ليعمل جرد تفصيلي لها ويسامح في جزء منها ، لأنه من غير المعقول أن تبقَ هذه المبالغ الضخمة لسنوات طويلة دون محاسبة الدواوين المالية للضمان ، ومحاسبة الجهة الرقابية العليا المتمثلة بالخلافة أو الوزارة ٠

ومايشير الى ذلك نص لابن الصيرفي : ((منهم من مات وورثته خائفون من المطالبة بها واعتسافهم بسببها)) والنص فيه اشارة الى أن هناك تأجيل للبواقي وأن الخوف أن تطلب الدولة ديونها في أي وقت شاءت [٤] ٠

---

(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٢٨ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٧-١٥٨ ٠
(٢) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣٣٨ ٠
(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٤٩ ومابعدها ؛ اغاثة الامة ، ص٢٤-٢٨ ٠
(١) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص١٠٧ ٠

وسامح الوزير طلائع بن رزيك الناس كذلك من البواقي والحسابات القديمة [1] وربما القرار راجع للتخفيف عن كاهل الرعية بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت مصر في عهده اثر قصور النيل [2] وراقب الوزراء مدى ارتفاع واردات الدولة بين سنة واخرى فقد أمر الوزير الأفضل بمعرفة مدى ارتفاع الخراج لأرض مصر فبلغ خمسة آلاف دينار [3] .

ورغم حرص وزراء الدولة الفاطمية على استيفاء الحقوق المالية للدولة وجمع وارداتها ، الا انهم حرصوا في نفس الوقت ان لا يكون جمع الأموال وملأ خزائن الدولة على حساب الخدمات المقدمة للرعية وخراب البلاد ، ففي هذا الجانب يروي المقريزي : ((وفي هذه السنة يعني سنة أحدى وخمسمائة فتح ديوان المجلس ، ولما كثرت الأموال عند ابن أبي الليث [4] صاحب الديوان رغب في التبجح على الأفضل بن أمير الجيوش ينهضه ، ويسأله ان يشاهده قبل حمله ، وذُكر انه سبعمائة ألف دينار خارج عن نفقات الرجال ، فجعلت الدنانير في صناديق بجانب والدراهم في صناديق بجانب ، وقام ابن أبي الليث بين الصفين ، فلما شاهد الأفضل بن أمير الجيوش ذلك قال لابن أبي الليث : ياشيخ تفرحني بالمال ؟ وتربة أمير الجيوش أن بلغني ان بئرا معطله أو أرضا بائرة او بلداً خراب ، لاضربن عنقك ، فقال : وحق نعمتك لقد حاشا الله أيامك أن يكون فيها بلد خراب أو بئر معطلة أو ارض بور)) [5]
.

ولم يكتفِ وزراء الدولة بالمسامحة بالبواقي عند اشتداد الازمات على الناس ، فقد اطلق الوزير بدر الدين الجمالي الخراج للمزارعين لمدة ثلاث سنوات ثم جبى نصف

---

(٢) عمارة اليمني ، النكت العصرية في اخبار الوزراء المصرية ، ص٥٣ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٢٨٦ .

(٣) المقريزي ، اغاثة الامة ، ص٢٨ .

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٧ ؛ سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١٢٦ .

(٥) ابن ابي الليث : ولي الدولة ابو البركات يوحنا ابن ابي الليث النصراني صاحب ديوان المجلس ثم تولى ديوان التحقيق فترة معينة ورجع ليتولى ديوان المجلس وظل يليه الى ان صرف عنه في سنة (٥٢٧هـ/١١٣٢م) وتوفي مقتولا سنة (٥٢٨هـ/١١٣٣م) . النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٧٧ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٩ ، ص٤٣ ، ص٧٥ ، ص١٤٨ .

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٧ .

الخراج في السنة الرابعة حتى تتحسن احوالهم بعد الشدة المستنصرية [١] وقد اسهم ذلك في انخفاض الاسعار وساعد على ذلك عودة منسوب مياه النيل الى وضعه الطبيعي فزرعت الأرض في اول سنة بعد الشدة (٤٦٧ هـ/ ١٠٧٤م) فجاءت المحاصيل الزراعية وفيرة من جميع الأصناف [٢] فكانت نتيجة ذلك حسب وصف ابن ميسر : ((ترفعت أحوال الفلاحين وأستغنوا في ايامه)) [٣] ٠

وادت إجراءات الجمالي على ما يبدو الى تحسن احوال الفلاح المصري وزيادة وارداته بعد ثلاث سنوات من الاعفاء التام من الخراج ، فمن المؤكد ان ذلك ادى الى التوسع في اصلاح الاراضي الزراعية وزيادة الارباح والتي انعكست بشكل ايجابي على واردات الدولة ٠

ولم تقتصر رقابة الوزراء المالية على الدواوين فقط بل حاول بعض الوزراء الوقوف بوجه بعض مظاهر السخاء والبذل للخلفاء الفاطميين ، وهذا ماقام به أمين الأمناء الحسين بن طاهر الوزان [٤] الذي أعترض على اسراف الخليفة الحاكم بأمر الله في الصلات والعطايا، ، وبلغ الحاكم اعتراضه وتوقفه في تنفيذ الأوامر ، فبعث اليه الحاكم بأمر الله بخطه في الثامن والعشرين من رمضان سنة (٤٠٣هـ/١٠١٢م) : ((بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله كما هو أهله ومستحقه :

أصبحت لا أرجو ولا أتقي	سوى الهي ، وله الفضل
جدي نبيي ، وامامي أبي	وديني الاخلاص والعدل

---

(٢) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٣٠ ٠

(٣) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٣٣٠ ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج٥/ ص١١٦ ؛ دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص٧٦-٧٧ ٠

(٤) اخبار مصر ، ج٢/ ص٣٠ ٠

(٥) الحسين بن طاهر الوزان : ابو عبدالله الحسين بن طاهر الوزان قلده الحاكم منصب الوزارة في سنة (٤٠٣هـ/١٠١٢م) وكان قبل وزارته متوليا لبيت المال وحل اخوه ابو الفتح مسعود محله في ولاية بيت المال وتلقب الحسين بامين الامناء في السنة ذاتها ، وقتله الحاكم في سنة (٤٠٥هـ/١٠١٤م) ٠ الانطاكي ، تاريخ ، ص٢٩٤ ؛ ابن سعيد ، النجوم الزاهرة ، ص٣٥٥ ؛ الدواداري ، كنز الدرر ، ج٦/ ص٢٨٦ ؛ ابن خلدون ، تاريخ ، ج٤/ ص٥٩-٦٠ ؛ الباشا ، الألقاب الاسلامية ، ص٢١٦ ٠

ماعندكم ينفذ وما عند الله باق ، والمال مال الله عز وجل ، والخلق عيال الله ، ونحن امناؤه في الأرض ، اطلق أرزاق الناس ولاتقطعها والسلام)) [1] .

بالرغم من عدم أخذ الخليفة الحاكم بأمر الله باعتراض الوزير على الاسراف في العطايا ، لكن ذلك يؤكد أن الوزراء كانوا الناصح الأول والمرشد للخلفاء في هذا الجانب ، وربما لم تشر المصادر الى حوادث اخرى كون الحادثة هنا جاءت بتوقيع رسمي من قبل الخليفة وبخطة فأشارت اليها ، ومايؤكد دور الوزراء في هذا الجانب أن الخليفة الحاكم بأمر الله كان من أشد الخلفاء الفاطميين وأقواهم ويمارس أغلب صلاحياته بنفسه وعرف باسرافه بقتل رجال دولته مع ذلك امتنع الوزير عن تنفيذ أوامره وتنبيهه الى كثرة عطاياه فكيف الحال مع خلفاء آخرين منهم من تميز بالقوة وآخر بالضعف .

وراقب وزراء الدولة الفاطمية استثمار كافة الأراضي الزراعية من أجل التوسع في موارد الدولة ، فقد جلب الأفضل تقاوي نوع جديد من القمح واراد تجربتها في الزراعة فأرسلها الى واليين ، فجاءه الجواب من احدهما بأن الأرض كلها مزروعة وليس هناك مكان لبذر القمح في حين ذكر الثاني أنه بذر القمح فعرف اهتمام الأول بالزراعة بحيث لم يجد مكانا غير مزروع يمكن زراعة هذا القمح فيه ، في حين أهمل الثاني الزراعة حتى بقيت هناك أرض معطلة زرع فيها التقاوي الجديدة ، فكان أن كافأ الأول وعاقب الثاني [2] .

واهتم الوزير الأفضل باحياء الأراضي الموات رغبة منهم في عمارة البلاد وزيادة مواردها وتوفير فرص العمل لأبنائها ، فلما بلغ الأفضل أن بعض أصحاب الأملاك في الصعيد الأعلى قد أضافوا الى أملاكهم من أملاك الدواوين أراضي اغتصبوها ((مواضع مجاورة لأملاك الدواوين تعدوا عليها ، وخلطوها بها وحازوها)) [3] أمر باقرار جميع الأملاك والأراضي والسواقي بايدي أربابها في ذلك الحين من

---

(١) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص٦٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٤/ ص٢٧٥ ؛ عنان ، الحاكم بأمر الله ، ص٨١ .

(٢) تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٣٨ ؛ دخيل ، الدولة الفاطمية ، ص١٦٩ ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص١٤٩-١٥٠ .

(١) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٣٢ .

غير انتزاع شئ منها وأن يقرر عليها من الخراج مايجب تقريره ، وقد برر الأفضل هذا الاجراء في المنشور الذي أصدره بهذا الخصوص : ((نحكم بما نراه من المصلحة للرعية والعدل الذي أقمنا مناره وأحيينا معالمه وآثاره مع الرغبة في عمارة البلاد ومصالح أحوالها واستنباط الأرضين الداثرة وانشاء الغروس واقامة السواقي بها)) [1] .

لكن في ذات الوقت حذر المنشور تحذيرا شديد اللهجة من التجاوز على أراضي الدولة وجاء فيه : ((وقد أنعمنا تجاوزنا عما سلف ونهينا من يستأنف وسامحنا من خرج عن التعدي الى المألوف وجرينا على سننا في العفو المعروف ، وجعلناها توبة مقبولة من الجماعة الجانين ، ومن عاد من الكافة أجمعين فلينتقم الله منه ، وطولب بمستأنفه وأمسه وبرئت الذمة من ماله ونفسه وتضاعفت عليه الغرامة والعقوبة ، وسُدت في وجهه أبواب الشفاعة والسلامة)) [2] .

وفتح المنشور الباب لاستمرار سياسة الوزير الأفضل في احياء الأراضي الموات ، ففسح المجال ((لكل من يرغب في عمارة أرض حلفاء داثرة وادارة بئر مهجورة معطلة في أن يسلم اليه ذلك ، ويقاس عليه ولايؤخذ منه الخراج الا في السنة الرابعة من تسليمه اياه ، وأن يكون المقرر على كل فدان ماتوجبه زراعته لمثله خراجا مؤبدا وأمراً مؤكدا ، فليعتمد ذلك النواب وحكام البلاد)) [3] .

وفي سنة (٥٠١ هـ / ١١٠٧م) أمر الوزير الأفضل بحل جميع الاقطاعات وذلك بسبب انتهاز كبار المقطعين الأوضاع المضطربة في عهد المستنصر بالله فزاودوا في اقطاعاتهم ثم امتدت ايديهم الى مابيدي صغار المقطعين وأرغموهم على التنازل لقاء التماسهم الحماية منهم ، فزادت هذه الاقطاعات الكبرى ، عندها شكى صغار المقطعين الأمر الى الوزير الأفضل للتدخل وايقاف ذلك فأصدر سجلاً يقضي بحل جميع الاقطاعات واعادة مسحها وتقدير خراجها [4] وكان حل

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦١ .
(٣) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص٣٣ .
(٤) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٦١ .
(١) النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٧٧-١٧٨ ؛ تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٣٥-٢٣٦ .

الاقطاعات اجراءا ماليا أرادت به الحكومة زيادة ايراداتها ، خاصة وقد جرى كبار المقطعين بوجه خاص على عدم اداء المبالغ المطلوبة لبيت المال كاملة ، بل اعتادوا ابقاء جانب منها أملا أن تسامحهم الحكومة ، بالاضافة الى تجاوزهم على أراضي الدولة وعدم دفع خراجها ، ولهذا عاد حل الاقطاعات على بيت المال بزيادة كبيرة في المتحصل منها سنويا [1] فتضرر نتيجة لهذا الاجراء الامراء وكبار المقطعين والمقربين وقالوا أن لهم بساتين وأملاكا ومعاصر في نواحيهم فقال لهم الأفضل : ((من كان له ملك فهو باق عليه لايدخل في الأقطاع وهو محكم ان شاء باعه وان شاء أجره)) [2] ٠

وهو تشجيع واضح من الأفضل للمقطعين لاقامة المنشآت في الأراضي الزراعية أملا في تمليك الدولة لها ٠

بعد أن تمت المزايدة (القبالة) على الأراضي الزراعية على مبلغ معلوم سجلت في الديوان على أنها باقية في أيديهم لمدة ثلاثين سنة بدون زيادة بعد أن كان أربع سنوات فقط [3] وكانت الزيادة التي حصلت عليها الدولة نتيجة لحل الاقطاعات هو خمسون ألف دينار سنويا [4] ٠

ونلاحظ أن زيادة مدة الضمان من أربع سنوات الى ثلاثين سنة ، قد يكون الغرض منه خلق الاستقرار للمقطع خلال هذه المدة الطويلة لتكون حافزا على توفير العناية الجيدة لاقطاعه لتحقيق عوائد مالية اكبر [5] ومن ثم ضمان موارد مالية ثابتة للدولة ٠

٣- رقابة الولاة :

راقب الولاة الدواوين في استحصال الأموال ، وخاصة الخراج من أجل ارتفاع واردات الولاية ، وكذلك استثمار الأرض وعمارتها ومساعدة الدواوين في استخراج

---

(٢) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٦٠ ٠
(٣) المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٧ ٠
(٤) المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٤٠ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٢١٢ ٠
(٥) النويري ، نهاية الارب ، ج٢٨/ ص١٧٨ ٠
(٦) تامر ، تاريخ الاسماعيلية ، ج٣/ ص٢٣٦-٢٣٧ ٠

الخراج والتأكد من سير العمال في طريق العدل وتطييب نفوس الفلاحين بعدم فرض المغارم عليهم لأن تخفيفها عنهم يساعد على الاستمرار في عمارة الأرض ومن ثم ارتفاع الخراج [١] .

وكذلك رقابة الدواوين المالية وجعل الادارة المالية تحت أنظار الوالي ورقابته لحفظ الأموال العامة من الافراط في المصروفات وضياعها بعدم جبايتها في بعض المناطق أو التساهل في جبايتها عن بعض الأشخاص ، أو نتيجة فساد موظفيها [٢] .

---

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٢٥٣ ، ص٢٥٥ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١٠/ ص٣٧٠ ، ص٣٨٣-٣٨٤ .

(٢) القلقشندي ، م ٠ ن ، ص٣٧٩-٣٨٠ .

المبحث الثاني : دواوين الرقابة المالية :

أصبحت مصر ابان الحكم الفاطمي خلافة مستقلة ذات موارد مالية متعددة وكان من الضروري ان يستهلوا عهدهم بتنظيم الادارة المالية وضبط موارد بيت المال الذي يكفل بقاء دولتهم وامتداد سلطانهم ويهيئ لهم سبيل الترف والثراء التي جاهدوا ان ينافسوا بلاط العباسيين في ميدانها [١] .

وكانت النظم المالية الناشئة في اول الامر قد ازدادت تعقيدا وتشعبا في آخر الحكم الفاطمي ، فبادئ ذي بدء جعل امر الاموال ومايتعلق بها ، الى موظف واحد عرف باسم ((متولي الخراج)) يقوم بجباية الخراج وينظر في سائر وجوه الاموال [٢] .

ولكن النظم المالية اخذت على التدريج حظها من الاهمية بحيث انها اصبحت تشتمل على عدد كبير من الدواوين [٣] واهمها :

اولاً : ديوان الخراج : وتعود اليه اموال الخراج ، وهي الضرائب المفروضة على الاراضي الزراعية وعلى رأسه موظف كبير للاشراف على جبايتها واوجه انفاقها ويساعده العمال والجباة والكتبة ، وكان صاحبه يضع الترتيب للنداء على الضياع وغيرها وللقبالات ولجباية الاموال ويامر بمسح الاراضي المزروعة في كل عام بعد فيضان النيل لتقدير الضريبة المتوجبة عليها ، وكان على صاحب ديوان الخراج ان يعمل ارتفاع مايجري في ديوانه وما عليه من النفقات [٤] .

---

(١) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ٣١١ .

(٢) ابن ميسر ، اخبار مصر ، ج٢/ ص٤٥ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج١/ ص١٤٤ ؛ الخطط ، ج٣/ ص١٠ ؛ سلام ، الدولة الفاطمية ، ص١٢١ .

(٣) للمزيد عن النظام المالي في مصر الفاطمية ينظر : البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١١ ومابعدها ؛ الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٢٨ وما بعدها .

(٤) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٦ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٨٤ ؛ ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٦٧ .

ثانياً : ديوان الهلالي : المال الهلالي هو مايجبى شهرياً كاجور الاملاك المسقفة من الادر والحوانيت والحمامات والافران والطواحين واعداد الغنم والابقار والجاموس ، والضرائب المفروضة على الصناعات مثل النسيج والفخار ، وكذلك الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية بين المدن المصرية ، وسمي بالهلالي لانها كانت تجبى وفق اشهر السنة الهلالية بعكس الخراج الذي كان يجبى على حكم السنة الشمسية (١) ، وعرفت جميع هذه الضرائب في العصر الفاطمي بـ ((المكوس)) (٢) .

ثالثاً : ديوان الرواتب : ومهمته اعداد قوائم المشمولين بالرواتب من موظفي الدولة وغيرهم ويعمل فيه كاتب حاذق وخبير وعشرة موظفين من المعينين ، والتعريفات واردة عليه من كل عمل باستمرار من هو مستمر ، ومباشرة من استجد وموت من مات بموجب استحقاقه على النظام المستقيم (٣) .

رابعاً : ديوان الثغور : ومهمته ضبط الايرادات المستحصلة من الضرائب المفروضة على تجار الروم القادمين الى البلاد المصرية عن طريق البحر عما يحملون معهم من البضائع الى الموانئ المصرية المختلفة (٤) .

خامساً : ديوان الجوالي : ومفردها جالية ، والجوالي هي الاسم الشائع في الاستخدام الاداري في مصر لتعريف الضريبة المفروضة على اهل الذمة والتي تعرف بـ ((الجزية)) (٥) ، واختص ديوان الجوالي بجباية الضرائب المفروضة على رؤوس اهل

---

(١) المقدسي ، احسن التقاسيم ، ص٢١٣ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٨/ ص١٦٨-١٦٩ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٩٥ ، ص٢٠٠-٢٠١ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١١٧-١١٨ .
(٢) المقريزي ، م . ن ، ص١٩٥ .
(٣) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٣ ؛ المقريزي ، م . ن ، ج٢/ ص٢٧٧ ؛ الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٧٣ .
(٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٥ ؛ المقريزي ، م . ن ، ج١/ ص٢٠٤ ؛ الراوي ، م . ن ، ص٧٤ .
(٥) سيد ، الدولة الفاطمية في مصر ، ص٥٢٣ .

الذمة وكان يرأسه موظف كبير تعرض عليه الاعمال المالية المتعلقة بالجزية يعاونه بعض الموظفين الآخرين لضبط الايرادات التي يدفعها أهل الكتاب [١] .

وهكذا عملت الدولة الفاطمية على انشاء ادارة مالية مركزية ولاريب ان انشاء هذه الدواوين كان يتفق مع استقلال البلاد ويرمي الى تقسيم العمل وضبط حسابات الدولة من دخل وخرج ، والحقيقة ان انتظام الادارة الحكومية يرتبط اوثق الارتباط بالادارة المالية [٢] .

وكانت من خصائص الادارة المالية للدولة الفاطمية وضع نظام محكم للرقابة على الموارد والمصروفات فضلا عن الرقابة الادارية التي تمثلت في ثلاثة دواوين :

اولاً : ديوان النظر :

---

(١) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣١٧-٣١٨ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٨/ ص١٧٢-١٧٣ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٩ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٦ ؛ مشرفه ، نظم الحكم بمصر ، ص٢٠٢-٢٠٤ .

(٢) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١٢ .

وهو اجل دواوين الدولة المختصة بشؤون الاموال ، وله الاشراف العام على كل الدواوين المالية ورقابتها وكان يتقلده اجل رجالات الدولة وهو يرأس دواوين الاموال ولصاحبه الحق في عزل من يرى عزله وتولية من يرى توليته من موظفي دواوين الاموال [١] .

ويماثل هذا الديوان ديوان الازمة وزمامها في الدولة العباسية الذي اختص بضبط حسابات الدولة ومراجعتها والاشراف عليها ، فكان لهذا الديوان مندوب خاص في كل ديوان من دواوين الدولة العباسية مهمته ضبط حسابات الديوان ومراجعتها ورفعها الى صاحب الديوان الذي يرفعها بدوره الى الخليفة ، وكان هذا المندوب يطلق عليه زمام الديوان [٢] .

وهو الذي يتولى عرض الاوراق المختصة بادارته في اوقات معروفة على الخليفة او الوزير [٣] .

ويقوم بندب المترسلين لطلب الحساب والحث على طلب الاموال المتاخرة في جبايتها [٤] وله الحق في المحاسبة وجمع أي بيانات او احصائيات من موظفي الدولة لمقارنتها بعضها ببعض ، ويعهد اليه بالمراجعة النهائية لكل دواوين الدولة في حالة الشك في أي ديوان منها ، وعرضها على الخليفة او الوزير ولا يعترض فيما يقصده من احد من الدولة وله الاعتقال بكل مكان يتعلق بنواب الدولة [٥] وهو بالتالي مختص بمراقبة الحسابات والاشراف على ايراداتها [٦] ومكلف بمتابعة تجميع اموال الدخل العام للدولة من مصادرها واستخدام الشدة مع المطالبين بتسديد الاموال اذا ما تاخروا او تراخوا في ذلك [٧] .

---

(١) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٩-٨٠ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٨ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٧٦ .
(٢) صالح ، الرقابة الادارية والمالية ، ص٢٤٧ .
(٣) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤١ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٣ .
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٠ ؛ النابلسي ، لمع القوانين المضية ، ص٤٥ .
(٥) ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤١ ؛ القلقشندي، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٣ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٣٨ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٧٦ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٤٢ .
(٦) الراوي ، الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، ص٦٨ .
(١) الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٤٠ .

ويحال الاستيمار ((الميزانية)) بعد اكمالها الى ديوان النظر لتدقيقها وعرضها على الخليفة في اول شهر محرم للمصادقة عليها [١] .

ولزيادة الرقابة والاشراف من ديوان النظر فقد عين في كل ولاية ناظر مثل ((ناظر الاسكندرية)) يرتبط بديوان النظر المركزي في القاهرة [٢] .

وكان لديوان النظر ارسال المفتشين في أي وقت الى الولايات للتدقيق في الحسابات والتاكد من عدم التقصير في جباية اموال الدولة وكان غالباً مايتم ذلك مرتين او ثلاث في السنة [٣] .

ويتضح من خلال المهام التي تولاها ديوان النظر انه كان يقوم برقابة الايرادات للدواوين المالية ، والتاكيد على جباية اموال الدولة في اوقاتها المعلومة وعدم التقاعس عنه ، والتدقيق في الحسابات المالية للدواوين بين مدة واخرى للتاكد من ادائها ونزاهتها .

وعملت الدولة الفاطمية الى زيادة السلطة الرقابية لديوان النظر فوضعت لكل ديوان ناظر يختص به ، ورغم عدم اشارة المصادر التي بين ايدينا الى الجهة التي يرتبط بها ناظر الديوان ، ولكنها تؤكد ان الناظر كان يتولى الاشراف العام على الديوان اولاً ، وثانياً وجود متولي الديوان وهو المسؤول عن ادارته [٤] اما الناظر فهو حسب تعبير ابن مماتي : ((شخص يسستظهر به على متولي الديوان)) [٥] ويرفع الى الناظر حساب الديوان لتدقيقه فيمضي مايمضي ويردُ مايرد [٦] وهو وهو المسؤول عن كل مايجري في الديوان ، ولابد من توقيعه على جميع مايخرج عنه من اوراق رسمية ، ولاترفع الحسابات الختامية للديوان المركزي الا بعد تدقيقها

---

(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٧ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٥٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٢ .

(٣) النابلسي ، لمع القوانين المضية ، ص٤٤ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٢/ ص٢٩٦ ؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ج١/ ص١٣٤ .

(٤) النابلسي ، م ٠ ن ، ص٤٤ .

(٥) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٣٩٨ ؛ النويري ، نهاية الارب ، ج٨/ ص٢١٤ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٥/ ص٤٦٥-٤٦٦ .

(٦) قوانين الدواوين ، ص٢٩٨ .

(١) القلقشندي، صبح الاعشى ، ج٥/ ص٤٦٥ .

والمصادقة عليها من قبل الناظر ، ويتعرض للمحاسبة في حالة وجود أي خلل في الحسابات المرفوعة الى الدواوين المركزية [١] ٠

وكان الناظر المشرف الرسمي على الايراد والمنصرف في الديوان ولديه جميع البيانات الخاصة بالمستحصلات والمصروفات والبواقي والفوائض والمتاخرات [٢] ٠

وعلى ما يبدو ان ناظر الديوان هو من يقوم بارسال قوائم بالمتاخر في استحصال اموال الدولة الى ديوان النظر المركزي الذي يقوم بدوره بطلبها والتاكيد على جبايتها وارسال المنتدبين للاسراع في ذلك ٠

ويتضح ان ناظر الديوان وهو الجهة الرقابية العليا الدائمة التواجد في أي ديوان مالي لتدقيق الحسابات والتاكد من سلامة العمل وهو اشبه بمفتشي الوزرات اليوم ٠

ويدل استحداث الفاطميين لديوان النظر على اهتمامهم بالرقابة المالية وادراكهم انها لاتكون ذات جدوى مالم تواكب عمليتي الجباية والانفاق ، وانها اذا ما كانت مستمرة تنبهت الى الخطأ والاهمال وحالت دون حدوثه ، ولذلك وضعوا مع كل مسؤول مالي رقيباً سموه ((الناظر)) ليطمئنوا الى سلامة العمليات المالية ٠

---

(٢) ابن مماتي ، قوانين الدواوين ، ص٢٩٨ ٠
(٣) النويري ، نهاية الارب ، ج٨/ ص٢١٤ ؛ الساعدي ، النظام المالي في مصر ، ص١٥٧ ٠

ثانيا : ديوان المجلس :

هو اصل الدواوين وفيه علوم الدولة باجمعها فقد حفظت فيه جميع السجلات المالية الفاطمية ويقال لمتوليه ((صاحب ديوان المجلس)) ويلحق بديوان النظر وهذا الديوان من اجل الدواوين وكان لايتولاه الا ذوي الكفاءات الادارية العالية ويكون من اجل كتاب الدولة ومن المرشحين لرئاسة ديوان النظر [١] ويشرف على اداراته المختلفة عدد من الكتاب لكل واحد منهم مجلس مفرد ويعاونه معين او معينان ، وصاحب هذا الديوان هو المتحدث في الاقطاعات والمسؤول الوحيد عن توزيعها اذا خلت من ضامن ، وتسجل الاقطاعات واسماء اصحابها في ديوان المجلس [٢] لضمان عدم التلاعب بها ، ولم يكن لديوان الاقطاع [٣] تغيير شيئاً من اقطاع أي جندي الا عن طريق منشور يصدر من ديوان المجلس [٤] واهم كتاب هذا الديوان هو ((صاحب دفتر المجلس)) وتتولى ادارات هذا الديوان المختلفة الاشراف على الانعامات والاعطية ومنح الكسوات وما تطلقه الاهراء السلطانية من الغلات ، وتسجيل مايرد من التحف والهدايا من الملوك والامراء ، وضبط ماينفق في الدولة من المهام لمعرفة مابين كل سنة من التفاوت ويتم تسجيل ذلك في ((دفتر المجلس)) [٥] .

إن من اهم اختصاصات هذا الديوان تسجيل كل مايرد اليه من الدواوين المختلفة بحيث يتضمن السجل جميع اوجه الايرادات والمصروفات ، وتجميع الاموال في الديوان قبل ارسالها الى ديوان النظر [٦] .

---

(١) المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧١ .
(٢) ابن المأمون ، اخبار مصر ، ص١٩ ، ص٣٠ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج١/ ص١٥٩ .
(٣) ديوان الاقطاع : احد الدواوين الملحقة بديوان الجيش ، ولايعمل فيه الا مايقطع للاجناد ، وتتلخص مهمته بالنظر بشؤون الاقطاعات وجباية ضرائبها . ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨٦ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٧-١٤٨ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ص٤٩٣ .
(٤) ابن الفرات ، م . ن ، ص١٤٢ .
(٥) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٥ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ٣/ ٤٩٤ .
(٦) ابن الطوير ، م . ن ، ص٧٥ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص٢٧٧ ؛ الشوربجي ، رؤية الرحالة المسلمين ، ص٣٩ .

وكان على صاحب ديوان المجلس ضبط النفقات في ضوء الواردات لمعرفة الفائض للسنة المقبلة [١] .

ويبدو لنا ان ديوان المجلس كان معني برسم السياسة المالية للدولة الفاطمية وضمان احتياط نقدي لها تستفيد منه وقت الازمات الاقتصادية او الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها وذلك بالاشراف على الانفاق في ضوء واردات الدولة ٠

واستكمالا لهذا الدور كلف ديوان المجلس عمل الاستيمار ((الميزانية)) في ذي الحجة من كل عام ، فقد كان كتاب ديوان الرواتب يجتمعون في هذا الوقت عند صاحب ديوان المجلس ويحررون قوائم باسماء موظفي الدولة ومقدار رواتبهم عينا وورقا وغلة ، ويقوم ديوان المجلس بتدقيقها مع ما موجود لديه من كشوفات الدواوين وفي ضوء واردات الدولة وما تتوفر فعليا من اموال في خزائنها وتجنب مايعرف الآن بعجز الميزانية كما اشرنا الى ذلك مسبقاً [٢] فيقترح ديوان المجلس زيادة الرواتب او خفضها والاستغناء عن بعض الموظفين او تعيين موظفين جدد ، فيرفعها الى ديوان النظر الذي يقوم بتدقيقها ورفعها الى الخليفة للمصادقة عليها والموافقة على المقترحات او تعديلها او غير ذلك [٣] .

يتضح لنا ان ديوان المجلس اختص بالاشراف والتدقيق والرقابة على النفقات المالية ، ورسم السياسة المالية للدولة الفاطمية في ضوء وارداتها عن طريق اعداد الميزانية وضبط الانفاق الحكومي ٠

---

(١) ايوب ، التاريخ الفاطمي السياسي ، ص١٩٢ ٠

(٢) ينظر : ص٢١٠ من هذه الأطروحة ٠

(٣) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٧٦-٧٧ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٥٠-١٥١ ؛ المقريزي ، اتعاظ الحنفا ، ج٣/ ص٣٤٣ ؛ الخطط ، ج٢/ ص٢٧٢ ٠

ثالثا : ديوان التحقيق :

عرف هذا الديوان في بدايات الدولة الفاطمية باسم ((ديوان الترتيب)) أو ((الرتيب)) [١] وجدد الوزير الافضل الجمالي في سنة (٥٠١هـ/١١٠٧م) هذا الديوان وسماه ديوان التحقيق مقتضاه المقابلة على اعمال الدواوين بين الدخل والصرف ومراجعة اعمالها وتدقيق حساباتها والتأكد من انتظامها وصرفها في المجالات المخصصة لها والتنسيق بين الدواوين المالية ، وكان لايتولاه الا كاتب خبير يتمتع بمهارة حسابية كبيرة ويلحق هذا الديوان بديوان النظر [٢] فهو اشبه بديوان الرقابة المالية اليوم [٣] .

وتشير المصادر التاريخية الى ان ديوان التحقيق : ((يفتقر اليه في اكثر الاوقات)) [٤] ويبدو لنا ان السبب في عدم وجود هذا الديوان ضمن الهيكل الاداري للدولة الفاطمية بشكل دائم يعود الى وجود ديواني النظر والمجلس وقيامهما بواجباته ، ويظهر لنا ايضا ان السبب وراء اعادة ديوان التحقيق هو اضطرار الدولة الفاطمية الى ذلك ، ربما للضعف الاداري الذي يطرأ على ديواني النظر والمجلس او لعدم توفر الادارة الكفوءة ، او في اوقات الضعف التي تنتاب الدولة بسبب الازمات السياسية والاقتصادية فيؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي فتتجه الدولة الى استحداث مؤسسات رقابية جديدة للحد من حالات الفساد والقضاء عليها .

---

(١) المسبحي ، اخبار مصر ، ص٣٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٣/ ص١٩٥ ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص٣٤٨ .
(٢) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨١ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٢ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ٤٩٣ ؛ المقريزي ، م ٠ ن ، ج٢/ ص١٧٦ .
(٣) البراوي ، حالة مصر الاقتصادية ، ص٣١٥ .
(٤) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص٨١ ؛ ابن الفرات ، تاريخ ، مج٤ ، ج١/ ص١٤٢ ؛ القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج٣/ ٤٩٣ ؛ المقريزي ، الخطط ، ج٢/ ص١٧٦ .

الخاتمة :

في ختام دراستنا الموسومة بـ (الرقابة الإدارية والمالية في مصر في العصر الفاطمي) لابد من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا اليها :

ـ ان أهم مايميز النظرية الادارية الاسلامية هو تفعيل مفهوم الرقابة الذاتية وتقوية الضمير في حس الموظف والعامل ٠

. اتبعت الدولة الفاطمية مفهوم الرقابة الوقائية لضبط الادارة وتقليل الاخطاء الى ابعد حد ممكن ، وذلك باختيار العناصر الكفوءة والمدربة والتي تمتلك الخبرة الكافية في الادارة ، ومراعاة خصوصية المكان في اختيارهم وعدم الاقتصار على رأي الخليفة او الوزير في التعيين وذلك باستشارة الآخرين من اجل ادارة دفة الدولة بصورة صحيحة وفاعلة وبعيدة عن الفساد ٠

ـ عمل الخلفاء الفاطميون باسلوب التوجيه والارشاد لتفادي الوقوع في الاخطاء الادارية والتنبيه عليها واكتساب الخبرة منهم ، وذلك لضمان سلامة السلوك الاداري وموافقته لاحكام الشريعة الغراء ٠

ـ ادركت الدولة الفاطمية ان ابرز مايساعد الموظف في اداء وظيفته على مستوى عال وبكفاءة وبالتالي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ومنع الفساد الاداري هو الاستقرار المالي للموظف ، لذلك كانت سياستها اغراق موظفيها بجودها وبذلها ٠

. وجود جهاز رقابي يتمتع بالمؤهلات والخبرات المهنية المناسبة ٠

ـ وضع الخلفاء الفاطميون الدواوين في القصر الذي يقيم فيه لتكون قريبة منهم من اجل السيطرة عليها ورقابتها بشكل مباشر وبالتالي الحفاظ على ديمومة العمل واستمراريته وسرعته ودقته ، فكلما كان المسؤول الاعلى قريبا من موظفيه كان الناتج افضل ٠

. عمل الفاطميون على عقد مجلس اسبوعي لكبار موظفيهم وكذلك كان الوزير يعقد مجلساً في دار الوزارة (الديباج) كل اسبوع أيضاً لغرض مناقشة امور الدولة واعطاء التوجيهات لضبط شؤونها وتسهيل ادارتها وحل المعوقات امامها ، وبالتالي اخضاعهم للرقابة المستمرة واقامة الاسمطة وهي اشبه بغداء او عشاء عمل ٠

. اخضاع كل المؤسسات الادارية والمالية لرقابة الخليفة بدءاً من الوزارة للتعرف على مستوى ادائها لواجباتها وتقديم الخدمات للرعية ٠

. تنوعت اساليب وآليات الرقابة للخلفاء والوزراء والولاة في الدولة الفاطمية ، فشملت الجولات التفقدية وفتح الباب امام الرعية لعرض شكاواهم ومشاكلهم واقتراحاتهم ، والتأكيد على التسلسل الهرمي في الادارة ، وبث العيون لنقل اخبار دولتهم ورجالها واجراء الاحصاء السكاني ، لنجاح الخطط الموضوعة من قبلهم لتفعيل الرقابة وتحقيق الاستقرار الاداري والمالي للدولة ٠

. إشراف الوزير ورقابته لكل الاجهزة الادارية والمالية بصفته الرجل الثاني في الدولة بعد الخليفة والمسؤول الاول عنها ٠

ـ وضع الجهاز الاداري في الولايات تحت اشراف الولاة وزودوا بصلاحيات رقابية مهمة ، ومعاونة القضاء في نشر العدل في الولايات ٠

ـ ربطت الدولة الفاطمية جميع انحاء الدولة بشبكة من خطوط البريد البري والجوي فكان البريد واسطة الاتصال بين القاهرة والولايات المصرية فاوجدت ادارة مركزية محكمة تشرف وتراقب عن كثب دقائق الامور في الدولة ٠

ـ اضطلع البريد بمهام الرقابة الادارية والمالية والاستخبار فله التأثير الكبير في اشعار الولاة والعمال وكبار موظفي الدولة بانهم تحت سمع وبصر الخليفة رغم البعد المكاني بين المركز والولايات ، عن طريق نقل الاخبار الى الخليفة مباشرة ، فكان لصاحب البريد عمل كبير في ايصال وتقديم الاخبار الى الخليفة عن تجاوزات الولاة والقضاة وكبار موظفي الدولة ، ومايرد بيت المال ومقدار مايسك من النقود ، وكانت له اليد الطولى في متابعة اخبار واحوال الرعية وتظلماتهم من تعديات الولاة وغيرهم من رجال الدولة بنقل ذلك الى الخليفة مباشرة ، فاصبح ديوان البريد عين الخليفة الساهرة على سلامة سير الادارة الحكومية وضبطها في ربوع مصر ٠

ـ اسندت الى ديوان الانشاء والمكاتبات مهام الرقابة والاشراف على الاعمال المختصة بمراسلات الدولة ، وضمان وصول الكتب الرسمية وعدم ضياعها بين الدواوين ومحاسبة الجهة المقصرة في تعطيل مصالح الدولة والرعية في حالة تأخير

او ضياع الكتب فضلا عن مكافحة تزويرها بختمها من الداخل والخارج والحد من ظواهرها الخطيرة في الاضرار بمصالح الدولة والمجتمع ٠

ـ كان ديوان الانشاء والمكاتبات بمثابة ارشيف لكل الجوانب الادارية والمالية في الدولة الفاطمية فاحتفظ بنسخ لكل مايصل اليه من الولايات والدواوين واسماء كافة موظفي الدولة والخلع التي عليهم ، واعتمد اسلوب التوثيق الاداري كوسيلة احترازية من التلاعب والتزوير فيها ٠

. كان القضاء يمارس الرقابة الادارية وهو يماثل مايعرف بالاصطلاح المعاصر بـ (القضاء الاداري) أي اتباع اسلوب تنظيم الرقابة القضائية على الادارة ، وراقب قاضي القضاة المؤسسة القضائية من تسلم سجلات الحكم ونواب الحكم ، وانفصال نوابه عن الولاة وارتباطهم بقاضي القضاة في القاهرة ، وكذلك الاشراف على الاحباس والمواريث واموال الايتام ٠

. كلف الشهود العدول بمهام رقابية كبيرة في الدولة الفاطمية من الشهادة على احكام القاضي وكتابة العقود بين الناس ومراقبة السفن التي تحمل الاهراء السلطانية (مخازن الغلال الحكومية) ومراقبة موظفي ديوان الخراج للشهادة على مقدار المساحات المزروعة ونوع الحاصل وتصديق الوصولات التي تعطى للفلاحين من قبل ديوان الخراج ورقابة الشرطة وحضور مجلس المظالم ٠

ـ الاشراف على دار الضرب واحكام الرقابة عليها من قبل قاضي القضاة ونوابه والشهود العدول لذلك اصبح الدينار الفاطمي جواز الشرق ودولار العصور الوسطى ٠

ـ نالت الحسبة في العهد الفاطمي عناية كبيرة لارتباطها بحياة المجتمع اليومية واصبح تعيين المحتسب امر خاص بالخليفة وله تعيين النواب في الولايات والذين ارتبطوا به مباشرة ، وكان من مهامها مراقبة الحالة الاقتصادية وتوجيهها للصالح العام ضمن الحدود الشرعية وذلك برقابة السوق والتخطيط الاقتصادي للموازنة بين العرض والطلب عبر تحديد الكميات المنتجة وخاصة بالنسبة للغلال ، بمساعدة عريف من كل مهنة وايجاد اسواق مختصة من اجل سهولة رقابة المحتسب ، والتأكد

من جودة البضائع ، واتخاذ العيون وضبط الاسعار حفاظا على المصلحة العامة برفع الاحتكار ٠

ـ مراقبة الحسبة لانتاج الخبز وتحديد كمياته من اجل استمرار توفره في الاسواق وعاقبوا المخالفين بالتشهير ٠

ـ تخصيص المحتسب الفاطمي مكان للصيارفة عرف (رحبة الصيارفة) لتسهيل الرقابة عليهم ومنع الغش بالعملة ومنع المعاملات المحرمة كالربا ، ورقابة المكاييل والموازين واسست مكانا خاصا للاشراف عليها يعرف بـ (دار العيار) للتأكد من وزنها ثم ختمها ، ولايجوز لها العمل في السوق الا بعد ان توزن في دار العيار وتختم ، فضلا عن التأكد منها على حين غفلة في الاسواق ٠

. استخدمت الحسبة كجهاز للتقييس والسيطرة النوعية ، فوضع المحتسب الاعوان في الثغور والاسواق لمعرفة البضائع الجيدة من الرديئة ولاتباع الا بعد ان تختم للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك ٠

. الاشراف على الخدمات البلدية واصلاح المرافق العامة من قبل الحسبة ٠

ـ ادرك الخلفاء الفاطميون الدور الفعال للمظالم في الرقابة الادارية والمالية بالكشف عن التلكؤ او التقصير في اداء الواجبات من قبل موظفي الدولة ، فنظروا بانفسهم بها ، وعينوا وزراءهم او قاضي القضاة او احد القضاة او احد كبار رجال الدولة ، واستقر الامر على تعيين موظف دائم يجلس بشكل يومي للمظالم يعرف بـ (صاحب الباب) فكانت الاداة الفاعلة لضبط الاداء الحكومي ومحاربة الفساد الاداري ٠

. اهتم الخلفاء الفاطميون ووزراؤهم وولاتهم باستعمال الاموال العامة لسد الاحتياجات الاساسية للدولة والمجتمع ٠

ـ حرص الخلفاء على دفع نفقات الاسطول بانفسهم ادراكا منهم لاهمية حصول الجندي على حقوقه المالية لاثره البالغ في تحقيق الانتصارات العسكرية ٠

ـ اتجه الخلفاء الى رقابة السكة ورسم السياسة النقدية للدولة مما ادى الى جودة الدينار الفاطمي حتى كان وحده لقياس النقود في العصور الوسطى ٠

ـ اعطي الوزير صلاحيات رقابية مالية واسعة حتى وقف في بعض الاحيان بوجه الخليفة عند الاسراف في الانفاق ٠

ـ مايؤكد وجود الرقابة الفاعلة هو مناقشة الحسابات الختامية لميزانية الدولة وهو مايقوم به ديوان المجلس ٠

. ضمان كفاءة وفاعلية استخدام الاموال العامة للنفع العام ، وهذا ماتقوم به الدواوين المالية ٠

ـ تركز الرقابة المالية في الدولة الفاطمية على كفاءة تحصيل ايرادات الدولة من مصادرها المختلفة وذلك عن طريق ديوان النظر ٠

ـ ادراك الفاطميين ان الرقابة المالية لاتكون ذات جدوى مالم تواكب عمليتي الجباية والانفاق ، وانها اذا ماكانت مستمرة تنبهت الى الخطأ والاهمال وحالت دون حدوثه ، ولذلك وضعوا مع كل مسؤول مالي رقيبا سموه ((الناظر)) ليطمئنوا الى سلامة العمليات المالية ٠

ـ ان اعداد الميزانية التقديرية والتي تمثل الخطط الخاصة لسنة كاملة مع التعبير عنها بالارقام يسمح للدولة ان ترى بوضوح مقدار الاموال ومن الذي سيقوم بالصرف واين ، وماهي المصروفات او الايرادات في الحدود التي رسمتها الميزانية ٠

. اشراف الخليفة على اعداد الميزانية من قبل ديوان المجلس وتدقيقها من قبل ديوان النظر قبل ان تحول إليه ليقوم بدراستها وتدقيقها بشكل نهائي لمدة تصل الى شهر كامل ثم المصادقة عليها ٠

ـ استقلال سلطات الرقابة العليا في الدولة الفاطمية ، لكي تقوم هذه الهيئات باختصاصاتها بصورة موضوعية ، فاستقلت عن الجهة الخاضعة للرقابة وتمتع بالحماية ضد النفوذ الخارج عنها ، واتباع مبدأ فصل السلطات وهذا ماتمثل بصورة واضحة في القضاء والحسبة ودواوين الرقابة المالية ٠

ـ اعطت دواوين الرقابة المالية والسلطات العليا الحق في الحصول على كل السجلات والوثائق المتعلقة بالادارة المالية كما يجب ان تكون مخولة بان تطلب من الجهات الخاضعة للرقابة أي معلومات ترى انها ضرورية ٠

. تميزت الرقابة في الدولة الفاطمية بوجود برنامج واسلوب عمل لاجراءاتها الرقابية ، مثل تفتيش الدواوين في اوقات معلومة مرتين او ثلاث في السنة ٠

ـ مايؤكد دقة العمل الرقابي في الدولة الفاطمية هو تقديم تقارير في فترات معروفة الى السلطات العليا تضمنتها ملاحظاتها ، او في اي وقت تراه مناسبا لذلك اذا كان مهما او خطيرا ٠

. تفعيل الرقابة في الدولة الفاطمية من السلطات الرئاسية الى اجهزة الرقابة الادارية ودواوين الرقابة المالية ونجاحها في مكافحة الفساد الاداري والمالي واتخاذ اقصى العقوبات بحق المفسدين لقطع دابره من الدولة ٠

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

اولاً : المخطوطات :

- **الأصفهاني ، عماد الدين ابو حامد محمد بن حامد ، (ت٥٩٧هـ/١٢٠٠م) ٠**

١- البستان الجامع لجميع تواريخ اهل الزمان ، مخطوطة مصورة في مكتبة الامام الحكيم العامة ، النجف الاشرف ، رقم ٣٣٨ ٠

- **الشيزري ، عبد الرحمن بن نصر ، (ت ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م)**

٢- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، مخطوطة في جامعة الملك سعود في الرياض رقم (٢٦٠٧) الاحكام السلطانية ٠

- **الغزي ، عيسى بن عثمان ، (ت ٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م) ٠**

٣- كتاب القضاء ، مخطوطة في جامعة الملك سعود في الرياض ، رقم (١٣٤٨) ، الفقه الاسلامي واصوله ٠

ثانياً : المصادر الاولية :

- **ابن الاثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري ، (ت٦٣٠هـ/١٢٣٣م) ٠**

٤- الكامل في التاريخ ، دار صادر ، (بيروت ١٩٦٥م) ٠

- **أحمد بن حنبل ، (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م) ٠**

٥- مسند أحمد ، دار صادر ، (بيروت دت) ٠

- **ابن الأخوة ، ضياء الدين محمد بن محمد القرشي ، (ت ٧٢٩هـ/١٣٢٨م) ٠**

٦- معالم القربة في أحكام الحسبة ، علق عليه ووضع حواشية : ابراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠١م) ٠

- **ابن الأزرق ، ابو عبد الله محمد بن علي الاصبحي الغرناطي ، (ت ٨٩٦هـ/ ١٤٩٠م) ٠**

٧- بدائع السلك في طبائع المُلك ، تحقيق : علي سامي النشار ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ١٩٧٧م) ٠

- **أسامة بن منقذ ، مؤيد الدولة أبو مظفر أُسامة بن مرشد بن علي الكناني الشيزري ، (ت ٥٨٤هـ/١١٨٨م) ٠**
٨- كتاب الاعتبار ، حرره : فيليب حتي ، مكتبة الثقافة الدينية ، (بور سعيد دت) ٠
- **الإصطخري ، أبو إسحق ابراهيم بن محمد الفارسي ، (ت ٣٤١هـ/٩٥٢م) ٠**
٩- المسالك والممالك ، تحقيق : محمد جابر عبد العال الحيني ومحمد شفيق غربال ، دار القلم ، (القاهرة ١٩٦١م) ٠
- **الانطاكي ، يحيى بن سعيد بن يحيى ، (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٧م) ٠**
١٠- تاريخ الانطاكي – المعروف بصلة تاريخ اوتيخا ، حققه ووضع فهارسه : عمر عبد السلام تدمري ، جروس برس ، (طرابلس ١٩٩٠م)٠
- **ابن إياس ، محمد بن احمد الحنفي المصري ، (ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م) ٠**
١١- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ط١، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ٢٠٠٥م) ٠
- **الباجي ، أبو الوليد سليمان بن خلف الاندلسي المالكي ، (ت٤٧٤هـ/ ١٠٨١م) ٠**
١٢- المنتقى – شرح مُوطأ الامام مالك ، ط١ ، مطبعة بُولاق ، (القاهرة ١٩٠٤م) ٠
- **البخاري ، محمد بن إسماعيل ، (ت ٢٥٦هـ/ ٨٦٩م) ٠**
١٣- صحيح البخاري ، دار الفكر (بيروت ١٩٨٠م) ٠
- **ابن بسام ، محمد بن احمد ، (عاش في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي) ٠**
١٤- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ط١ ، دار الحداثة ، (بيروت ١٩٩٠م) ٠
- **ابن بعرة ، منصور بن بعرة الذهبي الكاملي (كان حيا سنة ٦١٥هـ/ ١٢١٨م) ٠**
١٥- كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تحقيق : عبد الرحمن فهمي ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، (القاهرة ١٩٦٦م) ٠

- **البغدادي ، عبد اللطيف ، (ت ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م) ٠**
١٦- الافادة والاعتبار في الامور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ، ط١ ، مطبعة وادي النيل ، (القاهرة ١٨٦٩م) ٠
- **البكري ، ابو عبيد عبدالله بن عبد العزيز ، (ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م) ٠**
١٧- المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة دت) ٠
- **البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي ، (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) ٠**
١٨- السنن الكبرى ، دار الفكر ، (بيروت دت) ٠
- **الترمذي ، محمد بن عيسى ، (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م) ٠**
١٩- سنن الترمذي ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٨٢م) ٠
- **ابن تغري بردي ، جمال الدين ابو المحاسن يوسف، (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م)٠**
٢٠- مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة ، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز احمد ، دار الكتب المصرية ، (القاهرة ١٩٩٧م) ٠
٢١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة دت) ٠
- **الجوذري ، ابوعلي منصور الكاتب العزيزي ، (ت بعد سنة ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) ٠**
٢٢- سيرة الاستاذ جوذر وبه توقيعات الائمة الفاطميين ، تقديم وتحقيق : محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيرة ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة دت) ٠
- **ابن الجوزي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن علي ، (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م) ٠**
٢٣- المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، الدار الوطنية (بغداد ١٩٩٠م) ٠
- **الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد ، (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٢م) ٠**
٢٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، (بيروت ١٩٨٦م) ٠

- **الحاكم النيسابوري ، محمد بن محمد ، (ت ٤٠٥هـ/١٠١٤م) ٠**
٢٥- مستدرك الحاكم ، تحقيق : يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، (بيروت ١٩٨٥م) ٠
- **ابن حجر ، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ، (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م) ٠**
٢٦- رفع الإصر عن قضاة مصر ، مكتبة المصطفى ، (القاهرة دت) ٠
٢٧- فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، ط٢ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (بيروت دت) ٠
- **الحسن بن عبد الله بن محمد بن عمر العباسي ، (ألف الكتاب في سنة ٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م) ٠**
٢٨- آثار الأُول في ترتيب الدول ، مطبعة بولاق ، (القاهرة ١٨٧٨م) ٠
- **الحكيم ، أبو الحسن علي بن يوسف ، (كان حيا في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي) ٠**
٢٩- الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، تحقيق : حسين مؤنس ، منشورات معهد الدراسات الاسلامية في مدريد ، (مدريد ١٩٦٠م) ٠
- **ابن حماد ، ابو عبد الله محمد بن علي الصنهاجي، (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)٠**
٣٠- اخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم ، تحقيق : جلول أحمد البدوي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، (الجزائر دت) ٠
- **الحموي ، شهاب الدين ابو عبدالله ياقوت بن عبدالله ، (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م) ٠**
٣١- معجم البلدان ، دار احياء التراث العربي ، (بيروت دت) ٠
- **الحميري ، محمد بن عبد المنعم الصنهاجي ، (ت٨٦٦هـ/١٤٦١م) ٠**
٣٢- الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق : إحسان عباس ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، مطابع هيدلبرغ ، (بيروت ١٩٨٤م) ٠
- **ابن حوقل ، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي ، (ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م) ٠**
٣٣- صورة الارض ، ط٢ ، مطبعة بريل ، (ليدن ١٩٢٨م) ٠

- ابـن الخطيـب ، لسـان الـدين ابـو عبـدالله محمـد بـن عبـد الله الغرنـاطي ، (ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤م) ٠

٣٤- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام ومايتعلق بذلك من الكـلام ، تحقيـق : سـيد كسـروي حسـن ، ط١ ، دار الكتـب العلميـة ، (بيروت ٢٠٠٣م) ٠

- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ، (ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م) ٠

٣٥- المقدمة ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، (بيروت دت) ٠

٣٦- تاريخ ابن خلدون – المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر ، ط٤ ، دار إحياء التراث الغربي (بيروت٤٣٧هـ/١٠٤٥م) ٠

- ابن خلف ، ابو الحسن علي (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م) ٠

٣٧- مواد البيان ، تحقيق : حاتم الضامن ، نشر في سبعة اقسام ضمن مجلة المورد ، ق١ ، مج١٧ ، العدد الاول ، (بغداد ١٩٨٨-١٩٩٠م) ٠

- ابـن خلكـان ، ابـو العبـاس شـمس الـدين أحمـد بـن محمـد بـن أبـي بكـر ، (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م) ٠

٣٨- وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، (بيروت ١٩٧٧م) ٠

- الخـوارزمي ، ابـو عبـد الله محمـد بـن أحمـد بـن يوسـف الكاتـب ، (ت٣٨٧هـ/٩٩٧م) ٠

٣٩- مفاتيح العلوم ، دار الكتب العلمية ، (بيروت دت) ٠

- الدارمي ، عبد الله بن بهرام ، (ت ٢٥٥هـ/٨٦٨م) ٠

٤٠- سنن الدارمي ، مطبعة الاعتدال ، (دمشق دت) ٠

- الداعي ادريس ، عماد الدين القريشي ، (ت ٨٧٢هـ/١٤٦٧م) ٠

٤١- عيون الاخبار وفنون الآثار في فضائل الائمة الاطهار – السُبع السادس ، تحقيق : مصطفى غالب ، ط٢ ، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ١٩٨٤م) ٠

- **أبو داود ، سليمان بن الاشعث السجستاني ، (ت٢٧٥هـ/٨٨٨م) ٠**
٤٢- سنن أبي داود ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، ط١ ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٩٠م) ٠
- **ابن دقماق ، إبراهيم محمد بن أيدمر العلائي ، (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م) ٠**
٤٣- الانتصار لواسطة عقد الامصار ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، (بيروت دت) ٠
- **ابن ابي الدم ، شهاب الدين ابو اسحاق ابراهيم بن عبد الله الحموي الشافعي ، (ت ٦٤٢هـ/١٢٤٤م) ٠**
٤٤- أدب القضاء ، تحقيق : محيي هلال السرحان ، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية العراقية ، (بغداد ١٩٨٤م) ٠
- **الدواداري ، أبو بكر عبد الله بن أيبك ، (ت بعد ٧٣٦هـ/١٣٣٥م) ٠**
٤٥- كنز الدرر وجامع الغررالمسمى الدرة المضية في اخبار الدولة الفاطمية ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة ١٩٦١م) ٠
- **ابن أبي دينار ، ابو عبد الله محمد بن ابي القاسم الرعيني القيرواني ، (ت ١١١٠هـ/١٦٩٨م) ٠**
٤٦- المؤنس في اخبار افريقية وتونس ، تحقيق : محمد شمام ، ط٣ ، المكتبة العتيقة ، (تونس ١٩٦٧م)٠
- **الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ، (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م) ٠**
٤٧- سير اعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الارنأؤوط وحسين الاسد ، ط٩ ، مؤسسة الرسالة ، (بيروت دت) ٠
- **الزَبيدي ، محمد مرتضى ، (ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م) ٠**
٤٨- تاج العروس من جواهر القاموس ، مكتبة الحياة ، (بيروت دت) ٠
- **ابن زولاق ، الحسن بن ابراهيم بن الحسين الليثي ، (ت٣٨٧هـ/٩٩٧م) ٠**
٤٩- فضائل مصر واخبارها وخواصها ، تحقيق : علي محمد عمر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٩م)٠

- سايروس بن المقفع ، (أسقف الاشمونين) ، عاصر احداث النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ٠
٥٠- تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية – المعروف بـ : سير البيعة المقدسة ، قام بنشره : يسي عبد المسيح وعزيز سوريال عطية و اسولد برمستر، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، (القاهرة ١٩٤٨م) ٠
- سبط ابن الجوزي ، شمس الدين ابو المظفر قزأوغلي ، (ت٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م) ٠
٥١- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، دراسة وتحقيق : جنان جليل محمد الهموندي ، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، (بغداد ١٩٩٠م) ٠
- السجلات المستنصرية ٠
٥٢- سجلات وتوقيعات وكتب لمولانا الخليفة المستنصر بالله أمير المؤمنين صلوات الله عليه الى دعاة اليمن وغيرهم قدس الله أرواح جميع المؤمنين ، تقديم وتحقيق : عبد المنعم ماجد ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ١٩٥٤م) ٠
- ابن سعيد ، ابو الحسن علي بن موسى بن المغربي ، (ت٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م) ٠
٥٣- النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة – القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب – ، تحقيق : حسين نصار ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ١٩٧٠م) ٠
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) ٠
٥٤- الجامع الصغير ، ط١ ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٨٠م) ٠
٥٥- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط١ ، المكتبة العصرية ، (القاهرة ٢٠٠٤م)٠
- الشافعي ، الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس ، (ت٢٠٤هـ/٨١٩م) ٠
٥٦- المسند ، دار الكتب العلمية ، (بيروت دت) ٠
- ابو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي ، (ت٦٦٥هـ/١٢٢٧م) ٠

٥٧- الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق : محمد حلمي ، دار الجبل ، (بيروت دت) ٠

- ابو شجاع ، ظهير الدين محمد بن الحسين الروذراوري ، (ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م) ٠

٥٨- ذيل تجارب الامم وتعاقب الهمم ، اعتنى بالنسخ والتصحيح : هـ ٠ ف ٠ آمدروز ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، (القاهرة ١٩١٦م) ٠

- الشهرستاني ، ابو الفتح بن عبد الكريم ، (ت٥٤٨هـ/١١٥٣م) ٠

٥٩- الملل والنحل ، تخريج : محمد بن فتح الله بدران ، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة دت) ٠

- ابن شيبة الكوفي ، عبد الله بن محمد ، (ت٢٣٥هـ/٨٤٩م)٠

٦٠- المصنف ، تحقيق : سعيد محمد اللحام ، ط١ ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- ابو صالح ، ابو المكارم سعد الله بن جرجس الأرمني ، (عاش القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي) ٠

٦١- تاريخ الشيخ ابو صالح الارمني ، المطبعة المدرسية ، (اكسفورد ١٨٩٣م) ٠

- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، (ت٧٦٤هـ/١٣٦٢م) ٠

٦٢- الوافي بالوفيات ، تحقيق : احمد الارناؤوط وتزكي مصطفى ، ط١ ، دار احياء التراث الغربي ، (بيروت ٢٠٠٠م) ٠

- ابن الصيرفي ، تاج الرئاسة امين الدين ابو القاسم علي بن منجب الكاتب ، (ت٥٤٢هـ/١١٤٨م) ٠

٦٣- الإشارة الى من نال الوزارة ، تحقيق : ايمن فؤاد سيد ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت ١٩٩٠م) ٠

٦٤- القانون في ديوان الرسائل ، تحقيق : ايمن فؤاد سيد ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت ١٩٩٠م) ٠

- الضحاك ، ابن ابي عاصم ، (ت٢٨٧هـ/٩٠٠م) ٠

٦٥- الآحاد والمثاني ، تحقيق : باسم فيصل أحمد الجوابرة ، ط١ ، دار الدراية ، (الرياض ١٩٩١م) ٠

- الطبراني ، ابو القاسم سليمان بن أحمد بن ايوب اللخمي ، (ت٣٦٠هـ/٩٧٠م) ٠

٦٦- المعجم الاوسط ، تحقيق : ابراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، (بيروت ١٩٩٥م) ٠

٦٧- المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، دار أحياء التراث ، (بيروت دت) ٠

- الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير ، (ت٣١٠هـ/٩٢٢م) ٠

٦٨- تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، (القاهرة ١٩٦٠م) ٠

- الطريحي ، الشيخ فخر الدين ، (ت١٠٨٥هـ/١٧٧١م) ٠

٦٩- مجمع البحرين ، تحقيق : أحمد الحسيني ، ط٢ ، مكتبة الثقافة الاسلامية ، (قم ١٩٨٧م) ٠

- ابن الطقطقي ، محمد بن علي بن طباطبا ، (ت٧٠٩هـ/١٣٠٩م) ٠

٧٠- الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، ط١ ، منشورات الشريف الرضي ، (قم ١٩٩٣م) ٠

- طلائع بن رزيك ، ابو الغارات الأرمني ، (ت٥٥٦هـ/١١٦٠م) ٠

٧١- ديوان طلائع بن رزيك ، جمعه وبوبه وقدم له : محمد هادي الأميني ، ط١ ، مطابع النعمان ، (النجف الاشرف ١٩٦٤م) ٠

- الطوسي ، ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي ، (ت٤٦٠هـ/١٠٦٧م) ٠

٧٢- الخلاف ، تحقيق : علي الخراساني و جواد الشهرستاني و محمد مهدي نجف ، ط١ ، مؤسسة النشر الاسلامي ، (قم ١٩٩٦م) ٠

٧٣- المبسوط في فقه الإمامية ، صححه وعلق عليه : السيد محمد تقي الكشفي ، المكتبة الرضوية ، (طهران ١٩٦٧م) ٠

- ابـن الطـوير ، ابـو محمـد المرتضـى عبـد السـلام بـن الحسـن القيسـراني ، (ت٦١٧هـ/١٢٢٠م) .

٧٤- نزهة المقلتين في اخبار الدولتين ، أعاد بنائه وحققه وقدم له : ايمن فؤاد سيد ، ط١ ، دار صادر ، (بيروت ١٩٩٢م) .

- ابـن ظـافر ، جمـال الـدين ابـو الحسـن علـي بـن أبـي منصـور الأزدي ، (ت٦١٣هـ/١٢١٦م) .

٧٥- أخبار الدول المنقطعة ، تحقيق : علي عمر ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، (بور سعيد ٢٠٠١م) .

- ابن ظهيرة ، ابو اسحاق برهان الدين ابراهيم بن علي ، (ت٨٩١هـ/١٤٨٦م) .

٧٦- الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تحقيق : مصطفى السقا و كامل المهندس ، مطبوعات دار الكتب العربية والوثائق القومية ، (القاهرة ١٩٦٩م) .

- ابن عابدين ، محمد امين ، (ت١٢٣٢هـ/١٨١٦م) .

٧٧- حاشية رد المحتار على الدر المحتار – شرح تنوير الابصار ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٩٤م) .

- عبـدالله بـن قدامـة ، موفـق الـدين ابـي محمـد عبـدالله بـن احمـد ، (ت٦٢٠هـ/١٢٢٣م) .

٧٨- المُغني ، دار الكتاب العربي ، (بيروت دت) .

- ابن عبد السلام ، عز الدين بن عبد العزيز ، (ت٦٦٠هـ/١٤٠٥م) .

٧٩- قواعد الاحكام في مصالح الانام ، راجعه وعلق عليه : طه عبد الرزاق ، دار الشروق للطباعة ، (القاهرة ١٩٦٨م) .

- ابن عبد الظاهر ، محي الدين ابو الفضل ابو عبدالله ، (ت٦٩٢هـ/ ١٢٩٣م) .

٨٠- الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة ، تحقيق : ايمن فؤاد سيد ، ط١ ، مكتبة الدار العربية للطباعة ، (القاهرة ١٩٩٦م) .

- ابـــن العبـــري ، ابـــو الفـــرج جمـــال الـــدين غريغوريـــوس الملطـــي ، (ت٦٨٥هـ/١٢٨٦م) ٠

٨١- تاريخ الزمان ، نقله الى العربية : إسحاق ارملة ، قدم لـه: جان موريس فييه ، ط٢ ، دار المشرق ، (بيروت ٢٠٠٥م) ٠

- ابن عذاري ، ابو عبدالله محمد المراكشي ، (ت نحو ٦٩٥هـ/١٢٩٥م) ٠

٨٢- البيـان المغرب فـي اخبـار الانـدلس والمغـرب ، تحقيـق ومراجعـة : ج ٠ س ٠ كولان وليفي بروفنسال ، دار الثقافة ، (بيروت ١٩٨٠م) ٠

- العلامة الحلي ، جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الاسدي ، (ت٧٢٦هـ/١٣٢٥م) ٠

٨٣- تذكرة الفقهاء ، المكتبة الرضوية ، (تبريز دت) ٠

٨٤- نهايـة الاحكـام فـي معرفـة الاحكـام ، تحقيـق : مهـدي رجـائي ، ط٢ ، مؤسسـة اسماعيليان ، (قم ١٩٨٩م) ٠

- ابن العماد الحنبلي ، ابو الفلاح عبد الحي بن احمد ، (ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) ٠

٨٥- شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، ط٢ ، دار المسيرة ، (بيروت ١٩٧٩م) ٠

- عمـارة اليمنـي ، نجـم الـدين ابـو محمـد عمـارة بـن ابـي الحسـن الحكمـي ، (ت٥٦٩هـ/١١٧٤م) ٠

٨٦- النكـت العصـرية فـي اخبـار الـوزراء المصـرية ، تحقيـق : هرتويـغ درنبـرغ ، مطبعة مرسو ، (شالون ١٨٩٧م) ٠

- ابو الفدا ، الملك المؤيد عماد الدين اسماعيل بن علي ، (ت٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) ٠

٨٧- المختصر في أخبار البشر ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (بيروت دت) ٠

- ابن الفرات ، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ، (ت٨٠٧هـ/١٤٠٤م) ٠

٨٨- تاريخ ابن الفرات ، عني بتصحيحه : حسن محمد الشماع ، مطبعة حداد ، (البصرة ١٩٦٧م) ٠

- ابن فرحون ، برهان الدين أبو القاسم ابراهيم بن علي بن محمد المالكي ، (ت٧٩٩هـ/١٣٩٧م) ٠

٨٩- تبصرة الحكام في احوال الاقضية ومناهج الحكام ، (القاهرة ١٨٨٤م) ٠

- الفراهيدي ، ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد ، (ت١٧٥هـ/٧٩١م) ٠

٩٠- العين ، تحقيق : مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي ، ط٢ ، مؤسسة دار الهجرة ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب بن محمد ، (ت٨١٧هـ/١٤١٤م) ٠

٩١- القاموس المحيط ، مطبعة بولاق ، (القاهرة ١٨٧٢م) ٠

- القاضي النعمان ، ابو حنيفة محمد بن منصور بن احمد بن حيون القيرواني ، (ت٣٦٣هـ/٩٧٣م) ٠

٩٢- دعائم الاسلام ، تحقيق : آصف بن علي بن اصغر فيضي ، دار المعارف ، (بيروت ١٩٦٣م) ٠

٩٣- رسالة افتتاح الدعوة – رسالة في ظهور الدعوة العبيدية الفاطمية ، تحقيق : وداد القاضي ، مطابع دار الكتب ، (بيروت ١٩٧٠م) ٠

٩٤- المجالس والمسايرات ، تحقيق : الحبيب الفقي و ابراهيم شبوح و محمد اليعلاوي ، ط١ ، دار المنتظر ، (بيروت ١٩٩٦م) ٠

٩٥- الهمة في آداب إتباع الائمة ، تحقيق : محمد كامل حسين ، دار الفكر العربي ، (بيروت دت) ٠

- قدامة بن جعفر ، ابو الفرج البغدادي الكاتب ، (ت٣٢٨هـ/٩٣٩م) ٠

٩٦- الخراج وصناعة الكتابة ، شرح وتعليق : محمد حسين الزبيدي ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ١٩٨١م) ٠

- القرطبي ، ابو عبدالله محمد بن أحمد الانصاري ، (ت٦٧١هـ/١٢٧٢م) ٠

٩٧- الجامع لاحكام القرآن ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، (بيروت دت) ٠

- القرماني ، أحمد بن يوسف ، (ت١٠١٩هـ/١٦١٠م) ٠

٩٨- أخبار الدول وآثار الاول في التاريخ ، تحقيق : احمد حطيط و فهمي سعد ، ط١ ، عالم الكتب ، (بيروت ١٩٩٢م) ٠

- القزويني ، محمد بن يزيد ابن ماجة ، (ت٢٧٥هـ/٨٨٨م) ٠

٩٩- سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، (بيروت دت) ٠

- القضاعي ، ابو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر ، (ت٤٥٤هـ/١٠٦٢م) ٠

١٠٠- تاريخ القضاعي المسمى : عيون المعارف وفنون اخبار الخلائف ، تحقيق وتعليق : احمد مزيد المزيدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠٤م) ٠

- ابن القلانسي ، ابو يعلى حمزه بن اسد بن علي التميمي ، (ت٥٥٥هـ/١١٦٠م) ٠

١٠١- ذيل تاريخ دمشق ، تحقيق : هـ٠ ف آمدروز ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، (بيروت ١٩٠٨م) ٠

- القلقشندي ، شهاب الدين ابو العباس احمد بن علي ، (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م) ٠

١٠٢- صبح الاعشى في صناعة الانشا ، مطبعة دار الكتب المصرية ، (القاهرة ١٩٢٢م) ٠

١٠٣- ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر ، عني بتصحيحه : محمود سلامة ، مطبعة الواعظ ، (القاهرة ١٩٠٦م) ٠

- ابن كثير ، عماد الدين اسماعيل بن عمر الدمشقي ، (ت٧٧٤هـ/١٣٧٢م) ٠

١٠٤- البداية والنهاية ، تحقيق : علي شيري ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، (بيروت دت) ٠

- الكليني ، ابي جعفر محمد بن يعقوب الرازي ، (ت٣٢٩هـ/٩٤٠م) ٠

١٠٥- الأصول من الكافي ، تحقيق : علي أكبر غفاري ، ط٣ ، المطبعة الحيدرية ، (طهران ١٩٦٨م) ٠

- الكندي ، ابو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري ، (ت٣٥٠هـ/٩١٦م) ٠

١٠٦- كتاب الولاة وكتاب القضاة ، تهذيب وتصحيح : رفن گست ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، (بيروت ١٩٠٨م) ٠

- ابن مازة ، برهان الائمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري ، (ت٥٣٦هـ/١١٤١م) ٠

١٠٧- شرح ادب القضاء للخصاف (ت٢٦١هـ/٨٧٤م) ، تحقيق : محيي هلال السرحان ، مطبعة الرشاد ، (بغداد ١٩٧٨م) ٠

- ابن المأمون ، الأمير جمال الدين أبو علي موسى البطائحي ، (ت٥٨٨هـ/١١٩٢م) ٠

١٠٨- نصوص من أخبار مصر ، تحقيق : أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، (القاهرة دت) ٠

- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب البغدادي ، (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م) ٠

١٠٩- الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق : محمد فهمي السرجاني ، ط١، المكتبة التوفيقية ، (القاهرة دت) ٠

- المسبحي ، الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيدالله ، (ت٤٢٠هـ/١٠٢٩م) ٠

١١٠- أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ) ، تحقيق : وليم ٠ ج ٠ ميلورد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٨٠م) ٠

- مسلم بن الحجاج ، النيسابوري ، (ت٢٦١هـ/٨٧٤م) ٠

١١١- صحيح مسلم ، دار الفكر ، (بيروت دت) ٠

- المقدسي ، ابو عبدالله محمد بن احمد بن ابي بكر البشاري ، (ت٣٨٧هـ/٩٩٧م) ٠

١١٢- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ط٢ ، مطبعة بريل ، (ليدن ١٩٠٩م) ٠

- المقريزي ، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي ، (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م) ٠

١١٣- اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، الجزء الاول ، تحقيق : جمال الدين الشيال ، ط٣ ، لجنة إحياء التراث ، (القاهرة ٢٠٠٥م) ، الجزء الثاني

والثالث ، تحقيق : محمد حلمي محمد أحمد ، لجنة احياء التراث ، (القاهرة ١٩٩٦م) ٠
١١٤- إغاثة الامة بكشف الغمة ، قام على نشره : محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٥٧م) ٠
١١٥- الخطط المقريزية - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ١٩٩٨م) ٠
١١٦- المقفى الكبير ، تحقيق : محمد اليعلاوي ، ط١ ، دار الغرب الاسلامي ، (بيروت ١٩٩١م) ٠
١١٧- المقفى الكبير - تراجم عبيدية ومشرقية من الفترة العبيدية ، اختيار وتحقيق : محمد اليعلاوي ، ط١ ، دار الغرب الاسلامي ، (بيروت ١٩٨٧م) ٠
١١٨- النقود الاسلامية ، المسمى بـ : شذور العقود في ذكر النقود ، تحقيق واضافات : محمد السيد علي بحر العلوم ، ط٥ ، مطبعة المكتبة الحيدرية ، (النجف الاشرف ١٩٦٧م) ٠

- ابن مماتي ، ابو المكارم الأسعد بن مهذب الخطير المصري ، (ت٦٠٦هـ/١٢٠٩م) ٠

١١٩- قوانين الدواوين ، تحقيق : عزيز سوريال عطية ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ١٩٩١م) ٠

- ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، (ت٧١١هـ/ ١٣١١م) ٠

١٢٠- لسان العرب ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، (بيروت ١٩٨٤م) ٠

- المناوي ، محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العرفين ، (ت١٠٣١هـ/ ١٦٢١م) ٠

١٢١- النقود والمكاييل والموازين ، تحقيق : رجاء محمود السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، (بغداد ١٩٨١م) ٠

- ابن ميسر ، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف ، (ت٦٧٧هـ/١٢٧٨م) ٠

١٢٢- أخبار مصر ، نشره : هنري ماسيه ، مطبعة المعهد الفرنسي الخاص بالعاديات الشرقية ، (القاهرة ١٩١٩م) ٠

- النابلسي ، علاء الدين ابو عمر عثمان بن ابراهيم ، (ت بعد ٦٣٢هـ/١٢٣٤م) ٠

١٢٣- لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، نشره : كلود كاهن ، (١٩٥٨م) ٠

- ناصر خسرو ، علوي ، (ت٤٧٠هـ/١٠٧٧م) ٠

١٢٤- سفرنامه - رحلة ناصر خسرو الى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري ، ترجمة : يحيى الخشاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٣م) ٠

- النسائي ، أحمد بن شعيب ، (ت٣٠٣هـ/٩١٥م) ٠

١٢٥- سنن النسائي ، ط١ ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٣٠م) ٠

- نظام الملك ، حسين الطوسي ، (ت٤٨٥هـ/١٠٩٢م) ٠

١٢٦- سياسة نامه اوسير الملوك ، تحقيق : يوسف حسين بكار ، ط٢ ، دار الثقافة ، (قطر ١٩٨٦م) ٠

- النوبختي ، ابو محمد الحسن بن موسى ، (من أعلام القرن الرابع الهجري / العشر الميلادي) ٠

١٢٧- فرق الشيعة ، علق عليه : محمد صادق بحر العلوم ، ط٤ ، المطبعة الحيدرية ، (النجف الاشرف ١٩٦٩م) ٠

- النووي ، ابو زكريا محيي الدين بن شرف ، (ت٦٧٦هـ/١٢٧٧م) ٠

١٢٨- المجموع في شرح المهذب ، دار الفكر ، (بيروت دت) ٠

- النويري ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب ، (ت٧٣٣هـ/١٣٣٢م) ٠

١٢٩- نهاية الارب في فنون الادب ، تحقيق : مفيد قمحية ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ٢٠٠٤م) ٠

- الهيثمي ، نور الدين علي بن ابي بكر ، (ت٨٠٧هـ/١٤٠٤م) ٠

١٣٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- اليافعي ، ابو محمد عبدالله بن اسعد بن علي ، (ت٧٦٨هـ/١٣٦٦م) ٠

١٣١- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، وضع حواشيه : خليل المنصور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ١٩٩٧م) ٠

ثانياً : المراجع العربية والمعربة :

- احمد ، نريمان عبد الكريم ٠

١٣٢- المرأة في مصر في العصر الفاطمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٣م) ٠

اسماعيل ، محمود ٠

١٣٣- الخوارج في المغرب الاسلامي – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا ، دار العودة ، (بيروت ١٩٧٦م) ٠

- آشتور ، أ ٠

١٣٤- التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادي عبلة ، مراجعة : احمد غسان سبانو ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق ١٩٨٥م) ٠

- الأعظمي ، عواد مجيد و حمدان عبد المجيد الكبيسي ٠

١٣٥- دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي ، مطبعة التعليم العالي ، (بغداد ١٩٨٨م) ٠

- الأعظمي ، محمد حسن ٠

١٣٦- عبقرية الفاطميين – أضواء على الفكر والتاريخ الفاطمي ، مكتبة الحياة ، (بيروت ١٩٦٠م) ٠

- الانباري ، عبد الرزاق علي ٠

١٣٧- منصب قاضي القضاة في الدولة العباسية منذ نشأته حتى نهاية العهد السلجوقي ، ط١، الدار العربية للموسوعات ، (بيروت ١٩٨٧م) ٠

- الأنصاري ، ناصر ٠

١٣٨- المجمل في تاريخ مصر – النظم السياسية والادارية ، ط١ ، دار الشروق ، (القاهرة ١٩٩٣م) ٠

- **أيوب ، ابراهيم رزق الله ٠**

١٣٩- التاريخ الفاطمي الاجتماعي ، ط١ ، الشركة العالمية للكتاب ، (بيروت ١٩٩٧م) ٠

١٤٠- التاريخ الفاطمي السياسي ، ط١ ، الشركة العالمية للكتاب ، (بيروت ١٩٩٧م) ٠

- **الباشا ، حسن ٠**

١٤١- الألقاب الاسلامية في التاريخ والوثائق ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، (القاهرة ١٩٨٩م) ٠

- **البراوي ، راشد ٠**

١٤٢- حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، مطبعة السعادة ، (القاهرة ١٩٤٨م) ٠

- **تامر ، عارف ٠**

١٤٣- تاريخ الاسماعيلية ، ط١ ، منشورات رياض الريس للكتب والنشر ، (لندن ١٩٩١م) ٠

١٤٤- الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين – الخليفة السادس : الحاكم بأمر الله ، ط١ ، دار الجيل ، (بيروت ١٩٨٠م) ٠

١٤٥- الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين – الخليفة الثاني : القائم بأمر الله ، ط١ ، دار الجيل ، (بيروت ١٩٨٠م) ٠

- **جاسم ، عطا سلمان ٠**

١٤٦- ديوان المظالم ، ط١ ، مؤسسة الصادق الثقافية ، مطبعة الصادق ، (بابل ٢٠١٠م) ٠

- **جواتياين ، س ٠ د ٠**

١٤٧- دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الاسلامية ، تعريب وتحقيق : عطية القوصي ، ط١ ، وكالة المطبوعات ، (الكويت ١٩٨٠م) ٠

- **الجوهر ، كريمة علي ٠**

١٤٨- الرقابة المالية ، وزارة التعليم العالي ، الجامعة المستنصرية ، (بغداد ١٩٩٩م) ٠

- **الحجاجي ، محمد ٠**

١٤٩- قوص في التاريخ الاسلامي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٨٢م) ٠

- **حسن ، حسن ابراهيم ٠**

١٥٠- تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، ط١٤ ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ١٩٩٦م) ٠

١٥١- تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسوريه وبلاد العرب ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ١٩٦٤م) ٠

- **حسن ، حسن ابراهيم و طه أحمد شرف ٠**

١٥٢- عبيد الله المهدي إمام الشيعة الاسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في المغرب ، مطبعة الشبكشي ، (القاهرة ١٩٤٧م) ٠

١٥٣- المعز لدين الله إمام الشيعة الاسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في مصر ، مطبعة الشبكشي ، (القاهرة ١٩٤٧م) ٠

- **حسن ، حسن ابراهيم وعلي ابراهيم حسن ٠**

١٥٤- النظم الاسلامية ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ١٩٦٢م) ٠

- **حسن ، علي ابراهيم ٠**

١٥٥- تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي ، ط٢ ، مكتبة السعادة ، (القاهرة ١٩٦٣م) ٠

١٥٦- مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ١٩٤٧م) ٠

- **حمودة ، محمود و مصطفى حسنين ٠**

١٥٧- أضواء على المعاملات المالية في الاسلام ، ط٢ ، مؤسسة الرواق ، (عمان ١٩٩٩م) ٠

- **الخرابشة ، عبد الحميد ومحمد خليل عدينات ٠**
١٥٨- الإدارة المالية في الاسلام ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية ، (عمان ١٩٨٩م) ٠
- **الخربوطلي ، علي حسني ٠**
١٥٩- أبو عبدالله الشيعي مؤسس الدولة الفاطمية ، المطبعة الفنية الحديثة ، (القاهرة ١٩٧٢م) ٠
- **خضيري ، حسن ٠**
١٦٠- علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب (٣٦٢-٥٦٧هـ/ ٩٧٣-١١٧١م) ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة دت) ٠
- **داود ، مايسة محمود ٠**
١٦١- المسكوكات الفاطمية – مجموعة متحف الفن الاسلامي بالقاهرة دراسة اثرية وفنية ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ١٩٩١م) ٠
- **دخيل ، محمد حسن ٠**
١٦٢- الدولة الفاطمية – الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية ، ط١ ، مؤسسة الانتشار العربي ، (بيروت ٢٠٠٩م) ٠
- **الدشراوي ، فرحات ٠**
١٦٣- الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦-٣٦٥هـ/٩٠٩-٩٧٥م) ، نقله الى العربية : حمادي الساحلي ، ط١ ، دار الغرب الاسلامي ، (بيروت ١٩٩٤م) ٠
- **دفتري ، فرهاد ٠**
١٦٤- مختصر تاريخ الاسماعيليين ، ترجمة : سيف الدين القصير ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، (دمشق ٢٠٠١م) ٠
- **الدوري ، عبد العزيز ٠**
١٦٥- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ١٩٩٥م) ٠
١٦٦- دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة ، مطبعة السريان ، (بغداد ١٩٤٥م) ٠

- **دياب ، صابر محمد ٠**

١٦٧- سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية الدولة الفاطمية ، ط١ ، عالم الكتب والنشر ، (القاهرة ١٩٧٣م) ٠

- **ديورانت ، ول ٠**

١٦٨- قصة الحضارة ، ترجمة : محمد بدران ، دار الجيل ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- **الروضان ، عبد عون ٠**

١٦٩- موسوعة تاريخ العرب ، ط١ ، الاهلية للنشر والتوزيع ، (عمان ٢٠٠٤م) ٠

- **الزاوي ، الظاهر احمد ٠**

١٧٠- تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، ط٣ ، دار التراث العربي ، (بيروت دت) ٠

- **الزركلي ، خير الدين ٠**

١٧١- الأعلام قاموس تراجم ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، (بيروت دت) ٠

- **زغلول ، محمد ٠**

١٧٢- الادب المصري في العصر الفاطمي – الكتابة والكتاب ، دار المعارف ، (الاسكندرية دت) ٠

- **زكي محمد حسن ٠**

١٧٣- كنوز الفاطميين ، دار الكتب المصرية ، (القاهرة ١٩٣٧م) ٠

- **زويلف ، مهدي حسن و أحمد القطامين ٠**

١٧٤- الرقابة الادارية (مدخل كمي) ، ط١ ، دار حزين ، (عمان ١٩٩٥م) ٠

- **ابو زيد ، سهام مصطفى ٠**

١٧٥- الحسبة في مصر الاسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر المملوكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٨٦م) ٠

- **سالم ، السيد عبد العزيز ٠**

١٧٦- تاريخ المغرب في العصر الاسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، (الاسكندرية دت) ٠

- سالم ، السيد عبد العزيز و سحر السيد عبد العزيز سالم ٠

١٧٧- دراسات في تاريخ مصر الاسلامية حتى نهاية العصر الفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، (الاسكندرية ٢٠٠٢م) ٠

- السبحاني ، الشيخ جعفر ٠

١٧٨- بحوث في الملل والنحل ، ط١ ، مطبعة الاعتماد ، (قم ١٩٩٧م) ٠

- سرور ، محمد جمال الدين ٠

١٧٩- الدولة الفاطمية في مصر سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ١٩٧٩م) ٠

١٨٠- مصر في عصر الدولة الفاطمية ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة دت) ٠

- سلام ، حورية عبدة ٠

١٨١- الدولة الفاطمية – التاريخ السياسي وبعض مظاهر الحضارة (٢٩٦-٥٦٧هـ/٩٠٩-١١٧١م) ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ٢٠٠١م) ٠

- سلطان ، عبد المنعم عبد الحميد ٠

١٨٢- الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة العلمية ، (الاسكندرية ١٩٩٩م) ٠

- سلمان ، محمود محمد ٠

١٨٣- الماوردي والاجتماع السياسي – دراسة سوسيولوجية سياسية تحليلية ، بيت الحكمة ، (بغداد ٢٠٠١م) ٠

سيد ، ايمن فؤاد ٠

١٨٤- الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد ، ط٢ ، الدار المصرية اللبنانية ، (القاهرة ٢٠٠٠م) ٠

- سيمينوفا ، ل ٠ أ ٠

١٨٥- تاريخ مصر الفاطمية – أبحاث ودراسات ، ترجمة وتحقيق : حسن بيومي ، المجلس الاعلى للثقافة ، (القاهرة ٢٠٠١م) ٠

- **شرف الدين ، محمود عبد الفتاح ٠**

١٨٦- الأوراق الندية في تاريخ مصر الاسلامية من قبيل الفتح حتى نهاية الدولة الايوبية ، ط١ ، مكتبة الآداب ، (القاهرة ٢٠٠٣م) ٠

- **شكري ، فهمي محمود ٠**

١٨٧- الرقابة المالية العليا – مفهوم عام وتنظيمات اجهزتها في الدول العربية وعدد من الدول الاجنبية ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، (عمان دت) ٠

- **الشوربجي ، أمينة أحمد امام ٠**

١٨٨- رؤية الرحالة المسلمين للاحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٤م) ٠

- **الشيال ، جمال الدين ٠**

١٨٩- مجمل تاريخ دمياط ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، (بور سعيد ٢٠٠٠م)٠

١٩٠- مجموعة الوثائق الفاطمية ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، (بور سعيد ٢٠٠٢م) ٠

- **الشيخلي ، صباح ابراهيم سعيد ٠**

١٩١- الاصناف في العصر العباسي نشأتها وتطورها – بحث في التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الاسلامي ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ١٩٧٦م) ٠

- **صالح ، خولة عيسى صالح ٠**

١٩٢- الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ، ط١ ، بيت الحكمة ، (بغداد ٢٠٠١م) ٠

- **الصالح ، صبحي ٠**

١٩٣- النظم الاسلامية ، مطبعة أمير ، (قم ١٩٩٦م) ٠

- **الصاوي ، أحمد السيد ٠**

١٩٤- مجاعات مصر الفاطمية اسباب ونتائج ، ط١ ، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- **الطيار ، هيفاء عاصم محمد ٠**

١٩٥- دراسات في سياسة الخلافة الفاطمية ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، (بغداد ٢٠٠٩م) ٠

- **الظاهر ، خالد خليل و حسن مصطفى طبرة ٠**

١٩٦- نظام الحسبة – دراسة في الادارة الاقتصادية للمجتمع العربي الاسلامي ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، (عمان ١٩٩٧م) ٠

- **عامر ، فاطمه مصطفى ٠**

١٩٧- تاريخ اهل الذمة في مصر الاسلامية (من الفتح العربي الى نهاية العصر الفاطمي) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ٢٠٠٠م) ٠

- **العبادي ، أحمد مختار ٠**

١٩٨- في التاريخ العباسي والفاطمي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (بيروت دت) ٠

- **عبد المنعم ، حمدي ٠**

١٩٩- ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنا بالنظم القضائية الحديثة ، ط١ ، دار الشروق ، (بيروت ١٩٨٣م) ٠

- **عبد المنعم ، صبحي ٠**

٢٠٠- تاريخ مصر السياسي والحضاري من الفتح الاسلامي حتى عهد الايوبيين (٢١-٦٤٨هـ) ، العربي للنشر والتوزيع ، (القاهرة دت) ٠

- **العبيدي ، ماهر موسى ٠**

٢٠١- مبادئ الرقابة المالية ، ط٢ ، مطبعة جامعة بغداد ، (بغداد دت) ٠

- **عثمان ، عبد الرزاق محمد ٠**

٢٠٢- اصول التدقيق والرقابة الداخلية ، ط٢ ، جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد ، (الموصل ١٩٩٩م) ٠

- **عرفة ، محمود ٠**

٢٠٣- الدولة الفاطمية في مصر الأحوال السياسية والنظم الحضارية ، دار الثقافة العربية ، (القاهرة دت) ٠

- **عمارة ، محمد ٠**

٢٠٤- عندما اصبحت مصر عربية – دراسة عن المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ١٩٧٥م) ٠

٢٠٥- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية ، ط١ ، دار الشروق ، (بيروت ١٩٩٣م) ٠

- **عنان ، محمد عبدالله ٠**

٢٠٦- الحاكم بأمر الله واسرار الدعوة الفاطمية ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٥٩م) ٠

- **غالب ، مصطفى ٠**

٢٠٧- أعلام الاسماعيلية ، دار اليقظة العربية ، (بيروت ١٩٦٤م) ٠

٢٠٨- تاريخ الدعوة الاسماعيلية ، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت دت) ٠

- **فهمي ، عبد الرحمن ٠**

٢٠٩- النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٦٤م) ٠

- **فيشل ، ولتر ٠ ج ٠**

٢١٠- يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الاسلامية في العصور الوسطى ، نقله الى العربية وقدم له : سهيل زكار ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٨٨م) ٠

- **قابيل ، فتحي ٠**

٢١١- التوجيه الاسلامي في التدريب الاداري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٠م) ٠

- **القصير ، سيف الدين ٠**

٢١٢- ابن حوشب والحركة الفاطمية في اليمن ، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق دت) ٠

- **الكتاني ، عبد الحي الإدريسي الحسني الفاسي ٠**
٢١٣- نظام الحكومة النبوية المسمى الترتيب الادارية ، دار الكتاب العربي ، (بيروت دت) ٠
- **الكرملي ، انستاس ماري البغدادي ٠**
٢١٤- النقود العربية وعلم النميات ، المطبعة العصرية ، (القاهرة ١٩٣٩م) ٠
- **ليبنبول ، ستانلي ٠**
٢١٥- سيرة القاهرة ، ترجمة : حسن ابراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن وأدوار سليم ، ط٢ ، مطبعة السعادة ، (القاهرة دت) ٠
- **ماجد ، عبد المنعم ٠**
٢١٦- الامام المستنصر بالله الفاطمي ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ١٩٦٠م) ٠
٢١٧- تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ، ط٧ ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ١٩٩٦م) ٠
٢١٨- الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ١٩٥٩م) ٠
٢١٩- ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر ، دار المعارف بمصر ، (الاسكندرية ١٩٦٨م) ٠
٢٢٠- نظم الفاطميين ورسومهم في مصر ، ط٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (القاهرة ١٩٨٥م) ٠
- **مبارك ، علي باشا ٠**
٢٢١- الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الاميرية الكبرى ، (بولاق ١٨٨٨م) ٠
- **المبارك ، محمد ٠**
٢٢٢- آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي ، ط٣ ، دار الفكر ، (بيروت ١٩٧٣م) ٠
- **متز ، آدم ٠**

٢٢٣- الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر نهضة الاسلام ، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ط٣ ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ١٩٥٧م) ٠

- **محاسنة ، محمد حسين ٠**

٢٢٤- تاريخ مدينة دمشق خلال الحكم الفاطمي ، ط١ ، الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، (دمشق ٢٠٠١م) ٠

- **محمد ، قطب ابراهيم ٠**

٢٢٥- النظم المالية في الاسلام ، ط٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٦م) ٠

- **محمود ، سلام شافعي ٠**

٢٢٦- أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ١٩٩٥م) ٠

- **مسعود ، مختار ٠**

٢٢٧- نظرة في الادارة في الاسلام ، ط١ ، دار الحق ، (بيروت ١٩٩٤م) ٠

- **مشرفه ، عطية مصطفى ٠**

٢٢٨- نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٨-١١٧١م) ، ط١ ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ١٩٤٨م) ٠

- **المناوي ، محمد حمدي ٠**

٢٢٩- الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، دار المعارف بمصر ، (القاهرة دت) ٠

- **نصار ، موسى راضي ٠**

٢٣٠- نظام الحسبة في الاسلام بين التنظير والتطبيق ، ط١ ، دار الهادي ، (بيروت ٢٠٠٢م) ٠

- **الهاشمي ، عبد المنعم ٠**

٢٣١- موسوعة تاريخ العرب – العصر الاموي والعباسي والفاطمي ، ط١ ، دار مكتبة الهلال ، (بيروت ٢٠٠٦م) ٠

- **هالم ، هاينز ٠**

٢٣٢- الفاطميون وتقاليدهم في التعليم ، تعريب : سيف الدين القصير ، مراجعة : مجيد الراضي ، ط١ ، دار المدى للثقافة والنشر ، (دمشق ١٩٩٩م) ٠

- **هنتس ، ڤالتر ٠**

٢٣٣- المكاييل والاوزان الاسلامية ومايعادلها في النظام المتري ، ترجمه عن الألمانية : كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، (عمان دت) ٠

- **الوادي ، محمود حسين و زكريا احمد عزام ٠**

٢٣٤- المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، (عمان ٢٠٠٠م) ٠

ثالثاً : الرسائل والأطاريح غير المنشورة :

- **الحدراوي ، وسيم عبود عطية ٠**

٢٣٥- أثر الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في مصر خلال العصر الفاطمي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ، جامعة القادسية ، سنة ٢٠٠٩م ٠

٢٣٦- الحاكم بأمر الله – دراسة في سياسته الداخلية والخارجية (٣٨٦-٤١١هـ/٩٩٦-١٠٢٠م) ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة الكوفه ، سنة ٢٠٠٤م ٠

- **الذهبي ، ريم هادي مرهج ٠**

٢٣٧- تجارة مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٩م ٠

- **الراوي ، رعد صالح ٠**

٢٣٨- الجوانب الاقتصادية في كتابات المقريزي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، سنة ١٩٩٩م ٠

- **الربيعي ، بلقيس عيدان لويس ٠**

٢٣٩- المقريزي منهجه وموارده في كتاب اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٧م ٠

- **الربيعي ، عزيز ثابت شاجب ٠**

٢٤٠- النظم الادارية في الدولة الفاطمية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، سنة ٢٠٠٥م ٠

- **الساعدي ، ثامر لفتة حسن ٠**

٢٤١- النظام المالي في مصر خلال العصر الفاطمي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٧م ٠

- **الطيار ، هيفاء عاصم محمد ٠**

٢٤٢- مدينة القاهرة خلال عصر الخلافة الفاطمية (٣٥٨-٥٦٧هـ/ ٩٦٨-١١٧١م) – دراسة في النظم السياسية والمعالم الحضرية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، سنة ٢٠٠٥ ٠

- **عبد الحميد ، عفاف عبد الجبار ٠**

٢٤٣- الجوانب الاقتصادية في كتابات ابن تغري بردي (٣٠٠-٨٧٤هـ/٩١٢-١٤٦٩م) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٦ ٠

- **كباشي ، غنية ياسر ٠**

٢٤٤- المكونات الثقافية في الدولة الفاطمية (٢٩٧-٥٦٧هـ/٩٠٩-١١٧١م) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٧م ٠

- **الكربلائي ، حيدر محمد عبدالله ٠**

٢٤٥- المشرع الاسماعيلي ابو حنيفة القاضي النعمان القيرواني المغربي (٣٦٣هـ/٩٧٣م) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٧م ٠

- **الكناني ، مصرية تعبان مهدي ٠**

٢٤٦- الحياة الاجتماعية في مصر الفاطمية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، سنة ٢٠٠٩م ٠

- **مال الله ، حيدر لفته سعيد ٠**

٢٤٧- المعز لدين الله وأثره في المغرب ومصر (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥١-٩٧٥م) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، سنة ٢٠٠٥م ٠

- **المدني ، وفاء حمود راضي ٠**

٢٤٨- مدينة سجلماسة دراسة في تاريخها السياسي من القرن ٢هـ / ٨م وحتى القرن ٥هـ / ١١م ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، سنة ١٩٩٤م ٠

- **المعموري ، عباس علاوي ٠**

٢٤٩- النظام القضائي في مصر في عهد الدولة الفاطمية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، سنة ٢٠٠٤م ٠

رابعا : الدوريات :

- **الجابري ، رائد ٠**

٢٥٠- الرقابة الادارية ، مجلة النبأ ، العدد ٨٤ ، (بغداد ٢٠٠٦م) ٠

- **جرونباوم ، جوستاف ڤون ٠**

٢٥١- انجازات العصر الفاطمي ، ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس – ابريل ١٩٦٩م ، ج١ ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ١٩٧٠م) ٠

- **العدوي ، إبراهيم أحمد ٠**

٢٥٢- الحمام الزاجل في العصور الوسطى ، المجلة التاريخية المصرية للدراسات التاريخية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثاني – العدد الاول ، (القاهرة ١٩٤٩م) ٠

- **العريني ، السيد الباز ٠**

٢٥٣- الحسبة والمحتسبون في مصر ، المجلة التاريخية المصرية للدراسات التاريخية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الثالث – العدد الثاني ، (القاهرة ١٩٥٠م) ٠

- **النجفي ، علي سالم ٠**

٢٥٤- المذهب الاسماعيلي ، مجلة ميزبوتاميا ، صادرة عن مركز دراسات الامة العراقية ، العدد ٨-٩ ، (بغداد ٢٠٠٦م) ٠

خامسا : المراجع الفارسية :

- **جلونكر ، محمد علي ٠**

٢٥٥- زمينه هاي بيداش خلافت فاطميان ، تحقيقات الحوزة والمجتمع ، ط٢ ، (قم ٢٠٠٧م) ٠

- **ناصري ، عبدالله ٠**

٢٥٦- فاطميان در مصر ، ط١ ، قسم البحوث الحوزوية والجامعية ، (قم ١٩٩١م) ٠

سادسا : المراجع الانكليزية :

257- Ehrenkreutz ,A.S,Thefiscal Administration of Egypt in the middle Ages , (Bgoas 1954) .

258- Mann, Jacob , M.A, the jews in Egypt and in palestine Under the fatimid caliphs (oxford 1920) .

سابعا : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

- **الدغيثر ، عبد العزيز بن سعد ٠**

٢٥٩- الرقابة الادارية ، بحث منشور على موقع : www.pdffactory.com.